الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.
كلية الآداب و اللغات و الفنون.
قسم اللغة العربية و آدابـها.

تيسير النّحو العربي عند شوقي ضيف
ـ الجذور والأبعاد ـ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة و الأدب العربيّ

مشروع: قضايا تيسير النّحو العربي بين القديم و الحديث

إعداد الطّالبة:
خلوفي رقية

إشراف الأستاذ الدّكتور:
مبارك عبد القادر

لجنة المناقشة:

الأستاذ المناقش	الصفة
أ.**الدّكتور**:سعيد عكاشة – جامعة سيدي بلعباس–	رئيسا
أ.**الدّكتور**:مبارك عبد القادر– جامعة سيدي بلعباس–	مشرفا و مقرّرا
أ.**الدكتور**:حمداد بن عبد الله – جامعة سعيدة –	عضوا مناقشا
أ.**الدّكتور**:عبداوي حفيظة – جامعة سيدي بلعباس–	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي:
2016-2015/1437-1436

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى روح والدتي الحبيبة رحمها الله و غفر لها و رزقها الجنّة.

إلى والدي الحبيب حفظه الله و مده بالصحة و العافية.

إلى أستاذي الكريم "الدكتور مبارك عبد القادر" بارك الله فيه وفي أهله.

إلى جميع أهلي كبيرًا و صغيرًا.

إلى زملاء الماجستير دفعة 2012-2013.

إلى كل مَنْ علمني حرفاً من لغة الضاد، و احترق من أجل أنْ أكون أنا الأخرى شمعةً تحترق

لتضيء دربَ الآخرين.

إلى كل هؤلاء أُهدي ثمرة جهدي هذا.

رقية

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور "مبارك عبد القادر"، الذي لمْ يدّخر جهـدًا في مساعدتي و نُصـحي، أشكر له ثقتَـه الكبيـرة، و رعايتَه العـلمية، و توجيهاته المنهجية، و تشجيعاته المستمرة، أشكره على صبره و سعة صدره، و على تكبده عناء قراءة هذه المذكرة مرات عديدة و تصحيحها.

كما أُوجه شُكري إلى أساتذة السنة النظرية، و إلى لجنة المناقشة، و إلى زملاء الدراسة.

و إلى كلّ مَنْ ساعدني على إنجاز هذا البحث بالرأي و المشورة.

إلى كلّ هؤلاء أتوجه بالشكر و الامتنان.

مقدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم و الصّلاة و السّلام على سيدنا محمّد و على آله و صحبه أجمعين. و بعد:

لا تستقيم لغة بدون نحوها، فهو بمثابة عمودها الفقريّ، به يحصل الفهم و الإفهام، و بدونه لا هذا و لا ذاك.

كان النّحو العربيّ منذ نشأته علمًا راسخًا ثابتًا، و تطور إلى أنْ أصبح كاملاً متكاملاً ، و في رحلة تطوّره احتكّ بغيره من العلوم، فأثَّرَ و تَأثَّر و اِقتبسَ و أُقتبِس منه، فأصبح كعلمٍ علميٍّ نظريٍّ المرادَ و المبتغَى لكلّ مُتخصصٍ مُتعمِّق، و كعلم تعليميّ تطبيقيّ الصّعبَ المستعصَى لكلّ متعلِّم مُبتدئ.

لذلك أولاه الدارسون عنايةً خاصة، إنْ في المجال العلميِّ أو في المجال التعليميّ، فسهُلَت مهمّتهم في الأوّل، و عسرت في الثاني، ذلك أنّ المتعلِّمين وجدوا في النّحو صعوبات و تعقيدات لم يستطيعوا تقبّلَها و التّأقلمَ معها، و لا مواجهتها و التّمكُّنَ منها، فاستسلموا لها و اختاروا النُفور منها، فوجد اللّحن إلى ألسنتهم و كتاباتهم طريقا، و ضعُفت سليقتهم و وهنت لغتهم.

و قد استشعر بعض العلماء الجلّة هذا الخطر المحدق بلغة الضّاد، فاختاروا التّصدّي له، و الاضطلاع بمهمة تيسير النّحو العربيّ، رغم علمهم بصعوبة المهمّة.

تعدّ قضية تيسير النّحو العربيّ من أهم القضايا التي شغلت و لا تزال تشغل اللّغويين العرب، أُنْفِقَتْ في سبيلها جهود عديدة، و سال لأجلها حبر كثير، غير أنّ المتأملَ في رصيد هذه القضية من محاولات سيصدمه تعثرها، فالباحث فيها سيعثر على أسباب قيامها و على مراميها، و حتّى على تنوع مناهجها و كثرة اقتراحاتها، و لكنّه لن يلمس تجسيدا واقعيا لتلك الاقتراحات؟!، و كيف يخفى أمر كهذا على أحدٍ و مدارسنا بمختلف أطوارها لازالت تُدرِّس النّحوَ من خلال كتبه القديمة دون تغيير!

و ممّا لا يمكن تفسيره، و لا نجد له مبرِّرا قصور تلك المحاولات عن تيسير النّحو الذي لأجله قامت، رغم أنّ هذه المحاولات كانت جادة من حيث المبدأ و العمل، كما أنّها ليست وليدةَ الساعةِ، بحيث يمكن أنْ تشفع لها حداثتها في عدم بلوغ مراميها، بل هي ضاربة بجذورها في تاريخ النّحو، واكبت ظهوره، و حاولت جُهدَها تيسير ما تعسَّرَ منه،

متّخذةً أشكالا مختلفة، من اختصار لموضوعاته إمّا نثرا أو شعرا، إلى دعوات محتشمة و أخرى صريحة ثارت على أصوله ومنهج النّحاة فيه.

و لم يخلُ عصرنا الحديث من هذه المحاولات، الّتي تنوعت هي بدورها، فنجدها تجسدت في شكل مساعٍ جماعية و أخرى فردية، نضرب على سبيل المثال للأولى: محاولات المجـــامع اللغوية في القاهرة و دمشق و الأردن و العراق، و للثانية: محاولات إبراهيم مصطفى و شوقي ضيف و مهدي المخزومي و تمام حسّان.

و كلّها محاولات و إنْ كانت كافية كمًّا، فإنّها لم تكن كذلك كيْفا، ذلك لأنّها –و إنْ كانت جادّة– بقيت حبْرًا على ورق، و بقي النّحو على حاله تنفر منه الناشئة و تتبرم.

و لعّل هذا القصور الملحوظ الذي طال تلك المحاولات في اجتثاث المشكلة من جذورها، هو ما دفعني إلى خوض غمار البحث و التّحري في عالم النّحو و تيسيره، و الولوج إلى واحدة من تلك المحاولات من أجل قراءتها و استقصاء ما ورد فيها، علّي أجد أجوبة لأسئلة لطالما راودتني، و أنا على يقين بأنها راودت كلّ غيورٍ على اللغة العربية، مهتمٍّ بقضاياها.

لقد وقع اختياري على أحد أهمّ أعلام هذه القضية في العصر الحديث، إنّه" **شوقي ضيف**"، الذي يعدّ بمحاولاته الجادّة — في هذا الميدان – واحدًا من أولئك الذين جنّدوا أنفسهم و سخّروا أقلامهم و فكرهم و وقتهم لأجل حلّ هذه المشكلة، و تخليص النحو ممَّا عَلِق به من شوائب و طَرَقَهُ من تعقيدات أدّت إلى رتابته و جفافه و بُعدِه عن الإقناع و التّشويق، فانصرفت عنه الناشئةُ و أحجمتْ.

فيا تُرى ما هي أهم محاولات **شوقي ضيف** في مجال تيسير النحو؟ ما مضمونها، و ما هي المبادئ و الأسس التي بُنِيّت عليها، و ما المنهج المتَّبع فيها؟ إلى أي مدى تعود جذورها و تمتد أبعادها؟ هل أتى فيها بجديد أم كانت مجرد تقليد؟ كيف استقبلها معاصروه من النحويين و النقاد؟ هل آتت ثمارها و حققت مساعيها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي هذه الثمار؟ و إلى أيّ مدى ساهمت في تذليل صعوبات النّحو؟ و إذا كانت بالسلب، فما

أسباب إخفاقها و قصورها عن بلوغ غايتها؟ و هل لازال هناك أمل في تحقيق ما طمح إليه كل ميسّر غيور على اللّغة من أمثال **شوقي ضيف**؟ و إذا كان كذلك، فكيف؟

أسئلة كثيرة و غيرها، سأحاول بإذن الله الإجابة عنها من خلال بحثي الموسوم بـ: " **تيسير النّحو العربيّ عند شوقي ضيف – الجذور والأبعاد –**" .

و سأعتمد في ذلك بالدرجة الأولى على مؤلفات **شوقي ضيف** في هذا المضمار بالذات، و هي: تحقيق كتاب "**الرّد على النحاة**" لابن مضاء القرطبي خاصة المدخل منه، و كتابه: " **تجديد النّحو**"، و كتابه: " **تيسير النّحو التّعليميّ قديمًا و حديثًا مع نهج تجديده**".

و هي كتب رأيتُ أنّها تستحق الدراسة بلْ و تفرض عليّ ذلك، نظرا لشهرتها في أوساط النحو العربيّ الحديث، خاصة في مجال التّيسير، و لأنّها مَعِين لا ينضب لكلّ من يحاول أنْ يغزو هذا المجال، فهي تمدّ كلّ باحث بالجرأة التي يحتاجها خاصة عندما يحاول الخوض في مباحث تيسير النّحو، و حتى و إنْ لم يعثر الباحث في هذه المحاولات على النتائج المرجوّة، فإن **شوقي ضيف** و غيره من رفاق درب التّيسير يُحسَبُ لهم شرف المحاولة، و تمهيد الطريق لكلّ من يريد الدفاع عن قضيتهم، التي هي في حقيقة الأمر قضية كلّ عربيّ غيور على لغته.

كما استعنتُ لإنجاز هذا البحث بمجموعة من المصادر و المراجع أذكر منها:"الكتاب" **لسيبويه**، و "الخصائص" **لابن جني**، و "الإنصاف في مسائل الخلاف" **للأنباري**، و مؤلّفات **ابن هشام الأنصاري**، و " الآجروميّة" **لابن آجروم** و كذا مؤلفات كلّ من: **إبراهيم مصطفى**، و **عباس حسن**، و **تمام حسان**، و **مهدي المخزومي**، و غيرهم كثير.

إلى جانب ذلك اعتمدت على مصادر و مراجع أخرى و معاجم و رسائل جامعيّة، و مقالات علميّة منشورة في دوريات عربيّة مهمّة، حرّرها دكاترة و طلبة سابقون شعروا بعِظَمِ المسألة و ساهموا فيها بحظّ وافر.

و قد قُسِّم البحث إلى ثلاثة فصول يتقدّمها مدخل جاء كتمهيد للموضوع، و فيه تمّ التطرق إلى نشأة النّحو العربيّ و تطوّره حتى اكتماله، و هدَفَ هذا المدخل إلى إبراز أهم أسباب نشأة النّحو، و إلى واضعه الأول و إلى مراحل تطوّره حتى اكتمل نحوا ناضجا راسخا على يد "**سيبويه**"،كما أضاءَ المدخل على أهم مدرستين في النّحو العربي و هما: مدرستا البصرة و الكوفة، باعتبارهما سببًا قيامه و نضجه، و ذَكَرَ بعض أوجه الخلاف بينهما كمفتاح لولوج الفصل الأول.

تناولَ الفصل الأول جذورَ التّيسير، و قُسِّم إلى مبحثين، عالجْتُ في المبحث الأول بعضًا من صعوبات النّحو، و تطرقْتُ في المبحث الثاني إلى بعضٍ من محاولات تيسير النّحو القديمة و الحديثة، مُركزةً على أهمّها و هي محاولة "**ابن مضاء القرطبي**" و محاولتا **لجنة وزارة المعارف المصرية** عام 1938، و **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** عام 1945، باعتبار هذه الثلاثة كانت المؤثرَ الرئيسيَّ في "**شوقي ضيف**"، و الجذور التي انبثقتْ منها و تفرعتْ عنها محاولتُهُ في التّيسير.

أمّا الفصل الثاني، فقد تناولْتُ فيه موضوع التّيسير عند "**شوقي ضيف**"، و قسّمته –هو الآخر– إلى مبحثين، خصصتُ الأولَ لتسليط الضوء على حياة شوقي ضيف، مُركزةً على أهمّ مُؤلَّفاتِه النّحوية، و عالجتُ في المبحث الثاني من هذا الفصل محاولته في تيسير النّحو، فعرضتُ مبادئ و أسسَ التّيسير لديه من دون نقدٍ.

و فيما يخص الفصل الثالث: فقد تضمنَ أبعادَ التّيسير عند **شوقي ضيف**، و انقسمَ إلى مبحثين، المبحث الأول: قدّمْتُ فيه نقدا لمبادئ و أسس التّيسير لديه، مُركِّزةً على بعض المسائل بحسب ما يسمح به البحث، و مُستعرِضةً لآراء النُّقاد من مؤيدين و معارضين، كما حاولتُ تقديمَ تقييمٍ شاملٍ للمحاولة، و ذلك بالوقوف على أهمّ إيجابياتها و سلبياتها، و هذا ما تناولَه المبحثُ الثاني من هذا الفصل.

و تُوِّجَتْ المذكرة- كما هو معلوم - بخاتمة وُضِعتْ كتقييمٍ عامٍ للموضوع، مع إبراز ما تمَّ التوصُّلُ إليه من نتائج و حقائق حول قضية تيسير النّحو العربيّ.

و في معالجتي لهذا الموضوع، اقتضَتْ طبيعتُه اعتمادَ عدة مناهج مُتداخِلة تمثلَتْ في:

- ✓ **المنهج الوصفيّ** الذي يقوم على وصف الظاهرة اللُّغوية و تشريحها و تفسيرها و تحليلها، و تقييم نتائجها، مُعتمِدة في ذلك على ما جمعْتُ من معلومات، مُتحرية الدّقةَ و الموضوعية في الطرح.
- ✓ كما اعتمدتُ **المنهج التاريخيّ** من خلال دراسة موجزة لتاريخ النّحو العربيّ، و في هذا المنهج ألقيْتُ بعضَ الضّوء على دواعي و ظروف نشأة النّحو العربيّ و مكانته و تطوره، و دائما بالعودة إلى الدراسات السابقة، و جمع المصادر و تحليل المعلومات.
- ✓ و اعتمدتُ **المنهج التحليليّ** أيضا و الذي طبقتُهُ في دراستي لمؤلفات شوقي ضيف التّيسيرية، كونها مؤلفـــات وُضِعتْ أساسا لخدمة هذه القضية، و عكسَتْ اهتمامَه بها، و حِرصَه على خدمة اللّغة العربية و أهلها، و ضِمْنَ هذا المنهج درسْتُ و حلّلتُ موضوعات هذه المؤلفات التي هي ثمرة جُهدٍ بلغ أربعين سنةً تقريبًا من عمر المؤلِّف، لإيمانه العميق بهذه القضية و غيرته المنقطعة النظير على اللّغة العربية، نَقَّبْتُ في هذه المؤلفات، و استقصيْتُ كلّ ما ورد فيها، حتّى أَلِجَ عالم شوقي ضيف الفكريّ اللّغويّ النحويّ، و أقفَ على أفكاره، و منهجه الذي اعتمده في مؤلفاته.

و إنّي في دراستي هذه لا أدّعِي الأسبقيةَ، فقد طُرِق هذا الموضوع من قبل، و من أهم الدراسات السابقة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

-"موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي- دراسة في المنهج و التطبيق-" **لعلاء إسماعيل الحمزاويّ**، مصر، و هي دراسة قيّمة حاول فيها صاحبها أنْ يقدم قراءة نقدية لآراء شوقي ضيف التّجديديّة، و ذلك بمقارنتها مع غيرها من آراء النحّاة، و بإبداء رأيه الخاص الذي تأرجح بين التّأييد و الرفض متحريًّا في ذلك الموضوعيّة.

-"جهود شوقي ضيف في تجديد النّحو التّعليميّ و تيسيره" **لرافع عبد الله العبيديّ**، العراق، و هي الأخرى دراسة – و إنْ كانت مختصرة – ذات قيمة علميّة كبيرة، فقد عرض فيها المؤلِّف لمبادئ و أسس التّيسير عند ضيف، و ذيّلها بتقييم لهذه المحاولة، راصدا محاسنها و مآخذها.

-"جهود تيسير النّحو العربيّ بين القدماء و المحدثين- دراسة في المنهج و المضمون- ابن مضاء القرطبيّ و شوقي ضيف أنموذجا" **لأحمد بن بلقاسم جعفريّ**، الجزائر، انقسمت هذه الدراسة إلى جزأين ،في الجزء الأول تعرضت لمحاولة ابن مضاء القرطبيّ، و في الجزء الثّاني ألقت الضّوء على محاولة شوقي ضيف، و قد ربط المؤلِّف بين المحاولتين لعلاقتهما الوطيدة ببعضهما البعض، فالأولى ما كانت لتشتهر بين أوساط المحدثين لولا تحقيق ضيف لها، و الثانية ما كانت لتخوض في مجال تّيسير النّحو لولا اطّلاعها على مخطوطة ابن مضاء.

-"جهود التّجديد و التّيسير عند شوقي ضيف و عبد الرحمن أيوب" **لزينب مديح جبارة النعيميّ**، اختارت المؤلِّفة في هذه الدّراسة الجمع بين محاولتي تيسير حديثتين، فدرست كلّ واحدة منهما على حدى، و ختمت بأهمّ النتائج الّتي توصلت إليها في مجال تيسير النّحو الحديث.

-"مظاهر التّجديد النّحويّ لدى مجمع اللّغة العربية في القاهرة حتى عام 1984" **لياسين أبو الهيجاء**، الأردن، و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه، أفرد فيها الباحث حيّزًا كبيرا لمحاولة شوقي ضيف التّجديديّة، و تناول بالدّراسة بعض أسس التّيسير لديه لا كلّها، فقد اكتفى بتقييم أربعة منها فقط.

لقد كان طرقي لهذا الموضوع تعبيرًا منّي عن إيماني العميق بقضية تيسير النّحو، و دعمها و لو بإبداء قليلٍ من الاهتمام من خلال إلقاء الضوء على أحد رُوّادها في العصر الحديث، إنّه **شوقي ضيف**، الذي كان له دور كبير في بَعْثِ حركة التّيسير في عصرنا هذا، بعدما همدت رِدْحًا من الزمن، عندما نقّبَ في الماضي، و بَثَّ الحياة من جديد في ثورة "ابن مضاء" الخامدة، لِتُنيرَ دربَه و دربَ كلّ مُيَسِّر مثله، بلْ و تخلق ثورةً في داخله تنتفضُ على أفكارِه، فيُقرِّر التّغيير من مسارِه في التّأليف، و يعقد العزمَ على تخصيصِ ما تبقى من عمرِه في خدمة اللّغة العربية و أبنائها.

و بعد، فإنّني لا أدّعي الكمالَ، فكلُّ عملٍ من عملِ البشر مُعرضٌ للقصورِ و النقص، و لا أملكُ إلا أنْ أقول إنْ أصبْتُ فمنَ الله وحده بكرمه و جوده، و إنْ أخطأتُ فمن نفسي و من الشيطان، و الله أسألُ أنْ يوفقني إلى ما فيه الخير و السداد، و يهيئ لي سبيل الرشاد.

خلوفي رقية، بالأبيض سيد الشيخ في: 26-11-2015.

مدخـــــل:
نشأة النحو و تطوره

أولاً: دواعي نشأة النّحو العربيّ:

تُعدّ الإحاطة بنشأة النّحو العربيّ مرحلةً مُهمَّةً لابدّ أنْ تسبق أيّ محاولةٍ جادة تريد البحث في قضاياه القديمة منها و الحديثة، فمثل هذه الدراسات ستُعطِي هذه القضايا بُعْدًا تاريخيًّا، كما أنّها ستجعلُ تتبُّعَ بداياتها و المراحل المتلاحقة لتّطورها أكثرَ وُضوحًا.

و بما أنّنا في هذا البحث سنُحاولُ تسليطَ الضوء على واحدة من محاولات التّيسير الحديثة، كان من الضروريّ "أنْ نرصدَ المراحلَ البارزة لتطوّر الدراسات النّحويّة قبل العصر الحاضر، و ذلك للارتباط الوثيق بين تلك التّطورات و بين صعوبات النّحو التي دارت حولها محاولات التيسير"[1].

و سيكون سبيلنا في ذلك الإيجاز غير المخلّ بالصورة التي يجب أنْ يُعرضَ فيها ذلك التّاريخ، لأنّ التّفصيلَ و مناقشة قضايا تاريخ النّحو ليس مما نهدف إليه في بحثنا هذا، فقد تكفلتْ بذلك دراسات أوفت بالغرض*.

و منطقيّ أنْ نبدأ تمهيدنا عن النّحو بذكر أهمّ أسباب نشأته، ذلك لأنّ كلّ عمل يقوم به المرءُ لابدّ من دافع يدفع إليه، و هدف يرمي إليه.

لقد اتّفقَ مؤرخو النّحو العربيّ- أوائلهم و متأخروهم- حول دواعي نشأة النّحو، فذهبوا إلى أنّ ظهور النّحو كان بسبب اللّحن، الذي كان دخيلا على لغة طالما اتصفتْ بالصفاء، لغة نشأتْ "في أحضان الجزيرة خالصة لأبنائها منذ وُلدتْ، نقيّةً سليمةً ممّا يشينها من أدران اللّغات الأخرى، و لبثتْ كذلك أحقابا مديدةً"[2] .

فمنذ الجاهلية، و اللّغة العربيّة ملكة راسخة و سليقة طبيعيّة، اكتسبَها العربُ "بالممارسة جيلا بعدَ جيلٍ، و كانوا لا يُوظِّفون في حياتهم إلاّ الألفاظَ العربيّة التي جرت على أنماط لغتهم، و يُراعُون غايةَ الدّقة في أقاويلهم بالسّليقة و الطّبع، و كانوا لا يُخطِئُون في تصريف الكلمات و لا في ضبط أواخرها"[3].

*ينظر:"نشأة النّحو و أشهر النّحاة"لمحمد الطنطاوي، و" تاريخ النّحو" لعلي النّجدي ناصف، و" تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب "لمحمد المختار ولد أبّاه.

[1] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ – دراسة نقديّة- دار القلم للنشر، الكويت، ط1، 1985، ص01.

[2] محمد الطنطاوي: نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د.ت)، ص13.

[3] محمد الصالح الصديق: العربية لغة العلم و الحضارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 2009، ص70.

و بقيَتِ اللّغةُ العربية محافظةً على أصالتها و فصاحتها، حتى جاء الإسلامُ، و زادَها قوةً فوق قوتها، و ثباتا فوق ثباتها، " و أضفى عليها مسحةً من القداسةِ – ما كانت لتحظى بها لولاه- عندما ربطها بالنّص القرآنيّ مرجع الإعجاز"[1].

ثم فارقَ العربُ الحجاز إلى الدّول الأخرى لنشر الإسلام، و قد تمّ لهم ذلك، فاتسعت رقعةُ الدِّين الإسلاميّ، و حقّقَ بذلك "عالميتَه، و اعتنقتْ طوائف و أمم كثيرةٌ هذا الدّينَ الحنيف، و وَقَعَ الامتزاج بين العرب و غيرهم عن طريق الإقامة و المصاهرة، و تبادل المصالح المختلفة"[2].

و قد ولّدَ هذا الاحتكاكُ مجتمعًا مدنيا جديدا، يجمعه دينٌ واحد، و كان لابدّ أنْ تجمعَهُ لغةٌ واحدة، يسهل بها التّواصل و التّعامل، فظهرَ اللّحنُ عند غير العرب من المسلمين، و عند مَنْ اختلط بهم من العرب، و مضى اللّحن يتفاقم و يستشري، مُتجاوزا حدودَ لغة الخطاب العاديّ إلى لغة الخطاب المقدّس، و ذلك لحاجة الموالي الماسّة إلى معرفة الدّين الذي اعتنقوه.

و لم يكن لهم من سبيل إلى ذلك إلا بتعلُّم لغته، و لكن صَعُبَ عليهم إتقانها- و هو أمر طبيعيّ- فسرى اللّحن إلى بيانها و مِنْ ثَمَّ إلى قرآنها، و " اشتدَّ النُّقادُ في إنكاره، و جَدَّ العلماءُ في إسعاف النّاس بأسباب السّلامة منه، و بارك العليّةُ حربَه و أصحابُ السلطان بالتّحرز منه، غيرةً على الدِّينِ و اللُّغة"[3].

و إذا رُحْنا نستقصي بدايةَ ظهور اللّحن، سنَجِدُ أَنَّ الرّوايات كلَّها تجزمُ بعدم وُجوده في الجاهليّة، و أَنَّ " أوليّةَ اللّحن كانت كما عُرِفتْ على عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم: و قدْ رَوُوا، أَنَّ رجلاً لحنَ بحضرته، فقال: « أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ» ، فلو كان اللّحنُ معروفًا في العرب قبل ذلك العهد، لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه،

[1] مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدّرس النّحويّ، دار كنوز، الجزائر،ط1، 2011،ج1، ص01.

[2] فؤاد علي مخيمر: قطوف من القرآن الكريم و أساليب العرب"دراسة نحويّة تطبيقيّة"، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة،ط1، 1989،ص4،5.

[3] علي النّجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، دار عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979، ص08.

لأنّ الضلالَ خطأٌ كبير، والإرشاد صوابٌ أكبر منه في معنى التّضاد، بل إنّ عبارةَ الحديث تكادُ تنطقُ بأَنَّ ذلك اللّحن كان أولَ لحن سمعَهُ أفصح العرب صلّى الله عليه و سلّم"[1].

و اتّسعتْ رقعةُ الإسلام –كما سبق ذكره– فاضطربَتِ السّلائقُ، و انتشرَ اللّحن، و كثُرتْ رواياته، فقد رُوي عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– أنّه "مرّ على قوم يُسيئون الرّمي فقرعهم، فقالوا: إنّا قوم متعلمين، فأعرض مُغْضِبا، و قال: و الله لخطؤكم في لسانكم أشّد علي من خطئكم في رميكم"[2]، و عن الجاحظ، رُوي أنَّ:" أول لحن سُمِعَ بالبادية: هذه عصاتي، و الصواب عصاي"[3].

و مهما تعددتْ رواياتُ اللّحن، و اختلفتْ،" فإنّ الّذي لا شكّ فيه أَنَّ اللّحن بدأ يتفشى في الألسنة بسبب مخالطة الأعاجم، و بسبب انتقال العرب إلى الحواضر و الأمصار، فاستفظعَ المسلمون الأوّلون هذا الأمر استفظاعا، و فزعوا منه، و فكّروا أنْ يصنعوا شيئا تظلّ به اللّغة سليمة معربة"[4].

غير أَنَّ النّقاد المحدثين يرَوْن أَنَّ اللّحن لم يكن السبب الوحيد وراء وضع النّحو، لأنّه " لو اقتصر الأمر على هذا، لكان لنا نحو يسِيرٌ يلتزمُ به المعربون و يأخذون به كما كانوا يأخذون بسائر ما ينبغي أنْ يحتفظوا به ممّا يُقـال و ممّا لا يُقال"[5].

لذلك عزا هؤلاء وضع النحو إلى بواعث عديدة متشابكة، منها: "بواعث دينية: ترجعُ إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما إلى أبعد حدودِ السّلامةِ و الفصاحة، و خاصة بعد أَنْ أخذَ اللّحنُ يَشيعُ على الألسنة، و أخرى قوميّة عربيّة: تعودُ إلى أَنَّ العرب يعْتزُّون بلغتهم اعتزازا شديدا، و هو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم، و إلى جانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية: ترجعُ إلى أنّ

[1] مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الأصالة، الجزائر،2010، ج 1، ص164.
[2] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، (د.ط)، دمشق، 1994، ص07.
[3] مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب،ج1، ص166.
[4] محمد أحمد برانق: النّحو المنهجيّ، مطبعة لجنة البيان العربي، (د.ط)، (د.ت)، ص20.
[5] إبراهيم السامرائي: المدارس النّحويّة "أسطورة و واقع"، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987، ص11.

الشعوب المستعربة أحسّتْ الحاجةَ الشديدة لمنْ يرسمُ لها أوضاعَ العربيّة في إعرابها و تصريفها حتّى تتمثّلَها تمثُّلاً مُستقيما، و تُتقنَ النّطق بأساليبها نطقًا سليما"[1].

و على هذا الأساس لم يكن اللّحن هو الدّافعُ الوحيد لوضع النّحو، بلْ كان واحدًا من تلك الحوافز- التي ذكرناها – للنّهوض بهذا العمل " لأنَّ نشأةَ هذا العلم أكبرُ من حماسةِ أفرادٍ، و غيرةِ أشخاصٍ، لأنَّها قضيةُ الحاجةِ الاجتماعيّةِ بأسرِها"[2].

لقد اتفقَ العلماءُ حولَ دواعي نشأة النحو، إلاّ أنّهم لم يفعلوا حول واضعه، فقدْ اختلفتْ رواياتهم و اضطربتْ فيه، غير أنّ معظم هذه الروايات ترى بأَنَّ النّحو نشأَ " في أواسط القرن الأول للهجرة على يد **أبي الأسود الدؤلي** (ت **69 هـ**) بإشارة من **علي بن أبي طالب** (ت**40هـ**) -كرّم الله وجهه– و هناك من يقول بإشارة من **عمر بن الخطاب** –رضي الله عنه- و هناك من قال بإشارة من **زياد بن أبيه**"[3].

و من بين تلك الروايات " ما روى أبو الأسود، قال: دخلتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فوجدتُ في يده رقعةً. فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟، فقال: إنّي تأملتُ كلام النّاس فوجدته قد فسُدَ بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم)، فأردتُ أنْ أضعَ لهم شيئا يرجعون إليه و يعتمدون عليه، ثم ألقى إليَّ هذه الرقعة و فيها: الكلام كلّه اسم و فعل و حرف، فالاسم ما أنبأَ عن المسمَّى، و الفعل ما أُنبِئ به، و الحرف ما جاء لمعنى، و قال لي: أُنْحُ هذا النّحوَ، و أَضِفْ إليه ما وَقَعَ إليك"[4].

---

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1992،ص11-12.

[2] علي مزهر الياسري: الفكر النّحويّ عند العرب"أصوله و مناهجه"، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص97.

[3] محمد حباس: محاضرات في فقه اللغة، دار غبريني للطباعة، الجزائر، ط1، 2006، ص86-87.

[4] أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985،ص18.

و هناك مَنْ يرى أَنَّ أوَّلَ مَنْ وضع النّحو هو أبو الأسود الدؤلي من نفسه، و هم كثيرون، أمثال: " ابن سلام الجمحي (ت**231 هـ**) الذي قال: و كان أوّل مَنْ أسَّسَ العربيَّة، و فتَحَ بابها، و أَنهَجَ سبيلها، و وَضَعَ قياسها أبو الأسود الدؤلي. و قالَ ابن قتيبة: و هو أول مَنَ وَضَعَ العربية"[1].

و هم يستدلون على ما يقولون به من نسبة الوضع إلى أبي الأسود بما ذكره ابن النديم مِنْ "أنَّه رأى في مكتبة قمطرا كبيرا فيه نحو ثلاثمائة رطل جلود فلجان و صكاك و قرطاس مصريّ و ورق صينيّ و ورق تهاميّ و جلود آدم و ورق خرسانيّ، و بينها أربعة أوراق، قال:أحسبها من ورق الصين ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل و المفعول من أبي الأسود–رحمة الله عليه– بخط يحي بن يعمر"[2].

و استنادا إلى الروايات – ما ذُكر منها و ما لم يذكر– الواردة في وضع النّحو، " فإنّ أبا الأسود هو الذي يصحّ أنْ يُعدَّ واضعَ النّحو و المؤسسَ الحقيقيَّ له، و لا يعنينا بعد ذلك إنْ كان عمله هذا بدافعٍ ذاتيّ أمْ بِحَثٍّ من الإمام علي أو من زياد"[3].

و خلاصة القول " إنّ النّحو العربيّ قد وُضِعَ لخدمة أغراض تطبيقيّة بحتة لتعليم اللّغة العربيّة بوصفها الوسيلة الوحيدة لضبط النّص القرآنيّ و فهمه"[4]، و أنّ قيامه كان حتميا لتوافر العوامل المواتية و الدوافع المحرّضة.

ثانيا: مراحل التّأليف في النّحو:

من المعلوم أنَّ العلوم باختلافها هي وليدةُ بيئتها و انعكاس لها و انسجام معها، تنشأ بسيطةً، ثُمَّ تشقُّ طريقَها نحو النُّمو و الاكتمال بخطوات ثابتة، مستمدة قوتها ممّا يحيط بها من ظروف تدفعها بمرور الزمان إلى الأمام.

و لم يشذّ النّحو عن هذه القاعدة، فقد خضَعَ لهذا الناموس الطبيعيّ، فنشأ في العراق في صدر الإسلام لأسباب و دواعٍ كثيرة، ثم تدرَجَ به التّطورُ رُويدًا رويدا، تمشيا مع سُنّة التَّرقي حتّى كملت أبوابُه.

---

[1] خديجة الحديثي: المدارس النحويّة، دار الأمل،أربد، الأردن، ط3، 2001، ص47.

[2] ابن النديم: الفهرست،تح:رضا تجدّد، طهران،(د.ط)، 1971، ص46.

[3] المصدر نفسه، ص48.

[4] أحمد مومن: اللّسانيات "النّشأة و التّطور": ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2007، ص36.

إذْ "لم يكد أبو الأسود الدؤلي يضعُ النحو، و يعلَمُ النّاس نبأَهُ، حتّى أقبلَ تلاميذُه عليه، يأخذون عنه، ثُمَّ يأخذ تلاميذهم عنهم من بعده، و هكذا جعل النحاة يتتابعون مع الأيام طبقات، يأخذُ اللَّاحقون منهم عن السَّابقين، و جعل النّحو ينمو غرسُه، و يشتدُّ عوده دراكًا عصرا بعد عصرٍ"[1].

لقد كانت بدايةُ النحو- إذن -" بسيطةً كبداية كلّ الأمور العظيمة، فكانت أقربَ إلى الجانب العلميّ التطبيقيّ منها إلى الجانب الفكريّ النظريّ، و كانت ألصقَ بضبط النّص منها بالتّفكير في تكوين اللّغة العربيّة باعتبارها هيكلا و بنيةً"[2].

و هذا ما عكسه أبو الأسود الدؤلي حينما قام بضبط النّص القرآني بنقط الإعراب، و حمل عنه هذا الصنيع تلاميذه و في مقدمتهم: نصر بن عاصم، و عبد الرحمن بن هرمز، و يحي بن يعمر، و عنبسة الفيل، و ميمون الأقرن، و ساروا على خطا شيخهم، و تنافسوا في مدّ أطراف هذا العلم الذي فتح لهم طريقه، و لكن بالرغم من ذلك "لم تكتمل أداة النّحو في أيدي الدؤلي و أصحابه، و إنّما كانت لهم ملاحظات مفكّكة غير مترابطة في أغلب الظّنّ، شبيهة بما يقوله فقهاء اللّغة في الظواهر التي يتناولها علمهم و يقصدون بها المعرفة لا التّقعيد"[3].

و إذا صح أنْ نقول عن هؤلاء بأنّهم كانوا سببا مباشرا في نشأة النحو، "فلا وجه لأن نعدّهم من النّحاة ما دُمْنَا لا نستطيعُ أنْ ننسبَ إليهم نشاطا نظريا مُعينا على وجه التّأكيد"[4]، إذ لم يصل إلينا من مؤلفاتهم في النّحو سوى ما روته المصادر من أنّ: أوّلَ ما كُتِبَ في الأدب صحيفة أبي الأسود الدؤلي، و هي المعروفة عند النحاة بتعليقة أبي الأسود، و التي ذكرها ابن النديم في الفهرست[5].

لقد كانت تلك المرحلة إرهاصا للنّحو، و وضعا للّبنة الأولى في تشييد صرحه، أمّا السّبق في "وضعِ قواعد النّحو الاصطلاحيّ الواقعيّ، فكان على يد رجلين من أئمة القُرّاء في البصرة، **هما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ،**

---

[1] علي النجدي ناصف: تاريخ النّحو، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص13.

[2] تمّام حسّان: الأصول-دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب(النّحو، فقه اللّغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص31.

[3] المرجع نفسه، ص86.

[4] المرجع نفسه، ص32.

[5] ابن النديم: الفهرست، ص46.

و زميله **أبو عمرو بن العلاء التميميّ المازنيّ**"[1]، و كان عبد الله بن أبي إسحاق (ت **117 هـ**) " أوّل من ذكرَ النّاسُ له عملا في النّحو بعد أبي الأسود، فقالوا: إنّه فرّعَ النّحو، و قاسَه، و أملى كتابا في الهمز"[2]، أمّا أبو عمرو بن العلاء (ت**154 هـ**)، فقد قيل أنَّ "بيته كان مملوءًا بالدّفاتر، و أحرقَها قبل أنْ يموتَ، فلم يُعرفْ عنه إلاّ ما روى"[3].

و قد تلا هذين الإمامين: **عيسى بن عمر الثقفي** (ت **149 هـ**)، الذي يُعدّ صاحبَ أول محاولة جادة للتّأليف في النّحو، "و الذي يُنسَبُ إليه كتابان في النّحو، أحدهما: الجامع و الآخر: الإكمال أو(المكمل)، و يروي المبرد أنّه رأى بعض ورقات منهما، و قيل إنّ سيبويه صنّف كتابه على أساس كتاب الجامع"[4]. غير أنّ الكتابين لم يصلا إلينا، فقدْ فُقِدَا حسبما تسردُه معظمُ الروايات.[5]

و من العلماء الجلّة الذين ساهموا في تأسيس النّحو **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت**175 هـ**)، الذي يعدّ "شيخَ النّحو الاصطلاحيّ، تمَّ النّحو على يديه خلقا سويا، كاملَ الأصول و الفروع، و لكن لم يكن له فيه كتاب خاص، و إنّما ذُكِرَ أنّه أمْلَى على تلميذه سيبويه، و هو الذي زوَّدَه بألف ورقة من علمه "[6].

كما نجد – في هذه المرحلة – كلاّ من **يونس بن حبيب**، و **الأخفش الكبير**، و **أبي زيد الأنصاريّ**، و **أبي جعفر الرؤاسيّ** أستاذ الكسائيّ و الفرّاء.

و استنادا إلى ما سبق يمكن أنْ نسمِّي هذا الطّور:(الطّور التأسيسيّ)، " حيث أنّ جلّ ما تمّ فيه من إنجازات كان استكشافا للظواهر النّحويّة، و استخلاصها من النّصوص المروية، ثمّ تجميعها و تصنيفها و تأصيلها عن طريق

---

[1] مصطفى السّقا: نشأة الخلاف في النّحو بين البصريين و الكوفيين، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير، القاهرة، ج10، 1958، ص96.

[2] علي النحدي ناصف: تاريخ النّحو، ص51.

[3] محمد أحمد برانق: النّحو المنهجي، ص26.

[4] كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم الحجار، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1998، ج2، ص128-129.

[5] ابن النديم: الفهرست، ص47.

[6] محمد مختار ولد أبّاه: تاريخ النّحو العربي في المشرق و المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008، ص63.

البحث في أسرارها و عللها، و استنباط القواعد العامة التي تحكمها، فكان ذلك بمثابة تأسيس لعلم النّحو، و تحديد للملامح الرئيسيّة لمباحثه"[1].

و يتميز هذا الطّور إضافة إلى ذلك أنّ البحوث النّحويّة فيه لم تُسجل، و إنمّا ظلّت تتناول و تطوّر شفويا في حلقات الدرس، و مجالس المناظرة، و هذا ما أتاحَ لها المجال للتّطور بسرعة، حتّى كادتْ تستوي على يد الخليل – كما سبقت الإشارة– و كان ذلك في غضون قرن تقريبا.

تلَتْ هذه المرحلة التأسيسيّة المرحلةُ الأهمّ في تاريخ النّحو العربيّ، و هي المرحلة التي كتبَتْ له البقاءَ والخلود، بدأتْ بظهور "الكتاب" **لسيبويه** (ت**180هـ**)، الذي يُعدّ أقدم و أهمّ كتاب في النّحو و الصرف بين أيدينا لحدّ الآن، فقد كان سجلا لآراء الخليل،و لقاحا لجهود نحاة سبقوه، و فيه استفاد من علماء عصره كالأخفش الكبير(ت**177 هـ**)، و عيسى بن عمر الثقفيّ، و يونس بن حبيب (ت **186هـ**).

و لذلك فلا عجب أنْ يكون الكتاب مستوعبا ناضجا متكاملا، فالمراحل التي سبقته مهدت له و هيّأت لظهوره، و بذلك تتمّ حلقات التّاريخ النّحوي بشكل مقبول، بحيث لا يبقى معه مجال لقول من قال: "بأنّ هناك مرحلة مفقودة في تاريخ النّحو العربيّ تمتد من عصر أبي الأسود إلى عصر الخليل و سيبويه، لأنّ ولادةَ الكتاب من دون هذه الجذور مخالفةٌ لسنن الأشياء، و انحراف عن التّطور الطبيعيّ لميلاد الأفكار"[2]. و عليه يعدّ سيبويه بدون شك و بلا منازع" إمام العربية، و كتابه معيارها و دليلها و شاهدها، و كنز من كنوزها، لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النّحو العربيّ مهما بلغ علمه"[3].

و قصارى القول أنَّه لم يكد ينقضي هذا الطّور حتّى كان النّحو قد قطع فيه شوطا كبيرا، انفتحت فيه معالمه، و رسمت أصوله، فافتتن الجميع به، و تفرغوا للبحث فيه، فكان لنا منهم أصناف من الكتب لا تعدّ و لا تحصى.

---

[1] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص09.

[2] عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، ص 6-7.

[3] خديجة الحديثي: الشّاهد و أصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، 1974، ص18.

لقد مثّلَ هؤلاء نحاة البصرة لكن أين هم نحاة الكوفة من ذلك كلّه؟ صحيح أنّ الكوفة انشغلت عن النحو- حتى منتصف القرن الثاني الهجري- بقراءات القرآن و الرواية،[1] غير أنّ ذلك لا ينفي مشاركة نحاتها- و إن كانوا قد تأخروا- في هذا العمل الضخم، إذْ " اشتركوا مع علماء البصرة في النهوض به مِنْ عهد **الخليل** (ت**175 هـ**) شيخ الطبقة الثالثة من البصريين، و **أبي جعفر الرؤاسي** (ت**185هـ**) شيخ الطبقة الأولى من الكوفيين "[2].

ثمّ جاء " العصر العباسي الأول و كان النّحو يدرس دراسة واسعة النطاق، فسيحة الميادين في البصرة و الكـوفة، و لم ينقض هذا العصر إلاّ و قد كمل و أوفى على الغاية في بغداد قبل تمام القرن الثالث الهجري"[3].

و بعد ضعف الدولة العباسية، انتشر العلماء في أمصار أخرى كالأندلس و مصر و الشام، فشعَّ نور هذا العلم فيها "و كان في كلّ منها علماء بارعون مؤلِّفون في هذا العلم لم يتطرفوا – غالبا – أو يبتعدوا عن أصـول السابقين و فروعهم إلاّ نادرا "[4] .

و هكذا نلاحظ أنّ النّحو قد مرّ في تدرجه بأطوار كثيرة تداخَلَ بعضها في بعض، و أثَّر سابقها في لاحقها، حتى نضج و اكتملت صورته، و في كلّ طور منها ظهر نحاة مبرزون، كلّ اختص بمجال معين، فمنهم من " علّل النـحو و منهم من وضع أسس القياس فيه، و منهم من بدأ المراحل الأولى من التّأليف، و منهم من تولّى الشرح و التّكميل و التّهذيب"[5].

لقد تمّ التأليف في النّحو بالتدرج، حيث بدأ-كما سبق و عرفنا- على يد الطبقة الثانية البصرية، غير أنّ الضياع كان نصيب مؤلفاتها، لذلك عُدّ كتاب سيبويه أوّل مؤلَّف شامل في النحو، لم يجد العلماء موضعا للمزيد فيه، فأكبّوا

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص153.

[2] محمد الشاطر أحمد محمد: الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)، 1983، ص36-37.

[3] محمد الطنطاوي: نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة،ص35.

[4] المرجع نفسه ،ص36.

[5] عبد الكريم محمد الأسعد: الوسيط في تاريخ النحو العربيّ، دار الشّوّاق، الرياض،ط1، 1992، ص274.

على شرحه و التعليق عليه ، كما فعل **السيرافي** (ت **338هـ**). و قام آخرون بإعادة تنظيم مسائله **كابن السراج** (ت**316هـ**) في أصوله، أو شرح شواهده كصنيع **المبرد** (ت**285هـ**).

و توالت حملة التّأليف من بعده، حتّى حظي تراث العربية بمصنفات لا تعدّ و لا تحصى، نذكر منها: رسالة **الكسائيّ** (ت**189هـ**) في لحن العامة، و"المذكر و المؤنث" **للفراء** (ت**207هـ**) ، و"إصلاح المنطق" **لابن السكيت** (ت**243هـ**)، و"المقتضب" **للمبرد**، و"الشواذ" **لثعلب** (ت**291هـ**)،و"الإيضاح" **لأبي علي الفارسيّ** (ت**377هـ**)،و"الأمالي" **للزجّاجيّ** (ت**337هـ**) ، و"الخصائص" **لابن جني** (ت**392هـ**)، وغيرهم.

و بعد هذه الفترة ظهرت واحدة من أهم الموسوعات في تاريخ النحو، و المتمثلة في كتاب"المفصل" **للزمخشري**(ت**538هـ**)، و تلتها كتب المتأخرين"كالكافية في النحو"، و"الشافية في الصرف" **لابن الحاجب** (ت**646هـ**)، و منها المتون المنظومة، أشهرها على الإطلاق "ألفية" **ابن مالك**(ت**672هـ**).

ثمّ ظهرت كتب جمعت شمل القواعد النحوية في أساليب مختلفة "كمغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي قام بتأليفه **ابن هشام الأنصاريّ**(ت**762هـ**)،و"الأشباه و النظائر في النحو" **لجلال الدّين السيوطيّ** (ت**911هـ**)، كما حظيت ألفية ابن مالك باهتمام الدارسين شرحا و تعليقا، و كان على رأس هذه الشروح"شرح **الأشموني**"(ت**929هـ**)، و"حاشية **الصبان**" (ت**1200 هـ**)".[1]

و تواصل التأليف النّحوي إلى يومنا هذا،كلّ يسلك فيه منهجا خاصا به، غير أنَّ الغاية كانت و لا تزال نفسها.

و مهما يكن فلم تعرف العرب علمًا حظي بالعناية و الاهتمام على مدى الأجيال مثل علم النحو، فقد ظفر بما لم يظفر به نحو لغة أخرى من البحث و التحقيق و غزارة التأليف، حيث ما إنْ ظهر للوجود حتّى نهـض به النحاة، و تسابقوا مخلصين في إقامة صرحه، و تشييد أركانه، و وضعوا فيه أسفارا كثيرة اختلفت حجماً و موضوعـا، و لا أدلّ على ذلك من كتب التراجم و الطبقات و فهارس المكتبات الغنيّة بعناوين هذه المصنفات.

[1] عبد الكريم محمد الأسعد:الوسيط في تاريخ النحو العربي،ص 47 وما بعدها.

ثالثا: المدارس النحوية:

تعدّ البـصرة و الكوفة " من أعظم الأمصار التي استحـدثها العرب في الدولة الإسلامية إبّان نهضتهم الدينـيّة و خروجهم من جزيرتهم لفتح ممالك كسرى و قيصر"[1].

و كان من الطبيعيّ أنْ تكون البصرة مولد النحو و مهده، نظرا لموقعها الاستراتيجيّ الهام، فقد كانت أدنى المدن إلى العرب الأقحاح الّذِين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار، بالإضافة إلى أنّه كان يقطنها قبيلتا "قيس" و "تميم" اللّتان اعتدّ بفصاحتهما،كما كانت مركزا مهمًّا لسوق "مربد" الذي ضاهى سوق "عكاظ" في نشاطاته التجارية و الأدبية.

كلّ هذا جعل للبصرة الريادة في وضع النّحو و تشييد صرحه و رفع أركانه، في حين كانت الكوفة منشغلة عن ذلك كلّه بقراءات القرآن والرواية[2].

إلاّ أنَّ الكوفيين قد تنبهوا بعد ذلك لأهمية النّحو، و أرادوا مساهمة البصريين فيه "و لما لم تكن لهم سابقة في النحو، لم يجدوا بُدًّا من أنْ يتجهوا إلى البصرة، يطلبون فيها علم ما لا يعلمون، فذهب إليها الكسائي فيمن ذهب، و أخذ عن الخليل و يونس، ثم قرأ عليه الأخفش كتاب سيبويه، و اصطحب الفراء كتاب سيبويه حياته، لا يكاد يفارقه"[3].

لقد كان نحو الكوفة– إذن– شعبة من نحو البصرة، إلاّ أنّه سرعان ما تحوّلَ عنه "و شقَّ لنفسه مذهبا جديدا، له طوابعه و له أسسه و مبادئه"[4]، تحرّر فيه الكوفيون ممَّا حافظ عليه البصريون "فوسّعوا في دائرة النّقل عن العرب إلى الأخذ من الأعراب، الذين لم يسلموا من مخالطة الأعاجم، و من التأثر بتهاون الحضرية، كما تساهلوا في التأكيد على وثاقة الرواية ضبطا و صدقا، و لم يقصروا في نقلهم على الاستعمال الغالب عند العرب بل جوّزوا الأخذ بالاستعمال غير الغالب"[5].

1مصطفى السقا:نشأة الخلاف في النحو، ص91.

[2] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص153.

[3] علي النجدي ناصف: تاريخ النحو، ص31.

[4] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص158.

[5] عبد الهادي الفضليّ: مراكز الدراسات النّحوية، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1986، ص46.

و توسّعُ الكوفيين في الرّواية بهذا الشكل" جعل البصريين يحملون عليهم حملات شعواء، و خصّوا الكسائي بأكثرها، قائلين: إنه كان يسمع الشّاذ الذي لا يجوز من الخطأ و اللّحن و شعر غير أهل الفصاحة، و الضرورات، فيجعل ذلك أصلا، و يقيس عليه حتّى أفسد النحو"[1].

و بين بصريّ مُتشدِّد في أقيسته، و كوفيّ متساهِل متحلِّل من قيوده، توسعت الفجوة بين الفريقين، و اختلفا "في فروع كثيرة جدا، يخطئها العَدُّ و يُعْي الحاصرَ استقراؤُها، و ذهب كلّ منهما ينصر مذهبه بأدلة نقليّة و عقليّة على وفق منهجه، و احتدم الخلاف بينهما في ذلك طويلا"[2].

ثمّ "استطار الجدال بينهم فوقعوا من المناظرة في أمر مستدير، وتَبايَنَ ما بين الفئتين إلاّ حيث تتصلان في الكلام لتدفع إحداهما الأخرى"[3].

و من المناظرات التي أشعلت فتيل الخلاف بينهما "**المسألة الزنبوريّة**: التي جرت بين الكسائيّ و سيبويه في مناظرة بحضرة يحي بن خالد البرمكيّ، فسأل الكسائي عن قول العرب: قد كُنْتُ أَظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاهَا ؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، و لا يجوز النصب، فقال له الكسائيّ: لحنت، و في جوّ من العصبيّة المذهبيّة و القبليّة، سُئِل بعض الأعراب، فتابعوا الكسائي و قالوا بقوله"[4]، أمّا عن ردّ فعل البصريين إزاء هذه المسألة فهم" لم يختلفوا حتّى اليوم في القول ما قال سيبويه، و أنّ هؤلاء الأعراب أعراب الحطيمة، الذين كان الكسائي يقوم بهم، و يأخذ عنهم"[5].

---

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص160.

[2] محمد الطنطاوي: نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص155.

[3] مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1 ،ص289.

[4] سعد الدين مصطفى، أصول التوجيهين النحوي والصرفي في كتب الأمالي حتى القرن السابع الهجري، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2010، ص3 -47-125.

[5] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص182.

غير أنَّ الكفة لم تكن دائما لصالح الكوفيين في هذه المناظرات، بل كانت- في كثير من الأحيان- مرجّحة للبصريين، فقد انتقم اليزيدي للبصريين في أكثر من مناظرة من الكسائي منها: «عندما سأله بحضرة الرشيد، قائلا: انظر في هذا الشعر عيب؟ و أنشده:

لاَ يَكُونُ العِيرُ مُهْرًا * * * لاَ يَكُونُ المُهْرُ مُهْرُ.

فقال الكسائي:" قد أقوى الشاعر"، فقال له اليزيدي: "انظر فيه"، فقال:" أقوى، لابد أن ينصب المهر الثاني، على أنه خبر كان". فقال اليزيدي: "الشعر صواب، و إنما ابتدأ، فقال: المهرُ مهرُ»[1].

لقد كان هذا الخلاف بين المدرستين مدعاة لعناية الدارسين" فألَّفوا فيه كتبا خاصة تناولت المسائل الخلافية و بيَّنتْ رأي كلّ فريق في كل مسألة"[2].

و قد ذكر سعيد الأفغاني أسماء هذه الكتب مرتبة حسب وفيات أصحابها، وهي:[3]

1- اختلاف النحويين لثعلب (ت **291**هـ).

2- المسائل على مذاهب النحويين بما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان(**320**هـ).

3- المقنع في اختلاف البصريين و الكوفيين للنحاس (ت**338** هـ).

4- الرد على ثعلب في (اختلاف النحويين) لابن درستويه (ت**347** هـ).

5- كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزدي (ت**348** هـ).

6-7- الخلاف بين النحويين للرماني (ت **384** هـ)، و له كتاب آخر أخص هو (الخلاف بين سيبويه و المبرد).

8- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس (**395** هـ).

---

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو ، ص182 و ما بعدها.

[2] عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي "نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعوديّة، ط1، 1981، ص155.

[3] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص227 و ما بعدها.

9-10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت**577**هـ)، و قد طبع. و له كتاب آخر في الخلاف اسمه (الواسط) ذكره ابن الشجري في أماليه و نقل عنه.

11- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت**616** هـ).

12- الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز (ت**681** هـ)".

و قبل الخوض في بعض ما اختلف فيه البصريون و الكوفيون، لابدّ أنْ "نشير إلى فضل هؤلاء العلماء و ورعهم، و أنّهم كانوا في كثير من المواقف يتجردون من العصبية الإقليمية مُنحازِين للحقيقة العلمية و لا أدلّ على ذلك من المواقف التالية، فقد كان الكسائيّ يسمِّي الهمزة ألفا متابعا في ذلك سيبويه، و يروى أنّ الفراء كان يخالف الكسائي- و هما كوفيان- في كثير من مذاهبه ليجانب الحق"[1].

كما أنّ هناك نماذج كثيرة لأصول مشتركة بين البلدين تدل على تلك الموضوعية منها:[2]

1- لا حذف إلا بدليل.

2- الخفض من خصائص الأسماء.

3- التّصرف من خصائص الأفعال.

4- لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

5- رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

و بالعودة إلى مسائل الخلاف بين المذهبين، فهي أكثر من أنْ تحصى، نذكر منها على سبيل المثال:

أ- " خلافهم في رافع الخبر، فالكوفيون يرون أنَّ المبتدأ و الخبر مترافعان، أمّا البصريون فلهم أكثر من رأي منه أنّ: الخبر مرفوع بالابتداء، و هو رأي سيبويه، و آخر: أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر، و ذهب غيرهم كالمبرد: أنّ الخبر مرفوع بالابتداء و المبتدأ معا"[3].

---

[1] عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي "نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"، ص161-162.

[2] تمام حسان: الأصول، ص42.

[3] ابن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، الجزائر، (د.ط)، 2012، ص296.

ب- "خلافهم في القول في أولى العامل بالعمل في التنازع: فقد ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: **أَكْرَمَنِي وَ أَكْرَمْتُ زَيْدًا**، و **أَكْرَمْتُ وَ أَكْرَمَنِي زَيْدٌ**، إلى إعمال الفعل الأول أولى، و ذهب البصريون إلى إعمال الفعل الثاني أولى"[1].

و هذه المسائل و غيرها دليل على "أنّ الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أنْ تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها عن البصريين، و دليل أكبر منه وضعهم لمصطلحات نحوية تغاير المصطلحات البصرية، بل و زاد شغفهم في خلافهم بُعدهم في التّأويل و التّقدير"[2].

و يمكن أنْ نسوق بعضا من هذه الفوارق في التّأويل و المصطلح بين البصريين و الكوفيين في الجدولين الآتيين:

أ- فوارق في التأويل[3]:

الشـواهـد	رأي الكـوفـة	رأي البصـرة
﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرعونَ لِيكُونَ لَهُم عَدُوًّا و حَزَنًا﴾ (القصص/ 08)	**المضارع"يكون"**منصوب باللام.	المضارع منصوب بـ"أنْ" المضمرة.
﴿وَ إِنْ امرأَةٌ خافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشوزًا أَوْ إعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أنْ يَصَّالَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ (النساء/ 128)	"**امرأة**" مبتدأ خبره ما بعده.	فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر.
﴿مَا هَذا بَشَرًا ﴾(يوسف/31)	**خبر "ما"** منصوب على نزع الخافض.	خبرها منصوب لأنها عاملة عمل "ليس".

-شكل رقم(1)، يوضح فوارق في التّأويل بين البصرة و الكوفة -

[1] أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،(د.ط)، 2009، ج1، ص86.

[2] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص165 وما بعدها.

[3] مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدرس النحوي،ج1، ص23-24.

ب- **فوارق في المصطلح**[1]:

مصطلح البصـرة	مصطلح الكـوفـة
التمييز	التفسير
البدل	الترجمة
ضمير الفصل	العماد
حروف النفي	حروف الجحد
اسم الفاعل	الفعل الدائم

-شكل رقم(2)، يوضح فوارق في المصطلح بين البصرة و الكوفة-

استمرّ الخلاف بين المذهبين "على أشده في القرن الثالث بين تلاميذ الكسائيّ و الفرّاء و خاصة ثعلب، و بين أعلام المذهب البصريّ و خاصة المبرد، ثمّ خفّ النزاع بينهما، و لم يبقَ منه إلاّ صور ضئيلة بعد وفاتهما"[2].

و قد " أدّى ذلك إلى ظهور مذهب جديد في نفس القرن الثالث عرف بمذهب البغداديين، أخذوا عن الفريقين، و انتخبوا من كل منهما ما يروقهم من الأحكام في غير عصبية ولا تكلّف"[3].

و احتذت بهذه المدرسة "المدرسة الأندلسيّة بِدْءًا من القرن الخامس الهجري، و مثلها المدرسة المصرية، و كذلك تبعهما في هذا المنهج كبار النحاة التاليين في الشام و العراق و المغرب"[4].

و رغم ما يؤخذ على خلاف المذهبين من سلبيات أثقلت كاهل النحو و عقدته، إلاّ أنَّ جدالهما كان أمرا حتميا، بلْ عُدّ ظاهرة صحيّة، لأنّ "العلم منذ وُجد إنّما تخلص حقائقه بالجدال"[5].

[1] مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدرس النحوي، ج1، ص22.

[2] مصطفى السقا: نشأة الخلاف في النحو، ص101.

[3] المرجع نفسه، ص102.

[4] نبيل دادوة: مسائل في النّحو العربي بين مدرستي الكوفة و البصرة، دار نوميديا ،الجزائر، (د،ط)،2010،ص100.

[5] مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1، ص289.

كما أنّه" لولا اختلافات النحاة و تعليلاتهم و تحليلاتهم ما برزت العربية في زينتها المقرَّة لها، و لغابت عن الألباب لطافتها و طرافتها، و ما سبقت أخواتها و عداتها، و بالتالي كان اختلافهم ضرورة حيث أثري بها التّفكير اللّغوي عند العرب، بما لم يكن لدى غيرهم من الأمم"[1].

كانت هذه سطور موجزة، حاولت فيها الإلمام بأهم المراحل التي مّر بها النّـحو العربيّ منذ نشأته حتى اكتمـاله، لا مجال للتّفصيل فيها لأنّ ذلك من تاريخ النّحو، لا من موضوع دراستنا.

[1] عبد الرحمن إسماعيل: رفع الحرج من جلل توسع العرب، محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية، (د.ط)، 1984، ج1، ص16-17.

الفصل الأول:
جذور التيسير_الأسباب و المحاولات

المبحث الأول: من صعوبات النّحو:

نشأ النّحو- كما سبق و عرفنا - غضًّا يسيرًا، غايته ضبط اللّسان و صونه من اللّحن و خدمة كتاب الله، و كان في ذلك الوقت، أيْ منتصف القرن الأول الهجري، مجرد ضوابط نحويّة يسيرة تردّ المخطئ إلى جادة الصّواب.

و لكن سرعان ما حاد عن غرضه التّعليميّ هذا، ليتحوّل من وسيلة للنطق السّليم و الكتابة الصّحيحة و أداة لفصاحة اللّغة و جمال البيان إلى غاية في حدّ ذاته، يطلبه أصحاب الاختصاص و الدّارسون، و تتجاذبه كلّ المعارف، و يتسابق لنيل شرفه أعلام كبار على امتداد الأصقاع العربيّة و الإسلاميّة.

و بمرور الزّمان، تطوّر النّحو و تشعّبت فروعه، فتصادم مع غيره من العلوم الإسلاميّة و الأجنبيّة، بفعل التّأثر و التّرجمة و الاحتكاك بالثّقافات الأخرى، فاستقى من المنطق تحريده و عقلانيته، و من علم الكلام فلسفته و جدله، و من الفقه أصوله و أحكامه، و أوغل علماؤه في ذلك.

كما أوغلوا في تصنيف الكتب المطوّلة في النّحو، التي شغلت العلماء عدّة عصور في حلقات التعلّم و التّعليم و استولت على مجالسهم في المشرق و المغرب، و وُضعت لها شروحٌ و حواشٍ و تعليقات و تقارير، و زاحمتِ المتونَ النثريّة متونٌ منظومة، و هي الأخرى حظيت بالشروح و الحواشي، حتّى صرنا نجد للعالِم الواحد كتابا مطوّلاً و آخر مختصرًا.

و رافقَ هذه المؤلَّفات الكثيرة نشوء مدارس نحويّة، أوّل ما ظهرت على أيدي علماء من البصرة و الكوفة، لتمتدّ إلى بغداد، و من ثمَّ إلى الأندلس و مصر و الشام.

و بما أنّ هذه المدارس قد اختلفت، كان لابدّ أنْ تكون لكلّ واحدة منها مصطلحاتها و آراؤها، بلْ و وصل الخلاف إلى علماء المدرسة الواحدة، حتّى أنّ هناك من العلماء من كان له رأيان متناقضان في المسألة الواحدة.

كلّ هذا الزّخم في النحو— و إنْ دلّ على كبير عناية به تستحقّ التقدير والعرفان — كان سبباً «في تذمر المعلمّين و المتعلّمين على حدّ سواء، يبدأونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية، و يخوضون منه في

أيّ زاخر لا أوّل له و لا آخر، لا يعرفون مداه و لا يدركون منتهاه، كلّما توّسعوا فيه اتّسع أمامهم مجاله، و تشعّبت مسالكه، فشغلتهم فيه الوسيلة عن الغاية»[1].

و نظرة منّا في تراثنا اللّغويّ الثّريّ، لِتصفُّحِ كتب التّراجم و الطبقات و مصنّفات النّحويين، كفيلة بالوقوف على هذه الحقيقة، حقيقة التذمّر من النّحو التي بدأت تقريبا مع نشأته، عندما أصبح علمًا قائما بذاته في حدود القرن الثاني الهجري.

و قد ظهر هذا التّبرّم من النّحو في قوالب تعبيريّة متنوعة و من شرائح اجتماعيّة مختلفة، نذكر منها تلك الأبيات التي نظمها "دماذ" و هو أبو غسّان اللغويّ صاحب **أبي عبيدة** (ت 209 هـ)، و كان قد قرأ من النّحو إلى باب نصب المضارع "بأنْ" المضمرة بعد الواو و الفاء و ما إليها، فنبَا فهمه عن ذلك، و كتب إلى **أبي عثمان بكر المازني** (ت 249 هـ)[2]:

تفكّرْتُ في النّحوِ حتَّى مللْتُ*** وَ أتعبْتُ نفسِي بِه و البدنْ

و أتعـبْتُ بَكْرًا و أصـحابَهُ *** بطولِ المسائلِ في كلِّ فَنْ

فمِنْ علمِهِ ظاهِرٌ بيِّنٌ *** و مِنْ علْمِه غامِضٌ قدْ بَطَنْ

فـكنْتُ بظاهِـرِهِ عالماً *** و كنْتُ بباطنِه ذَا فطَـنْ

خَـلاَ أنَّ بابًا عليه العفَا *** ءُ للفـاءِ يا ليتَهُ لمْ يكُـنْ

وَ للواوِ بابٌ إلى جَنْبِهِ *** مِنَ المـقْتِ أحسبُهُ قَدْ لُعِنْ

إذا قُلتُ: هاتوا لماذا يُقا *** لُ: « لستُ بآتيَكَ أو تأتِيَنْ؟

أجيبوا لما قِيلَ هـذا كذا *** على النصبِ؟ قالوا:بإضمارِ"أنْ"

و مـا إنْ رأيـتُ لها موضِعًا*** فأعرِفُ ما قيلَ إلاّ بـظَـنْ

فقدْ خِفْتُ يا بَكْرُ من طولِ مَا*** أُفكِّرُ في أمرِ "أنْ" أنْ أُجَنْ

[1] أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير "دراسة و نقد منهجي"، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1984، ص 09.

[2] القفطي: انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986، ج2، ص (5-6).

و رُوي أنّه « وقف أعرابيّ على مجلس **الأخفش الأوسط**(ت211هـ)، فسمع كلام أهله في النّحو، و ما يدخل معه، فحار و عجب، و أطرق و وسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ فقال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا »[1].

و « هذا أعرابيّ آخر يؤكد أنّ حديث النّحاة عن النّحو- و إنْ كان بلسان عربيّ – إلاّ أنه لا يُفهم ، فهو نوع من طنطنات الزّنج و الرّوم يقول:

مَا زَالَ أَخْذُهُم فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي *** حَتَّى سَمِعْتُ كَلامَ الزِّنْجِ وَ الرُّومِ »[2].

كما نجد **الجاحظ** (ت 255 هـ) و هو الأديب الفصيح يشكو من طريقة النّحاة في كتبهم و صعوبة تناولها المادة النّحويّة، و ذلك في قوله: « قلتُ لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم النّاس بالنّحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟ و ما بالنا نفهم بعضها و لا نفهم أكثرها؟ و ما بالك تُقدّم بعض العويص و تؤخّر بعض المفهوم ؟»[3].

بلْ حتّى الشعراء نجدُهم قد ضاقوا بالنّحو– و بخاصة الفرزدق (ت 114هـ)– فلم يكن يسلم من مضايقات اللّغويّ **عبد الله بن أبي إسحاق** (ت 117 هـ). فها هو يسأله: «كيف تُنشد هذا البيت *؟

وَ عَيْنَان قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا *** فَعُولَان بالأَلْبَابِ مَا تفْعلُ الخَمْرُ.

فقال الفرزدق: كذا أُنشدُ، أيْ " **فعولان**"، فقال: ابن أبي إسحاق: ما كان عليكَ لو قلتَ:**فعولين!** فقال الفرزدق: لو شئتُ أنْ تسبِّح لسبِّحت، و نهض، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله، قال ابن أبي إسحاق:

---

[1] أبو حيان التوحيدي: الإمتاع و المؤانسة، تح: أحمد أمين و أحمد الزين، مطبعة ماهرة، بيروت، 1942، ج2، الليلة 25، ص 139.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها. نقلا عن: صابر بكر أبي السعود: في نقد النحو العربي، دار الثقافة، (د،ط)، 1988، ص10.

[3] الجاحظ: الحيوان، مكتبة البابي الحلبي، ط2، ج1، ص91. نقلا عن: علا بنت ياسين البار: تيسير النحو بين الجدوى و الخروج عن واقع اللغة، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب و العلوم الإنسانية للحصول على شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2003، ص 14.

* البيت لذي الرمة (ت117هـ) في ديوانه، ص 213.

لوْ نصبَ لأخبرَ أنّ الله خلقهما و أمرهما أنْ تفعلا ذلك، و إنّما أراد: هما فعولان بالألباب ما تفعل الخمر، فكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر »[1].

و قد تمادى عبد الله بن أبي إسحاق في تتبع سقطات الفرزدق، و ضيّق عليه الخناق، حتّى دفع ذلك الفرزدق إلى هجائه بقوله:

فَلَوْ كانَ عبْدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُهُ *** وَ لكن عبْدَ الله مَوْلى مواليًا.

فأخذ عنه ابن أبي إسحاق في هذا الموضع أيضا، و قال له: و قد لحنتَ أيضا في قولك: « مولى **مواليا** ، و كان ينبغي أن تقول: مولى **موالٍ** »[2].

و بالعودة إلى جذور المشكلة، نجد أنفسنا أمام كمٍّ هائل من الشوائب" داخلت النّحو منذ نشأته، و نمت على مرّ اللّيالي، و تغلغلت برعاية الصروف، فشوّهت جماله، و أضعفت شأنه، و انتهت به إلى ما نرى "[3].

و يمكن حصر هذه الشوائب فيما يلي :

أوّلا: منهج تقعيد اللّغة:

بعد أنْ أُرسيت أسس النّحو العربيّ على يد أبي الأسود الدّؤلي، اهتمّ النّحاة من بعده برفع أعمدة النّحو و بناء صرحه شامخًا، و ذلك باستنباط قواعده و ضبط أحكامه بعدما أمعنوا النّظر في مصادر اللّغة، "فشرعوا في جمع المادة اللغويّة، و استقرائها معتمدين في هذه المرحلة على مصدرين أساسيين هما السّماع و الرّواية »[4].

لكنَّ النَّحاة وضعوا ضابطًا لهذه العمليّة، فلم يسترسلوا في السّماع لأنّه محدود عندهم بزمان و مكان معينيْن، « فأمّا السّماع فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية و فصحاء الإسلام، حتّى منتصف القرن الثاني الهجري لأهل الحضر، و أمّا أهل البادية فقد استمرّ العلماء يدونون لغاتهم حتّى فسدت سلائقهم في القرن الرّابع الهــجري،

[1] أبو حيّان التّوحيديّ: الإمتاع و المؤانسة، ج2، الليلة 25، ص139. نقلا عن: صابر بكر أبي السعود: في نقد النحو العربي، ص09.
[2] أبو البركات بن االأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص27.
[3] عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، (د.ت)، ص04.
[4] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص33.

و أمّا المكان – و بعبارة أخرى القبائل – فقد اعتمدوا كلام القبائل في قلب الجزيرة العربيّة »[1]. و هم قبائل « قيس و تميم و أســـد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عليهم أكثر ما أُخِذ و معظمه، و عليهم اتّكـل في الغريب، و في الإعـــراب و التصريف، ثم هذيل و بعض كنانة، و بعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »[2].

و رغم أنّ العلماء قد تكبّدوا في عملية تقعيد اللّغة عناء الرّحلة و أفنوا العمر لأجل ذلك، إلاّ أنّه بمرور الزمن طفت على السطح شوائب هذا العمل– كما يرى بعض النّقاد– و انعكست سلبياته على حصيلة الإنتاج النّحويّ كمًّا و كيفاً، و هذه السلبيات، كما يراها هؤلاء، يمكن أنْ نجملها فيما يلي:

1– أدّى قصْرُ السّماع و حصره في هذه القرون أي– عصر الاحتجاج – « إلى قصـور في تقعيد النّحو العربي، و حرمان العرب من استخدامات عربيّة سليمة و من ظواهر لغويّة جديدة، ذلك لأنّ التّدرّج اللّغويّ و التّطوّر الذي ينال اللّغة يرفض هذا التّحديد الزمنيّ، و لا يعترف بهذه الحدود الدّقيقة»[3].

فلقد « غاب عن علماء العربيّة أنّ اللّغة ظاهرة يُصيبها التّطوّر و التّغير، فنظروا إليها كما لوْ كانت شيئًا جامدًا لا يتحرّك، نظروا إليها في وضعها الضيّق في الزّمان و المكان، فلم يحفلوا بماضيها و لم يُفسحوا المجال للتّفكير في مستقبلها و ما عساه يكون »[4].

كما أنّه « لا يقبل عاقل أنّ السّلائق العربيّة في عصر الفصاحة، كانت خالصة لا تشوبها شائبة، و أنّ هذه السّلائق نفسها قد فسدت و تأثرت برطانة العجم » [5]. إنّ تقييد اللّغة بحيزيْن زماني و مكاني يُعدُّ إجحافا في حقها و حدّا لسِعَتِها اللامحدودة، و في الوقت نفسه هو حرمان لنا من إدراك تلك السّعة و الاستفادة منها.

2– أدّى– أيضا– حصر المادة اللغويّة و صحّة الاحتجاج بها على قبائل معينة إلى «تضييق القواعد النحويّة، فمقياس الفصاحة عند الفرد، أمر كان ينبغي ألاّ يهمله النّحاة أمام سلطان مقياس الفصاحة العام، فلِم رفضوا

---

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص19 و ما بعدها.

[2] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 101-102.

[3] شعبان عوض محمد العبيدي: النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1989، ص 344.

[4] كمال بشر: اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب، القاهرة، مصر، 1999، ص133-134.

[5] شعبان عوض محمد العبيدي: النحو العربي ومناهج التأليف و التحليل، ص344.

الاستشهاد بأشعار« أميّة بن الصلت الثقفيّ– مثلا– و قد اكتمل نضجه الشعري قبل الإسلام، و لِمَ أغفلوا خطباء قريش من أمثال أبي بكر و عليّ و عمر في الإسلام، و أبي طالب و عبد المطلب في الجاهلية، الجميع يشهد لهم بالفصاحة و سلامة اللّغة ؟»[1]. و مَنْ منّا يجهل هؤلاء، أو يخفى عليه تمكنهم من اللّغة و فصحاتهم، أو ينفي تأثّره بتلك الأشعار و الخطب؟ كما أنّه لولا شعر الفرزدق لضاع ثلث اللّغة، كما قيل.

3- تحديد زمن الاستشهاد « كان سببا في جمود النّحو، فلا مكان للاستقراء، و لا جديد من الشّواهد، و لما كان على اللّغويّين أنْ يستمرّوا في دراسة اللّغة، وجدوا أنفسهم بموضع اضطرّوا فيه إلى أنْ يدوروا حول ما وضعه السّلف من قواعد »[2].

و بذلك عجزوا عن تطوير النّحو « رغم أنّهم حاولوا الإتيان بالجديد، و لكن لم يكن إلاّ في صورة الأخذ بالقديم و عرضه بطريقة جديدة فيها فلسفة و صوّر من التعقيد، و تفخيم للنّحو لا غير»[3].

و لكن لو أنّ الاستشهاد « لم يقف عند حدّ على يد النّحاة العرب، لأمكن أنْ تجري دراسة اللّغة على مراحل و عصور باستقراء ما يجدّ من نصوص إلى أيّامنا هذه، و لاعتبر كلّ ميل غير فرديّ إلى مخالفة القواعد السّابقة تطورًا في الاستعمال اللغويّ، يتطلّب تطورّا في النّظرة إلى هذه القواعد في ظلّ منهج وصفيّ للّغة »[4] ، و قد مرّ بنا سابقا كيف أنّ النّحاة لم يستطيعوا أنْ يُضيفوا شيئا جديدا بعد سيبويه، بل ظلّوا يدورون في فلكه، لا لشيء إلاّ لقناعتهم بأنّ النّحو قد تمّ على يده و لا مجال للإضافة من بعده، و هذه النظرة التقديسيّة لكتاب سيبويه كانت من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى جمود اللّغة.

---

[1] شعبان عوض محمد العبيدي: النحو العربي ومناهج التأليف و التحليل، ص (345-346) .

[2] تمام حسان: اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001، ص12.

[3] زهير غازي زاهد: قضية تيسير النحو، مجلة الذخائر، طرابلس، ليبيا، العددان 17و 18، 2004، ص05.

[4] كمال بشر: اللّغة العربيّة بين الوهم و سوء الفهم، ص136.

4 – عند استنباط النّحاة للقواعد « جرّدوا عنايتهم لتسجيل ظواهر الكلام العربيّ مرسلة أو موزونة على وجه عام، كما أنّ الشّعر كان معولهم في الاستنباط».[1] و قد أدّى اعتمادهم على الشعر كثيرا إلى« استنباط قواعد أبعدتهم عن الشّائع في هذه اللّغة، فالشّعر لغته تسعى إلى تحقيق غايات جمالية، حتّى و لوْ على حساب صحة التّراكيب المطّردة في النّثر».[2]

و نحن نعلم أنّ الشعر –بخلاف النّثر– مقيد بوزن و قافية « فهو لذلك يقسر الشاعر العربيّ على أنْ يتصرّف في أنماط الكلام و أساليب التّعبير ليسلس له عنان الوزن و يسلم له سماط القوافي ».[3]

و لأجل أنْ يُقيم الشّاعر وزنه، و يبلغ غرضاً لابدّ منه ،أُبِيح له ما حُرِّم على الناثر، و جعلوا ذلك من قِبل الضرورة الشعرية، التي بلغت حوالي " نيف و أربعين ضرورة منها[4]:

- **قصر الممدُود**، و شاهده: لاَبُدَّ مِنْ صَنْعَا و إنْ طالَ السّفَرُ.
- **إحلال النّكرة في محلّ المعرفة و المعرفة في محلّ النّكرة في باب كان**، و شاهده للقطامي(ت 101هـ)*:

قِفِي قَبْلَ التّفريق يا ضُبَاعَا *** وَ لاَ يَكُ مَوْقِفُ مِنْكِ الوَدَاعَا.

- **مدّ المقصور**، و شاهده قول عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–:

إنَّمَا الفَقْرُ و الغِنَاءُ إلى اللهِ *** فَهَذَا يُعْطِي وَ هَذا يَحُدُّ.

كلّ هذا ترك « أثرا سلبيا في الوضع الكلّي للظاهرة، و في التّقنين النحويّ بأسره، و ما يتصوره النّحاة العرب من أنّ الأساليب اللّغويّة التي تقعد للنّثر يمكن أنْ تصلح مقاييس للشعر هو تصوّر واهم ».[5]

---

[1] محمد شوقي أمين:قول في النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج35، 1975، ص 65 ،64.

[2] ابن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، ص 69-70.

[3] محمد شوقي أمين:قول في النحو، ص 63.

[4] البكيلي:كشف المشكل في النحو، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004، ص390 و ما بعدها.

[5] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 245-246.

*القطاميّ:أحد شعراء بني تغلب بن وائل في العصر الأمويّ،كان نصرانيا ثمّ أسلم، شاعر متمكّن و إنْ كان مُقِلًّا .

و هل يُقبل في النّثر أنْ يختلف **إعراب التّابع**[1] عن إعراب المتبوع كما في قول الفرزدق[2]:

وَ عَضُّ زَمَانٍ يا بْنَ مَرْوَانَ لمْ يَدَعْ *** مِنَ المالِ إلَّا مُسْحِتًا أَوْ مجَلَّفُ.

أو أن يتقدم **المستثنى** على المستثنى منه كقول الكميت:

وَ مَالي إلاَّ آل أحمد شيعةً *** وَ مالي إلاَّ مذهب الحَقّ مذْهب؟.

5- اعتمد النّحاة على السّماع في جمع المادة اللّغوية، و هو طريقة شفاهية مباشرة تتأثّر« بعاملين لهما شأن كبير في تحليلها، و هما الإمكانات الصوتية و عادات النّطق عند التكلّم ثمّ مدى حساسية أذن السّامع في سماعها للأصوات »[3].

فالنّحاة لم يلتفتوا – أحيانا- إلى كيفية أداء النّاطقين، و ما يُصيب هذا الأداء من تغيّرات صوتية و نغمات موسيقيّة من شأنها أنْ تعين الدّارسين على التّحليل و التّفسير.

و جدير بالذّكر– في هذا المقام- أنّ مراعاة طرائق الأداء النّطقيّ للكلام بما يحمل من موسيقى و نغمات، مع مراعاة المقام، يُعدّ من خير السبل في التّفسير اللّغويّ، و بخاصة في توجيه الإعراب عند احتمال أكثر من وجه له.

و هذا النّهج في التّحليل قد يفيدنا في توجيه القراءات عند اختلافها في صوّر الإعراب من ذلك– مثلا – قوله تعالى: ﴿ وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ ﴾ (الأنعام / 100)، « فالقراءة المتّبعة عندنا هي "**الجنَّ " بالنصب**، على أنّها مفعول أول، و" **شركاءَ**" مفعول ثانٍ مقدّم، و هذا واضح لا غموض فيه، و لكن قراءة أخرى جاءت **برفع "الجنُّ** "، و لم تفسّر تفسيرا دقيقا مقنعا، و الأَوْلىَ بالتّفسير أنْ يكون بالاعتماد على طريقة تلاوة الآية، و تتمثّل في رأينا– في وقفة حقيقيّة أو سكتة، بعد "**شركاءَ**"، و البدء بكلمة "**الجنُّ**" مرفوعة على الخبرية لمبتدأ محتمل تقديره: **هم** ».[4]

---

[1] تمام حسان: الأصول، ص77.

[2] علي عافور: ديوان الفرزدق، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص386.

[3] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 34. 35.

[4] كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد، دار غريب، القاهرة، 2005، ص 471-473.

6- حين وضع النحويون القدماء قواعدهم « اعتبروا كلّ ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد، و لم يفطنوا إلى تأثير الفوارق اللهجيّة تركيبا »[1]، لذلك « أقحموا اللّهجات بصفاتها و خصائصها المتباينة، و نظروا إليها على أنّها صوّر مختلفة من اللّغة المشتركة، فخلق كلّ هذا مشاكل معقّدة، أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة، و تعدّد الوجوه، و تضارب الآراء ».[2] و كان ذلك نتيجة « لعدم مراعاة النّحاة الخلاف بين هذه اللغات، و ضمّهم الأحكام بعضها إلى بعض، غير مكترثين بأنّ ما يتماشى منها مع منطق لغة ما، قد لا يتماشى مع منطق أخرى »[3].

لقد أثّرت هذه المعايير التي اعتمدها النّحاة في جمعهم للّغة و تقعيدها سلبا على اللّغة و أبنائها، فقد سلبتها حقّها في التّطور، الذي هو طبيعة كلّ الأشياء، كما أنّها حرمت أبناءها الثراء اللغوي الذي كانوا سيحظون به نتيجة هذا التطور، و فرضت عليهم تعقيدات اللغة بريئة منها، من مساواة بين الشعر و النثر دون مراعاة للبون الشاسع بينهما، إلى عدم الأخذ في الحسبان الاختلاف بين اللّهجات و ما يترتب عنه من تعدد لأوجه الإعراب، إلى توجيه خاطئ للإعراب نتيجة إغفال المعنى و سياق الكلام.

ثانيا:مدرستا البصرة والكوفة :

أثناء مسيرة النّحو الطّويلة، نشأت مدارس نحويّة كثيرة، و لكنّها لم تكن إلاّ فرعًا عن مدرستين مؤسستين هما: مدرسة البصرة و مدرسة الكوفة، فاختلف اتجاههما تِبعاً لاختلاف المؤثرات البيئيّة و الفكريّة، و استقرّ لكلٍّ منهما منهجها و خصائصها و أسسها العلميّة، و بالرغم من أنَّ الكوفة قد أخذت– في نشأتها –من البصرة، باعتبار هذه الأخيرة كان لها شرف وضع النّحو و تأسيسه، إلاّ أنّه لأسباب و أخرى، انفصلت الكوفة عن البصرة، و رسمت لنفسها مساراً مغايراً، و مذهباً نحويًّا جديداً يميّزها عنها.

[1] عي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 40.

[2] أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، "مع دراسة لقضية التأثير و التأثر"، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، ص146.

[3] عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغويّ عند العرب، دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،ط1، 1993، ص108.

1-المدرسة البصريّة :

كانَ للمدرسة البصريّة—كما سبق ذكره – قصب السبق في تقعيد النّحو، « و قد اعتمدت في ذلك منهجًا متأثّرًا بالثّقافة التي كانت سائدة في المجتمع البصريّ، حيث كان يغلب عليه الطّابع العقليّ، و ذلك بسبب تنوّع ثقافة أفراده، حيث سكن البصرةَ العَربُ و الفُرس و النّبط و اليهود و السريان و غيرهم »[1] .

و اعتماد طابع كهذا يُلزم صاحبه إيجاد تفسير عقليّ لكلّ ظاهرة، الأمر الذي جعل النّحو علمًا يمتاز بكثرة تعليلاته، و في ذلك يقول شوقي ضيف: « و أمَّا من حيث القيّاس و التّعليل، فقد توسّعوا فيهما، إذْ طَلَبُوا لكُلِّ قاعدة علّة، و لمْ يكتفوا بالعلّة التي هي مدار الحكم، فقد التمسوا عللاً وراءها ».[2]

و قد جسّد منهجهم هذا: « **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ** (ت 117 هـ) الذي كان يطعن في الشّعراء المعربين أمثال الفرزدق، و يتتبّع سقطاتهم، فقد عُرف بشدّة تجريده في القيّاس، و هو كما قال عنه ابن سلام: أوّل من بعج النّحو، و مدّ القيّاس، و شرح العلل »[3] .

و من أمثلة تشدّد البصريين« اهتمامهم بالسّماع عمّن يُوثق بعربيّتهم، و عدم الاطمئنان إلى لغة الحواضر،و هذا دليل على أنّهم كانوا يتشدّدون في السّماع، تشدّدهم في القيّاس، فلا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ، و لا يقيسون على كلّ شاذٍّ »[4] .

و كان من جراء تشدّدهم في قبول الشّاهد النّحويّ « أنْ وجدوا أنْفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قاعدتهم التي استنبطوها، و هُنا وجدوا أنفسهم مضطرين إمَّا لتأويلها أو إخراجها عن ظاهرها لتنسجم مع قواعدهم، و إمّا لرميها بالشّذوذ و الخطأ »[5].

---

[1] تمام حسان: الأصول، ص 29 .

[2] شوقي ضيف: المدارس النّحوية ، ص 19 ، 20 .

[3] أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 26 ، 27 .

[4] إبراهيم السّامرائي: المدارس النحويّة، ص 19.

[5] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ، ص 142.

و تفيض كتب النّحو بأمثلة كثيرة تدلّ على ذلك، منها« حملهم على الخطأ قراءة عبد الله بن عامر(ت 118هـ)، و هو أحد القُرّاء السّبعة، في قوله تعالى: ﴿ وَ كَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلَ أوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم﴾ (الأنعام/137) بنصب" **أولادَهم**" و جرّ" **شركائِهم**"، و الخطأ المزعوم في هذا أنّهم يمنعون الفصل بين المتضايفيْن في غير ضرورة الشِّعر »[1].

و لم يكن هذا شأن بعض وجوه القراءات القرآنيّة وحدها، بل شأن الحديث الشريف أيضاً «فقد انقسموا فيما يُروى منه فريقين: فريقٌ غلب على ظنّه أنّه لفظه صلّى اللّه عليه و سلّم، فأجازوا الاحتجاج به، و فريق غلب على ظنّه أنّه مَرويّ بالمعنى لا باللفظ، و إذا لا يجوز الاحتجاج به »[2].

و عليه فلا عجب ألاّ يسلم كلام العرب– شعــراً و نثـراً – من تشدّدهم، فهو الآخر قد طعنوا في صـحّتـه، و رفضوا الاستشهاد به « خاصة شعر الموالي– و هم من شعراء القرن الثّاني و الثالث الهجريْن– فقد كان كبار اللغويين يُعجَبون بشعر يسمعونه، و يهمّون بتدوينه، فإذا علموا أنّه لمولد تركوه، و نفروا منه لا لعيبٍ فيه غير أنَّ قائله ممّنْ وُلد في ربى الإسلام و حضارته، و لم يَرْبَ في جلافة البادية و ظلفها، و من هؤلاء: بشار بن برد، و أبو نواس، و المتنبي، و غيرهم ».[3]

إنَّ تشدّد البصريّين في قبول الشّاهد النّحويّ، و استبعاد كلّ ما خالف قاعدتهم القياسيّة هو طعن في مصادر اللّغة، و رفضٌ للماضي، و تناقض مع روح التّطور الذي تخضع لهُ أيّ لغة.

فلقد كان واجِبٌ على البصريّين عدم إهمال هذا الإنتاج الضّخم، و الاستشهاد به، و إن لم يكن، فعلى الأقلّ، تجنّب تخطئته، و محاولة إيجاد مخرج آخر له أقل ضررًا، كما كان يفعل شيخهم أبو عمرو بن العلاء، الذي كان يعدّ كلّ ما خالفه من كلام العرب لغات.

---

[1] إبراهيم السّامرائي: المدارس النحوية، ص 22،21.

[2] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص47.

[3] محمود عكاشة : علم اللغة "مدخل نظري في اللغة العربية "، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط 1، 2006 ، ص 146، 147.

2- المدرسة الكوفيَّة:

يقابل نحو البصرة نحو الكوفة، و هو نحو « يتّسم بالبساطة و اليُسر و البعد عن التّكلف و التّأويل و التّقدير في الغالب، و لكن يعيبه– و هو أخطر عيوبه – وقوعه في الفوضى و الاضطراب، عندما جوّز الكوفيّون في الظاهرة الواحدة أكثر من وجهٍ، و تمسّكوا بالشّواهد القليلة حتّى و لو كانت من بقايا لهجات قديمة، أو لثغة، أو ضرورة، أو نحوها ».[1]

و مردّ ذلك « توسّعهم في السّماع و الرّواية عن جميع العرب دون التّحري عن فصاحتهم، فقد كانوا إذا سمعوا كلمة واحدة على غير قياس أخذوا بها، و لا يخفى ما لمثل هذا المبدأ من إخلال بالقواعد العامّة، و تشجيع لاستعمال الشوارد، بالإضافة إلى أنّ الأخذ به فتح بابًا واسعاً أمام العبث باللغّة و الاختلاف في الرّواية، فكثيراً ما كان يستشهد ببيت مفرد من الشّعر لا يُعرف صاحبه، أو شطر منه لا يُعثر له على تتمّة ».[2]

و كان زعيمهم في ترسيخ هذا المنهج « **الكسائي** (ت 189 **هـ**) الذي قال :

إنّما النّحوُ قياسٌ يُتبعُ *** وَ به في كُلّ علم يُنتفع.

و لهذا قال فيه البصريّون:" كان يسمع الشّاذ الذي لا يجوز من الخطأ و اللّحن و شعر غير أهل الفصاحة و الضّرورات فيجعل ذلك أصلاً يقيس عليه حتّى أفسد النّحو»[3].

و من مسائل الكوفيّين النّحويّة « أنّهم جوّزوا مجيء أفعل التفضيل و صيغتيْ التّعجب من خصوص البياض و السواد دون سائر الألوان لكونهما أصليّ الألوان كلّها، و لقول الشاعر:

جاريّة في دِرْعِهَا الفَضْفَاض *** تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإِيمَاضِ

[1] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 144، 145.

[2] فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة و النحو، دار الكتب، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 81، 82.

[3] ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، القاهرة، ط2، 1928، ج5، ص194-195. نقلا عن: خديجة الحديثي: المدارس النحويّة ، ص 131.

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَني أَبَاض»[1] .

إنّ اتّساع الكوفيين في السّماع و تساهلهم في القيّاس– على نقيض البصريين–جعلهم « يعتدّون بأشعار و أقوال المتحضّرين من العرب، و بالأشعار و الأقوال الشّاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، و لم يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أنْ يقيسوا عليها و قاسوا عليها كثيرًا، ممّا أحدث خللًا في القواعد، و تشويشًا في الأذهان ».[2]

لقد كان على الكوفيّين إمساك العصا من وسطها « فيتّبعون طريق البصريّين في القواعد، و ذلك بالاقتصار على اللّغة النموذجيّة المشتركة، دون تحكيم المنطق و القيّاس النظريّ، أمّا فيما يخصّ صَوغ الألفاظ، و اشتقاقها و بناء هياكلها و تصحيحها فينتهجون طريقهم طريق القـيّاس العام الذي يُبيحُ محاكاة الكــلام العربيّ مهما كان قائله »[3]. و بذلك نكون قد « وسّعنا أصول اللّغة و نمّينا مواردها، و فتحنا طرقاً يزداد بها بيان اللّغة سِعةً على سعته »[4]، و في الوقت نفسه جنبنا لغتنا الفوضى و الاضطراب اللّذين هي في غنى عنهما.

3- الخلاف بين المدرستين:

كان من البديهيّ أنْ تختلف المدرستان – و إنْ تأثّرت الكوفة بالبصرة – نظراً لاختلاف مبادئهما و تباين أسسهما، و قد كمن وراء هذا الخلاف « سحر الجدل الذي سلب عقول الفريقين، فوجد فيه النّحاة مجالاً للسّباق، و فرصة لتحقيق الانتصارات حتّى و لو كانت وهمــيّة، و دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها، و افتراض أسالـيب و تراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، و قد كان لتشجيع الخلفاء و أصحاب الثراء اليد الطولى في إشعال فتنة

[1] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، المسألة 16، ص137-138. نقلا عن: محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353 هـ ، ص 42 .

[2] شوقي ضيف: المدارس النّحوية، ص 161.

[3] عباس حسن: اللغة و النحو، ص 111-112. نقلا عن: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ، ص 144.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المناظرات حول الجزئيات و الهامشيات في مسائل النّحو، و طبعاً استجاب لها العلماء لنيل الحظوة و المكانة الأدبيّة و الكسب الماديّ » [1].

الأمر الذي « جعل النّحويّ يشعر أنّه كلّما أسرف في التّخـــريج، و كلّما أسرف في ذكـر الغريب، و النّادر، و الشّاذ، نالَ حظوةً و مقاماً عند الخليفة، و قد قيل: إنّ الكسائي– مُدلّل الخلفاء العبّاسيّين –كان يرفع و ينصب و يجرّ في الشّاهد الواحد، و لا يعدم وسيلة لتعليل هذه الظّواهر اللغويّة المتباينة من أجل أنْ يحتفظ بهذه الحظوة عند السّلطان و ما تجره من مغنم ماديّ »[2].

تناولت المدرستان – نتيجة اختلافهما – « أموراً لا علاقة لها بالنّحو و لا فائدة تؤدّي إليها، مثل خلافهم في **رافع المضارع** * و غيرها من المسائل، و من ذلك تناولهم مسائل بل أبواباً كاملة مثل بابي التّنازع و الاشتغال»[3].

و مهما يكن فقد « وقع القبيلان – و إنْ بصورة مختلفة – في محظور الأخذ من بيئات منوّعة، و مستويات من الكلام غير موحدة، الأمر الذي جرّهم إلى الالتجاء إلى طرائق أخرى من التفسير و التّحليل، تبعد بهم – قليلاً أو كثيراً – عن معياريتهم التي اعتمدوها أساساً للتقعيد» [4]، و من هنا ظهر التأويل و التقدير المبرَّران و غير المبرَّريْن، اللّذان أثقلا كاهل النحو، و نفّرا المتعلِّمين منه.

ثالثا: كتاب سيبويه :

نشأ النّحو و بلغ حدّ الاكتمال في فترة وجيزة ، فكانت النتيجة « أنّه نضج حتّى احترق»،كما قيل، و قد كان ذلك على يد سيبويه في سفره الخالد " الكتاب "« الذي كان – في الواقع – أثراً من آثار الخليل، و أحد

[1] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص31 - 32.

[2] أنيس فريحة : نظريات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ،لبنان ، ط 2، 1981 ، ص127 - 128 .

[3] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ، ص 151 .

* اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع ، فذهب الأغلبية إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة و الجازمة ، و ذهب الكسائي أنّه يرتفع بالزائد في أوله ، و ذهب البصريون أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم (الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، المسألة 74 ، ج2 ، ص103) .

[4] كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد، ص 462 .

الأعمال المجيدة التي قام بها، و كان لسيبويه الفضل في نقل آراء الخليل، و حفظها، و تصنيفها، و شرح ما غمض منها، و في جمع ما تيسّر له من آراء أخرى لشيوخ آخرين كان سيبويه قد تلمذ لهم و أخذ عنهم » [1].

و الكتاب « بصورته التي وصلت إلينا ليس كتاب نحو فقط، بل هو دائرة معارف للّغة العربيّة »[2]، هو « بحر زاخرٌ يمدّه من بعده سبعة أبحر، فيه من الجوانب الحيّة ما يدعو الباحثين إلى التّعمق فيها: الأصوات، و اللّهجات، و القراءات، بالإضافة إلى النّحو و الصّرف و اللغّة بوجهٍ عامٍ».[3]

لقد كان الكتاب مطلب العلماء و غايتهم « و كان المبّرد يقول لمن أراد أنْ يقرأه عليه: " هل ركبت البحر ؟" تعظيماً و استصعاباً لما فيه »[4]. و قال فيه أيضاً: « لم يعمل كتابٌ في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، و ذلك لأنّ الكتب المصنّفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، و كتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[5].

و للزمخشري فيه : [6] أَلاّ صَلّى الإِلٰهُ صَلاَةً صِدْقٍ *** عَلَى عَمْرو بن عثمان بن قنبَرْ

فإنّ كِتَابَهُ لمْ يُغْنِ عَنْهُ *** بَنُو قَلَمٍ وَ لاَ أَبْنَاءُ مِنْبَرْ

نال" الكتاب" من الحظوة ما لم ينله كتاب غيره، « فمنذ ظهوره ، قرأه أبو الحسن الأخفش و عليه قرأه الجرمي و المازني، و كذا الكسائي و السجستاني، و قرأه على المازني الرياشي و الدينوري، و على الجرمي قرأه التوزي، و مضى النّاس على هذا النّحو، يأخذونه خلفاً بعد سلفٍ، و ينقله أهل قطر عن أهل قطر، جيلاً في أثر جيل، و عصراً بعد عصرٍ، حتّى ملأ الدّنيا و شغل النّاس».[7]

---

[1] مهدي المخزومي: أعلام في النحو العربي، مجلة الموسوعة الصغيرة ، دار الحريّة ، بغداد ، العدد 60 ، 1980 ص 22.

[2] وضحة عبد الكريم جمعة الميعان : التأليف النحوي بين التعليم و التفسير، مكتبة دار العروبة ، الكويت، ط1، 2007 ، ص 158.

[3] أحمد مكي الأنصاري: سيبويه في الميزان ، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ج 34،، 1974 ، ص 103 .

[4] السيوطي: بغية الوعاة، ص203، نقلا عن: خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1،1965، ص61.

[5] سيبويه : الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 3 ، 1988 ،ج 1 ، ص 05.

[6] السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحويين ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر، ط 2، 1979، ج 2، ص 230.

[7] علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص 132.

لقد أدّى نضوج النّحو على يد سيبويه إلى صرف النّحاة عن دراسته و نقده، « لإيمانهم أنّ النّحو قد اكتمل في كتابه، رغم أنّ الدراسات النّحويّة بعده قد عرفت عقولاً و أعلاماً لا يقلّون قدرة على الإبداع، و لكن قناعتهم تلك جعلت معظمهم يوجّهون جهودهم لخدمة هذا الكتاب»[1].

فراحوا- بعد الافتتان به- « يتدارسون مسائله، و يستنسخون أصوله و يديرون البحوث عليه، صنّفوا في شرحه، و التّعليق عليه، و التّمهيد له و ترتيب مسائله، و حلّ مشكلاته، و توضيح غرائبه، و شرح شواهده»[2]، و منهم مَنْ عبّر عن انبهاره بالكتاب بطريقة أخرى، فانقطع لحفظه«كما فعل حمدون النّحويّ (ت 200 هـ)، ذلك الذي قالوا عنه: إنّه أوّل من حفظ كتاب سيبويه عن ظهر قلب»[3].

و صار الكلّ يدور في فلك كتاب سيبويه « و يقتات من معارفه، دون الإتيان بجديد، و إنْ وُجِد، فقد كان على مستوى الشّكل لا الجوهر، في نظام التأليف لا في موضوعه، في أسلوب معالجة القضايا لا في القضايا نفسها »[4].

لقد كان « لكتاب سيبويه– و هو موسوعة ضخمة– أنْ يكون له أثر على روح البحث اللّغويّ، لا أنْ يكون هو الأساس الذي لا يمكن أنْ نتقدّم أو نتأخر عنه، كان هذا الكتاب هو البداية، و لكنّه ليس البداية و النهاية، فكان على العلماء أنْ يبحثوا، و ألاّ يسمعوا لمقولة المازني:"من أراد أنْ يعمل كتابًا كبيراً في النّحو بعد سيبويه فليستحِ»[5]، و لو أنّهم لم يسمعوا لمقولته لكان لنا نحو لا نقول غير نحو سيبويه، و لكن الأكيد أنّه سيضاف له الكثير، و هنا نحن لا نلوم سيبويه، و إنّما نلوم تلك العقول المبدعة التي جاءت من بعده، و التي اكتفت باقتفاء أثره، فحرمت اللّغة –بملْء إرادتها- حقّها في الإضافة و السّعة و التنوّع و التّجدد و التّطوّر.

[1] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 11.
[2] علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص 191، 192.
[3] أحمد مكي الأنصاري: سيبويه في الميزان، ص 112.
[4] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 11.
[5] شعبان عوض محمد العبيدي : النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل، ص 120.

رابعا: المؤلفات النحوية:

إنّ أهمّ ما ميّز النحو العربي هو كثرة التّصنيف فيه، الذي رافقه – تقريباً – منذ نشأته إلى يومنا هذا، غير أنّ هذه المؤلفات، خاصة القديمة منها، قد شابَتها الكثير من العيوب– حسب رأي بعض النّقاد– نذكر منها :

1- كثرة العدد:

بعد ظهور أوّل عمل نحويّ مكتمل على يد سيبويه، « توالت بعده كتب النّحو و اللّغة تنحو نحوه، مُردّدةً تعبيراته و مصطلحاته، و كان على رأسها– مما وصل إلينا – المقتضب **للمبرد** (ت 285 هـ)، و ممّا يدخل في هذا الباب شروح سيبويه المختلفة، و في مقدّمتها شرح **السيرافي** (ت 368 هـ)، و **الرّماني** (ت 384 هـ)، و **الأعلم الشنتمري** (ت 476 هـ)، و شرح **أبي علي الفارسي** (ت 377هـ) المسمّى تعليقه على كتاب سيبويه، و غيرها من شروح الكتاب، و تلا ذلك كلّه كتاب المفصّل **للزمخشري** (ت538 هـ) الذي نسج على منوال سيبويه أيضاً، و بنى عليه **ابن يعيش** (ت 643 هـ) شرحه»[1].

تتابعت بعد ذلك كتب النّحو تقتفي أثر مَا تقدّم، و لا نكاد نجد فيها جديداً يذكر، و ظلّ التّأليف في النّحو يتدرّج على هذا النّمط من متون و شروحها حتّى « انتهى إلى عصر المختصرات التي احتاجت– هي الأخرى – إلى شروح، ثمّ احتاجت هذه الشروح إلى حواشٍ و تقريرات، كشرح ابن عقيل لألفيّة ابن مالك، ثم وضع الشيخ الخضري حاشية لهذا الشرح، كما شرح الأشموني الألفيّة نفسها، و وضع الصبان حاشية له، و وضع الشيخ أحمد الرفاعي تقريرات على حاشية الصبان»[2].

و لكن ما قام به هؤلاء من شرح للمؤلفات و توضيحها، قد نتج عنه تضخّم في كتب النحو، جعل بعضها يخرج عن الغرض الذي من أجله وضعت.

---

[1] محمد حسن الطيان: علم الأصوات عند العرب ،مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد 69 ، ج 4 ،1994 ، ص04-05.

[2] أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو و تطبيقاتها في القرآن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص142. نقلا عن: أحمد شامية: الصرف العربي و واقع تعليمه في المرحلة الثانوية في المدرسة الجزائرية" دراسة نظرية ميدانية"، دار كنوز الحكمة، الجزائر،(د.ط)، (د.ت)، ص 32.

و بدل الشّرح و التّسهيل و التّوضيح « أفسدت هذه المؤلّفات الكثيرة التّعليم و أخلّت بالتّحصيل، و ألقت على المبتدئ غايات من العلم لم يكن مُسْتعدّا لقبولها بعد، و شغلت وقته بتتبّع ألفاظها العويصة الفهم، نتيجة تزاحم المعاني عليها، و صعوبة استخراج المسائل منها، كما صعب عليه استحضارها و حفظها، و ذلك لكثرة عددها و تعدد طرقها، و إنْ حاول، فلربّما سينقضي عمره كلّه دون ذلك »[1].

لقد وضع النّحويون هذه المؤلّفات، و خاصة المختصرات منها، قصد تسهيل الفهم و الحفظ على المتعلّمين، و لكنّهم « أركبوهم صعبا يقطعهم عن تحصيل الملكات النّافعة و تمكّنها»[2]، و« أضاعت أعمارهم و أعمار العشرات من العلماء الذين أنفقوها في وضعها، بل و صدّت كثيرين غيرهم عن دراسة العربيّة»[3].

ربما تكون هذه المؤلَّفات الكثيرة قد أثْرَت المكتبة العربية، و لكن نادرا ما نجد من الطلبة إقبالا عليها، إمّا لطولها المفرط الذي يُدخل السّأم، أو لاختصارها الشديد الذي يزيد المسائل تعقيدا، و هنا بدل أنْ ترغِّب هذه المؤلَّفات الطلبة في التعلُّم، نجدها قد نفّرتهم منه، و تكون بذلك قد اكتفت بإرهاق مؤلِّفيها و قُرَّائِها على حدٍّ سواء هذا إنْ تصفّحوها.

2- الطول المفرط:

من أسباب صعوبة النّحو—كما ذكر بعض النّقاد -« الطّول المفرط الذي نلحظه في معظم كتب النّحو القديم، النّاشئ من التّكرار و الاستطراد و الحشو، و معالجة قضايا أجنبيّة لا صلة لها بالنّحو»[4]، فالتأليف النّحويّ في بدايته كان مهتما بالتّعرض لدقائق المسائل النّحويّة، و تفريعاتها و استنباط القواعد و ضبطها.

---

[1] ابن خلدون : المقدمة، دار الجيل، بيروت، ج 1، الفصلان 27 و 28 ، ص 578 ، 605 .

[2] المصدر نفسه، ص 605.

[3] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 13.

[4] المرجع نفسه، ص 27.

و قد ساهم « الولع بالجدل و المناظرات لإظهار السّبق، و نيل الحظوة في ترسيخ هذه الظّاهرة أكثر، و قد برزت في أوضح صورها في الشروح و الحواشي و التقارير» [1]، كشرح ابن يعيش (ت 643 هـ) على مفصل الزمخشري الذي طبع في عشرة مجلدات .

3- الاضطراب:

اتّسمت كتب النّحو بالاضطراب، « يمثّلها – دون الانتقاص من قيمته – كتاب سيبويه الذي يفتقر إلى خطّة في تبويب الموضوعات، أو فلنقلْ إنَّ خطّتَه غير واضحة لنا على الأقل، إذْ لا تسير الأبواب في تسلسل منطقي، فيقدّم ما حقّه التّأخير، و يؤخّر ما حقّه التّقديم، كما نجد خلطاً بين الموضوعات النّحويّة و الصّرفيّة و الصّوتيّة، و يتقلّب بين هذه الموضوعات، و يفصل بينَ مسائل الباب الواحد بأبوابٍ غريبة »[2].

و من أمثلة ذلك أنّه أقحم بينَ « باب المسند و المسند إليه، و باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول و المفعول الذي لم يتعدّه إليه فعل فاعل و لا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر، بأربعة أبواب أجنبيّة عنها هي: باب اللفظ للمعاني، و باب ما يكون في اللفظ من الأعْراض، و باب الاستقامة من الكلام و الإحالة ، و باب ما يحتمل الشّعر»[3] .

و هذا الاضطراب في كتاب سيبويه، كان بديهيًّا أنْ ينتقل إلى المؤلّفات التي تلته، بحكم تأثّرها به،« مع العلم أنّ بعضها حاولت جاهدة الوصول إلى خطّة محكمة في مجال التّأليف النّحويّ، فقد حاول-على سبيل المثال- "المبرد" في كتابه (المقتضب) استخلاص القاعدة النّحوية، و التّركيز على تجميعها في طوائف متشابهة، غير أنّه لم يستطع تحقيق ذلك، و لم يسلم كتابه من الاضطراب»[4].

---

[1] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 27.

[2] صبري إبراهيم السيد: مناهج التبويب النحوي عند العرب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011، ص 33-34 .

[3] سيبويه: الكتاب، ج1، ص 23 - 33 .

[4] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي ، ص 25 .

إذْ يحتوي- مثلا- الجزء الأول من كتابه على« مباحث نحويّة و صرفيّة و صوتيّة متداخلة وردت على هذا النّحو: أنواع الكلمة، الفاعل، حروف العطف، اللفظ بالحروف، حروف البدل، الأفعال، أصولها و زوائدها، ألفات القطع و ألفات الوصل، الإدغام ، مخارج الحروف »[1].

و الأمر نفسه يقال عن الزّمخشري في " المفصّل "، و عن المؤلّفات التي سادت بعد عصره حتّى الآن، «فهي الأخرى لم تكن بأحسن حظاً من حيث السّلامة من الاضطراب و الخلط رغم أنّها انتهجت خطّة الإعراب و البناء كمدخل رئيسيّ »[2] .

و من أهم المباحث التي كانت و لا تزال تعاني من هذا العيب « مبحث الفعل فهو- مثلا – بعد دراسته في باب المعرب و المبني، يُعاد بحث أثره في باب الفاعل و المفاعيل ، و بعد ذلك يخصّص مبحث جديد لإعراب الفعل بعد دراسة الأسماء ، و بين كلّ هذا مسافة شاسعة يكاد الدّارس ينسى ما تلقّاه في تعلّمها و كأنّ قوانين هذه اللغة لا رابط بينها ، فإذا عرض هذا نسي ذاك »[3] .

لقد نتج عن سوء التّبويب « تشتيت للأذهان و بعثرة للأفكار، بحيث تضلّ في أجزاء الموضوع المفرّقة هنا و هناك، حتّى يُصبح من العسير على الدّارس أنْ يجمع أجزاء هذا الموضوع و يُتقن فهمه، و يُحيط به إحاطة مدركة »[4]، و هذا ما نلحظه ليومنا هذا، فهناك أبواب نحوية كثيرة قد تبعثرت مسائلها هنا و هناك.

4- غموض اللّغة:

و ممّا زاد غـــموض النّحـــو غموض لغة مؤلفاته و عـــباراتها، « فهي– في الأغلب– لغة مـــزدحمة بالـــدّلالات و الإشارات و الأحكام النّحوية، ألفاظها مردودة و جملها معادة مبتذلة، و أساليبها فضفاضة طويلة ملتويّة

[1] المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ، ط3 ، 1994 ، ج1 ، ص141 و ما بعدها.

[2] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 26 .

[3] أحمد درويش: التأليف النّحوي و فكر التيسير، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية و اللغوية بين التراث و الحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد الثاني، 2011، ص 64 .

[4] أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص 148-149. نقلا عن:أحمد درويش: التأليف النحوي و فكر التيسير، ص 64.

أو موجزة و مختصرة تصل إلى حدّ الألغاز أحياناً »[1].

و نجد على رأس هذه المؤلّفات، مَصْدَرُها و مُلْهِمُها كتاب" سيبويه "« ففي كثير من صحفه ظلال من الغموض و الإبهام، ربما كان مرجعها إلى أنَّ سيبويه كان يضع قواعد النّحو و الصّرف لأوّل مرة وضعاً مفصّلاً غاية التّفصيل، فطبيعيّ أنْ يُداخِل عمله شيءٌ من الغموض في بعض العبارات، و ربّما رجعت جوانب من ذلك إلى تلميذه الأخفش الأوسط، الذي حمل عنه الكتاب و أذاعه للنّاس، فأشاع فيه بعض ما كان يُشيعه في كُتبه من العويص الذي لا يُفهم إلاّ بعد تأمّل كبير فيه»[2].

و قد سبق أنْ نقلنا – بهذا الشّأن – مقالة الجاحظ التي وجّهها للأخفش، و قد أجابه الأخفش قائلاً: أنا رجلٌ لم أضع كتبي هذه لله، و ليست هي من كتب الدّين، و لو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قَلّتْ حاجتهم إليّ فيها، و إنّما قد كسبتُ في هذا التّدبير إذا كنت إلى التّكسّب ذهبت[3].

و يلتمس آخرون للمسألة وجهاً آخر من الرّأي،« فيقول الأخفش الأصغر (ت 315هـ):"و عمل سيبويه كتابه على لغة العرب و خطبها و بلاغتها، فجعل فيه بيّناً مشروحاً، و جعل فيه مشتبها، ليكون لمن استنبط و نظر فضل"»[4] .

و مهما يكن من تبريرات، فلا يمكنُ نفي الغموض عن بعض عبارات سيبويه، يقول – مثلاً – «في باب" الأمر و النّهي " بعد ذكر شاهد عدِيّ بن زيد :

أَ رَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكورُ *** أنتَ فانظُرْ لِأيِّ ذاكَ تَصيرُ.

فإنّه على أن في ذلك يرفع على حالة المنصوب في النّصب، يعني أنَّ الذي من سببه مرفوع فترفعه بفعلٍ هذا يفسّره، كما كان المنصوب مَا هو من سببه ينتصب، فيكون ما سقط على سببيّته تفسيره في الذي ينصب على أنّه

[1] صادق فوزي دباس: جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده، مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية، العددان (1-2)، المجلد 7 ، 2008، ص 91.

[2] شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص 10 - 11.

[3] الجاحظ: الحيوان، ج1، ص91.(ينظر: ص20 من الفصل).

[4] علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة ، ص 162.

شيء هذا تفسيره، و يقول: ترفع [أنت] على فعل مضمر ، لأنّ الذي من سببه مرفوع ، و هو الاسم المضمر الذي في انْظُرْ»[1] .

و قد ذكر « ابن قتيبة أنّ المازني قال: سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء)، و هو قوله: " ما أغفله عنك شيئا، أي دع الشّك" ما معناه ؟ قال الأخفش: أنا مُنذ ولدت أسأل عن هذا. و قال المازني: سألتُ الأصمعي، و أبا زيد، و أبا مالك عنه ، فقالوا: ما ندري ما هو؟»[2].

و قد انتقل هذا الغموض – بحكم التّأثّر– إلى المؤلّفات التي تلته، إذْ نجد الغموض ذاته في المتون المشروحة، وذلك باعتراف شرّاحها في مقدّماتهم، مثل شرح المفصّل لابن يعيش(ت643هـ) الذي ألّفه ليزيل ما وقع فيه من إجمال و إشكال، و قد ذكر في مقـدّمته، فقال: « إلاّ أنّه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، و لفظ تتجاذبه معانٍ فهو مجمل، و منها ما هو بادٍ للأفهام إلاّ أنّه خالٍ من الدليل مهمل »[3].

و مثله السّيوطي في "همع الهوامع بشرح جمع الجوامع" (ت 911 هـ)، يقول في مقدمة كتابه: «مع إلحاح الطّلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده، و يطلعهم على غرائبه و شوارده، فأنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه، و توضيح معانيه، و تفكيك نظامه ، و تعليل أحكامه»[4].

و عليه فظاهرة غموض اللّغة هي حقيقة موجودة في معظم المؤلّفات – خاصة القديمة منها – «أنهكت المتـعلّم و سلبته وقتاً و جهدا و طول نظَر لفكّ ألغازها، و بدل أنْ يتعلّم القاعدة التي تضبط لسانه، وجد نفسه مُجبراً على

[1] سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 140 -141 .

[2] فاضل السامرائي : الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد ، 1971، ص 33 .

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر،ج 1 ،ص 02 .

[4] السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1998، ص 17.

تفسير غوامض عبارات المؤلِّفين، عاجزاً عن ذلك، ممّا أدّى إلى تذمّره منها و الإعراض عنها »[1]، و فعلا أَوَ ليست اللّغة هي وسيلة التّبليغ، فكيف للطلبة أنْ يُصيبوا هذا العلم، و قد غَمُضت عليهم لغته، و عجزوا عن فهمها؟

خامسا: المصطلحات النحوية:

هي الأخرى شابتها بعض النّواقص، نجملها فيما يلي:

1- عدم الاستقرار:

لم يكن النّحو حتّى سيبويه قد عرف استقراراً في المصطلحات، فها هو كتابه « يفيض بأسماء عابرة و تراكيب متغيّرة، لا تكاد تثبت على صورة واحدة إلاّ قليلاً، و يعدّ باب التّصغير أوضح الأمثلة لتحرّر سيبويه من قيد الاصطلاح، فقد سمّاه في العنوان العام بالتّصغير، و التزم هذه التّسميّة في أربعة من عنوانات الفروع، و لكنّه جعل في البقيّة ما يسميه التّحقير كثيراً، و التّصغير قليلاً، و جمع بينهما مرة في عنوان واحد »[2].

2- التّعدد و الاختلاف:

يُعدّ « حقل المصطلحات من أخصب الحقول المعرفيّة اختلافاً و تضاربا على مرّ العصور، و في شتّى المعارف و الفنون، و ليس من الغريب أنْ يشهد نحونا العربيّ اختلافاً في مصطلحاته منذ نضجه حتّى احتراقه »[3].

غير أنّ المرحلة الأكثر تأثيراً في هذا الحقل كانت مرحلة الاختلاف بين البصرة و الكوفة، فبفضلهما وصل المصطلح النّحويّ إلى مرحلة الاستقرار، التي ما كان له أنْ يصلها لولا وجود إرهاصات لها عند سيبويه، و قبله عند أستاذه الخليل، « و قد برز ذلك في مصطلح القطع، الصرف، الصفة، الخفض بالجوار، العماد، العطف، النّسق، التّمييز، التّفسير، و غيرها »[4] .

---

[1] علا بنت ياسين البار : تيسير النحو بين الجدوى والخروج على واقع اللغة، ص 25.

[2] علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص 173.

[3] مبارك عبد القادر: المصطلح النحوي بين الاختلاف و المرونة، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، العدد الثامن، 2010، ص11.

[4] الفراهيدي: الجمل في النحو، تح: محمد إبراهيم عبادة، منشأة معارف، الاسكندرية، مصر، 1988، ص 100.

و رغم أنّ الاختلاف قد أدّى إلى استقرار و خصوبة المصطلح النّحوي، إلاّ أنّ عدم اتّفاق الفريقيْن على مصطلح واحد، و رفض مصطلحات بعضهم بعض« أدّى إلى الاضطراب و عدم الوضوح، و جعل الأمور أكثر سوءًا، فمثلاً نجد عند الكوفيين مصطلحات(**الترجمة** و**التّبيين** و **التّكرير** و **المردود**) كلّها لما يسمّى عند البصريين (**البدل**) »[1]، و لا يخفى على أحد ما لهذا التعدد في المصطلح و عدم توحيده من تشتيت لذهن الطالب، إذْ يجد نفسه أمام كمٍّ هائل من المترادفات لمعنى واحد، كالصفة و النعت، و التمييز و التفسير، و البدل و الترجمة، و غيرها كثير.

3- عدم الدّقة في التّحديد و الاستعمال:

تفتقر بعض المصطلحات إلى الدّقة في التّعريف، و الدّليل على ذلك ما نجده- مثلاً – في تعريف الاسم، يذكر الأنباري (ت577 هـ): « أنّ النّحويين ذكروا للاسم حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدّاً، و منهم من قال: لا حدّ له، و لهذا لم يحدّه سيبويه و إنّما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم: "رجل و فرس" »[2]

كما أنّنا عرفنا سابقا أنّ النّحاة قاسوا على بعض النّصوص، أمّا النّصوص المتبقيّة فرأوا وجوب حفظها، و عدم جواز القيّاس عليها، و هذه الفكرة عبّر عنها النّحاة باصطلاحات مُتعدّدة أهمها القليل، و النّادر، و الشّاذ و يقابلها المطّرد، و الشّائع، و الغالب، و الكثير .

غير أنّهم لم يقدّموا تحديداً دقيقاً لهذه المصطلحات، مثال ذلك ما نقله السيوطي(ت 911 هـ) عن ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ): « اعلم أنّهم سيتعلّمون: غالباً ، و كثيراً، و نادراً ، و قليلاً، و مطرداً، فالمطّرد لا يتخلّف، و الغالب أكثر الأشياء، و لكنّه يتخلّف، و الكثير دونه، و القليل دونه، و النّادر أقلّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة و عشرين غالب، و الخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، و الثلاثة قليل، و الواحد نادر»[3].

---

[1] عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي، ص 163. .

[2] الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا ، ص 9-10 .

[3] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 113- 114 .

و لم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ إذْ نجد بالإضافة إلى عدم الدّقة في استعمال هذه المصطلحات، « ترادفها في بعض الأحيان، من ذلك – مثلاً – ما ذكره ابن يعيش (ت 643هـ) من أنّ حذف صلة الموصول الاسمي شاذ في القيّاس و الاستعمال جميعاً، ثمَّ يُعلّل له بقوله:" أمّا قلّته في الاستعمال فظاهر، و أمّا في القيّاس فلأنّه الصّلة هي الصّفة في المعنى، و واضح من هذا النّص اتّحاد دلالة القلّة و الشذوذ »[1].

كما نجد بعض المصطلحات متداخلة و مضطربة تتوزّع في أبواب عدّة، كمصطلح "مفرد"« فقد اصطلح عليه في ثلاثة عشر ضرباً توزّعت بها السّبل في الأبواب في كتب النّحاة، لا يتّفق ضرب منها مع آخر في الدّلالة، أو في المقولة النحويّة، و من هذه الأضرب نذكر: في باب العدد، في باب الإعراب، في باب الحال، في باب الخبر، في باب التّمييز، في باب العَلَم، في باب الكلمة »[2].

و عليه فلم تكن المصطلحات بأحسن حال من سابقاتها، فقد افتقرت إلى الوضوح و الدّقة، كما تعدّدت و تداخلت، ممّا أدى إلى الالتباس و الغموض، و أدخلت البحث النّحويّ في متاهات هو بغنى عنها .

سادسا: تأثّر النّحو بالعناصر الأجنبيّة :

ممّا لا جدال فيه أنّ نشأة النّحو كانت عربيّة خالصة، و لكن في رحلة التّطور الطويلة استقى من ينابيع متعدّدة، بحكم الاحتكاك بالثّقافات الأخرى التي كانت البصرة آنذاك مرتعاً لها، و بفعل الترجمة التي« بلغت أوجّها في عصر المأمون و استمرّت إلى بُعيد منتصف القرن الرابع الهجري »[3].

و كان من البديهيّ أنْ يتفاعل النّحو مع هذه العلوم و يتأثّر بها، إلاّ أنّه تمادى في ذلك– و لاسيما في القرن الرابع الهجري– « فحاد عن اتّجاهه اللّغوي الذي يخدم اللّغة نطقاً و لغةً و قراءةً و كتابةً ، ليفسح المجال أمام سيطرة

[1] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 239.

[2] أحمد عبد العظيم عبد الغني: المصطلح النحوي – دراسة نقدية تحليلية – دار الثقافة، القاهرة، 1990، ص 07،06 .

[3] عبد الحليم المنتصر: الحركة العلمية في عهد المأمون، مجلة العربي، العدد185، 1984، ص24-25. نقلا عن: محمد سالم صالح: أصول النحو "دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، ط 2 ، 2009، ص 135.

" نحو الصّنعة" الذي خضع لأعمال الذّهن، و تأثّر بكثير من المناهج الدّخيلة عليه من المنطق الأرسطي و الفلسفة اليونانية، كما تأثّر بكثير من مناهج البحث من العلوم الإسلاميّة كالفقه و علم الكلام و الجدل و المناظرة »[1].

لقد كان من أهمّ العوامل التي ساعدت على التّأثر– غير المذكورة آنفاً – « اشتغال معظم النّحاة بعلم الكلام، و كان أكثرهم من المعتزلة ، أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)، و عيسى بن عمرو الثقفي (ت149هـ)، و الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، و الفرّاء (ت 207 هـ)، و قطرب (ت 206 هـ)، و السّيرافي (ت 328 هـ)، و الفارسيّ (ت 377 هـ)، و الرّماني(ت 384 هـ)، و ابن جنيّ (ت 392 هـ)،و الزّمخشريّ (ت538هـ)، و غيرهم كثير »[2].

و من الأدلّة التي لا تترك مجالاً للشّك في قضيّة التّأثّر، تلك التّصريحات التي أدلى بها النّحاة أنفسهم، نذكر– على سبيل المثال – من أصحاب المائة الرابعة، ابن جني، الذي ذكر أكثر من مرة في مؤلَّفه " الخصائص" أنّه نسج على منوال المتكلّمين و الفقهاء، يقول: « ذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام و الفقه»[3]، و يؤكّد في الكتاب نفسه:« أنّ علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين»[4].

و مثله في المائة السّادسة، ابن الأنباري (ت 577 هـ)، الذي ألّف كتابه " الإنصاف " على نهج المتفقهين، يقول في ذلك: « فإنّ جماعة من الفقهاء المتأدبين، و الأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية في المدرسة النظامية،

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1989، ص 38.

[2] محمد سالم صالح : أصول النحو، ص 112 - 113 .

[3] ابن جني : الخصائص، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة ، 1952، ج 1، ص 02.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص48. نقلا عن: بلمليايي بن عمر: تراث ابن جني اللغوي و الدرس اللساني الحديث" دي سوسير نموذجا "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 36.

سألوني أن أُلخّص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويّي البصرة و الكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي و أبي حنيفة»[1].

و في المائة العاشرة نجد السيوطي- مثلا – في كتابه" الأشباه و النظائر " يبرّر سبب تأليف كتابه هذا، فيقول: « و اعلم أنّ السّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أنّي قصدت أنْ أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخّرون فيه، و ألّفوه من كتب الأشباه و النظائر »[2].

و على هذا المنوال كانت معظم كتب النّحو، لاسيما الأصول منها، و لم يتوقف التّأثّر عند حدّ المنهج، بل تعدّاه إلى المصطلح أيضا، إذْ « لا نعدم أثر مصطلحات أهل الفقه و المتكلّمين و المناطقة في علم أصول النّحو كمصطلح " السّبر" و" التّقسيم " و " النقض" و " العلّة "، و " القياس" و "الإجماع"، و "استصحاب الحال " و "الاستحسان"، و غيرها»[3].

و تأكيداً لعلاقة النّحو بالمنطق « ها هو أبو سليمان المنطقي السجستاني— و قد عقد مشابهة بينهما — يقول: " فالنّحو يدخل المنطق، و لكن مرتّباً له، و المنطق يدخل النّحو، و لكن محقّقاً له، و ما يُستعار للنّحو من المنطق حتّى يتقوّم ، أكثر ممّا يُستعار من النّحو للمنطق حتّى يصحّ و يستحكم »[4].

إنّ هذه الأدلّة و غيرها، لا تنفي أنّ نشأة النّحو منهجاً و مصطلحاً كانت عربيّة خالصة « يؤكّد ذلك التّباين بين المصطلح الذي توخّاه سيبويه في كتابه، و المصطلح الذي راج عند المترجمين الذين نقلوا عن أرسطو أفكاره النّحوية، و لكن في الوقت نفسه، لا تنفي تأثيره على نحاة بغداد بداية من القرن الرابع الهجري »[5].

---

[1] الأنباري: الإنصاف، ج1، ص05. نقلا عن: عبد الملك عبد الوهاب أنعم: التفاعل بين النحو و أصوله و الفقه و أصوله، مجلة الشريعة و القانون، العدد 46، 2011، ص 330.

[2] السيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 06 .

[3] حدوارة عمر: علاقة المصطلح النحوي و اللغوي بعلم الكلام و المنطق، مجلة الباحث، تيارت، العدد الثالث، 2012 ،ص 188 .

[4] أبو حيان التوحيدي: المقابسات، تح: حسن السندوري، ط1، 1929، المقابسة22، ص172.نقلا عن: فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1969، ص 145 .

[5] صابر الحباشة: النحو و المنطق تنافر أم تظافر، مجلة جذور،ج 26، مج 11، 2008، ص 257.

بل إنّ التّأثير وصل إلى حدّ امتزاجهما« حتّى غدوا معه في اعتبار السيرافي (ت 368هـ) على الأقل من وادٍ واحد بالمشاكلة و المماثلة »[1]. وخير مَنْ يمثّل ذلك الامتزاج في المائة الرابعة الرّماني(ت384 هـ) فقد: « كان يمزج النّحو بالمنطق حتّى قال الفارسيّ : إنْ كان النّحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، و إنْ كان النّحو ما نقوله نحن فليس معه منا شيء »[2].

و ينبغي التّوقف هنا برهة للإشارة أنّ النّحاة « لم يكونوا سواء في استخدام المنطق و الفلسفة، فكما وُجد المغمض المغرق، وُجد السّهل الواضح، قال بعض الطّلبة: " كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النّحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، و منهم من نفهم بعض كلامه دون بعض، و منهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، و أمّا من نفهم بعض كلامه دون بعض فأبو علي الفارسي، و أمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[3].

لقد كان تأثّر النّحو بتلك العلوم أمراً حتميًّا بحكم ما تهيّأ له من أسباب، غير أنّ بعض النّحاة غالوا في هذا التأثّر، و تجاوزوا به الحدود، فتفتّق عن ذلك بعض الفلسفات الدخيلة على النّحو، التي عقّدته و أبعدته عن غرضه اللّغوي الذي وُضِع لأجله، و هي كالآتي:

1- التعليل:

يُراد بالعلّة النّحويّة « تفسير الظّاهرة اللغويّة، و النّفوذ إلى ما ورائها، و شرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه »[4].

---

[1] التوحيدي: المقابسات، ص74. نقلا عن: فؤاد حنا ترزي: في أصول النحو، ص 132.

[2] السيوطي: بغية الوعاة، ج 2، ص 181.

[3] أبو حيان التوحيدي: الإمتاع و المؤانسة، ج1، ص 133. نقلا عن : علا بنت ياسين البار: تيسير النحو بين الجدوى و الخروج على واقع اللغة، ص 28.

[4] خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك ، مكتبة الآداب، القاهرة،مصر، ص 210. نقلا عن: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرّباط، المغرب، ط 2، 1983، ص 109-110.

و قد بدأ ظهورها – تقريباً – مع بداية النّحو العربي، حيث يُعدّ الخليل بن أحمد (ت175هـ) أوّل من بسط القول في العلل النّحويّة: « سُئِل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها و طباعها، و عرفت مواقع كلامها، و قام في عقولها علله، و إنْ لم يُنقل ذلك عنها، و اعتللت أنا بما عندي أنه علّة له، فإنْ سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[1].

غير أنّ هذا التّعليل الذي كان عند الخليل و مِنْ بعده سيبويه، و كان بمثابة تفسير لغويّ يكتشف من طبيعة كلام العرب، « قد تطوّر إلى تعليل منطقيّ بداية من القرن الرابع الهجري و اتّخذ طابعاً يتجاوز ذلك التّفسير الوصفيّ لقواعد اللّغة »[2].

لقد لقيت العلّة النّحوية عناية فائقة من طرف النحاة، فأفردت لها المؤلّفات مثل:" العلل في النّحو" لقطرب (ت 206 هـ)، "و علل النّحو" للمازني (ت 348 هـ)، و" الإيضاح في علل النّحو" للزجاجي (ت 337 هـ)، و غيرهم.

و توسّعت دائرة الدّرس في العلّة و تشعّبت، و تناولها البحث النظريّ المتعمّق، فقسّمت العلل إلى أقسام كما فعل **أبو القاسم الزجاجي**، إذْ قال: « و علل النّحو على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، و علل قيّاسيّة ، و علل جدليّة نظريّة »[3].

في حين ذهب **الدينوري** (ت415هـ) إلى أبعد من ذلك في كتابه (ثمار الصناعة)، فنجد أنّه قسم العلة إلى صنفين: «علّة تطرد في كلام العرب و تنساق إلى قانون لغتهم، و علّة تظهر حكمتهم، و تكشف عن صحة أغراضهم و مقاصدهم في موضوعاتهم، و عَدَّ من صنف الأولى- و هي الأكثر استعمالاً – أربعة و عشرين نوعاً،

[1] شعبان عوض محمد العبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط 1، 1999، ص 109 .
[2] محمد مختار ولد أبّاه : تاريخ النحو في المشرق والمغرب ، ص 37 .
[3] الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تح : مازن مبارك ، دار النفائس، القاهرة، ص 64 .

منها: علة سماع، علة تشبيه، علة استغناء، علة استثقال، علة فرق، علة توكيد، علة نقيض، علة وجوب، علة جواز»[1].

و قد بيّن الصنف الثاني **ابن السّراج** (ت 316 هـ)في أصوله، يقول: « و اعتلالات النّحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقــولنا: فاعل مــرفوع، و ضرب آخر يـسمّى علّة العلة، مثل أن يقـولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعاً، و المفعول منصوباً ؟ و هذا لا يكسبنا أنْ نتكلّم كما تكلّمت العرب، و إنّما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، و تبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات »[2].

و العلل– أيضا– في نظر النّحاة« علل وجوب و علل جواز ، كما قد تكون بسيطة و مركبة، و قد يعتل بعلة قاصرة أو بعلتين ، أو يعتل لحكمين بعلة واحدة »[3].

و الحقيقة أنّ التّعليل في أيّ علم أمر ضروري لا مفرّ منه، « و لكن علة التعليل في النّحو آتية من تسلسل العلل، و إمعانها في القياس المنطقيّ المجرد، الذي يسلم أحياناً إلى البعد عن واقع التّعليم المحسوس، بل ينتهي أحياناً إلى ما لا يقبله العقل »[4].

نحن بطرحنا هذا لا نرفض التّعليل كلّه، إنّما نقبل منه العلل التعليمية، التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنها تهدف إلى تعليم الدارسين دون غموض و لأنّها الأيسر، مثال ذلك، سؤالنا: لماذا نصب زيد في قولنا: **إنّ زيداً قائمٌ** ؟ قلنا: لأنّ إنّ تنصب الاسم و هو زيداً و ترفع الخبر و هو قائمٌ، و هذا كافٍ، أمّا بقية العلل القياسية و الجدلية النظرية، فهي لا تساعد على فهم النحو، بقدر ما تزيده تعقيدا و غموضا.

---

[1] السيوطي: الاقتراح، ص47-48. نقلا عن: خالد سعد محمد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، ص 213 - 214 .

[2] ابن السراج: الأصول في النحو، تح : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996، ج 1، ص 35 .

[3] السيوطي: الاقتراح، ص 270 – 294 .

[4] أحمد عبد الستار الجواري: رأي في تيسير النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ج 53، 1984، ص 161 .

2- العامل:

لقد بالغ النّحاة في بحوثهم المتصلة بالعلّة « حتّى غدت و كأنّها بحوثٌ في المنطق اتّخذت من النّحو شواهد لها، و تشعّبت عن هذه الفلسفة " نظرية العامل"، فافترض النّحاة أنّ لكلّ حالة إعرابيّة لابدّ من وجود عامل أدّى إليها، و كان سببا فيها»[1].

و قد أسرف النّحاة في هذه النّظرية، و فلسفوها، حتّى أنّهم ألّفوا كتُباً تجمع قواعد النّحو بعنوانها، كما فعل أشهرهم و هو **عبد القاهر الجرجاني**(ت 474هـ)في كتابه "العوامل المائة" التي « صنّفها إلى مئة عامل، و قسّمها إلى قسمين: عوامل سماعيّة و أخرى معنويّة»[2].

كما وضع النّحاة لهذه الفلسفة "شروطاً و صفات هي في الحقيقة العلّة الحقيقيّة التي تبحث في علم المنطق و من هذه الشروط:

أ- أنّ لكلّ علامة من علامات الإعراب أثرا للعامل، إنْ كان موجوداً فهو عامل لفظيّ، و إلاّ فهو عامل معنويّ، و ذلك كالابتداء عند البصريّين، و الخلاف عند الكوفيّين.

ب- الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصًّا بذلك.

ت- رتبة العامل التّقدّم.

ث- لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، و على هذا وُجد باب التنازع في نحو قولهم:(**جَاءَ وَ رَجَعَ زَيْدُ**).

إلى غير ذلك من الشّروط و الصّفات التي وضعوها للعامل، و كانوا بموجب ذلك يرجّحون و يقبلون و يردّون و يرفضون»[3].

---

[1] فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة و النحو، ص 137 .

[2] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المئة، تح: أنور بن أبي كر الشيخيّ الدّاغستانيّ، دار المنهاج، جدّة، السّعودية، ط1، 2009ص 39.

[3] فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، ص 65 - 66.

لقد كانت نظرية العامل« سبباً في إثارة جدل طويل بين النّحاة، حتّى صارت المحور الذي تدور عليه جميع قضايا النّحو الرّئيسيّة و الفرعيّة، فعندما رأى النّحاة أنّ الكلمة المعربة تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، قالوا: إنّ الرّفع و النّصب و الجر و الجزم أثر، و لابدّ له من مؤثر كما تنصّ القاعدة الفلسفيّة »[1].

و نصّبوا العامل مفسّراً و موضّحاً لحدوث هذه الحالة الإعرابيّة أو تلك، «فإذا كان العامل موجوداً فقد عثر النّحاة على ضالتهم، و إنْ لم يكن، قدّروه و افترضوا وجوده على وجه يتّسق مع الحالة الإعرابيّة المعيّنة، و قد يكون العامل شيئاً معنويّاً لا وجود لفظي له و لا يمكن تقديره و لا افتراضه، كما في حالة المبتدأ، إذْ هو مرفوع "بالابتداء " عند قوم منهم!»[2].

لقد ركب النّحاة من أجل فرضهم العامل في كثير من المسائل « مركَباً شططاً، من ذلك : تقدير العامل " أنْ " التي ينصب بعدها المضارع، فيقولون: إنّ الفعل نصب بأنْ المضمرة، و يجعلون هذا الإضمار جائزا بعد لام التعليل، و واجباً بعد لام الجحود و أخواتها »[3]، و هذه المسألة و غيرها من المسائل التي تفيض بها كتب النّحو لدليل على خضوع النّحاة لسيطرة نظريّة العامل.

3- القياس:

يكاد يكون ظهور القياس في النحو مقترناً باسم **عبد الله بن أبي إسحاق**(ت117هـ)، فهو أوّل من مدّ القيّاس.

و القياس كما يعرّفه **ابن الأنباري** هو: « حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه»[4]، و يريد بالمنقول الكلام العربيّ الفصيح، و بالتالي فهو« انتحاء كلام العرب، و هو أيضاً كما يقول ابن الأنباري: " حمل فرع على أصل بعلة و إجراء حكم الأصل على الفرع، كأنْ تقول: أُعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له»[5].

---

[1] فوزي دباس: جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده، ص 90.

[2] كمال بشر: اللغة بين الوهم وسوء الفهم، ص 142.

[3] محمد أحمد برانق: النحو المنهجي، ص 48.

[4] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص45و ما بعدها. نقلا عن: السيوطي: الاقتراح، ص 203 .

5 محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة، دار الفكر العربي، مصر، ط 1 ، 1995 ، ص20.

و قد جعله النّحاة« أربعة أركان هي: أصلٌ و هو المقيس عليه، و فرع و هو المقيس، و حكم و علّة جامعة، فمثلاً: الأصل هو الفاعل، و الفرع هو ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل)، و الحكم هو الرفع، و العلّة الجامعة هي الإسناد »[1]، كما قسّموه « أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، و حمل أصل على فرع، و حمل نظير على نظير، و حمل ضدّ على ضدّ »[2].

ذلك هو معنى القيّاس النّحوي الذي تحمّس له النّحاة تحمّساً شديداً، حتّى قال الأنباري:« اعلم أنّ إنكار القيّاس في النّحو لا يتحقق لأنَّ النّحو كلّه قياس، فمنْ أنكر القيّاس فقد أنكر النّحو»[3]، و يُحكى عن الفارسي قوله: « لأنْ أُخطئ في خمسين مسألة أحبُّ إليَّ من أنْ أخطئ في واحدة من القيّاس »[4].

لقد اتّفق النّحاة على ضرورة القيّاس في النّحو، فالنّحو بدونه منكر، « و لكن اضطربت نظرتهم إليه اضطراباً شديداً، فبعضهم يُثبته و بعضهم الآخر ينفيه، و يرى بعضهم الشاهد الواحد قيّاساً، و آخرون يرفضونه، و ربّما وُجّه الشّاهد الواحد وجهات مختلفة، و من أمثلة ذلك: أنّ الأخفش و المبرد و الفرّاء ذهبوا إلى أنّ حذف عامل المصدر قيّاس في الدّعاء تقول:(**ضَرْباً** لَهُ) و(قَتْلاً) و نحوهما، و مذهب سيبويه أنّه لا ينقاس »[5].

إنّ القياس منهج مقبول مشروع في كلّ العلوم « شريطة أنْ يكون هناك توافق بين المقيس و المقيس عليه، و لكن علماء اللّغة لم يلتزموا بذلك، و بالغوا في تطبيق هذا المبدأ، حتّى لقد كانوا يقبلون ما يُجيزه القيّاس المنطقيّ، و إنْ لم يرد به سماع، و يفضّلون لغة قبيلة على أخرى دون اعتبار للظواهر اللغويّة التي تتمتّع بالأفضليّة»[6].

لقد أدّى هذا النوع من الفلسفة إلى « ضياع كثير من حقائق النّحو وسط هذا الزّحام من مسائل الجدل الصوري، و هي مسائل أثقلت كاهل الدارسين و المتعلّمين، و حالت دون وقوفهم على واقع اللغة كما جاءت على لسان

---

[1] ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص93. نقلا عن: السيوطي: الاقتراح ، ص 203 .

[2] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 110 – 111.

[3] السيوطي: الاقتراح، ص 206، نقلا عن لمع الأدلة ، ص 95 و 100.

[4] محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989.ص69.

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] كمال بشر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص 140.

أصحابها، لا كما رسم النّحاة و أرادوا لها »[1]. فاللغة من مصادرها الأصلية بدون تحريف أبسط ممّا هي عليه، غير أنّ تصرُّف النّحاة فيها أثناء نقلها، و إثقالها بالتعليلات و التأويلات حتّى تُناسب ما ذهبوا إليه من آراء، قد أفقدها بساطتها و وضوحها، و أصبحت لغة غير الأصلية، لغة معقدة صعب على الناشئة – على وجه الخصوص– فهمها و إدراك كنهها، فكان منهم النفور منها.

4- كثرة التّأويلات و التّقديرات:

لقد نجم عن تعسّف النّحويّين في نظرية العامل و القيّاس كثرة التّقديرات و التّأويلات و حمل الأساليب على غير ظاهرها عندما لم يجدوا لكلّ حركة إعرابيّة عاملاً لفظيًّا يأتي قبلها أو تستقيم لهم القاعدة دائماً ليقيسوا عليها.

و التّأويل أو التّخريج « هو نوع من المصالحة بين النصوص الصحيحة حين تصطدم بالقواعد، و لا تتفق معها، مثال ذلك: " ما جاء في أوضح المسالك لابن هشام، و أمّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّه مَنْ يَتَّقِ وَ يَصْبِرْ فإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المْحْسِنينَ ﴾ (يوسف/89)، فقيل (**مَنْ**) موصولة، و تسكين (**يصبِرْ**) إمَّا لتوالي حركات الباء و الراء و الفاء و الهمزة، أو على أنَّه وصلٌ بنيّة الوقف، و إمّا على العطف على المعنى، لأنّ (مَنْ) الموصولة بمعنى الشرطيّة لعمومها و إبهامها، و الرّأي لو اقتصر على وجه واحدٍ و هو ""الوصل بنيّة الوقف " و هو وجه مأخوذ في القراءات »[2].

و من عجيب تأويلاتهم، أيضا، « ما قاله المبرد في إعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنَنَّهُ حَتّى حِين ﴾ (يوسف/ 35)، يقول المبرد : إنّ فاعل " **بَدَا** " مصدر مقدّر، وتأويل الآية، ثم بدا لهم بدوٌّ، و لكن حذف بدو من الكلام لأنّ " بدا " تدلّ عليه، و لا معنى لكلّ هذا الكلام لأنّ " **لَيَسْجُنَنَّهُ** " جملة في موضع فاعل، و الكلام تام مفيد بلا حاجة للإضمار– على حدّ قول ابن ولاد – »[3] .

للتّأويل فائدةٌ كبيرة، «إذ أنَّ اللغة العربية لغة مرنة بليغة يكثر فيها الحذف إيجازا — و هو واحدٌ من أساليب التّأويل— اعتمادا على فهم المتكلِّم أو سابق عهده بالمحذوف أو اعتمادا على السّياق أو الموقف، فهو كما يقول:

---

[1] كمال بشر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص 141 .

2 محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1989، ص 40- 41 .

[3] أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص 148.

علي الجندي:" ضرورة استوجبتها سماحة اللغة و حسن مطاوعتها"»[1]، غير أنّ تعسّف النّحاة فيه و مُغالاتهم في استخدامه، و تقديرهم إلى ما لا تحتاجه بعض النّصوص، جعل المعنى- في بعض الأحيان- يختلف تماما عن المراد و المقصود، الأمر الذي أدّى إلى تذمّر الكثيرين.

5- التمارين غير العمليّة:

لقد كان من جرّاء التعمّق في القيّاس الخروج عن حدود استعماله إلى افتراضات لا فائدة ترجى منها، « و المقصود بهذا القياس تلك الأبحاث التي يوجد الكثير منها في كتب النّحو و الصّرف، و لا تقدّم للّغة شيئاً مُفيداً، فهي تدلّ على البراعة الذّهنيّة أكثر ممّا تخدم اللّغة »[2] .

و من الأمثلة التي تثير الاستغراب« إيجاد كلمات قيّاساً على كلمات أخرى، لم ينطق بها عربي أصلاً! كقول السيّوطي نقلاً عن ابن جنيّ: " و كذلك نقول في مثل:(**صَمَحْمَح**) من الضرب (**ضَرَبْرَب**)، و من القتل (**قَتَلْتَل**) ومن الشرب (**شَرَبْرَب**) و هو من العربية بلا شك و إنْ لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف »[3].

إضافة إلى كثرة الشواهد الشّاذة التي تحفل بها كتب النّحو، من أمثلة ذلك « ما رآه ابن السّراج في أنّ دخول "**ال" على الفعل** شاذ في القياس، و لكن ورد منه شواهد متناثرة في كتب النّحو منها: قول **الفرزدق** :

مَا أَنْتَ بالحَكم التُّرْضَى حُكومَتُه *** وَ لاَ الأَصَيل وَ لا ذي الرَّأْي و الجَدَل

يقول **ابن السراج:** لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا، و هو من أقبح ضرورات الشّعر »[4].

لقد تأثّر النّحو بالمنطق الصوري « و هو فكر مجرّد لا يقيّده واقع، ففتح أمام العقل متاهات وجد فيها مجالاً رحباً لاستهلاك الوقت و الطّاقة في إدارة الخلاف بين النّحاة، و تعدّدت بذلك وجهات النظر و تعارضت لعدم

---

[1] محمد حماسة عب اللّطيف: العلامة الإعرابية بين القديم و الحديث، دار غريب، القاهرة، 2001، ص195. نقلا عن: علا بنت ياسين البار: تيسير النحو بين الجدوى والخروج على واقع اللغة ، ص 35.

[2] محمد عيد : أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، ص 81 .

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة " قضايا و مشكلات "، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2011، ص27.

ارتباطها بواقع محدّد »[1].

كما ترك الفقه آثاره « السّلبيّة في النّحو، و عزله عن وظيفته الأساسية التي نشأ من أجلها، فوقع في قضايا نظريّة لا تعدو أنْ تكون أحاجي و ألغاز ذهنيّة قامت على القيّاس، و أثقلت النّحو بالحديث عن أنواع العلل و الأسباب، اختلقها خيال العلماء اختلاقاً، و أقحموها على اللغة إقحاماً»[2] .

و أصبحت« صناعة العربيّة- على حدّ رأي **ابن خلدون** -كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة أو الجدل، و بعدت عن مناحي اللسان و ملكته، و ما ذلك إلاّ لعدولهم عن البحث في شواهد اللّسان و تراكيبه و تمييز أساليبه، و تلك القوانين إنّما هي وسائل تعليم، لكنّهم أجروها على غير ما قصد بها، و أصاروها علماً بحتاً ، و بعدوا بذلك عن ثمرتها »[3]

هذا هو النّحو في مصادره القديمة، تغزوه المعايير و الأقيسة، و تسيطر عليه العلل و القواعد، يفيض بالتقديرات و الافتراضات غير العمليّة و المصطلحات المتعددة، و غيرها من المشاكل التي أحبطت شداة العربية، و وضعت أمامهم الحواجز التي منعتهم من التّمكن منها و الإحاطة بها.

و لكنّا – على الرغم من كلّ ما ذكرناه – لا ننكر أنّ علماء العربيّة قد تركوا لنا ثروة هائلة ذات قيمة علميّة كبيرة، تهيّء لنا فرصة ثمينة و لكلّ المصلحين لاستغلالها، و الانطلاق منها للقيّام بشيء جديد للغتنا يخدمها و يعمل على حل مشكلاتها المتعدّدة، بل و يجتثها من جذورها.

[1] عبد الوارث مبارك سعيد: في إصلاح النحو ، ص 32 .

[2] عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم و الحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، الأردن، ط 1، 1986، ص 39.

[3] محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 44.

المبحث الثاني: محاولات التيسير

كان من الطبيعيّ أنْ تستفز صعوبات النّحو، و الشّكوى المستمرّة منها همم العلماء، و تستنفر جهودهم لمواجهتها، فلبست تلك الجهود حلّة التيسير، و دعت إليه منذ القديم، محاولة تخليص النّحو من هذه التعقيدات التي طرأت عليه و الشّوائب التي علقت به، علّها تزيل عنه ما تُكلِّف فيه ، و تُعيد له بساطته التي عهدت عنه.

و كان لزاماً علينا الوقوف عند أهم هذه المحاولات، خاصة تلك التي سبقت محاولة شوقي ضيف – سواء أكانت قديمة أو حديثة– باعتبارها كانت جذوراً له في التيسير، و مصدر إلهام و دافعا له لخوض هذه التجربة.

و قبل أنْ نتطرّق إلى هذه المحاولات، يجدر بنا أنْ نُعرِّف التيسير لغةً و اصطلاحاً، و نحاول في خضم ذلك أنْ نحدّد له بعداً تاريخيّاً.

أوّلاً: معنى التيسير:

1– التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب **لابن منظور**:« **يسر**: اليسر: اللّين و الانقياد، يكون ذلك للإنسان و الفرس، و قد يَسَر يَيْسَر، و ياسره: لاينه و ساهله، و في الحديث: " إن هذا الدّين يُسرٌ": اليسر ضد العسر، أراد أنّه سهلٌ سمح قليل التّشديد»[1].

و جاء في مختار الصحاح **للرازي**: « **ي س ر**: اليُسْر بسكون السّين و ضمّها ضد العسر، و قد يسّره الله لليسرى أيْ وفّقه الله لها، و ياسره أي: ساهله، و شيء يسير أي: هيّن»[2].

و في **المعجم الوسيط**: « **يسر** الشيء (يَيْسر) يسراً: سهُل و أمكن، لان و انقاد، يقال يسر الإنسان و الفرس» [3]. و بالتالي فاليسر ضدّ العسر و هو:اللّين و التسهيل.

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله العلايلي، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، مج03 ، مادة " ي س ر "، ص 1010.

[2] الرازي: مختار الصّحاح، تح : دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986 ،مادة " ي س ر "، ص 310.

[3] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، تأليف و إشراف: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيّات، حامد عبد القادر، و محمد علي النّجار، دار الدعوة، ج 1 و 2، مادة " ي س ر "، ص1122.

2- التعريف الاصطلاحي:

بخلاف المعاجم اللّغويّة – التي اتّفقت حول معنى التيسير – اختلف ناقدوا التّراث النّحوي العربي حول مفهوم هذا المصطلح، و ذهبوا فيه مذاهب شتى، بل إنّهم لم يتّفقوا على مصطلح واحد لحركتهم النّقديّة هذه، و جعلوا لها أكثر من اسم: تيسير، تجديد، إحياء، إصلاح، تبسيط، تهذيب، تقريب و غيرها كثير .

و تعدّ هذه المصطلحات بتنوّعها حديثة العهد بنا، فلم يتناول أحدٌ من النّحاة القدامى– فيما اطّلعتُ عليه – معنى التيسير كمصطلح نقدي نحويّ، و إنْ كانوا قد مارسوه في مؤلفاتهم النّحوية عند خوضهم تجربة التيسير، بل يمكن القول أنهم فعلوا ذلك من قبل بكثير حين« عُولج أمر النّحو من باب اللّحن و ما يتبعه من تصحيح أو تصويب، و دُرس بثنائيّة المعيار و الاستعمال، أمّا المصطلحات التي رافقت محاولات تيسير النّحو و تجديده فقد انطلقت على الخصوص مع مطلع القرن العشرين»[1].

و يعود هذا التّعدد في المصطلحات و اختلافها في المضمون إلى « اختلاف مناهج الدّارسين و تفكيرهم، فمنهم من ينظر إلى التيسير من منظور تربوي، فيتناول هذه المسألة في ضوء أصول التّدريس و طرائقه الحديثة، و الأساليب التّربويّة و النّفسيّة في عرض المادّة، و منهم من ينظر للتيسير في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، و هؤلاء يتعرّضون للمادّة النّحوية نفسها، لا لطريقة عرضها»[2].

و فعلاً تجلّى هذا التّباين في مؤلفات النّاقدين، فها هو رائدهم " **إبراهيم مصطفى** " يسمّي تجربته **إحياءً**، يقول عنها: « أطمح أنْ أغيّر منهج البحث النّحوي للغة العربيّة، و أنْ أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، و أبدلهم منه أصولاً سهلةً **يسيرة**، تُقرّبهم من العربيّة، و تهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها»[3].

---

[1] خالد بن عبد الكريم بسندي : محاولات التجديد و التيسير في النّحو العربي (المصطلح و المنهج : نقد ورؤية) ، مجلة الخطاب الثقافي ، العدد 3 ، 2008، الرّياض، السّعودية ، ص04.

[2] عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين: تيسير النّحو عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي (دراسة وتقويم)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: أ.د رياض الخوام، قسم اللغويات، كليّة اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2012 -2013، ص 17 .

[3] إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو ، القاهرة، ط 2، 1992 ، المقدمة (أ).

و قد رأى أنّ تحقيق هدفه لا يتم إلاّ بتبني منهج عبد القاهر الجرجاني، يقول« و لقد آن لمذهب عبد القاهر أنْ **يحيا**، و أنْ يكون هو سبيل البحث النّحوي، فإنّ مع العقول ما أفاق لحظه من التّفكير و التّحرر، و أنّ الحسّ اللّغوي أخذ ينتعش و يتذوّق الأساليب، و يزنها بقدرتها على رسم المعاني و التأثير بها من بعد ما عاف الصّناعات اللفظيّة و سئم زخارفها »[1].

و عليه يعدّ الإحياء عند إبراهيم مصطفى خطوة مهمّة لابدّ أنْ تسبقَ التيسير و تحيل إليه، و قد وافقه في ذلك تلميذه **مهدي المخزومي** الذي يرى حاجة النّحو الماسّة **للإصلاح** قبل التّفكير في تيسيره، يقول:« لن يكون **التيسير** وافيًا ما لم يسبقه **إصلاح** شامل لمنهج هذا الدّرس و موضوعاته، أصولاً و مسائل »[2] .

و يقول أيضاً: «لقد أصبحت الحاجة ماسّة إلى نحو **جديد**، خلو مما علق به في تاريخه الطّويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه، مبرأ من هذه التّعليلات الفلسفيّة التي اصطنعها القوم، و التي أتت على حيويّة هذا الدّرس اللّغوي، فعصفت بها و انتهى الأمر بهذا الدّرس إلى أنْ يكون مصدر برم و ضيق لا حدّ لهما»[3].

أمّا **عبد الستّار الجواري** فله رأي هو الآخر في التيسير، و يعتقد أنّ السبيل القويم إليه في «أنْ يدرس النّحو في صورته الأولى دراسة واعيّة عميقة لا تغفل عن الغاية، و لا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثمّ تعرف ما اختلط بها من أمور بعـــيدة عن طبيعتــها، ثمّ يأتي بــعد ذلك إدراك لما ينبغي أنْ يبقى و مــا ينبغي **أنْ يحذف** من أجزائــها و أبوابها»[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 20 .

[2] مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1986 ، ص 15 .

[3] المرجع نفسه، ص27.

[4] أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير، ص 11.

و هو يرى أنّ التيسير لا يعني **التّسهيل** و **الاختصار** فقط، بل ينبغي مع ذلك **إعداد القائمين على تدريسه** و تسليحهم بالنحو و بسائر علوم العربيّة، يقول: « و لهذا لابدّ أنْ يتّسع موضوع **التيسير** حتّى يشتمل على تغيير في دراسة العربيّة بالنّسبة للمتخصصين، تغييرا يصل بين علومها و ينتهي إلى فهم واعٍ عميق و تذوّق صحيح سليم »[1].

و يوضّح " **شوقي ضيف** " دعوته في مدخل كتاب الرّد على النّحاة لابن مضاء القرطبي يقول :« و أكبر الظّن أنّه قد اتّضح الآن ما نزعمه، من أنّنا حين نطبق على أبواب النّحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التّأويل و التّقدير في الصيغ و العبارات، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظريّة العامل، نستطيع أن نصنّف النّحو **تصنيفاً جديداً**، يحقّق ما نبتغيه من **تيسيرات** قواعده تيسيراً مُحقّقاً، و هو **تيسير** لا يقوم على ادّعاء النّظريات، و إنّما يقوم على مُواجهة الحقائق النّحويّة و بحثها بطريقة منظمة، لا تحمل ظُلماً لأحد، و إنّما تحمل التّيسير من حيث هو حاجة يريدها النّاس إلى النّحو العربي في العصر الحديث»[2].

و عن تجربته يصرّح " **تمّام حسّان** ":« حين نظرت في كتب اللغة العربيّة، فطنتُ إلى أنّ أساس الشّكوى هو تغلّب المعياريّة في منهج حقّه أنْ يعتمد على **الوصف** أوّلاً و أخيراً»[3]، و يضيف قائلاً: « لهذا فكّرت في أمر الدّراسات العربيّة القديمة من حيث **المنهج** لا من حيث التّفاصيل و جعلت تفكيري في أمرها مُستضيئا بمناهج الدّراسات اللّغوية الحديثة، فاستطعت أنْ أُحدّد لنفسي موطن الدّاء، و حاولت جهد الطّاقة أنْ أشخّصه أملاً أن يسهل علاجه بعد ذلك»[4] .

أمّا "**أنيس فريحة**" فيرى أنّ **التيسير** سهل المنال« فنحن إذا أعدنا النّظر في **كتب التّدريس**، في فلسفة القواعد، في عرض القاعدة، في التّبويب، في الغاية القصوى من تعليم اللغة، فإنّنا نُساهم إلى حدّ بعيد في القضاء على النّفرة

---

[1] المرجع نفسه، ص 15.

[2] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ، ط 3، ص67.

[3] تمام حسان: اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص 12.

[4] المرجع نفسه، ص 11.

من تعليم العربيّة، و في القضاء على هذا الضعف اللغوي البادي في هذا الجيل ، و نوفر على الطّلبة سنوات ثمينة من أعمارهم »[1].

و يوافقه في ذلك **عبّاس حسن** حين يقول في كتابه النّحو الوافي: « إنّ التّفرقة بين عطف البيان و بدل كلّ من كلّ قائمة على أساس غير سليم، فمن الخير توحيدها، لما في هذا من **التيسير** و **مجاراة الأصول** اللّغويّة العامة، أمّا الرأي الذي يفرّق بينهما في بعض الحالات، فرأي قائمٌ على التّخيّل و الحذف و التّقدير من غير داعٍ و من غير فائدة ترجى »[2].

نخلص في الأخير إلى أنّ مصطلحات دعوات تيسير النّحو العربي مهما تعدّدت و اختلفت فإنّها كلّها كانت تصبّ في غاية واحدة و تنشد هدفاً مُحدّداً ألا و هو محاولة تبسيط النّحو و تقريبه للنّاشئة، بعدما نفرت منه و صدّت عنه، سواء اختارت إحياء منهج قديم، أو اتّباع آخر حديث، أو حذف بعض الأبواب، أو تقديم بعضها و تأخير بعضها الآخر، أو الاستعانة بالشّواهد الجديدة المستمدة من الواقع، أو اختصار المادّة النّحويّة و عرضها بطريقة مُشوّقة، أو غيرها من السّبل التي رأتها الأنسب لتحقيق رؤيتها في التّيسير.

ثانيا: التيسير قديمًا:

1- المختصرات التعليمية:

رحم الله **الجاحظ** (ت 255 **هـ**) حين قال ناصحاً معلّم الصّبيّة: « أمّا النّحو فلا تشغل قلب الصّبيّ منه إلاّ بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن و من مقدار جهل العوام في كتاب إنْ كتبَه، و شعر إن أنشده، و شيء إنْ وصفه، و ما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به و مذهل عمّا هو أردّ عليه، و من رواية المثل و الشّاهد و الخبر الصادق و التّعبير البارع، و إنّما يرغب في بلوغ غاية النّحو و مجاوزة الاقتصاد فيه مَن لا يحتاج إلى

[1] أنيس فريحة: نظريات في اللغة، ص 172 .
[2] عباس حسن: النّحو الوافي، ص 405.

تعرف جسيمات الأمور و الاستنباط لغوامض التّدبير لمصالح العباد و البلاد، و مَنْ ليس له حظّ غيره و لا معاش سواه، و عويص النّحو لا يجري في المعاملات و لا يضطر إليه شيء »[1].

و كثيرون هم مَن عبّروا عن رغبتهم في التّسهيل و استجابوا لدعوة التيسير حتّى قبل الجاحظ بكثير، فقد تزامن ظهور هذه الدّعوة مع بدايات النّحو، و بالتّحديد في القرن الثّاني الهجري، لحظة اكتمال النّحو و تبلور ملامحه على يد سيبويه في سفره الخالد " الكتاب ".

فمنذ ذلك الحين شهد النّحو موجةً عارمةً من التّأليف لم يشهدها من قبل، تباينت فيها توجّهات أصحابها و انقسمت بين منبهر بكتاب سيبويه اختار أنْ يعكف عليه فيقوم بشرحه و شرح نكته و شواهده و أبياته، و بين آخر فضّل الانفصال عنه و عبّد طريقاً خاصّة به، فألّف لنفسه كتاباً يُعرف به و ينسب إليه، و احتاجت معظم هذه المؤلفات إلى شروح و الشّروح إلى حواشٍ و الحواشي إلى تقارير، و تضخّمت كتب النّحو بشكل كبير، و دخل دارس النّحو في غيابات لا قرار لها و متاهات لا نهاية لها، فظهرت هنا الحاجة لنوع آخر من التأليف هو إلى الناشئة أنسب، و إلى المتعلمين أقرب عُرف بالمؤلّفات التّعليميّة.

لقد برز في تلك الحقبة– أي منذ القرن الثاني الهجري– نوعان من التّأليف، مؤلّفات علميّة مطوّلة تبسط النّحو و تتعمّق في معالجة مسائله، يستزيد منها المتخصصون، و أخرى تعليميّة مختصرة تقتضب مواضيعه، و تُهذّب مسائله، و تطرح فائضه الذي لا جدوى منه، يستفيد منها المبتدئون. فنجد– مثلا– سيبويه(ت 180 **هـ**) يضع كتابه للمتخصصين، و بالمقابل يضع معاصره **خلف الأحمر**(ت 180 **هـ**) مختصراً للمبتدئين يسمّيه " مقدمة في النّحو ".

لقد جاءت المؤلّفات التّعليميّة كردّ فعل إيجابيّ عكَسَ الشعور بالصّعوبات و لَبّىَ الحاجة للتّسهيل « فوعيُ القدماء بالمشكلة دفعهم إلى إعداد مختصرات و متون يضمّ الواحد منها– أحيانا– موضوعات النّحو الأساسيّة في صفحات محدودة تقتصر على ما يُلبّي حاجة المتعلِّم في عبارة مُبسّطة، و موجزة، معتمدين في ذلك على مبدأ التّدرج

[1] شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي قديماً و حديثاً " مع نهج تجديده ، دار المعارف، ط 2 ، 1993، ص 13، نقلا عن رسائل الجاحظ.

و الانتقاء، فخلتْ مؤلّفاتهم من الإسراف في التّفصيل و التّفسير و الولوع بالاستشهاد و الاحتجاج و التعليل، ذلك أنّ همّهم الوحيد هو تقريب النّحو من المتعلّمين »[1].

استمرّ هذا النّوع من التّصنيف زمنيًّا دون انقطاع، و بقي– منذ ذلك الحين– ديدن الكثير من العلماء في التّأليف و سبيلهم في التّيسير، فبالإضافة إلى خلف الأحمر نجد ممَنْ ألّف مختصراً في النّحو **الكسائي** (ت 189 هـ)، و **لليزيدي** (ت 202 هـ)– أيضا- مختصر في النّحو، و ألّف **ابن السراج** (ت 316هـ)كتابه" الموجز"، و **الزجاجي**(337هـ) كتابه " الجمل في النّحو"، و**لأبي جعفر النّحاس** (ت338هـ) مختصر في النّحو سمّاه" التفاحة "، و وضع **أبو علي الفارسي** (ت337هـ) "الأوليّات في النّحو"، و **الرّماني** (ت 384 هـ) " الإيجاز في النّحو"، و ألّف **ابن جنّي**(ت392 هـ)كتابه " اللّمع "، و وضع **الزّمخشري** (ت 538هـ) مختصره "الأنموذج"، و **ابن آجروم** (ت723هـ) "الآجرومية"، و وضع **أبو حيّان النّحوي** (ت 745هـ) مختصراً سمّاه "اللّمحة البدريّة في علم العربيّة"، و ألّف **ابن هشام** (ت 761 هـ) مختصرات أوّلها "الإعراب عن قواعد الإعراب"، ثمّ " قطر النّدى و بل الصّدى" ثمّ ألّف " شذور الذّهب "،كما أنّه وضع " مغني اللّبيب" على منهج جديد مبتكر.

إلى جانب هذه المختصرات المنثورة، ظهرت منظومات نحويّة، و هي شكل آخر من أشكال التيسير، اعتمدها النّحاة لنظم قواعد النّحو لأنّها – بحسب رأيهم– سهلة التّناول، سريعة الحفظ، «و تُعزا أوّل منظومة نحويّة إلى **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 175 هـ)، هذه المنظومة التي تُظهر جانباً تعليميًّا من جوانب الخليل، و التي أضافت في حقّ التّعليم إضافة تربوية، إذْ من خلالها صيغت القواعد النّحويّة و الصّرفيّة واضحة المصطلح و المثال في يسر دون فلسفة و تعقيد لخدمة المتعلّم الناشئ »[2] .

[1] محمد صاري: تيسير النّحو موضة أم ضرورة ؟!، أعمال ندوة تيسير النّحو المنعقدة في 2001 بالجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر،2001، ص 189.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي: المنظومة النّحويّة، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصريّة ، القاهرة، مصر، ط 1، 1995 ، ص 06 .

جاءت هذه المنظومة في 293 بيتاً، ضمّت الكثير من أبواب النّحو العربي و تركت القليل منها، عالجها صاحبها بأسلوب يتّسم بالسّهولة و الابتعاد عن التّعقيد، و قد ختمها بنصيحة إلى المتعلّم تدلّ على عمق إدراكه بالمشكلة، و على الوصول لحلّ لها و لوْ أوليّ، يقول: [1]

النّحو بحْرٌ ليسَ يُدْرَكُ قَعْرُه *** وَعْرُ السّبيلِ عُيُونُه لا تَنْضب

فاقْصُدْ إذا مَا عُمْتَ في آذيِّهِ *** فالقّصْدُ أَبْلغُ في الأمُورِ و أَذْربُ

وَ اسْتَغْنِ أَنْتَ ببَعضِه عن بعضِه ***وَ صُنِ الّذي علمتَ لا يَتَشَذّبُ

و تبقى منظومة الخليل هذه « مشكوكٌ نسبها إليه، و الثّابت أنّ أوّل منظومة نحويّة وردت إلينا هي منظومة **أحمد بن منصور اليشكري** (ت 370 هـ)، و تلتها منظومة **الحريري** (ت516هـ) »[2] .

و سواء أكانت هذه المنظومة للخليل أو لغيره، أو كانت الريادة له أو لليشكري أو الحريري، فإنّ الذي لا جدال فيه و لا يختلف حوله اثنان، أنّ تأليف المنظومات النّحويّة قد ازدهر و بلغ أوجّه في القرن السّابع الهجري، على يد **ابن معط** (ت628 هـ) في منظومته، و **ابن مالك** (ت672 هـ) في ألفيته.

و على العموم فإنّ هذه المتون جميعها- بنوعيها المنثورة و المنظومة، ما ذكر منها و ما لم يذكر—كانت تقصد إلى عرض مسائل النّحو بطريقة ميسرة يسهل استظهارها و الانتفاع بها.

و لعلّ من الخير أنْ نقف وقفة قصيرة عند أهم من مثّلوا هذا الاتّجاه في التأليف لنَسْتَبين منهجهم فيه:

أ- **مقدّمة في النّحو لخلف الأحمر: (ت 180 هـ)**

يعدّ خلف الأحمر أوّل من خاض في التأليف التّعليمي النّثري، حين صنّف كتابه الموسوم ب" مقدّمة في النّحو"، و عكس فيه وعيه بالمشكلة التي تواجه المتعلّمين، فطرحها بصراحة في مستهلّ كتابه، يقول:« لما رأيت النّحويين و أصحاب العربيّة أجمعين قد استعملوا التّطويل و كثرة العلل، و أغفلوا ما يحتاج إليه المتعلّم المتبلّغ في النّحو من

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: المنظومة النّحويّة، ص 33.

[2] علا بنت ياسين البار: تيسير النحو بين الجدوى و الخروج على واقع اللغة، ص 41 .

المختصر، عمدت إلى المأخذ الذي يخفّ على المبتدئ حفظه، و يحيط به فهمه، فأمعنتُ النّظر و الفكر في كتاب أؤلّفه، و أجمع فيه الأصول و الأدوات و العوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلّم عن التّطويل، فعملتُ هذه الأوراق، و لم أدع فيها أصلاً و لا أداةً و لا حجّةً و لا دلالةً إلاّ أمليتها فيها، فمَن قرأها و حفظها و ناظر عليها، عَلمَ أصول النّحو كلّه ممّا يُصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة، أو رسالة إنْ ألّفها»[1].

لقد عزف خلف الأحمر عن منهج النّحاة، و اختار الإيجاز منهجاً لهُ، لأنّ المشكلة عنده تتمثّل في الإطالة و العلل اللّذين اتّسمت بهما كتب المؤلّفين، كما أنّه أدرك أنّ حاجة المتعلّم من أصول النّحو تقتصر منها على ما يصلح لسانه حين يتكلّم أو يكتب.

قام خلف بتطبيق ما نادى به في كتابه، إذْ لم يزد عن نيف و ستين صفحة تحدّث فيها عن« باب الحروف التي ترفع كلّ اسم بعدها، و هي: إنّما و كأنّما و هل و بل و هو و أين، و باب الحروف التي تنصب كلّ شيء أتى بعدها، و هي: رأيت و ظننت و حسبت و وجدت، و باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم و أخبارها مرفوعة، و يقال لها حروف الصّفات و هي: من و إلى و عن و على و تحت و دون و وراء، و كلّ و بعض و غير، و أطيب و أكتب و أفرس و أشجع»[2].

و قد شملت المقدمة بعد هذه الأبواب الثلاثة عديداً من أبواب النّحو « خلصت- إلى حدّ كبير -من تلك العيوب، فجاءت فيها قواعد النحو، رغم الاختصار، متكاملة واضحة، من ذلك نذكر-على سبيل المثال-" باب وجوه الرّفع " الذي جاء فيه أنّ الرّفع يأتي من ستة أوجه لا غير و هي: الفاعل، و ما لم يُسمَّ فاعله، الابتداء و خبره و اسم كان و خبر إنّ ، فكلّ ما أتى من الرّفع بعد هذا فهو من هذه الستة و راجع إليها و جزء منها »[3]

[1] خلف الأحمر: مقدمة في النّحو، تح: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1961، ص33، 34، نقلاً: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 145.

[2] خلف الأحمر: مقدمة في النّحو، ص39. نقلاً: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 154، 155.

[3] المصدر نفسه، ص 51، نقلاً عن: عبد الوارث سعيد: في إصلاح النّحو، ص 4.

و في باب إنّ لم يتحــدّث « إلاّ عن نصبها للأسماء و رفعها للأخــبار، ثمّ يمثّل لها و لإخوتها، و يبيّن معانـيها و يشرح عملها في يسر و بساطة، يقول: تقول **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ** : نصبت زيداً لأنّه اسم (إنّ)، و رفعت قائم لأنّه خبر (إنّ) »[1].

و أمثلة أخرى غير هذه جاءت على النسق نفسه، تدلّ كلّها على منهج خلف الذي اتّبعه ليبلغ غايته، و هي الاختصار و الاقتصار على ما يفيد المتعلِّمين و ما يُعِينهم على فصاحة اللّسان و القلم.

ب- الجمل في النّحو للزجاجي : (ت 337 هـ)

يعدّ كتاب الجمل للزّجــاجي من أشهر الكتب التي نالت حظوة عند العلماء فقد ذاع صيته في كلّ مكــان، و طبقت شهرته الآفاق « إذْ عكف عليه العلماء بالدّرس و الشّرح، حتّى قيل إنّ شروحه أربت على مائة و عشرين شـرحاً »[2]. ضمّ هذا الكــتاب « خمسة و أربعين و مائة بــاب، تناولت أبواب النّحــو و الصّـرف و الأصـوات، و التّاريخ، و الضّرورات الشّعريّة»[3].

اعتمد الزّجاجي في كتابه منهجاً سهلاً مُسْتصاغاً، « نأى به عن التّعليلات الفلسفيّة، و أكثر من الشّواهد القرآنيّة و الشّعريّة و الأمثلة، ليصل بمناقشتها إلى تقرير قواعد موضوعاته، مع براعته في التّحليل و التّعليل، فأورد – مثلاً – ما يزيد على عشرين و مائة من الشّواهد القرآنيّة، و ما يزيد على ستين و مائة بيت من الشّعر و الرّجز»[4] .

و من هــذه الأبواب نذكر: باب أقسام الكلام، باب الإعراب، باب معرفة عــلامات الإعراب، باب التــثنيّة و الجمع، باب الفاعل و المفعول به، باب ما يتبع الاسم في إعرابه، باب أقسام الأفعال في التّعدي، باب الابتداء.

يقول– على سبيل المثال– في باب العطف:« و **حروف العطف**: الوا، و الفاء، و ثمّ، و أم، و أو و إمّا مكسورة، و بلْ، و لا، و لا بلْ، و لكن، و حتّى في بعض المواضع ، اعلم أنّ هذه الحروف تعطف ما بعـدها على

[1] اخلف الأحمر: مقدمة في النّحو ، ص 36 و ما بعدها. نقلاً عن: محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة"، ص 213 .
[2] شوقي ضيف: المدارس النحويّة، ص 252 .
[3] عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث ، ص 46.
[4] المرجع نفسه ، ص45.

ما قبلها، فتصيره على مثل حاله من الإعراب، فإنْ عطفت على مرفوع فارفع ، أو على منصوب فانصب، أو على مخفوض فاخفض، أو على مجزوم فاجزم، كقولك : " **رَأيْتُ زَيداً و عَمْراً** " و " **مَرَرْتُ بزيدٍ و عَمْرٍو**" و"**جَاءَنِي مُحمَّدٌ وَ عَبدُ اللهِ** "»[1] .

و لو تتبّعنا كلّ أبواب هذا الكتاب لوجدنا فعلا طغيان الأسلوب التعليميّ عليها، إذْ يعرضها الزجاجي بصورة سهلة مُستساغة، و يُنهيها- تقريباً- لما يُفيد ذلك كقوله: فافهم تُصبْ إن شاء الله، فقسْ عليه تُصبْ إنْ شاء الله، و ما يشبه ذلك من العبارات التي تدلّ على الاختصار، فالزجاجيّ يأتي بأمثلة بسيطة قليلة للتوضيح و من ثَمَّ يُطالب المتعلِّم بالقياس عليها على وجه الشبه تفاديا للإطالة.

ت- التّفاحة لأبي جعفر النّحاس : (ت 338 هـ)

يقع هذا المختصر في واحد و ثلاثين باباً منها« باب أقسام العربيّة، باب الإعراب، باب رفع الاثنين و الجمع، باب الأفعال، باب الفاعل و المفعول، باب الابتداء، باب حروف الخفض، باب الإضافة ، باب الحروف التي تنصب الأسماء و ترفع الخبر، باب الحروف التي ترفع الأسماء و تنصب الأخبار، باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبليّة»[2] .

و الكتاب« صغير الحجم جدًّا، إذ يقع في ثماني ورقات، تناول فيه موضوعات النّحو وحدها دون الصّرف، و قد ساعده على الاختصار طرحه الخلافات النّحويّة و اللهجيّة، و حذفه الشّواهد و أسماء النّحاة، و استبعاده المناقشات الفلسفيّة، بالإضافة إلى طرحه الأبواب غير العمليّة كالاشتغال و التّنازع »[3]،كما ساعده على الاختصار أيضاً دمجه لبعض أبواب النّحو مثل إدماجه أبواب المثنّى و الجمع، و الفاعل و المفعول .

يمتاز الكتاب بالعبارة السّهلة، فهو قريب المأخذ، واضح المقصد، و أبوابه خير دليل على ذلك، ففي باب التّعجب- مثلا- يقول:« اعلم أنّ كلّ ما يتعجّب منه بما فهو نصب، نقول من ذلك: **مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !**، نصبت

[1] الزجاجي: الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة و دار الأمل، ط 1 ، 1984، ص 17 .
[2] أبو جعفر النحاس: التفاحة في النحو، تح : ماهر عبد الغني كريم، مطبعة الأمانة، مصر، ط 1، 1991، ص 1 و مابعدها.
[3] أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص 155.

زيداً للتّعجب، و في التّثنيّة: **ما أجملَ هنْدًا!**، و **مَا أنظفَ ثوبَكَ !**، و **مَا أكرمَ أخاكَ !**، و قسْ عليه »[1]. و نلاحظ في هذا الباب بالذّات تجاهله لصيغة أفعل!، إرادة منه للتّسهيل، كما فعل عند طرح بابي الاشتغال و التّنازع، فاستغنى بصيغة ما أفعل عن صيغة أفعل، و قد جنح للأولى لأنّها الأكثر استعمالا في اللغة مقارنة بالصيغة الثانية، التي نادرا ما ترد في كلامنا، و الطالب هنا ملزم بالإلمام بإعراب هذه الصيغة، و يكفيه في الثانية التعرف عليها كصيغة لإنشاء التّعجب، دون التطرق لإعرابها، و هذا من باب التيسير.

ث- **اللّمع في العربية لابن جني : (ت 392 هـ)**

خلال مـــسيرته النّحوية الحافلة بكتـــب المتخصّصين، ارتأى ابن جني أنْ يضع كتاباً سهلاً مُيسّراً في النّـــحو و الصّرف، و فعلاً تمَّ له ذلك عندما ألّف كتاب" اللّمع في العربيّة "، ليناسب مستوى النّاشئة من المتعلّمين .

اعتمد في هذا الكتاب منهجاً علميًّا بحتًّا « فاقتصر على عرض المسائل الأساسيّة الضروريّة، مُبْتعداً عن استطرادات العلماء في عرض المسائل، مُكـتفيًّا بعرض الرأي الذي اقتـــنع بصوابه، مُتجاوزاً تفصيل الآراء المختـــلفة و التّعليل لها، يأخذ بما يوافق القياس، و لا يهتمّ لما ليس بمقيس، يحرص على دقّة العبارة و وضوحها، و أن تكون التّعاريف مُوجزة، و يتجنّب التّكرار، فلا يعيد ذكر المسألة الواحدة في باب آخر»[2].

و ابن الجني في كتابه هذا « يورد أمثلة عاديّة ممّا لا يحتجّ به، و لا يذكر من الشّواهد الشّعريّة إلاّ القليل، فقد احتوى كتابه اللّمع ثمانين شاهداً من الشّعر و أربعة و أربعين شاهداً من القرآن الكريم فقط »[3] .

كتاب اللّمّع كتاب شامل مختصر واضح، و ردت أبوابه في أسلوب سهل مُسْتصاغ، و من أبوابه تلك نذكر: باب الكلام و أنواعه، باب المعرب و المبني، التّثنيّة و الجمع، الأفعال، الأسماء المنصوبة، الإضافة، باب ما يتبع الاسم في إعرابه، باب النّكرة و المعرفة، باب النداء.

---

[1] أبو جعفر النحاس: التفاحة، ص 77.

[2] عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 50.

[3] ابن جني: اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مُغْلي، دار مجدلاوي، عمّان، الأردن، 1988، ص 12.

يقول في باب التّثنيّة: « اعلم أنّ التّثنيّة للأسماء دون الأفعال و الحروف، فإنْ ثنّيت الاسم المرفوع زدتَ في آخره ألفاً و نوناً، تقول في الرفع: **قَامَ الزَّيْدَانِ وَ العُمَرَانِ**، فالألف حرف الإعراب، و هي علامة التّثنيّة، و علامة الرّفع ، و دخلت النون عوضاً ممّا منع الاسم من الحركة و التّنوين اللّذين كانا في الواحد، و كسرت سكونها و سكون الألف قبلها، فإنْ جررت أو نصبت جعلت مكان الألف مفتوحاً ما قبلها، تقول: **مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ**، و **ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ**، فالياء حرف الإعراب، و هي علامة التثنيّة و علامة الجر و النّصب، و النون مكسورة بحالها في الرّفع، و المؤنّث كالمذكّر في التّثنيّة، تقول: **قَامَتِ الهِنْدَانُ**، و **مَرَرْتُ بالِهِنْدَيْنِ**، و **ضَرَبْتُ الهِنْدَيْنِ**، فإنْ أضفت إلى المثنّى أُسقطَت نُونُهُ للإضـــافة، تقـــول: **قَامَ غُلَامَا زَيْدٍ**، و **مَرَرْتُ بِغُلَامَيْ زَيْدٍ**، و **رَأَيْتُ غُلَامَيْ زَيْدٍ**، و كان الأصلُ فيه **غلامـــان**، و **غلامَين** ، فسقطت النون للإضافة »[1]، إنّ هذا المثال لأكبر دليل على إرادة ابن جني للتسهيل، فقد حاول تبسيط قاعدة المثنى و تقريبها للأفهام قدر المستطاع، و ذلك باعتماد الشرح المختصر البعيد عن التعقيد.

ج- ألفيّة ابن مالك (الخلاصة): (ت 672هـ)

تُعدّ ألفية ابن مالك من أهم الوسائل التعليميّة التي اعتمدها العلماء في عمليّة تعليم النّحو العربي و تقريبه للدّارسين على مرّ السنين إلى يومنا هذا، فهي« مقصد لطلاب العلم في كلّ مكان ، ما زال الدّارسون يحرصون على استظهارها منذ حوالي ثمانمائة سنة إلى الآن»[2] .

نال هذا المؤلَّف من الحظوة بين قِراءة و شرحاً « ما لم ينله مؤلّف قبله و لا بعده، جمع فيه ابن مالك خلاصة علميْ النّحو و التّصريف في أرجوزة ظريفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، و بيان ما يختاره من الآراء أحياناً»[3].

[1] ابن جني: اللّمع في العربيّة ، ص 24 – 25 .

[2] زياد توفيق محمد أبو كشك: ألفية ابن مالك بين ابن عقيل و ا لخضر " دراسة مقارنة "، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير، إشراف: د. أحمد حسن حامد ، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 09 .

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة، مصر، 2004، ج1 ، ص 06.

ضمّت الألفيّة أبواباً و فصولاً مُرتّبةً ترتيباً محكماً، قاربت الثّمانين باباً مسْبوقةً بمقدّمة و متلوّة بخاتمةٍ، أوّلها باب الكلام و ما يتألّف منه، و آخرها باب الإدغام،« و قد ضمّ ابن مالك آراءه النّحويّة النّهائيّة، و تخلّى عن آرائه السّابقة، و أثبتَ فيها ما يرى صحّته »[1].

جاءت الألفيّة موجزة ابتعدت عن الحشو و الشّرح الزّائدَين، مثال ذلك« عند حديثه عن مسوّغات **الابتداء بالنّكرة**، حين قال:

وَ رغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَ عَمَلُ *** بِرٍّ يَزِينُ وَ لْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ.

فعبارة " وَ لْيقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ " جاءت لتوجزَ كثيراً من مسوِغات الابتداء بالنكرة »[2].

يقول- على سبيل المثال- **في باب إنّ و أخواتها**:[3]

لإِنَّ، أنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ *** كَأَنَّ عَكْسَ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

كَـإِنَّ زَيْـدًا عَالِــمٌ بِأَنِّي *** كُـفْءٌ، وَ لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِـغْن

هذا المثال و ما سبقه، و كلّ الأمثلة التي تفيض بها الألفيّة، تؤكّد أنّ ابن مالك قد بلغ هو الآخر الغاية، شأنه شأن المختصرات النثريّة، غير أنّه تفرّد عنها باعتماده قالبا آخر غير النثر و هو النظم، ليقينه بأنّ هذا النّوع من التّأليف هو الأكثر تأثيرا في المتعلّم.

ح- شرح شذور الذّهب لابن هشام الأنصاري:(ت 761 هـ)

من أكثر العلماء الذين صنّفوا في النّحو التّعليمي ابن هشام الأنصاري، فمختصراته الكثيرة تشهد له بذلك، مثل مختصر" الإعراب عن قواعد الإعراب"و" قطر النّدى و بلّ الصّدى "و" شذور الذّهب في معرفة كلام العرب "، أيضاً يشهد له بذلك شرحه لمختصراته و مختصرات غيرِه كما فعل في مؤلَّفه« أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك "،

[1] ممدوح عبد الرحمن : المنظومة النحوية، دراسة تحليلية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص 06.
[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1،ص101.
[3] المصدر نفسه، ج1، ص 159.

و" دفع الخصاصة عن قِراءة الخلاصة "و" الكواكب الدّريّة في شرح المنحة البدريّة "، و" شرح شواهد اللّمع لابن جنّي" و" شواهد الجمل للزجاجي"»[1].

و يُعدّ شرح شذور الذّهب واحداً من تلك الكتب التي وضعها ابن هشام لأهدافٍ تعليميّة واضحة، نصّ عليها صراحة بقوله في مقدّمة الكتاب:« فهذا كتاب شرحتُ بِه مختصري المسمّى"شذور الذهب في معرفة كلام العرب" تمّمتُ به شواهده، و جمعتُ به شوارده، و مكّنتُ من اقتناص أوابِدِه رائِدَة، قصدتُ فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، و عمدْتُ فيه لَفِّ المباني و الأقسام، لا إلى نشر القواعد و الأحكام، و التزمتُ فيه أنّني كلّما مررتُ بِبيتٍ من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، و كلّما أتيتُ على لفظٍ مُسْتَغْرب أردفتُه بما يُزيل استغْرابه، و كلّما أنهيتُ مسألةً ختمتها بآيةٍ تتعلّق بها من آي التّنزيل، و أتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب و تفسير و تأويل، و قصدي بذلك تدريب الطالب، و تعريفه السّلوك إلى أمثال هذه المطالب»[2] .

تتّضح، من خلال هذه المقدمة، أبرز السّمات التّعليميّة التي يتّصف بها الكتاب، منها: الإعراب التّفصيلي لكثير من الشّواهد، التّفسير اللّغوي لعدد كبير من الكلمات المبهمة، وضوح العبارة، اختصار التّقسيمات، التّطبيق على المسائل النّحويّة بآيات قرآنيّة، و اتباعها بما تحتاجه من إعراب أو تفسير.

فمن أمثلة شرحه الكلمات الصّعبة « في الآية الكريمة: ﴿ وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ (ص/ 44)، (**الضِغْثُ**): هي قبضة من حشيش مختلطة الرّطْبِ باليابس»[3]. و في الإعراب، إعرابه آية: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاّنَا﴾(فصّلت/ 29) فيقول:« (**رَبَّنَا**) منادى (مضاف)، حُذف قبله حرف النّداء، و التّقدير: يا ربّنا، و (**أَرِ**) فعل دعاء، و لا تقل

[1] علي أبو المكارم: تعليم النحو العربي "عرض و تحليل"، مؤسسة المختار، القاهرة، مص، ط1،2007، ص132-133.

[2] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمد محمد تامر و أحمد عبد ربّ النّبي و شريف أحمد عبد رب النّبي ، شركة الشّريفين، القاهرة ، مصر، 2006 ، ص 05 .

[3] المصدر نفسه، ص 41 .

فعل أمر تأدّباً، و الفاعل مستتر، و(**نَا**) مفعول أوّل، و (**الَّذَيْنِ**) مفعول ثانٍ، و علامة نصبه الياء، و ما بعْدَه صلة»[1].

يتّضحُ من خلال تتبع أبواب الكتاب، منهج التأليف عند ابن هشام الّذي يُراعي فيه مُسْتَوى المتلقّي، إذْ جاءت أبوابه مُرتّبةً، لمْ يدَع واحِداً منها دون تبرير أو تعليل، مُفسّراً سببَ تقديم باب على الآخر تفسيراً مَنْطقيًّا عِلْمِيًّا، و هذه الأبواب بالإجمال هي« باب الكلمة و أقسامها، باب الإعراب و البناء، باب النّكرة و المعرفة، باب المرفوعات، باب المنصوبات، باب المجرورات، باب المجزومات، باب عمل الفعل، باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل، باب التّنازع، باب الاشتغال، باب التّوابع، باب موانع الصّرف، باب العدد »[2].

على سبيل المثال، يبرّر ابن هـشام « تقديمه المفعول به في باب المنصوبات على خلاف ترتيب الزمخـشري (ت 538 هـ) الّذي قدّم المفعول المطلق، بأنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب، لأنّه يقع بينه و بين الفاعل الالتباس»[3].

لقد اتّسمت خطة ابن هشام في مجال التّيسير بالدّقة و الوضوح، و عكست اهتمامه بالمسألة بما لم يُعهد له مثيل، فكان التّيسير هدفه، و الاختصار منهجه، و التّنوّع سمة مؤلّفاته، و الإحاطة بكلّ ما يشغل الطالب من أولوياته، الّتي حرص على طرقها في كتبه، فلم يُغفل المفردات المستعصيّة التي تحتاج إلى شرح، و لا الإعراب الذي يحتاج إلى تبسيـط، و راعى التّرتيب في المسـائل لإزالة اللُّبس و الغموض، كما اهتمّ بالاستشهاد بالقرآن الكـريم و بالشعر العربيّ لإثراء الزّاد المعرفيّ لطالب العلم.

خ- الآجروميّة لابن آجروم: (ت 723 هـ)

تُعدّ الآجروميّة من أهم المختصرات التعليميّة شيوعاً و شهرةً، فهي الأخرى حظِيت باهتمام العلماء تدْريسـاً و دِراسةً، فكان لهم عليها شُروحاً شَتّى.

---

[1] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 43 .

[2] صبري إبراهيم السيد: مناهج التبويب النحوي عند العرب، ص 162 - 163.

[3] أحمد درويش: التأليف النّحوي و فكر التيسير، ص 66 – 67 .

جاء هذا المختصر صغير الحجم« حيث لم يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط، ذلك لأنّ صاحِبَهُ حذف من النّحو أبواباً فرعيّة كثيرة، و اقتصر على أبوابه الأساسيّة الّتي تكفي النّاشئة في تعرّفهم على مُقدّمات النّطق السّديد بالعربيّة»[1].

وردت أبواب الكتاب مُرتّبةً مُنتقاةً مُسْتصاغة تؤكّد رغبة صاحِبه في التّيسير، و هي: باب الإعراب، باب معرفة علامات الإعراب، باب الأفعال، باب النّعت، باب العطف، باب التّوكيد، باب البدل، باب منصوبات الأسماء، باب لا، باب المنادى، باب مخفوضات الأسماء.

و قد عكست مضامين هذه الأبواب المنهج التعليمي عند المؤلّف بكل وضوح، حيث كان يستهلّ كلّ بابٍ – تقريباً – بتعريفٍ لُغوي، ثُمّ يردفه بآخر اصطلاحي يوفيه حقّه من الشّرح و التّطبيق عليه بالأمثلة التّوضيحيّة.

يقول المؤلّف في باب **التّمييز**: « التّمييز يعني: التّبيّنُ في اللّغة العربيّة، فتقول: ميّزتُ بين هذا و هذا، و قال الله تعالى: ﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ (الأنفال /37)، أي: يفصّله و يُبيّنه. أمّا في الاصطلاح، فهو: الاسم المنصوب المفسّرُ لما انبهم من الذّوات. فقوله:" هو الاسم" خرج به الفعل و الحرف، فالفعل لا يكون تمييزاً و الحرف لا يكون تمييزاً، و قوله: " المنصوب" خرج به المرفوع و المجرور، فلا يكون التّمييز مرفوعاً و لا مجروراً ، و قوله: " المفسّر لما انبهم" تشاركه الحال، لأنّ الحال تفسير لما انبهم من الهيئات، أمّا هذه فلما انبهم من الذّوات، يعني من الأعيان، يعني: أنّه يخفى علينا عين الشّيء فنُميّزها بالتّمييز، و يظهر هذا بالأمثلة»[2].

الآجروميّة واحدة من أهمّ المختصرات في مجال التّيسير، يظهر هدفها جليًّا بدْءًا من حجمها الصغير، و انتهاءً إلى منهجها المبسط في الطرح.

لقد كانت المختصرات التعليمية واحدة من الطرق التي اعتمدها بعض العلماء القدامى للمشاركة في حركة التيسير، إذْ اتّفقوا على تشخيص الداء و وصف الدواء، فأدركوا أنّ المؤلفات المطولة لا تناسب المبتدئين، و أنّهم

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو االتعليمي قديما و حديثا ، ص 15– 16 .

[2] ابن آجروم: شرح الآجرومية، تح: محمد بن صالح العثيمين، دار الغد الجديد، المنصورة، القاهرة، مصر ، ط1 ،2007 ، ص 317 .

بحاجة لنوع آخر من التّصنيف، يقوم على الانتقاء و الاختصار و التّرتيب و التّوضيح، الانتقاء من جملة مواضيع النّحو العلميّ، و الاختصار بتفادي الإطالة و التفصيل و التّعمّق في ذكر القواعد، و التّرتيب بالتّدرج في عرض المسائل، و التّوضيح بالاستعانة بالأمثلة و الشواهد المناسبة.

2- المحاولات النقديّة :

لم تكن موجة المختصرات التعليميّة هي الشّكل الوحيد الذي اتّخذته محاولات تيسير النحو، فقد ظهر إلى جانبها محاولات أخرى اتّخذت قالباً آخر مخالفاً تماماً لها، و أكثر جرأة منها، ذلك أنّ هذه المحاولات خاضت في صميم مسائل النّحو، و تحرّشت بمنهج النّحاة، فانتقدتهما، و اعترضت عليهما، و إنْ كانت جُرأة هذه المحاولات قد تفاوتت من ناقدٍ إلى آخر.

فبعض النّقاد اكتفى بالملاحظة على بعض المسائل و مناقشتها سطحيًّا، و بعضهم الآخر- بعد التّعمق- طرح فكرة جديدة و م

نهجاً بديلاً، تراءى له بعد ربط النّحو بعلوم لغويّة أخرى، و آخرون ثاروا على الأصول التي انبنى عليها النّحو، و عن ما تفرّع عنها، متأثّرين بمذهب فقهيّ كانوا قد اعتنقوه.

و ممّن مثّل **الطائفة الأولى**: أقدمهم" **ابن ولاّد المصري**"(ت332ه)«في كتابه"الانتصار"، الذي ردّ به على المبرّد نقده لسيبويه، و من أهمّ ما جاء في كتابه أنّه لا يصح الطّعن على العربيّ، أو رميه باللّحن أو الخطأ، و أنّ المادّة اللغويّة المسموعة أولى من القيّاس النّظري، و أنّه لا يُنظر إلى القيّاس وحده بمعزل عمّا تكلّم به العرب، و لهذا هاجم التّأويل و التّقدير في النّحو، و منعه إذا كان الكلام لا يحتاج إليه، فقد رفض مثلاً تقدير **فاعل** في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ منْ بَعْدِ مَا رَأُوا الآيَاتِ لَيَسْجُنَنَّه حَتَّى حِين ﴾ (يوسف/ 35)، و قال: إنّ الفاعل هو جملة:" **لَيَسْجُنَنَّه**"»[1].

[1] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 156 - 157 .

و مثل ذلك ما قام به " **أبو العلاء المعري** " (ت 449هـ)، فقد ثار هو الآخر« في كتابيه "رسالة الغفران " و"عبث الوليد" على مبدأ التّأويل و التّقدير، و على ما بين النّحاة من خلافات، و لم يكن هناك ما يغيظه أكثر ممّا كان يقرؤه و يسمعه من تأويلات النّحاة و تكلفاتهم الخاصة.

حتّى أنّه كان يعرض لبعض المواقف الطريفة بين النحاة، فقط ليعكس من خلالها افتعالهم للخلاف في أشياء بعيدة كلّ البُعد عن اللّغة، مثال ذلك: الحوار الطريف الذي أداره بين المـازني و الأصـمعي حول **وزن** (**إوزة**)، و همـزتها: أ أصليّة هي أم زائدة ؟ »[1].

و رغم جهود هذه الفئة، إلاّ أنّها لم تُخصِّص كتاباً لنقد النّحو، بل نجد ملاحظتها النّقديّة قد تناثرت في وريقات أُقْتُطِعَت من مؤلّفاتها، كما أنّ هذه الملاحظات كانت جزئيّة لم تشمل مسائل النّحو جميعها.

أمّا **الطائفة الثّانيّة**، فلم تكتفِ بالملاحظة الجزئيّة، بل تعمّقت في النّحو بكل جوانبه و دقّقت في مسائله، فوجدت أنّ الخلل لا يكمن فيها، إنما يكمن في منهج النّحاة، و أبرز مَنْ مثّل هذه الطائفة: العلم الجليل" **عبد القاهر الجرجاني** "(ت471ه) الذي لم يبخل على النّحـو بمؤلّف كامل، كان أكبر دليل على اهتمـامه بالنّحـو و انشغاله بقضاياه.

- **دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ):**

يعدّ عبد القاهر الجرجاني مُرسي دعائم **نظرية النّظم**، التي ربط فيها بين النّحو و البلاغة، و أسّس لعلم جديدٍ تمخّض عنهما هو علم " معاني النّحو " أو "نحو المعاني".

لم يكن الجرجاني من ابتدع نظريّة النّظم، فهناك من سبقه إليها، و مهّد الطّريق له للبحث فيها، «فقد تحدّث علماء الأدب و اللّغة عن مسائل كثيرة في الصّياغة و النّظم، فسيبويه في "الكتاب" يتكلّم عن بعض المسائل في النّظم، و كذلك فعل الجاحظ، و ابن قتيبة، و قدامة، و الآمدي، و القاضي الجرجاني، و الباقلاني في"إعجاز

[1] محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة ، ص 214 .

القرآن"، و ابن رشيق في" العمدة"، و ابن شرف القيرواني و غيرهم»[1]، كما « عالجه قدماء اليونان، و منهم أرسطو في " فن الخطابة "، إذْ سُجّل تماسٌ نحوي بين أرسطو و الجرجاني، و عالجه الهنود في كتبهم »[2].

إلاّ أنّ هذه الطريق الممهّدة ما كانت لتكون سهلة، لولا تميّز الرّجل، و تمكّنه من علوم العربيّة و الدّين، فعبد القاهر يعدّ من خيرة رجال القرن الخامس الهجري، خاض في كلّ العلوم، و ألّف الدّرر النّفيسة، فقد « صنّف المغني في شرح الإيضاح، المقتصد في شرحه، إعجاز القرآن الكبير و الصّـغير، الجمل، العوامل المائة، العمدة في التصـريف و غير ذلك »[3].

كما له كتابان، من أهمّ الكتب في تاريخ العربيّة، بهما طارت شهرته، و طبقت الآفاق، و هما "أسرار البلاغة " و" دلائل الإعجاز "، هذا الأخير، الذي عُدّ كتاباً شاملاً لعلوم العربيّة، فيه بسط القول في نظريّة النّظم، و طبّق عليها تطبيقات واسعة، لم يسبق لها أحدٌ غيره، فعُدّ بذلك رائد المنهج التّحليلي.

كتاب "دلائل الإعجاز" هو كتاب في توضيح النّظم، و تحديد أركانه، مقسّم إلى فصول كل فصل يحوي عدّة نقاط مهمّة، و هي وإنْ تفرّقت شكلاً، فقد اتّحدت مضموناً، حيث دارت كلّها حول نظريّة النّظم.

و ما يهمّنا من هذه النظرية هو حديث صاحبها عن علم النّحو، و بالتحديد عن المنهج الجديد الذي ابتدعه في البحث النّحوي.

هذا المنهج الذي نلمسه منذ بداية الكتاب، حين أكّد عبد القاهر على أهميّة النّحو و فائدته، و دافع عنه أمام الذين يقلّلون من شأنه، و يُنكرون الحاجة إليه، رغم أنّهم يعلمون« أنّ الألفاظ مُغْلَقة على معانيها حتّى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، و أنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المسْتَخرِج لها، و أنّه المِعْيار الذي لا يتبيّن نُقْصان كلامٍ و رُجْحانه حتّى يُعرض عليه، و المِقياس الذي لا يُعْرَف صحيحٌ منْ سقيمٍ حتّى يُرْجَعَ إليه »[4].

---

[1] محمد عبد المنعم خفاجي: الأسلوبية ... و البيان العربي ، الدار المصريّة اللبنانيّة ، القاهرة ، ط 1، 1992، ص 68.

[2] مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدّرس النّحوي ، ص 40.

[3] السيوطي: بغية الوعاة ، ج 2 ، ص 106.

[4] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح : محمود محمد شاكر، مكتبة الخافجي، القاهرة، ط 5، 2004 ، ص 28 .

و ربّما يشاطر عبد القاهر هؤلاء الرّأي حول تذمّرهم من بعض تعقيدات النّحو كالتّمارين العمليّة، و يراها مثلهم فُضول قول لا تُجدي إلاّ كدّ الفكر و إضاعة الوقت، إلاّ أنّه يرفض منهم عدم الإحاطة بحقائق ما أقرّوا بصحته و الحاجة إليه من مواضيع النّحو، و كيف أنّهم لم يتقصّوا معانيها، و لم يخوضوا في تفسيرها و تأويلها، يخاطبهم معاتباً تقصيرهم هذا، فيقول: « و هلْ رأيتم إذْ قد عرفتم صورة المبتدأ و الخبر، و أنّ إعرابهما الرّفع، أنْ تتجاوزا ذلك إلى أنْ تنظروا في أقسام خبره، فتعلموا أنّه يكون مفرداً و جملة، و أنّ المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميراً له، و إلى ما لا يحتمل الضمير، و أنّ الجملة على أربعة أضرب، و أنّه لابدّ لكلّ جملة وقعت خبراً لمبتدأ من أنْ يكون فيها ذكر يعود إلى المبتدأ، و أنّ هذا الذكر ربّما حذف لفظاً و أُريد معنى، و أنّ ذلك لا يكون حتّى يكون في الحال دليل عليه ؟»[1]

منهج الجرجاني –إذن– هو منهج النّحو الذي يتجاوز أواخر الكلمات و علامات الإعراب إلى البحث عن الجودة الفنيّة، و التّنبّه إلى ما وراء التّراكيب من أسرارٍ جماليّة لا تقع تحت حصر.

و هذا لا يعني أبداً أنّه قد ألغى القواعد النّحويّة، « فمعياريّة العربيّة الفُصحى في القضايا الصّوتيّة و الصرفيّة و التّركيبيّة (النّحويّة) أمر مُقرّر يحفظ لها ديمومتها، و شرط للتّواصل بين القديم و ما يُستحدث في الآماد المتلاحقة، و لكنّ الباب الذي وجّه إليه الأنظار في(دلائل الإعجاز) هو الدّرس التّطبيقي التّحليلي للكلام العربي، فالتّركيب تدرس حالاته النّحويّة: الترتيبيّة في التّقديم و التّأخير، و التوليديّة بين البسائط من الجمل و المركبات، و النّظر في العناصر المضافة و دورها، و ما يذكر و ما يُحذف، و التّلوينيّة في التّعريف و التّنكير، و في التّقرير و الإثبات من طرف و الإنشاء بضروبه من طرف آخر»[2].

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 30 .

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية و فايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 2007، ص 19.

و عليه يختلف منهج عبد القاهر في بحث هذه الموضوعات عن منهج النحاة« كما يختلف في فهمه و تفسيره لهذه الأساليب اختلافاً كبيراً، فقد أعطى هذه الموضوعات حياة فقدتها على يد الذين قلّلوا من قيمة النّحو و زهدوا فيه، أو نظروا إليه نظرة ضيّقة تنحصر في الإعراب و البناء »[1]

لقد أفاد عبد القاهر– بخلاف النحاة –« بما في النّحو من إمكانات تركيبيّة، و وظّفها بشكلٍ مباشر في محاولة خلق نظريّة لغويّة في فهم الأسلوب، من حيث كان النّحو خالقاً للنّسق التّعبيريّ الذي يحقّق (المزيّة و الفضيلة) بجانب الصّحة و السّلامة »[2] .

هذه النّظرية اللغويّة الأسلوبيّة هي نظريّة "النّظم" التي بنى عليها عبد القاهر كتابه "الدلائل" و جعلها مناط بحثه و اهتمامه، فأخذ منذ البداية يرسي مفهومها بما يقطع الشّك فيها و ينفي اللّبس عنها، يقول: « وَ اِعْلَمْ أنّ ليس" **النّظم**" إلاّ أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النّحو"، و تعمل على قوانينه و أصوله، و تعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، و تحفظ الرّسوم التي رُسمت لك، فلا تُخِلُّ بشيء منها، و ذلك أنّا نعلم شيئا يَبْتغيه النّاظم بنظمه غير أنْ ينظر في وجوه كلّ باب و فروقه، فينظر في " **الخبر**" إلى الوجوه التي تراها في قـولك:" **زَيْدٌ مُنْـطَلِقٌ**" و" **زيدُ يَنْطلِقُ**" و" **ينطلِقُ زيدُ**" و" **مُنطلِقٌ زيدُ**" و "**زيدٌ المُنطلِقُ**"، و"**المُنطلِقُ زيدُ**" و"**زيدُ هو المُنطلِقُ**"،و"**زيدُ هو منطلقُ**"، فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، و يجيء به حيث ينبغي له، و ينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخصوصيّة في ذلك المعنى، فيضع كلاًّ من ذلك في خاص معناه، و ينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل،و يتصرّف في التّعريف و التّنكير و التّقديم و التّأخير في الكـلام كلّه، و في الحذف و التّكرار، و الإضمار و الإظهار، فيُصـيب بكلٍّ من ذلك مكانه، و يستعمـله على الصّحة و على ما ينبغي له »[3].

---

[1] أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني " بلاغته ونقده "، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1973، ص 60.

[2] محمد عبد المطلب: البلاغة و الأسلوبية، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط 1، 1994، ص 02.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 81، 82 .

و يضيف عبد القاهر قائلاً: « فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحة نظْمٍ أو فساده أو وُصِف بمزيّة و فضل فيه، إلاّ و أنت تجد مرجع تلك الصّحة و ذلك الفساد، و تلك المزيّة و ذلك الفضل إلى معاني النّحو و أحكامه، و وجدته يدخل في أصلٍ من أصوله، و يتّصل ببابٍ من أبوابه»[1].

و على هذا النّمط يواصل عبد القاهر بسط نظريّته و ترسيخ منهجه الجديد في البحث النّحوي، مدعِّما ما جاء به من كلام نظري، بتطبيقات واسعة، و أمثلة رائعة لا حصر لها، مستقاة من كريم آي القرآن، و من بليغ الشعر والنّثر العربِيَّيْن.

و من الأمثلة التي ساقها عبد القاهر ليبرز ما يصنعه النّحو الإبداعي، بيت شعري لابن المعتز يقول فيه:

سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الحيِّ حينَ دَعَا *** أَنْصَارَهُ بِوجوهٍ كَالدَّنانيرِ

يقول فيه: « فإنّك ترى هذه الاستعارة، على لطفها و غرابتها، إنّما تمّ لها الحسن و انتهى إلى حيث ينتهي، بما توخّى في وضع الكلام من التّقديم و التّأخير، و تجدها قد مَلُحت و لَطُفت بمعونة ذلك و مؤازرته لها، و إنْ شككت فاعمد إلى الجارّين و الظّرف، فأزلْ كلاًّ منهما من مكانه الذي وضعه الشّاعر فيه، فقل: "سالت شعاب الحيّ بوجوه كالدّنانير عليه حين دعا أنصاره"، ثمّ انظر كيف يكون الحال، و كيف يذهب الحسن و الحلاوة؟ و كيف تُعْدَم أَرْيحِيَّتُكَ التي كانت؟ و كيف تذهب النّشوة التي كنت تجدها ؟»[2]

نلاحظ من خلال المثال السّابق أنّ عبد القاهر قد أخضع المجاز– و هو من ضروب البلاغة – لسيطرة النّحو، إذْ يرى أنّ« الاستعارة، و الكناية، و التّمثيل، و سائر ضروب المجاز من بعدها، من مقتضيات النّظم، و عنه يحدث و به يكون، لأنّه لا يتصوّر أنْ يدخل شيء منها في الكلم و هي أفراد لم يتوخّ فيما بينها حكم من أحكام النّحو، فلا يتصوّر أنْ يكون ههنا " فعل " أو" اسم" قد دخلته الاستعارة، من دون أنْ يكون قد أُلِّف مع غيره، أفلا ترى أنّه إنْ

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 83 .
[2] المصدر نفسه ، ص 99 .

قُدِّر في "**اِشْتَعَلَ**" من قوله تعالى: ﴿ وَ اِشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ (مريم/04)، أن لا يكون " **الرَّأْسُ**" فاعلا له، و يكون " **شَيْبًا** " منصوباً عنه على التّمييز، لَمْ يتصوّر أنْ يكون مُستعاراً ؟ و هكذا السّبيل في نظائر " الاستعارة"»[1].

ولتقريب فكرة عبد القاهر أكثر، يمكننا الاستشهاد بالمثال الذي تناوله" أحمد درويش" بالشّرح و التّحليل في ثنايا حديثه عن مفهوم النّحو عند الجرجاني و هو:« قول الله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم ﴾ (البقرة/16)، فحين يتناول الإعراب كلمة " **تِجَارَتُهُم**" سوف يقتصر على كونها تقع في الإعراب فاعلاً مرفوعاً بضمة ظاهرة ، و أنّها مضافة إلى الضّمير بعدها، لكن النّظم الذي يقوم عليه علم المعاني، سوف يتناول الأمر من جهة أخرى، و سوف يتساءل عن معنى الفاعليّة في كلمة "**تجارتُهم** "، فما دمنا نعرف أنّ الفاعل هو الذي يقوم بالفعل، فكيف تقوم التجارة بالرّبح؟ إنّ التّجارة معنى، و ليست شخصاً يمكن أنْ يربحَ أو يخسرَ، أمّا الذي يربح و يخسر في الحقيقة هو صاحب التّجارة، و من هنا كان المفروض في التّعبير العادي أنْ يُقال: فما ربحوا في تجارتهم، لماذا أعطى الفاعليّة للتّجارة؟ هنا ندخل انطلاقاً من دائرة المعاني النّحويّة إلى مبحث الجمال في التّركيب الذي اكتسبته العبارة هنا عن طريق المجاز، و قد يكون سرُّ استعمال المجاز هنا الإشارة إلى أنّه في مجال التّجارة يكون المال نفسه مقدّماً على كلّ شيءٍ حتّى أنّ صاحبه يتوارى خلفه، و من هنا فإنّ إعطاء ذلك المال و هذه التّجارة معنى الفاعليّة، و جعلها هي التي تربح أو تخسر، إنّما هو تعبير عن ذلك المعنى النّفسي عن طريق استغلال المعاني النّحوية »[2].

و يواصل أحمد درويش توخيه المعاني النّحويّة في هذه الآية الكريمة، و يشير إلى « أنّه استعمل كلمة "**تجارتُهم**" مضافة إلى ضمير الغائبين، و قد تكون مهمّة الإعراب هنا، أنْ يبيّن لنا أنّ هذه الإضافة تجعل الضّمير واقعاً في محلّ جرّ، و لكن النّظم الذي يقوم عليه علم المعاني، لابدّ أنْ يتساءل ما الفرق بين أنْ يقول: "فما ربحت تجارتهم"، و بين أنْ يقول: "فما ربحت التجارة"؟ إنَّ الإضافة هنا- و هي معنى نحوي- قد استغلّت في التّعبير عن معنى نفسي، و قد يكون هذا المعنى، هو أنّنا مع ملاحظتنا لاستقلال التجارة استقلالاً، جعلنا نعطيها معنى الفاعليّة، و هو القيّام

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 393 .

[2] أحمد درويش: دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، مصر ،(د . ط)، 1998 ، ص 105 .

بالحدث– عند تحليل الفاعل– فإننا ينبغي أنْ نلاحظ انعكاس أثر هذه التجارة ربحاً أو خسارةً على نفس صاحبها، و أنّ التّعبير الذي يقول: "**ما ربحَتْ تجارتُهم**" يعكس أثر الخيبة التي تقع على نفوسهم أكثر مما يعكسها التعبير الذي يقول: "ما ربحت التجارة"، و لقد جاء ذلك الفرق بين التّعبيرين من فهم الخصائص النّحويّة، و هي خاصيّة الفاعلية و الإضافة هنا، و النّجاح في استغلال هذه الخصائص في مطابقة المعاني النّفسيّة »[1].

و حتّى يوضّح عبد القاهر نظريته، عقد فصولاً كثيرة تحدّث فيها عن المعاني الجديدة التي تنبثق عن تعليق الكلمات ببعضها البعض، و صوغها على نحو خاص، فمثلاً تحدّث عن **التّقديم و التّأخير**، و قال في شأنه: « هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعةٍ و يفضي بك إلى لطيفةٍ، و لا تزال ترى شعراً، يروقك سمعه، و يلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أنْ راقكَ و لَطَف عندك، أنْ قُدّم فيه شيءٌ، و حُوّل اللّفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ»[2].

و من أبين المسائل التي استشهد بها عبد القاهر للدّلالة على المعاني الإضافيّة التي يمكن استنباطها من التّقديم و التّأخير، مسألة " **الاستفهام بالهمزة** "، يقول في ذلك: « فإنَّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت:" **أَ فَعَلْتَ ؟** " فبدأت بالفعل، كان الشّك في الفعل نفسه، و كان غرضُكَ من استفهامك أنْ تعلم وجوده، و إذا قلتَ: " **أَ أَنْتَ فَعَلْتَ ؟** " فبدأت بالاسم، كان الشّك في الفاعل، مَنْ هو، و كان التّردّد فيه »[3]، و يضرب عبد القاهر لذلك مثلاً: « قوله تعالى حكاية عن قول نمرود: ﴿ أَ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (الأنبياء/62)، لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له عليه السّلام، و هم يريدون أنْ يُقرَّ لهم بأنَّ كَسْر الأصنام قد كان، و لكنْ أنْ يُقرَّ بأنَّه مِنْهُ كانَ»[4].

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 105 .
[2] المصدر نفسه، ص 106 .
[3] المصدر نفسه، ص 111.
[4] المصدر نفسه، ص 113.

و عن **الحذف**- مثلاً - يقول عبد القاهر: « هو بابٌ دقيق المسالك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، و الصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، و تجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطِقْ، و أتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ »[1]

و مثال ذلك: قول عمرو بن مَعْدِي كَرِب[2]:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ *** نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّماحَ أَجَرَّتِ

« " **أَجَرَّتِ** " فعل متعدّ، و معلوم أنّه لو عدّاه لما عدّاه إلاّ إلى ضمير المتكلّم نحو: "و لكنّ الرماح أجرّتني" و أنّه لا يُتصوّر أنْ يكون ههنا شيءٌ آخر يتعدّى إليه، لاستحالة أنْ يقول: " فلوْ أنّ قومي أنطقتني رماحهم" ثمّ يقول:" و لكن الرماح أجرّت غيري "، إلاّ أنّك تجد المعنى يُلزمك أنْ لا تنطق بهذا المفعول و لا تُخرجه إلى لفظك، و السّبب في ذلك أنّ تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض، و ذلك أنّ الغرض هو أنْ يُثْبِت أنّه كان من الرّماح إجرار و حبس للألسن عن النّطق »[3] .

و يمضي عبد القاهر في كتابه" الدلائل " يتعقّب الأساليب، و يستقصي المعاني الجديدة، التي لا يمكن أن تغيب إلاّ عن من يفتقر الذّوق السّليم و النّظر الثّاقب.

و لكي يكون النّظم صحيحاً و بديعاً، وجب على كلّ ناظم توخّي معاني النّحو و الإلمام بكلّ الفروق التي من شأنها أنْ تكون خفية في هذه المعاني، و قد لاحظ عبد القاهر أنّ هذه الفروق قد تخفى على كثير من الخاصّة فضلاً عن العامّة، فقد روى حديث الفيلسوف الكندي إلى أبي العباس المبرّد، الذي وجد في كلام العرب حشواً « فقال له أبو العبّاس: في أيّ موضع وجدت ذلك ؟ فقال: أجد العرب يقولون: "**عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ** "، ثمّ يقولون: "**إِنَّ عبدَ اللهِ قائِمٌ**"، ثمّ يقولون:" **إِنَّ عبدَ اللهِ لَقائِمٌ** "، فالألفاظ متكرّرة، و المعنى واحد، فقال أبو العبّاس: بل المعاني مختلفة

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 146 .

[2] مطاع الطرابيشي: شعر عمرو بن معدي كرب، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق سوريا، ط2، 1985، ص316.

[3] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص 157 .

لاختلاف الألفاظ، فقولهم:" **عبدُ اللهِ قائمٌ** " إخبار عن قيامه، و قولهم: " **إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ** " جواب عن سؤال سائل، و قولهم:"**إنَّ عبدَ اللهِ لَقائمٌ**" جواب عن إنكارِ مُنْكرٍ قيامَه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني»[1].

ربما لم يعمد عبد القاهر في كتابه " دلائل الإعجاز" إلى تحديد النّحو، و لكنّه « وصّانا – بطريقة ضمنيّة – أنْ نَعْدل عن الطريقة التعليميّة الرّاكدة المألوفة في تعلّم الكلمات و تعلّم النّحو، وصّانا أنْ نفترض أنّ الكلمة نصر مؤقّت على بعض العقبات الافتراضيّة التي ينبغي الاعتراف بها، هذا هو الجدل الكامن الذي خفي علينا زمناً، هذه العقبات هي التي تُتيح لنا أو للباحثين في الكلام التّعرّض لأسباب الشّك و الإنكار، و على هذا النّحو أُريد لبحث الكلمات أنْ يكون جدليًّا ذا طابع سيكولوجيّ معياريّ معاً»[2].

لقد بثّ عبد القاهر بأفكاره هذه روحاً جديدةً في النّحو، و أعاد له رونقاً ما كان غريباً عنه، بل كان من خصائصه، و لكنه سلب منه، حين اهتّم النّحاة بأواخر الكلم، و غفلوا عن تحرّي المعاني الجميلة التي تتأتّى من علائق الكلمات مجتمعة في السّيّاق الواحد.

هذا هو المنهج النّحوي الجديد الذي دعا إليه عبد القاهر، و هو نفسه المنهج الذي دعا إبراهيم مصطفى إلى اعتناقه قائلاً: « و لقد آن لمذهب عبد القاهر أنْ يحيا، و أنْ يكون هو سبيل البحث النّحوي، فإنّ من العقول ما أفاق لِحَظِّه من التّفكير و التّحرّر، و أنّ الحسّ اللّغويّ أخذ ينتعش و يتذوّق الأساليب، و يزنها بقدرتها على رسم المعاني، و التّأثّر بها، من بعد ما عاف الصناعات اللفظيّة و سئم زخارفها»[3].

نلْخص من كلّ ما تقدّم أنّ عبد القاهر الجرجاني استطاع أنْ يأتي بنظرية نقديّة متكاملة كفيلة – إذا ما بُسطت و شُرحت و أُخذ بها – أن تُبْعِد الجفاف عن نحونا العربي، و أن تعيد له سِحْره و جماله، و أنْ تُقرّب إليه النّفوس من بعد ما انفضّت من حوله.

---

[1] ا عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 315 .

[2] مصطفى ناصف: النّقد العربي" نحو نظرية ثانية"، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، العدد 255، 2000، ص 34.

[3] إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو ، ص 20.

نأتي الآن إلى **الطائفة الثالثة** ، الطائفة الأكثر جرأة و تأثيراً، تلك التي ثارت على أصول النّحو و ما تفرّع عنها من مسائل، زعيمها المتمرّد " ابن مضاء القرطبي"(ت 592 هـ)، الذي شنّ حملة صريحة على النّحاة، و أدلى بآراء نقديّة لم يسبق لها مثيل، في كتابه الأصغر حجما الأكثر جرأة "الرّد على النّحاة".

- **الرّدّ على النّحاة لابن مضاء القرطبيّ (ت592):**

قبل الشروع في الحديث عن كتاب "الرّدّ على النّحاة" لصاحبه ابن مضاء القرطبيّ (ت592هـ) لابدّ من الوقوف عند بعض العوامل الّتي مهّدت الطريق له و أثّرت في منهجه و حدّدت مساره الفكريّ، و كان أهمّها على الإطلاق اثنين هما: ابن حزم الأندلسيّ إمام المذهبي الظاهريّ، و العصر الذي عاش فيه ابن مضاء و خاصة حالته السياسية الدينية التي زكّت فكرة الظاهرية الحزميّة و باركتها، فكان لها تأثير على كلّ مَنْ في بلاط الخلافة و منهم ابن مضاء باعتباره كان جزءاً منه، فقد كان قاضي قضاة الخلافة آنذاك.

أوّلا: ابن حزم الأندلسي و مذهب الظّاهريّة في النّحو:

كان لابن حزم الأندلسيّ (ت456هـ) قصب السّبق في تدشين رؤية جديدة في النّحو، و ذلك من خلال مذهبه الظّاهريّ « مع أنّ هذا المذهب نشأ أوّل ما نشأ في المشرق على يد داود بن خلف الأصفهانيّ (ت270هـ)، إلاّ أنّ أكبر ممثليه و إمامه الّذي لا يكاد يُذكر مذهب الظّاهر إلاّ مقترنا باسمه هو ابن حزم الأندلسيّ».[1]

و الظّاهريّة كمذهب« تهدف إلى أنْ تكون منهج قراءة و فهم للنّصوص، و تهتمّ بتخليص الاجتهاد من كوابيس الباطن، و صهره في المعنى الحرفيّ الظّاهر للنّص، و هذا المعنى ليس ميسورا و لا رهن إشارتنا، بل قلْ إنّنا نظلّ دون الظّاهر حتّى عندما نغوص في متاهات الباطنيّة المصطنعة اللامتناهيّة، إنّ جمع النصوص و انتقاءها يخضع- كما الشّأن في المذاهب الأخرى- لأولويّات المذهب الظّاهريّ و اختباراته الكبرى، و الظّاهريّة التي كانت قبل ابن حزم مشتّتة أخذت الآن تنظم نفسها لتحتلّ موقعا محصّنا في علاقات القوى القائمة، و ذلك بتثبيت جوهرها في الأصول

[1] منى إلياس: القيّاس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985، ص144.

الرّاسخة بمعزل عن كلّ التّسربات و الوساطات الذاتيّة و من ثمّة نشأ إبطالها للرّأيّ و الاستحسان و للقيّاس و حتّى للإجماع ».[1]

و يرى"سعد عبد السلام" أنّ تمسّك ابن حزم بظاهر النّصّ و الدّعوة الملّحة منه لاقتفائه « لم تكن تضييقا على العقل كما يعتقد البعض بل على النّقيض من ذلك، أراد تحرير العقول من التّبعيّة لتأويلات بعض السّلف، بل إنّه رجا من ذلك أنْ تكون اللّغة تعبيراً عن نظام فكريّ كامل, و لابدّ من أنْ تُضبط مبادئها و قواعدها و دلالاتها، حتّى يُصان الذهن من الوقوع في الخطأ و الزّلل أثناء محاولته فهم النصوص و استنباط أحكام الشريعة، و حتّى لا يتلاعب المتلاعبون، أو يُمَوّه المسفسِطون أو يتفلَّتَ القائِسون و المؤوّلون من سلطان النّص الذي يُراد له أنْ يكون لجاما ضروريًّا لهم ».[2]

الظّاهريّة باختصار هي:" تفسير يُعطي النّصّ السّلطة الأولى، دون التّنصّل من إجراءات البرهان و المنطق، و يدعو القارىء إلى إنعام النظر ليستجلي الحقيقة بعيدا عن كلّ غموض أو رجوع إلى الوراء بالارتماء في أحضان التّقليد".[3]

حقيقة أنّ المذهب الظّاهريّ مذهب فقهيّ أمر مسلّم به، إلّا أنّه مع ابن حزم قد تجاوز ذلك و شمل- تقريبا- جميع العلوم، و امتدّ على يده إلى النّحو ليكرس الرّؤية ذاتها و المنهج نفسه.

فالنزعة الظاهريّة الفقهيّة الحزميّة الّتي ترفض التّعليل في الفقه، قد رفضته- بدورها – في النّحو رفضا قطعيا، فها هو ابن حزم ينعت علل النّحو بأنّها: «كلّها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتّة، و إنّما الحقّ من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللّغة, الذي يرجع إليهم في ضبطها و نقلها، و ما عدا هذا مع أنّه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا

[1] سالم حمّيش: حول طبائع النص القطعيّ في الإسلام، مجلة دراسات عربية، العدد02، السنة 24,ديسمبر 1987، ص36-37.

[2] سعد عبد السلام: معالم التّفكير الفلسفيّ عند الإمام ابن حزم الظّاهريّ، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، 2013، ص195.

[3] نعمان بوقرة: النّظرية اللّسانيّة عند ابن حزم الأندلسيّ (قراءة نقديّة في مرجعيّات الخطاب اللّسانيّ و أبعاده المعرفيّة)، منشورات إتّحاد الكتّاب العرب، دمشق،سوريا،2004 ،ص 16.

كذب، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنُقل إلى كذا، شيْء يعلم كلّ ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قط، و لا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك ».[1]

و حتّى نَسْتبين منهج ابن حزم و طريقته في رفض التّعليل، نُورد هذا النّص الذي يدلّ به على فساد العلل« يقول لمنْ قال: إنّما سُمّيت الخيل خيلا لأجل الخيلاء التي فيها، و القارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، و الخابية خابية لأنّها تخبئ ما فيها، إلاّ أنّه يلزمك في هذا أنْ تُسمّي رأسك خابية لأنّ دماغك مخبوء فيها، و أنْ تسمّي البئر قارورة لأنّ الماء مستقرّ فيه، و أنْ تسمّي المستكبرين خيلا للخيلاء الّتي فيهم».[2]

إنّ رفض ابن حزم للعلل النّحويّة هو رفض قطعيّ« مُطْلَق من غير استثناء للعلل الأوّل أو الثواني أو الثوالث، لأنّ العلّة قد تستخدم للشّيء و ضده، و العلّة قد تطّرد في مجال فتكون القناعة، و قد يعوزها ذلك الاطراد فيكون الشذوذ ».[3]

و لمْ يستثن ابن حزم- في رفضه للعلل- العلل الأولى، رغم أهميتـها المفروغ منها، و رغم أنّ الجميع يقـرّ بذلك و يعمل بها، بل لم يقلْ أحد برفضها غيره، «فإنّما بالغ ابن حزم حين جعلها فاسدة جدّا فعمّم و اشتطّ».[4]

و يضيف"سعيد الأفغانيّ": «فإذا كانت العلل فاسدة، فَسُد القيّاس حتماً، إذْ عليها بُني، و قولة ابن حزم هذه تشريع لنحو جديد لوْ وُجد له مُنظّمون، و مع أنّني لا أعقل أبداً نحواً لا قياس فيه».[5]

لقد كان في مقولة سعيد الأفغاني تحامل واضح على ابن حزم، و قد أثار رأيه هذا حفيظة مؤيدي النزعة الظاهرية، و من بينهم علاّل الفاسي الذي يقول معاتبا سعيد الأفغاني:« ولم يستطع السيد سعيد الأفغانيّ أنْ يتصور

---

[1] ابن حزم: التقريب إلى حدّ المنطق، ص 168، 202، نقلا عن: سعيد الأفغانيّ: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1969،ص44-45.

1 عبد اللطيف شرارة: ابن حزم، ص124 و النّص عن الأحكام في أصول الأحكام، نقلا عن بكري عبد الكريم: ابن مضاء و موقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د.ط)، (د.ت)، ص34.

[3] مصطفى عليان: ابن حزم الظّاهريّ و النّحو الظّاهريّ، مجلة الفيصل السعودية، العدد (110)، 1986، ص52، نقلا عن: يحياوي حفيظة: إسهامات نحاة المغرب و الأندلس في تأصيل الدرس اللغوي العربي خلال القرنين السادس و السابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص91.

[4] سعيد الأفغانيّ: في تاريخ النّحو العربيّ، دار الفكر، بيروت، (د-ط)، (د-ت)، ص105.

[5] المرجع نفسه، ص104.

نحوًا لا قياس فيه، كما لم يستطع الفقهاء أنْ يتصوروا فقهًا لا قياس فيه، مع أنّ وجهة نظر الظّاهريّة واضحة لمنْ أراد العربية، لأنّ عدم القول بالقياس يبقى ما لم يجيء فيه نص على فطرته اللغويّة أي سليقته العربية، كما أنّ ما لم يرد فيه نص يبقى على أساس إباحته الشرعية، فالمذهب الظّاهريّ في النّحو توسعة في اللّغة تُمكّن المجتمع من اعتماد السّليقة في ابتكار ما لم يقل لا في القياس على ما قيل ».[1]

لقد أولى ابن حزم النّحو عناية فائقة، بل إنّه يجزم على أنّ معرفته ضروريّة لكلّ مَنْ يريد التفقّه في الدّين و يروم المعرفة، فلابدّ لهذا- حسب رأيه- «من مطالعة النّحو، و يكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ و مواطن الإعراب منها».[2]

حتىّ أنّه يعتقد أنّ ما في كتاب "الوّاضح" لأبي بكر الزبيدي هو الحّد الأدنى ممّا يجب على الطالب معرفته في النّحو، و أنّ كتاب "الجمل" للزجاجي كافٍ جدّاً كحد أقصى ينبغي له أنْ يدرسه، و يرى أنّه لا جدوى من التزيّد على المقدار الذي ذكر، إذْ أنّ «التّعمّق في علم النّحو فضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكد، و مقطعه عن الأوجب و الأهمّ، و إنّما هي تكاذيب، فما هو الشغل بما هذه صفتـه؟ و أمّا الغرض من هذا العلم فهو المخـاطبة، و ما بالمرء حاجة في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط، فمَنْ يزيد في هذا العلم إلى أحكام سيبويه فحسن، إلاّ أنّ الاشتغال أنْ يجعله معاشا، فهذا وجه فاضل لأنّه باب من العلم على كلّ حال ».[3]

و على هذا الأساس يصنّف ابن حزم النّحو إلى صنفين: **الأول**: تعليميّ، يهدف إلى تقويم اللّسان و سلامة الخطاب، و هذا الضروري، و **الثاني**: علميّ، يتكسّب به البعض عيشهم، و هذا لا منفعة فيه.

و يعطي ابن حزم الأولويّة للنّـــحو التعليميّ، و ينصح به للـناشئة يقول: «فإذا نـفذ (أي المتـعلّـم) من الكـتابة و القراءة كما ذكرنا، فلينتقل إلى علم النّحو و اللّغة معاً، و معنى النّحو هو معرفة هجاء اللّفظ، و تنقل حركاته الّذي يدلّ على كلّ ذلك اختلاف المعاني، كـــرفع الفاعل و نصب المفعول، و خفض المضاف، و جزم الأمر و النهـــي،

---

[1] علال الفاسي: محاضرة في ملتقى الذكرى الألفية لسيبويه، نقلا عن محمد مختار ولد أبّاه: تاريخ النّحو العربيّ في المشرق و المغرب، ص259.

[2] ابن حزم: التّقريب إلى حّد المنطق، ص199،198، نقلا عن: منى إلياس، القياس في النحو، ص145.

[3] ابن حزم: مراتب العلوم، ص64، نقلا عن: سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص44-45.

و كالياء في التثنية و الجمع في النصب و خفضهما، و كالألف في رافع التثنية، و الواو في رفع الجمع، و ما أشبه ذلك، فإنْ جهل هذا العلم عسر عليه علم ما يقرأ من العلم ».[1]

لقد وجد النّحو الظاهريّ صدًّى عند بعض اللّغويّين، إذْ أكدّ هؤلاء أنّ « الجملة النّحويّة الظاهريّة جملة بسيطة في تركيبها، واضحة في دلالتها، قويمة في بنائها، و غير ملتوية في إصابتها للمعنى، تبتعد عن الشّاذ و النّادر، و عن المحاجات الخلافيّة بين النّحاة، حيث العلل الّتي طمست فهمه و غيّبت المقصود منه ».[2]

لقد تميّز ابن حزم بشموليته العلمية، و بتحليله الدّقيق للّغة،كما أنّه قام بمحاولة فريدة لم يسبق إليها، و إنْ كانت موجودة قبلا، فلـم تكن على قدر ما جاء به ابن حزم من ضبـط و عمق، فرَفْضُه للتكلّف و البـاطن و التّعمـّق و التّأويل في دين اللّه، و في كلّ العلوم، جعل نصّه ذا دلالة ظاهرة بلُغة بسيطة ،بعيدة عن التّعقيد، يفهمها القرّاء بمختلف مستوياتهم.

ثانيا: عصر ابن مضاء: فترة الحكم الموحّديّ (541هـ-665 هـ):

عاصر ابن مضاء القرطبيّ (592 هـ) أزهي حقبة زمنيّة عاشتها الأندلس في تاريخها، و هي فترة حُكم الدّولة الموحّديّة، و بالتّحديد عندما نال شرف تقلّد منصب قاضي قضاة هذه الدولة «و لم يزل أبو جعفر (ابن مضاء) قاضيا إلى أنْ مات أمير المؤمنين أبو يعقوب، و صدرًا من خلافة أبي يوسف المنصور»[3].

عاشت كلّ من المغرب و الأندلس أيّام الموحدين عصرهما الذهبيّ، و لم تكن لهذه الرّقعة الممتّدة أنْ تتذوّق حلاوة الازدهار و التّطور لولا خضوعها لهذا الحكم، كما أنّه ما كان للدّولة الموحديّة أنْ تقوم لها قائمة لولا مُؤسّسها الرّوحيّ "المهدي بن تومرت"(ت524هـ)، الّذي نظّم «ثورة واسعة ضدّ المرابطين، الذين كانوا يحكمون في هذه البقاع، إذْ كان

[1] ابن حزم: مراتب العلوم ،ص64، نقلا: عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص54،55.

[2] مصطفى عليان:ابن حزم و النحو الظاهري، ص51،نقلا عن: سعد عبد السلام: معالم التّفكير الفلسفيّ عند الإمام ابن حزم الظّاهريّ،ص203-204.

[3] المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت ،لبنان، ط1، 2006، ص182.

يراهم مجسّمة، كما كان يرى علماءهم يهتمون في الدّين بالفروع دون الأصول، مما جعله يقوم في وجه دولة المرابطين، و وجه علمائها بدعوة واسعة للتّغيير و التّنظيم».[1]

يتّضح من هذا القول أنّ ثورة ابن تومرت على المرابطين لم تكن سياسيّة بقدر ما كانت دينيّة مذهبيّة، فقد كانت له آراء خاصة مُخالفة تماما لما ساد في عصره منها « أنّ الشّريعة لا تثبت بالعقل من وجوه منْها: أنّ العقل ليس فيه إلا الإمكان و التجويز و هما شكّ، و الشّكّ ضدّ اليقين، و مُحال أخذ الشيء من ضدّه، و أنّ الله سبحانه و تعالى مالك الأشياء يفعل في ملكه ما يريد، و يحكم في خلقه ما يشاء، فليس للعقول تحكّم و لا مدخل فيما حكم به المولى»،[2] و كأنّه بـذلك كان يحمل على مَنْ يستعمل عقـله في الاستنباط، و يرى في فعله هذا عدولاً عن الحـقّ و خروجًا عن جادة الصواب.

لقد نبذ ابن تومرت علم الفروع، و منه المذهب المالكيّ، الذي كان المذهب الوحيد السائد في عهد المرابطين، «فلم تعرف بلاد الأندلس تنوعا مذهبيّا في الفكر العقيدي و الشرعيّ، كذلك التّنوع الذي شهده المشْرق، بل كان المذهب المالكيّ سيّد المذاهب في تلك البلاد، خاصة بعد احتضان الأمراء و الخلفاء له، و لفقهائه خاصة في العهد المرابطيّ »[3].

و لكن بوجود رجل مثل المهدي بن تومرت، و أنصار مثل الذين آمنوا بفكره، كان لابدّ أنْ تزول الدّولة المرابطية- التي انغمست في حياة البذخ و التّرف سياسيّا، و تشبّثت بعلم الفروع دون الأصول مذهبيّا- و أنْ تقوم على أنقاضها أعظم و أقوى دولة هي الدولة الموحّديّة سنة 541هـ، أي بعد وفاة ابن تومرت بسبعة عشرة عاما.

---

[1] شوقي ضيف: مدخل إلى كتاب الرد على النحاة، ص13-14.

[2] محمد بن تومرت: أعز ما يطلب، ص163، نقلا عن محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث: عصر المرابطين و الموحدين في المغرب و الأندلس، القسم الأول: عصر المرابطين و بداية الدولة الموحدية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1990، ص220.

[3] فاطمة الزهرة جدو: السلطة و المتصوفة في الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط،تخصص تاريخ و حضارة بلاد الأندلس (479هـ - 635هـ)، إشراف: د.إبراهيم بكير بحاز، قسم التاريخ و الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص119.

ربما لم يحظَ ابن تومرت بفرصة رؤية حلمه- الذي طالما حارب لأجله- يتحقق نُصْبَ عينه « إلاّ أنّ وفاته لم تَحُلْ دون تحقيق ما يطمح إليه، إذ واصل خليفته و رفيقه عبد المؤمن بن علي الكومي (ت558هـ) مهمته بعد انتخابه زعيما»[1] لهذه الدولة.

تعاقب على حكم دولة الموحدين سُلالة "عبد المؤمن بن علي" إلى أن جاء دور أعظم خلفائها "يعقوب المنصور"(580هـ- 595هـ)،الذي «بلغت الدولة الموحديّة في عهده- الذي استمر ما يقرب من خمسة عشر عاما- أوّج ازدهارها و تقدّمها ».[2]

شهدت الحياة الفكريّة العلميّة نشاطا على عهد الموّحدين لم يسبقْ له مثيل، و تطــوّرًا شمل جميع الميادين، فقـد « التفّ حول البلاط الموحديّ سواء بأشبيلية أو المغرب، أعلام الأندلس من كلّ ضرب من فقهاء و علماء و كتّاب و شعراء، و حشد الخلفاء الموحدون إلى جانبهم أقطاب البيــان و التّفكير الأندلسييْن، و اتّخذوا منهم وزراء و كتّابا و أطباء و خدم علماء و فلاسفة عظام، مثل ابن طفيل و ابن زهر و ابن رشد».[3]

لم تَطُلْ فترة تحقيق حُلم المهدي في قيّام دولته الموحديّة، إلاّ أنّ مذهبه الذي نادى به قد استغرق وقتا طويلا قبل أنْ ينفّذ بصفة فعليّة، حيث لمْ يرَ النّور إلاّ في عهد الخليفة يعقوب المنصور (ت595هـ)، الذي عرفت الدّولة في فترة حكمه- كما سبق و ذكرنا- أمْنًا و ازدهاراً لا نظير لهما، « و كان من الطّبيعيّ أنْ تعود الدّعوة المؤسّسة لها، و في مقدمة ذلك الأخذ بالظّاهر في العقيدة و الشّريعة».[4]

---

1 رضا عبد الجليل الطيار: الدراسات اللغوية في الأندلس، دار الرشيد، بغداد، (د.ط)، 1980، ص 12، نقلا عن يحياوي حفيظة: إسهامات نحاة المغرب و الأندلس في تأصيل الدرس اللغوي العربي خلال القرنين السادس و السابع الهجريين، ص13.

2 حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب و الأندلس "عصر المرابطين و الموحدين"، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1680، ص47.

3 محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، القسم الأول، ص31،32.

4 فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص114.

كان ليعقوب المنصور دور فعّال في تطوير العقيدة الموحديّة، و جُنوحها إلى المذهب الظاّهريّ، خاصة بعد أنْ «نظر في هذه الآراء المتشعبة التي أُحدثت في دين الله، و وجد في المسألة الواحدة أربعة أقوال و أكثر لا يعرف في أيّها يكون الحقّ ».[1]

فرأى المنصور أنّ الأخذ بالمذهب الظّاهريّ سيحسم هذه الخلافات، لذلك حمل النّاس على اعتناق هذا المذهب، و التزام الأخذ بالظّاهر من القرآن و السنّة، مع محاولة استخلاص الأحكام منهما استنادا إليهما لا غير، و عدم حصر الدراسات و الاجتهادات في مذهب معين، و من ثمّ التّخلّص من كتب الفروع الّتي كانت مستفحلة بقوة قبل ذلك.

و لأجل إرساء المذهب الظاهريّ، و ترسيخه انتهج يعقوب المنصور سياسة فيها كثير من المغالاة و الشّطط، إذْ أمر« بإحراق كتب المذهب المالكيّ بعد أنْ يُجرَّد ما فيها من الحديث و القرآن، حتّى لقد كان يؤتى منها بالأحمال، فتُوضع و تُطلق فيها النار، و أمر النّاس بترك الاشتغال في علم الرأي و الخوض في شيء منه، و أنذر مَنْ يفعل ذلك شديد العقاب »[2].

نستطيع القول أنّه كان التّمكين للمذهب الظّاهريّ في عهد دولة الموحدين الّذي اعتمدته مذهبا رسميا لها، فعظُم أمر الظّاهريّة، و فاق عدد كتبها العد ، و كثر أئمتها في ذلك العهد، و على رأسهم ابن مضاء قاضي قضاتها.

ثالثا: ابن مضاء القرطبيّ و الظّاهريّة:

بعد أنْ استنطقنا أهمّ العوامل التي ساهمت في تكوين مدرسة ابن مضاء النّحويّة في الأندلس، و الّتي تمثّلت في: المذهب الظّاهريّ الّذي وطّده ابن حزم الأندلسيّ في الفقه، و في علوم أخرى، بما فيها علم النّحو باعتباره نافذة للتفقّه في الدّين، و في عصر ابن مضاء الذي كان أهمّ فترة تاريخيّة عاشتها الحضارة الإسلاميّة في الأندلس، و هي فترة انفراط عقد الحكم المرابطيّ، و بداية ظهور عهد الموحدين، الّذي بارك هو الآخر المذهب الظاهريّ، و اعتمده

[1] المراكشي: المعجب،ص157، 158، نقلا عن: محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، القسم الثاني: عصر الموحدين و انهيار الأندلس الكبرى، ص239، 240.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

مذهبا رسميا لدولته، و كان هذا الحُكم هو الحكم نفسه الذي استظّل بظلّه ابن مضاء، و انضمّ إلى بلاطة كرجل قضاء بارز فيه.

و ربّما يبدو جليّا الآن، أنّ ابن مضاء كان ظاهريّ النزعة، غير أننا و نحن نتصفّح كتب النقد، وجدنا أنّ الآراء قد تضاربت بخصوص هذا الشأن، فبعض النّقاد و هم الأكثريّة، يؤكدون ظاهريّة ابن مضاء، و حُججهم في ذلك واضحة، منها أنّ الأصول التي رفضها ابن مضاء في النّحو من قياس و تعليل و تأويل، كلّها شبيهة بما رفضه المذهب الظاهريّ في الفقه.

بل تجاوز هؤلاء الحدّ إلى اعتباره أحدَ المحرّضين على الثّورة ضدّ المذاهب الأربعة، و منهم "شوقي ضيف"، على أساس أنّ ابن مضاء كان قاضي الجماعة لدى الموحدين، يقول في ذلك:« و ما نرتاب في أنّه كان- بحكم منصبه- ساعده الأيمن في حركة حرق كتب المذاهب الأربعة و إنَّ مَنْ يرجع إلى نصوص"كتاب الرّدّ على النّحاة"، يلاحظ ملاحظة واضحة أنّ صاحبه ثائر على المشرق، و هي ثورة تعتبر امتدادا لثورة أميره عليه، و أيضا فإنّه يلاحظ نزعة ظاهريّة في ثنايا الكتاب، ممّا يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، و مَنْ يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحدَ المؤلّبين على هذه الثورة، إنْ لم يكن المؤلّب الأوّل كما يقضي بذلك منصبه ».[1]

و يوافقه الرّأي"محمد عيد" قائلاً: «و أغلب الظّنّ أنّه كان أحدَ قادتها- إنْ لم يكن قائدها العام- و قد امتدت ثورته من الفقه، و كان قوام اجتهاده فيه روح مبادئ الثّورة الفقهيّة، إطراح تقليد السابقين دون تبين، استقراء النصوص كما هي، ترك الظّنون و الفروض ».[2]

و الرّأي نفسه يشاطرهما فيه "ربيح عمار" الّذي يقول:« وجدنا ظلال ثورة فقهاء الظّاهريّة كابن حزم و أُولي الأمر من الموحدين من بعده، صدى عند قاضيهم الأوّل ابن مضاء القرطبيّ، الّذي تولّى باسمهم قضاء الجماعة، و أراد ابن مضاء أنْ يُصانع ولّاة أموره في حملتهم، فعقد اللّواء لحملة أخرى ليست في الفقه و لكن في النّحو، إذْ بدا لهُ أنَّ هذا

[1] ابن مضاء القرطبي: كتاب الرد على النحاة، ص19.

[2] محمّد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص30.

النّحو الذي أُثر عن المشارقة شرّق بألوان القيّاس و التّعليل و التّأويـل، و هي مبادئ كان مذهب الظّاهريّة ينقضـها و يقوم على إبطالها».[1]

و لم يصدر هؤلاء النّقاد في آرائهم من فراغ، و إنّما انطلقوا من دراسة متمعّنة لكتابه "الرد على النحاة" الذي وجدوه يفيض بنصوص و آراء تُوحي بظاهريّة صاحبه، من ذلك –على سبيل المثال– قول ابن مضاء في فاتحة كتابه– بعد أنْ أثنى على المهدي بن تومرت و الأميريْن يوسف بن عبد المؤمن و ابنه يعقوب المنصور–:« أمّا بعد فإنّه حملني على هذا المكتوب قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ"، و قوله: "مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللهِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ"، و قوله: "مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، و قوله: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ"».[2]

و قوله: « و كذلك مَنْ أخذ من علم النّحو ما يُوصله إلى الغاية المطلوبة منه، و استعاض من تلك الظّنون– التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشّارع صلّى الله عليه و سلّم أمارة للأحكام، و لا كظنون الطّبّ التي جرِّبت، و هي في الغالب نافعة، في الأمراض و الآلام – العلوم الدينيّة، السمعيّة منها و النظريّة التي هي الجنّة، و الهادية إلى الجنة، فقد نفعه الله بالتّعليم، و هداه إلى صراط مستقيم، و أمّا مَنْ اقتصر كلّ الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنّة و لا تزجر عن نار، كاللّغات و الأشعار و دقائق علل النّحو و مسلّيات الأخبار، فقد أساء الاختيار و استحبَّ العمى على الإبصار».[3]

و كذا قوله:« و ادّعاء الزّيادة في كلام المتكلّمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بيّن، لكنّه لا يتعلّق بذلك عقاب، و أمّا طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بيْن يديه و لا من خلفه، و ادّعاءُ زيادة معانٍ فيه من غير حجّة و لا دليل إلاّ القول بأنّ كلّ ما يُنصب إنّما ينصب بناصب، و النّاصب لا يكون إلاّ لفظا يدلّ على معنى

[1] ربيح عمار: ابن مضاء ثورة في الفقه... ثورة في النّحو، مجلة كليّة الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد5 ،جوان2009،ص15.

[2] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص71.

[3] المصدر نفسه، ص73-74.

إمّا منطوقا به، و إمّا محذوفا مراداً، و معناه قائم بالنّفس، فالقول بذلك حرام على ما تبيّن له ذلك، و قد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "مَنْ قالَ في القرآنِ برأيِه فأصابَ فقدْ أخطأَ "، و مقتضى هذا الخبر النّهي، و ما نُهي عنه فهو حرام، إلاّ أنْ يدلّ دليل، و الرّأي ما لم يستند إلى دليل حرام».[1]

أمّا فيما يخص الفئة الثانية من النقاد- و هم قلّة - نجدهم قد تحفّظوا في إطلاق هــذا الحكم على ابن مضـاء، و ساقوا- هم أيضا- أدلّة تُفنّد ظاهريّته، و المفارقة أنّ معظم هذه الحُجج هي الأخرى مُستقاة من كتابه " الرّدّ على النّحاة"، ذلك أنّ المتصفّح له، سيجد أنّ ابن مضاء قد أبقى على بعض العلل و هي العلل الأولى، هذه العلل هي نفسها الّتي رفضها برمّتها المذهب الظّاهريّ رفضا قطعيّا لا استثناء فيه، أيضاً نجد أنّ ابن مضاء لم يرفض القيّاس ككلّ، حيث قبل القيّاس اللّغويّ إذا كان لديه ما يؤيّده من السّماع، في حين رفض المذهب الظاهريّ فكرة القيّاس- هي الأخرى- قطعيّا بدون تمييز.

يقول في ذلك عبد الكريم بكري: «لم يكنْ مُخلصا الإخلاص كلّه للمذهب الظّاهريّ، ذلك فإنّه و إنْ ثار على بعض أصول النّحو العربيّ كما ثار الظّاهريّون على أصول الفقه، لم يدعُ إلى إلغاء القيّاس و العلل، و ليس كلّ مَنْ تبنّى منهجا أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أنْ ينضوي تحت لواء هذا المذهب».[2]

و قد ساق عبد الكريم بكري دليلا آخر رآه أقوى و أكثر إقناعا، يؤكد أنّ ابن مضاء لم يكن ظاهـريّا، بلْ و أنّه لم يخرج عن المذهب المالكيّ الذي كان سائداً في المغرب و الأندلس، و هو قول:"ابن فرحون"* الذي ترجم لابن مضاء في كتاب "الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب" و يقصد ابن فرحون بعلماء المذهب: المذهب المالكيّ، يقول: « و قد ذكرت في هذا المجموع الوجيز من مشاهير الرّوّاة و أعيان النّاقلين للمذهب، و بدأت بمقدمة تشتمل

[1] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة ، ص81.

[2] بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص37.

*هو ابن فرحون برهان الدين اليعمري (ت799هـ)، تولّى القضاء بالمدينة عام 793هـ، من شيوخ المالكيّة، له(الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب المالكي) و (تبصرة الحكام في أصول الأقضية و مناهج الحكام) و (طبقات علماء الغرب) و (تسهيل المهمّات في شرح جامع الأمهات لابن حاجب) و (درّة الغواص في محاضرة الخواص).

على ترجيح المذهب المالكيّ»[1]، بمعنى أنّه ترجم لابن مضاء في كتابه الذي حصر فيه مشاهير المذهب المالكيّ باعتباره مالكياً.

و صفوة القول يمكننا التّوفيق بين هذين الرّأيين، بأنّ ابن مضاء قد وقف موقفا وسطاً عند الأخذ بالمذهب الظّاهريّ، سواء أكان مؤمنا به مُعتنقا إيّاه أم كان مستفيدا منه متأثرا به، و هذا أمر طبيعيّ فالإنسان ابن بيئته، يتأثر بها و يؤثر فيها، و المتفق عليه أنّ ابن مضاء قد أنكر بعض أصول النحو التي تطابقت مع مبادئ الظاهرية، و لم يُعمّم كما عمّمت هي في رفض أصول الفقه جملة و تفصيلا. و هذا ما سنتبينه لاحقا في فصول الكتاب عند القيام بتحليله، و لكن قبل الخوض في أيّ حديث عن كتاب "الرّدّ على النّحاة" وجب الوقوف بإيجاز عند بعض الجوانب من سيرة صاحبه ابن مضاء القرطبي.

أ- ابن مضاء القرطبيّ، حياته:[2]

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللّخميّ، قاضي الجماعة أبو العباس أبو جعفر الجيّاني القرطبيّ. قال ابن الزبير: أحد من خُتمت به المائة السادسة من أفراد العلماء، أخذ عن ابن الرّمّاك* كتاب سيبويه تفهّماً، و سمع عليه و على غيره من الكتب النّحويّة و اللّغويّة و الأدبيّة ما لا يُحصى، و كان له تقدّمٌ في علم العربيّة و اعتناء و آراء فيها، و مذاهب مخالف لأهلها، روى عن عبد الحقّ بن عطيّة*، و القاضي عيّاض* و خلائق، و عنه ابن حوط الله* و أبو الحسن الغافقيّ، و ولّي قضاء فاس و غيرها، فأحسن السّيرة، و عدل فعظم قدره، و صار رحلة في الرّواية و عمدة في الدّراية، و قال ابن عبد الملك: كان مقرئاً مجوّداً، محدثاً مكثراً، قديم السّماع، واسع الرواية، عارفاً بالأصول و الكلام و الطّب و الحساب و الهندسة، ثاقب الذهن، متوقّد الذّكاء، شاعراً بارعاً، كاتباً.

---

[1] ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص02، نقلا عن، بكري عبد الكريم: ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ص36.

[2] السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، ج1، ص323.

* ابن الرّماك الأندلسي الاشبيليّ(ت541هـ)، القاضي عياض الغرناطي الأندلسي(ت544هـ)/ عبد الحق بن عطية الاشبيلي الأندلسي(581هـ)/ ابن حوط الله الأندلسي(ت621هـ).

صنّف "المشرق في النحو،"، "الرّدّ على النحويين"، "تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"، و ناقضه في هذا التّأليف"ابن خروف:*بكتاب سماه: "تنزيه أئمة النّحو عمّا نسب إليهم من الخطأ و السّهو"، و لما بلغه ذلك قال: نحن لا نُبالي بالكباش النطّاحة، و تُعارضنا أبناء الخرفان، مولده بقرطبة سنة ثلاث عشرة و خمسمائة، و مات بإشبيلية سابع عشرى جُمادى الأولى- و قيل ثاني عشر جمادى الآخره- سنة ثنتين و تسعين، و له ذكر في جمع الجوامع.

ب- **كتاب الرّدّ على النّحّاة:**

يقوم كتاب الرّدّ على النّحاة على مدخل إلى الكتاب، أورد فيه المحقّق ملامح العصر الّذي تمّ فيه تأليف هذا الكتاب، ابتداء من إرهاصات هذا العصر إلى أزهى فترة فيه،و فيه ألقى الضوء-أيضا- على المؤلِّف، و ضمّ الكتاب بين دفتيْه إضافة إلى ذلك خمسة فصول، هي مجمل ما نادى ابن مضاء إلى إلغائه من النحو، كلّ فصل مُعنون بعنوان خاص يتفرّع إلى عناوين جزئية، و في ثنايا ذلك كلّه نجده يعرض بثورته على النّحو، و يدعو إلى نحو جديد وِفق تصوّراته و منهجه المعتمد.

أمّا الأسس التي قامت عليها ثورة ابن مضاء في الكتاب فهي كالآتي:

- إلغاء نظرية العامل.
- إلغاء العلل النّحوية.
- الدّعوة إلى إلغاء القيّاس.
- الدّعوة إلى إلغاء التّمارين غير العمليّة.
- الدّعوة إلى إلغاء كل ما لا يُفيد نطقا.

---

* ابن خروف النحوي الإشبيليّ(525-609هـ)، كان إماما في العربية، مشاركا في علم الأصول، له(شرح كتاب سيبويه) و (شرح الجمل) و (كتاب الفرائض)، و كتبَ رُدودا في علم النحو على أبي زيد السهيلي و آخرين،قام بتعليم النحو في عدة بلدان.

تبنّى ابن مضاء في كتابه: "الرّد على النّحاة" بعض مبادئ المذهب الظاهريّ، و ثار انطلاقا منه على نحو المشرق فكان «أعلى صوت رفعه القدماء في إعادة النّظر في مسائل النّحو».[1]

تفرد بآراء جديدة، بلْ جريئة لم يسبق لها أحد غيره، و اتّفق حول ذلك القدامى و المحدثون، يقول "أحمد أمين": «إنّ هؤلاء النّحويّين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه، فإنْ اجتهد أحد كابن مالك و أبي حيّان فكالّذي نسمّيه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهادا مطلقا، فقد وضع الخليل و تلميذه سيبويه بناء في النّحو قويّ الدّعائم لم يسهل هزّه و لا نقضه، إنّما الّذي خرج و اجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء الأندلسيّ القرطبيّ».[2]

لقد أحدث ابن مضاء بثورته ضجّة كبيرة، فقد خرج عن العُرف النّحويّ، الذي طالما كان مُقدّسا، إلاّ أن هذه الثّورة كان لها ما يبررها، ذلك أنّ ابن مضاء قد وجد الأبحاث النحويّة- كأبحاث الفقه— تتضخم بتقديرات و تعليلات و تأويلات و آراء لا حصر لها، فخرج النّحاة عن الغاية من صناعة النّحو لأنّهم « التزموا ما لا يلزمهم، و تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، و وهنت مبانيها، و انحطّت عن رتبة الإقناع حُججها».[3]

فابن مضاء « يُؤاخذ النّحاة على أنّ منهجهم يُمثّل عقبة في سبيل التّعلم، لكن من ناحية أخرى فإنّ انتقاده اللاّذع لهم صادر عن خلفيّات مذهبيّة، تُفضي لا إلى اعتبار التّوسع في النّحو و أمثاله عقبة في سبيل التّعلم فحسب، بل كذلك إلى اعتباره قائما على الظّنون، أيْ إعمال العقل، و ليس عملهم مما يجوز فيه ».[4]

لقد رفض ابن مضاء أنْ يسير على منهج النّحاة، «فاختطّ لنفسه منهجا جديدا لا يقوم على تعليل، و لا ينبني على قياس، فطالب النّحّاة أنْ يحذفوا من النّحو ما يستغني النّحو عنه».[5]

---

[1] خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، منشورات المجمع العلمي، بغداد، العراق، 2007، ص06.

[2] أحمد أمين: ظهر الإسلام، ج3، ص95. نقلا عن، مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدرس النحوي الحديث، أطروحة دكتوراه في اللغة، إشراف: أ.د محمد عباس، قسم اللغة العربية وآدابها و العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2008-2009، ص178.

[3] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص72.

[4] عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص138.

[5] مهدي المخزومي: أعلام في النحو العربي، ص110.

و ما يستغني عنه النّحو في نظر ابن مضاء كثير، سنقوم الآن بذكره تباعا حسب ما ورد في كتابه "الرّدّ على النّحّاة".

1- الدّعوة إلى إلغاء نظرية العامل:

كان من أهم طرق استقراء القواعد القول بأنّ الكلام يُؤثّر بعضه في بعض من حيث التّركيب، و هذا ما عبّر عنه النّحاة بنظرية العامل، التي رفضــها ابن مضاء، و صرّح بأنّ النّحاة قد أجمعوا على الخطأ بنسبتهم العامل إلى الألفاظ و أنّ « القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلا و شرعا، لا يقول به أحد من العقلاء».[1]

و أشار ابن مضاء في معرض نفيه لهذه النظرية إلى رأي "ابن جني"(ت392هـ) كرأي مخالف لها غير مقتنع بها، فهو يُقرّ بأنّ «العمل من الرّفع و النّصب و الجرّ و الجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره »[2].

أمّا خديجة الحديثي فترى أنّ ابن مضاء قد « خالف الاثنين، و ذهب إلى قول ثالث، إذ قال: فأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، و إنّما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[3]، و تجدر الإشارة هنا، أنّنا فيما بحثنا لم نصادف أحدا قد قال برأيها، و أنّ الأغلبية مُتّفِقة على أنّ ابن مضاء قد جعل العمل من المتكلِّم نفسه.

✓ **الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة:**

يرى ابن مضاء أنّ فكرة العمل حملت النّحاة على« تغيير كلام العرب، و حطّه عن رتبة البلاغة»[4]، و ذلك بما تأوّلوه من تقدير للعوامل المحذوفة التي جعلها ثلاثة أقسام:[5]

- محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، حُذف لعلم المخاطب به، و إنْ أظهر تمّ الكلام به، و منه قول الله تعالى: ﴿وَ قِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً ﴾ (النحل/30).

---

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة، ص77-78.

[2] ابن جني:الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، ص110.

[3] خديجة الحديثي: تسيير النحو و بحوث أخرى، ص08، نقلا عن ابن مضاء: الرد على النحاة، ص77.

[4] ابن مضاء: الرد عل النحاة، ص78.

[5] المصدر نفسه، ص79 و ما بعدها

- محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامّ دونه و إنْ ظهر كان عيبا، كقولك: (**أَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ؟**)، قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: (**أَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟**)، و هذه دعوى لا دليل عليها إلاّ ما زعموا من أنّ:(**ضَرَبْتَ**) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، و قد تعدّى إلى الضمير، و لابدّ لزيد من ناصب إنْ لم يكن ظاهرًا فمقدر!
- مُضمر، إذا أظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (**يَا عَبْدَ اللَّهِ**)، و حُكم سائر المناديات المضافة و المنكرة، حكم (**عبدَ اللهِ**)، و (**عبدَ اللهِ**) عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي، و هذا إذا أظهر تغيّر المعنى و صار النداء خبراً.

فأمّا القسم الأول، فقد قبله ابن مضاء، و عدّه من المحذوفات المستصاغة، ذلك لأنّها «في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، و هي إذا أظهرت تمّ بها الكلام، و حذفها أوجز و أبلغ».[1]

أمّا القسمان الثاني و الثالث، فقد رفضهما ابن مضاء، و نبّه على أنّ مثل هذه التّأويلات و التقديرات من شأنها أنْ تؤدي إلى إدخال ألفاظ على القرآن الكريم، قد تؤدي بدورها إلى زيادة في المعاني، و هذا يُنافي ما جاء عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم :"مَنْ قالَ في القرآنِ برأيِهِ فأصابَ فقدْ أخطأَ ".

✓ **الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات:**

يُواصل ابن مضاء حملته على تقديرات النّحاة المتكلّفة، فيُعالجها في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال، و يرى تمام الكلام في قولنا: (**زَيْدٌ فِي الدَّارِ**)، و لا داعي لما زعمه النّحاة من وجود محذوف تقديره (**زيدُ مستقرٌ في الدارِ**).[2]

[1] ابن مضاء: الرد عل النحاة، ص79.
[2] المصدر نفسه، ص87.

✓ **الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:**

يرفض ابن مضاء بالطّريقة نفسها ميل النّحاة إلى تقدير لا يقتضيه الكلام، و هو ما يدّعونه من أنّ في أسماء الفاعلين و المفعولين و ما يشبههما من المشتقات ضمائر مرتفعة بها، ففي نحو: (**زَيْدٌ ضَارِبٌ عُمَرًا**)، يُقدّرون في اسم الفاعل (**ضَارِبٌ**) ضميراً مستترا يعربونه فاعلا له و تقديره (**هو**)، و يَعجَبُ ابن مضاء من هذا التّقدير لأنّ: (**ضاربٌ**) تدلّ عند النّحاة على الصّفة و صاحبها، فما الدّاعي إلى تقدير زائد، لو ظهر لكان فضلاً ؟ [1]

✓ **الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:**

و كذلك كان ديدنُ ابن مضاء في إنكار وجود ضمير مستتر في قولنا: (**زَيْدٌ قَامَ**)، و يرى أنّ الفعل (**قَامَ**)، يدلّ على الفاعل، فلا يحتاج إلى أنْ يضمر شيء، لأنّه زيادة لا فائدة فيها، حاله حال اسم الفاعل.

كما نبّه إلى أنّه يكفي من الفعل ما يدلّ عـلى الفاعل، كالياء في (**يَعْلَمُ**) تدلّ على أنّ الفاعل غائب مذكـر، و الألف في (**أَعْلَمُ**) تشير إلى أنّه متكلم، و حتّى من لفظ (**عَلِمَ**) نعلم أنّ الفاعل غائب مذكر، و على هذا فلا ضمير، و لا حاجة بنا إلى إضمار.[2]

✓ **الاعتراض على النّحاة في بابي التنازع و الاشتغال:**

و لتقديم مزيد من الأدلة على فساد نظرية العامل، ناقش ابن مضاء بابين من النّحو هما من أكثر صور نظرية العامل إيغالاً في التمحّل و التخيّل، هذه الصّور التي رفض بها النّحاة بعض أساليب العرب و وضعوا بدلها أساليب لا تعرفها العربية.

أحدهما: باب التنازع، فقد دار على ألسنة العرب أنّهم قد يعبّرون بعاملين ثم يأتون بعدهما بمعمول واحد: نحو(**قَامَ وَ قَعَدَ زَيْدٌ**)،و لكنّ النّحاة رفضوا هذه الصورة من التّعبير لأنّه– في رأيهم– لا يصحُّ أنْ يجتمع عاملان على معمول

[1] ابن مضاء: الرد عل النحاة، ص88.

[2] المصدر نفسه،ص90 و ما بعدها.

واحد، فالبصريون يختارون الثاني للجوار، و الكوفيون يختارون الأول للسبق [1]. و قد رجّح ابن مضاء اختيار البصريين لأنّه الأسهل.

و الآخر: باب الاشتغال: الباب الذي اضطرب النّحاة في صور تعبيره أيّما اضطراب، و هو اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، في مثل: (**زَيْدًا ضَرَبْتُهُ**)، و يعرض ابن مضاء هذا الاضطراب في أمثلة عديدة، و كيف أنَّ النحاة يبتدعون له صوراً بين ما يجب رفعه و ما يجب نصبه، و ما يترجّح فيه الرّفع أو النصب، و ما يجوز فيه الأمران، و هم يقدّرون في بعض هذه الصّور عوامل محذوفة لا دليل عليها في كلام المتكلّم، و كلّ هذه المتاهات اختصرها ابن مضاء في قاعدة بسيطة و هي: أنّ الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متّصل بمنصوب نُصب لأنّه في مكان نصب، و إلاّ رُفع لأنه في مكان رفع.[2]

- ✓ **الاعتراض على نواصب الفعل المضارع (فاء السببيّة و الواو المعيّة):**

يُواصل ابن مضاء اعتراضه على نظرية العامل عند الحديث عن نواصب الفعل المضارع، عن الفاء السببيّة و واو المعيّة، إذْ أنّ النّحاة يقدّرون عاملا محذوفاً، و هو (أنْ)، أمّا ابن مضاء فله رأي آخر في هذا الشأن، فالفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء: الأمر، و النهي، و الاستفهام، و النفي، و العرض، و التّمنّي، و التّحضيض، و الدعاء.

و هذه المواضيع التي ينصب فيها بعد الفاء، منها ما يجوز فيها العطف، و يكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء، و يكون معناه غير مخالف لمعناه، و كلّها يجوز فيها القطع* من الأوّل و رفع الفعل على أنّه موجب، مثال ذلك: (**لاَ يَشْتُمُ عمرٌو زيداً فيؤذيَهُ**)، إنْ نصب كان المعنى (لا يشتم حتّى لا يؤذيه)، فالشتم من

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة ، ص31-94 وما بعدها.

[2] المصدر نفسه ، ص103، وما بعدها.

*القطع: أي الاستئناف، و تقدير الفعل كأنّ قبله مبتدأ محذوفاً.

أنواع الأذى، و إنْ رفع كان المعنى على القطع أيْ (فهو يؤذيه)، و إنْ جُزم (يؤذيه) و عطف على (يشتم) كان المعنى فإن الشتم يؤذيه، أيْ من شأنه أنْ يفعل ذلك.

و عن الواو، قال: الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب، و معناها النصب معنى مع، و تقول: **(لاَ تَأْكُلِ السّمَكَ وَ تَشْرُبَ اللّبَنَ)** أي لا تجمع بينهما، و لو جَزم لنهاه عن الجمع و التفرقة، و لو رفع لنهاه عن أكل السمك و أوجب له شرب اللبن، أيْ أنت ممّن يشرب اللّبن.[1]

ابن مضاء-إذن- يرفض نظرية العامل كأول خطوة يخطوها نحو التّيسير، و يرفض معها كلّ « تلك التقديرات و المحذوفات، و يقف إلى جانب النّص اللّغويّ، فالتّقدير في نظره نوع من التخيّل و الظّنّ، لا يستند إلى أيّ دليل، و هنا يبرز التّأثّر بالمذهب الظاهريّ الّذي يرفض الزيادة في النّص دون دليل، فالزيادة حرام، و لا يقبله أهل الظّاهر »[2].

2- الاعتراض على العلل:

بعد عديد الأمثلة التي وضّحت موقف ابن مضاء المناهض لنظرية العامل، اتّجه إلى الحديث عن العلل، و بالتّحديد عن العلل الثّواني و الثّوالث التي رأى أنّها ممّا يجب أنْ يسقط من النّحو، و أنّه لا حاجة لنا بها، بل يُمكن أنْ نعوّضها و نُجنّب أنفسنا عناءها، بقولنا «كذا نطقت به العرب» في مثل سؤال السّائل عن الفاعل: **(زَيْدٌ)** من قولنا: **(قَامَ زَيْدُ)** لمَ رُفعَ الفاعل؟

و هو في ذلك لم يرفض العلل الأول (العلّة التعليمية)، لأنّه «بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منّا بالنظر»[3].

غير أنه في مسألة العلل الثّواني، هناك منْ رأى بأنّ ابن مضاء ارتضى قبيلاً منها، و هو ما « سمّاه المقطوع به، و مثّل له بقول القائل: كلّ ساكنين التقيا في الوصل و ليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يحرّك، و سواء كانا من

---

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة، ص123 و ما بعدها.

[2] معاذ السرطاوي: ابن مضاء وجهوده النحوية، دار مجدلاوي ، عمان، الأردن، ط1، 1988، ص13، نقلا عن: فادي صقر أحمد عصيدة: جهود النحاة الأندلس في تسيير النحو العربي، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير، إشراف: د. وائل أبو صالح، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006. ص118.

[3] ابن مضاء: الرد على النحاة: ص130-131.

كلمتين أو كلمة واحدة مثل قولنا: (**أَكْرِمِ القَوْمَ**)، فيُقال لمَ حركت الميم منْ أكرِم، و هو أمر؟ فيقال: لأنّه لقي ساكنا آخر، و هو لام التعريف، و كلّ ساكنين التقيا بهذه الحال، فإنّ أحدهما يحرّك، فإنْ قيل: و لمَ لمْ يتركا ساكنين؟ فالجواب: لأنّ النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق، فهذه قاطعة، و هي ثانية، و منع نوعا ثالثا سمّاه (المقطوع بفساده) ».[1]

و يُقابل هذا الموقف، موقف آخر مناقض له تماماً- و أظنّه الأقرب إلى الصواب- و هو أنَّ ابن مضاء، لم يقبل العلل الثواني، بل رآها و العللَ الثوالث، ممّا يجب الاستغناء عنه، فبعد حديثه عن القسم المقطوع به قال: «ذلك أخفّ على اللسان، فهذه علّة واضحة، و لكنّه يستغني عنه»1

و لا داعي للجدال حول القسم الثالث و هو المقطوع بفساده، فهذا " القسم لا قيمة له و لا يفيد نطقا، و هو لا يعدو كونه مجرد تمارين ذهنية".[2]

و يكاد الجميع يتّفق على هذا الرّأي، بلْ و على رُؤية ابن مضاء تُجاه العلل الثواني و الثّوالث، و يُشرّع له ثورته ضدّها « و دعوته إلى إلغائها جُملةً من كتب النحو، لأنّها لا تفيد سوى التّخيّل و الفرض العقليّ البعيد دون أيّ تصحيح للنّطق، و ما يتّصل به النطق ».[3]

و يبقى ابن مضاء- دائما-في دعوته مُتأثّرا بالمذهب الظاهريّ« الذي يُقدّس النّص اللّغويّ، و يقف أمامه، و لا يدعو إلى تجاوزه، لذلك فهم ينفون السببيّة في النّصوص جميعا»[4]، إلاَّ أنّنا وجدنا أنّ ابن مضاء كان متحفّظا في هذا الخصوص، إذْ أبقى على العلل الأولى أيْ التّعليميّة لأنّها ضروريّة لمعرفة كلام العرب.

---

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة، ص130 وما بعدها، نقلا عن خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، ص46-47.

[2] ربيح عمار:ابن مضاء،ثورة في الفقه...ثورة في النحو،ص12.

[3] شوقي ضيف:تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، ص23.

4 السرطاوي: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص114، نقلا عن: فادي صقر أحمد عصيدة: جهود تجاه الأندلس في تسيير النحو العربي، ص122.

3- موقفه من القيّاس:

كان ابن مضاء على عكس ابن حزم و الظّاهريّين أكثر ليونة في التّعامل مع القيّاس، خاصة «إذا دعمته النّصوص المتواترة، بمعنى أنّه يقرّ المدعوم بالسّماع، و يرفض ما دون ذلك»[1].

و الحقيقة أنَّ أصل هذه الرؤية مُعبّر عنها عند ابن جني في قوله:« و اعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هُمْ عليه».[2]

و القياس عنده نوعان الأول هو «القيّاس النّحوي الذي مداره القوانين النحويّة و الذي عرّفه النحاة بأنه"حمل غير المنقول على المنــقول إذا كان في معنــاه"، فهو قياس قائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد، فالمنقول المطّرد هو القاعدة و غير المنقول هو المثال، قال في باب التــنازع بعد أنْ عرض صوّرا منه: و رأيي في هذه المسألة و ما شاكلها أنّهــا لا تجوز، لأنه لم يأتِ لها نظير في كلام العرب، ففكرة القيّاس عنده ترتبط ضمْناً بمسألة النّص، فإنْ وُجد جاز و إلاّ فلا، و هو مذهب أهل الظاهر»[3]، و موقفه من هذا النوع واضح، فإذا كان له نظير من كلام العرب قبله، و إنْ لم يكن فلا.

و أمّا القياس الثّاني فهو:«القيّاس العقلي، و هو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، و يُطلق عليه (القياس العقليّ) لأنّ للعقل فيه دوراً في عقد المشابهة و إقامة الصلة بين الأحكام».[4]و هذا النّوع من القياس يرفضه، فهو لا يجوز لأنّ العرب كما قال: «أمّة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء و تحكم عليه بحكمه، و علّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ».[5]

[1] نعمان بوقرة: النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، ص42.
[2] ابن جني: الخصائص، ج1، ص125.
[3] ربيح عمار:ابن مضاء،ثورة في الفقه...ثورة في النحو،ص16.
[4] محمد عيد:أصول النحو العربي في نظر النحاة و ابن مضاء و ضوء علم اللّغة الحديث،ص83.
[5] ابن مضاء: الرد على النحاة، ص134.

من هنا يبدو أنّ « ابن مضاء لم يَدْعُ إلى ترك القيّاس أو إلغائه لذاته، إنّما دعا إلى تصحيحه و تشذيبه، و قد قال:إنَّ الشيء لا يُقاس على الشيء إلاّ إذا كان حكمه مجهولا، و الشيء المقِيس عليه معلوم الحكم، و كانت العلّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع ».[1]

و ممّا يستشهد به ابن مضاء في بيان فساد هذا النّوع الأخير من القياس:باب الممنوع من الصرف، ففيه يقول: يذهب النّحاة إلى أنّ الفعل مُنع من التنوين لثقله، و أنّه قُبل في الاسم لأنه أكثر استعمالا من الفعل، و لما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصّرف لا تُستعمل كثيرا مُنعت من أجل ذلك ما مُنع الفعل من التّنوين و صار الجر تبعاً له.[2] و يُعلّق ابن مضاء على هذا التفسير و ينعته بالضعف، و ادّعاء على العرب بما لم تقله.

و خلاصة القول أنَّ ابن مضاء قد استفاد من المذهب الظاهريّ في نقد القياس، و لكنّه لم يرفضه في النّحو كما فعل علماء الظاهريّة في الفقه، بل نبّه إلى تهذيبه و تشذيبه رغبة في التيسير.

4- موقفه من التمارين غير العمليّة:

رفض ابن مضاء مسائل التّمرين في مثل قولهم :"**اِبْنِ كَذَا مِثْلَ كَذَا**" و دعا إلى استبعادها من النّحو و إلغائها من درسه، كونها لا تزيده إلاّ تعقيدا، و تؤدي إلى إعياء المتكلّم، و ذهاب الفصيح من لغته « فالنّاس عاجزون عن حفظ اللّغة الفصيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!».[3]

5- الدعوة إلى إلغاء كل مالا يفيد نطقا:

إجمالا لقد نادى ابن مضاء إلى إلغاء كلّ ما كان محلّ خلاف بين النحاة فيما لا يفيد نطقا، كخلافهم في علّة رفع الفاعل، و نصب المفعول، و رفع المبتدأ، و غير ذلك من المسائل التي تعجّ بها كتب النحاة.[4]

---

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة، ص134.
[2] المصدر نفسه، ص135،136.
[3] المصدر نفسه، ص140.
[4] المصدر نفسه، ص141.

تلك كانت خاتمة ثورة ابن مضاء نُجْملها في بضعة أسطر، فقد دعا فيها إلى الأخذ بظاهر النّص اللغويّ دون تعليل أو تقدير أو تأويل، و حذف كلّ فضول لا حاجة إليه و لا يفيد نطقاً، و الإبقاء على ما يُحقّق الفائدة فقط، و يُوصِل إلى الغـــاية المنشـــودة، و هي التّمكّن من النّـــحو لحفظ اللّغة الفصيحة، و صـــون اللّسان من اللّـــحن و الانحراف.

ت- صدى ثورة ابن مضاء و تأثيرها في النّحاة –من بعده– المتأخرين و المحدثين:

ما كان لثورة ابن مضاء أنْ تخمد دون أنْ تُخلِّف وراءها أثراً عميقاً في تاريخ النّحو العربي، و تبلغ شهرةً ربّما ضاهت شهرة كتاب سيبويه و إنْ اختلفت الدّوافع و النّتائج، و قَدْ كُتِبَ لها بُعد الصّيت هذا لأسباب عرفناها من قبل نحصرها فيما يلي :

1- مخالفة ابن مضاء لما تُعُورِفَ عليه في الدّراسات النّحويّة، و دُنُوّه من المنطقة المحظورة من النّحو، و هي أصوله من عامل و تعليل و قياس، و التّعرض لها و نقدها، بلْ و نَعْتِها بالفساد، و تقديم الأدلّة على ذلك دون الخوف من أيّ ردّ فعل كان.

2- الدّعم السياسيّ الذي عُزِّزت به ثورته على النّحو من قِبلِ الأمراء الموحدين في ثورتهم على الفقه المشرقي.

3- تقاطع آرائه في الدّراسة اللّغويّة مع كثير من مبادئ المنهج الوصفي للّغة في العصر الحديث، ممّا جعل دُعاة هذا المنهج – و هم كثيرون – يأخذون بآرائه التي ترفض المعياريّة و تُنادي بدراسة النّص كما هو على ظاهـــره، إذْ « تُعدّ نظرة ابن مضاء للتّركيب النّحوي نظرة وصفيّة، إذا ما قِيست بالمناهج اللّغويّة الحديثة كالمنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف الظّاهرة اللغـــويّة كما هي و لا يعتمد التّقـــدير و التّأويل، فهذا المنهج التقى معه في رفضه للعامـــل و إلغاء التّقدير»[1].

[1] محمد عيد : أصول النّحو العربي ، ص 272 .

و لكن بالرّغم من«هذه الهزّة الكبيرة التي أحدثها ابن مضاء في كتابه " الرّد على النّحاة " في منهج النّحو العربيّ و أدواته، إلاّ أنّ أفكاره لم تلقَ الاهتمام و الالتفات إلاّ – لِماماً – من النّحاة القدامى»[1].

يمثّل هؤلاء **أبو حيّان الأندلسي**(ت 745 هـ) الذي و إنْ « تأثّر بدعوة ابن مضاء، لم يأخذ بها بتمامها، و لعلّ أبرز ما أخذه عنه، و كان يشبه أن يكون الفكرة الموجِّهة في أعماله، الجنوح إلى الوقوف عند ما يؤدي إلى فائدة عمليّة من الأحكام النحويّة، و الضّرب صفحاً عمّا وراء ذلك ممّا لا جدوى وراءه، و أظهر ما تجلّى ذلك في عزوفه عمّا يُسمّى بمسائل التّمرين، التي تؤدّي إلى صور من الكلام لا يُعرَف لها نظير في كلام العرب، و كذلك كان لا يرى السرف في التّعليل، و لاسيّما فيما لا يؤدي إلى حكم يمكن الانتفاع به في إقامة الكلام على وجهه كما ينطق به العرب، و قد كان يُنكِر أشدّ التنكير التّطرُّق إلى تعليل ما يسمّيه بالوصفيّات»[2]، و آراؤه هذه نجدها « مبثوثة في تضاعيف كتبه، و لاسيّما في شرحه على ألفيّة ابن مالك، المسمّى (منهج السّالك)»[3].

و إذا كان بعض القدامى المتأخرِّون قد أخذوا ببعض آراء ابن مضاء، إلاّ أنّ أكثرهم قد استنكروا ثورته و عدّوها تطاولاً على النّحاة المؤسِّسين و خروجا على أصولهم و منهجهم، و قد عرفنا سابقاً من ترجمة ابن مضاء الواردة في بغية الوعاة للسيوطي، أنّ ابن خروف(ت 609 هـ) قد تولّى بنفسه الدّفاع عن أكابر النحاة ضد ابن مضاء في كتاب سمّاه (تنزيه أئمة النحو عمّا نُسب إليهم من الخطأ و السّهو).

و الحقّ أنّ هذه الحملة الشعواء على ابن مضاء لم يكن من الإنصاف أنْ يواجِهَهَا بمفرده، و يتحمّل وِزر هذه الآراء لوحده، فقد سبقه إليها « الفرّاء (ت 207 هـ) الذي رفض العوامل في متعلّقات الظّرف و الجار و المجرور، و تقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال، و اعتبر (**محمّداً**) في قولك: (**مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُهُ**) مفعولاً به للفعل أكرمته،

[1] ربيح عمار: ابن مضاء القرطبي : ثورة في الفقه ... ثورة في النحو ، ص 20 .
[2] منى إلياس: القياس في النّحو ، ص 158 .
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

إلى نحاة الكوفة الذين كانوا يعوّلون كثيراً على السّماع، و يحتجّون على التّضييق في عصور الاحتجاج، مُحترمين النّص اللّغوي، إلى ابن جني و رأيه المتميّز في العامل»[1].

غير أنّ ابن مضاء ربما أراد– خلاف هؤلاء– تجنّب التّلميح و الإشارة، و أنْ يجهرَ بالقول، و يرفع بذلك صوته دون خوف أو تردّد، بعد أنْ رأى التعقيدات التي أصابت النحو، و وجد في نفسه مَا يُحرّره منها مُرَدِّداً بفخر*:

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْني المَنَارَ بِهِ * وَ ابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدرُ**[2].

أمّا فيما يخصّ المحدثين فكانوا أكثر احتفاءً بآراء ابن مضاء، و أشدّ تحمّساً لها، و نقصد هنا كلَّ مَنْ رفض القديم أو دعا إلى الإصلاح أو ساهم في التّيسير.

و كان على رأسهم "**شوقي ضيف**" صاحب الفضل في بعث ثورة ابن مضاء من جديد، بعد أنْ قام بتحقيق (كتاب الرد على النحاة) سنة 1947، الذي اتّخذه مِنبراً لإعلان رغبته الخاصّة في تيسير النحو و إعادة تصنيف أبوابه على نحو جديد.

كان شوقي ضيف متأثّراً فعلا بآراء ابن مضاء، و كان يتحيّن الفرصة كلّما سنحت له لتزكيّة عمله، يقول: « و من أجل هذا كلّه كُنّا نُثني على هذا الصّوت الأندلسي، الذي انبعث في القرن السّادس للهجرة، يهتف: نحّوا الأقيسة و العلل و التّمارين غير العمليّة عن النّحو، فإنّ فيها فساداً و اضطراباً كثيراً، و إنّه ليهتف أيضاً: نحّوا العامل عن النحو، فقد أتعب العامل النّحاة و النّحو»[3].

---

[1] ربيح عمار : ابن مضاء القرطبي : ثورة في الفقه ... ثورة في النحو، ص 20 .

[2] ابن مضاء : الرد على النحاة، ص 75 .

* البيت : لجرير، و برزة : أمّ عمر بن لجأ، أحد خصوم جرير الذين هجاهم .

[3] المصدر نفسه، ص 44 ، 45 .

و يضيف شوقي ضيف مُعرباً عن رأيه:« و إذن فَلْنَرُدّ المسألة إلى صورتها الصّحيحة، و لنجعل هذا العامل الذي أتعب النّحويين طويلاً، و أيضاً فلنُبطل معه علل النحويين و أقيستهم التي أقاموها حول هذا العامل، حتّى نصفّي النحو من كلّ الشّوائب التي تجلب إلى أبوابه العسر و الضيق»[1].

و لنا وقفة عند آراء شوقي ضيف بالتّفصيل في مدخل كتاب(الرد على النحاة) و مؤلّفاته في الفصل الذي عقدناه خِصِّيصاً لمحاولته الرّائدة في تيسير النحو.

و بالعودة إلى حديثنا عن تأثّر المحدثين بابن مضاء، نجد بعض النّقاد يؤكّدون أنّ صاحب (إحياء النحو) "**إبراهيم مصطفى**" الذي أصدره سنة 1937، هو أوّل المتأثّرين به، يقول أحدهم:« إنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى قد اطّلع على كتاب الرد على النحاة، و تأثّر به كلّ التّأثّر، و كلّ ما امتاز به في هذا التّأليف هو أنّه عرض كتاب" الرد على النحاة " عرضاً جذّاباً و حاول تطبيقه عمليًّا »[2].

و إلى الرأي نفسه يذهب عبده الراجحي الذي يقول: « نلفت أنّ الكتاب وجد ترحيباً كبيراً كما ذكرنا و قد اتّجه هذا الاتّجاه بعض المحدثين مُصوِّرين للنّاس أنّهم يقدّمون شيئاً جديداً على النحو العربي، و ذلك حين أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه (إحياء النحو) سنة 1937، على أساس هدم نظريّة العامل، و جُلّ ما وضعه الأستاذ في كتابه مأخوذ من كتاب ابن مضاء»[3].

و لعلّ هذا ما صرّح به إبراهيم مصطفى نفسه في خاتمة كتابه إذ قال:« تَخْليص النّحو من هذه النظرية (نظرية العامل) و سلطانها، هو عندي خير كثير، و غاية تقصد و مطلب يسعى إليه، و رشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعد ما انحرف عنها آمادا، و كاد يصدّ الناس عن معرفة العربيّة و تذوق ما فيها من قوّة الأداء، و مزيّة في التّصوير»[4].

---

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة، ص 45 .

[2] طه عبد الحميد : دراسات في النحو العربي، ص 97 ، نقلا عن: بكري عبد الكريم : ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 170.

[3] عبده الراجحي : دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص 172 .

[4] إبراهيم مصطفى : إحياء النحو، ص 195 .

لم يكن شوقي ضيف، و قبله إبراهيم مصطفى، هما الوحيدان اللّذان تأثّرا بابن مضاء، فها هو "**مهدي المخزومي**" في كتابه:" في النحو العربي نقد و توجيه" يسير على درب أستاذه إبراهيم مصطفى، و يقتفي أثره الذي ما هو في الأساس إلاّ أثر ابن مضاء، يُصرّح هو الآخر– برفضه – لفكرة العامل فيقول: « أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، و إذا بطلت فكرة العامل بَطُل كلّ ما كان يُبنى عليه من تقديرات متمحلّة لم تكن لولا التّمسّك بها، و بَطُل كلّ ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التّنازع و باب الاشتغال، ثمّ بَطُل كلّ ما انتهوا إليه من أحكام، كالقـــول بالإلغاء و التّعليق، و القول بوجوب تأخـير الفاعل عن الفعل، و القول بإعمـال (ليس) و أخواتها النافيات أعمال أفعال الكينونة، و بحمل" إنّ " و أخواتها على الفعل في الأعمال نصْباً و رفْعاً، و الالتزام بالحدود المنطقيّة التي تكلّفونها في هذا الدّرس، و أصرّوا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النّحويّة، فأوجبوا أنْ تكون جامعة مانعة، إلى غير ذلك من أحكام عقليّة لا تنطبق بحال على أصول اللغة »[1].

و قدْ أشاد " **أنيس فريحة** " أيضا بابن مضاء كواضع حجر أساس للمنهج الوصفي الذي يتباهى الغربيّون بالسّبق إليه، يقول:« يظنّ أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب، أنّهم اكتشفوا شيئاً عظيماً مُسْتحْدثاً، و قدْ قُيِّضَ لي أنْ أتحدّث في إحدى حلقاتهم عن ابن جنّي، و عن نظرته إلى العامل في اللغة، و أذكر أنّ الاستغراب كان شديداً، و عندما تكلّمت عن كُتيِّب صغير لابن مضاء عنوانه " الرد على النحاة " كانت الدهشة أشدّ و أعظم، فإنّ هذين اللُّغويّيْن يعتبران بحقّ مؤسسيْ المنهج الوصفي»[2].

و لم يقتصر التّأثر بابن مضاء على المحاولات الفرديّة فقط، بل تعدّاه إلى المحاولات الجماعية، التي استنارت بآرائه في دعوتها للتّيسير، من ذلك « **لجنة تيسير النّحو** المكلّفة من طرف وزارة المعارف سنة 1961، و التي كان

[1] مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد و توجيه، ص 16 .
[2] أنيس فريحة: نظريات في اللغة، ص 86 .

الأستاذ إبراهيم مصطفى أحد أعضائها * فقد سلكت هي كذلك طريق ابن مضاء في نقد نظريّة العامل و رفضه للضّمائر المستترة»[1].

و لكن لم يكن النّقاد كلّهم إلى جانب ابن مضاء مُثمّنين لآرائه، مقتفين لآثاره، بل كان هناك بالمقابل التّقليديّون المحافظون الذين وقفوا من آرائه موقف الرافض اللائم، لأنّهم يقدّسون النّحو باعتبار أنّه الحافظ الأمين للغة القرآن، و يرون أنّ أيّ مَسَاسٍ به هو مَساس باللغة العربيّة و بالإسلام، يقول في ذلك "**محمد محمد حسين**": « و النحو العربي– و لا أقول "النحو القديم " كما يسمّونه– ما عيبه ؟ و هل هو حقًّا كما يزعمون معقد، و هل ثبت فشله كما يزعمون في تنشئة جيل عربي يقيم عربيّته، و يُحسن تذوّقها؟ نحونا و بلاغتنا لا عيب فيهما في حدود القواعد والأقسام التي التزمها القدماء أنفسهم، فالواقع أنّ اجتماع النّاس في كلّ أمصار العرب– بل المسلمين– على قواعد موحدة، دون أنْ تجمعهم على ذلك قوة قاهرة، أو تلزمهم به سلطة منفِّذة، أو تقوم على نشره دعاية تروِّجه و عصابات تسوق النّاس إليه، هذا الاجتماع على قواعد موحدّة في النحو و الصرف و البلاغة بعد أنْ كانت مدارسها متعدّدة هو وحده الدليل الحيّ الذي لا يُنْقَض على صلاحيّة هذه القواعد، و على أنّ هذه الدّعوات إلى تغييرها بدعوى التّيسير أو الإصلاح هي دعوات مفتعلة يروِّجها هدّامون و ينساقُ وراءها مُغفَّلون »[2].

و يُضيف مُتَقَبِّلاً بعض المحاولات التّيسيريّة التي لم تقترب من الأصول:« و لو كان القصد هو التيسير حقًّا لقنعوا بصنيع لجنة "حفني ناصف، و دياب، و طمطوم، و محمود عمر، و سلطان محمد" في كتاب (قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية)، و قد كان صنيع "الجارم" من بعد ذلك حسنا حين يسّر هذه القواعد، و مهّد لها بالأمثلة

[1] بكري عبد الكريم : ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ، ص 172 .

* اشترك في هذه اللجنة الدكتور طه حسين، و الأساتذة: أحمد أمين، و على الجارم ، و محمد إبراهيم المفتش بالوزارة، و إبراهيم مصطفى، و اشترك فيها عن الأزهر: الأستاذ محمد غنيم ، و دامت من 9 فبراير 1961 إلى 14 منه .

[2] محمد محمد حسين : حصوننا مهددة من داخلها ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 10، 1986 ، ص 155 – 156 .

الكثيرة و أعان على إقرارها بالتمرينات المتعدّدة، و كان ذلك كلّه في حدود القواعد التي أثبتت ألف سنة صلاحيّتها»[1].

هذا عن رأي التراثيين و هو رأي مُتَوَقّع أنْ يصدر من هذه الفئة، و لكن ما يثير حقًّا الاستغراب هو موقف " **طه حسين** " الذي ذهب إلى« أنّ ابن مضاء فكّر في هدم النحو، و لم يفكّر في إصلاحه»[2].

و هو موقف أثار حفيظة" **مبارك المازن** " الذي خالف طه حسين في كتابه " النحو العربي"، فقال: « أمّا رأي الدكتور طه حسين فهو مُجحف في حقّ ابن مضاء، و بعيد عن جادّة العدل، ثمّ فهو قبل ذلك كلّه حكم غريب، أَوَ لَمْ يُنَادِ ابن مضاء بما نادى به – إحياء النحو– اليوم من إلغاء نظريّة العامل، و اعتبار حركات الإعراب دلائل على المعاني، فكيف يكون هدّاما أكثر منه مُصلحاً في رأي مَنْ يرى في محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى إحياءً للنحو، و يُصرُّ على أنْ تحمل هذا الاسم؟!»[3].

و فعلاً أوَ ليس طه حسين مَنْ قال في تقديمه لكتاب " إحياء النحو": « فاقترحت عليه هذا الاسم، الذي رسمت به " إحياء النحو " فأكبره، و استكثره، و أشفق مِنه، و أَلْحَحْتُ أنا فيه، فلم يستَطِع لي خلافاً »[4] ؟

و يُضيف: « أرأيتَ أنّي كنتُ خليقاً أنْ أقفَ موقف الحائر! لا أدري أَ أَتحدّثُ عن الكتاب أمْ عنْ صاحبه، و إنّي خليق الآن بعد أنْ بيّنتُ لك مصدر هذه الحيرة، أنْ أكتفي من تقديم هذا الكتاب إليك بأنْ أسجّل بهذه الكلمة القصيرة القاصرة ما يملأ قلبي من حبّ لإبراهيم ، و ما يملأ عقلي من إعجاب بكتاب إبراهيم»[5].

و على العموم يبقى كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء كتاباً فريداً في مجال الدّراسات النّحويّة النّقديّة – مهما اختلفت الآراء حوله و تضاربت – بما احتواه من آراء و أفكار قلّما نجد لها نظيراً في كتب التّراث.

---

[1] محمد محمد حسين: حصوننا مهددة من داخلها، ص 156 .

[2] طه حسين: كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر، ج 7، 1953، ص 76 .

[3] صلاح الدين الزعبلاوي: دراسات في النحو–مقالات– اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، (د.ط)،(د.ت)،ص 36.

[4] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، مقدمة طه حسين، ص (ن، س) .

[5] المرجع نفسه،مقدمة طه حسين،ص(ع).

أخيرا، ربّما نكون قد أطلنا الوقوف عند ابن مضاء ،إلا أنّه كان ضروريًّا، و ذلك لأنّ ابن مضاء كان أهمّ المؤثّرين في شوقي ضيف- موضوع دراستنا-، و ربّما لسنا نُجاوز الصّواب إنْ رأينا أنّ شوقي ضيف قد وجد في آراء ابن مضاء ضالته المنشودة و هو في رحلة البحث عن سبيل تيسير النّحو و تهذيبه، فكانت آراؤه المعلم الهادي الذي استضاء به ضيف في مشواره النحويّ، و استطاع بفضل ذلك رسم منهج البحث النحويّ الخاص به، و وضع الإطار العام له في ضوء ذلك.

و لا نكاد نغالي أيضاً إذا قلنا أنّه ما كان من الممكن أنْ يبرز شوقي ضيف في مجال البحث النحويّ لولا اطّلاعه على مخطوط ابن مضاء(الرد على النحاة)، و لا أنْ يبرز غيره ممَّنْ تأثّروا بدعوة ابن مضاء لولا قيّام شوقي ضيف بتحقيق الكتاب و اطلاعهم عليه عام 1947 .

ثالثا- التيسير حديثا:

رغم محـــاولات القدامـــى لتيسير النّحو العربي إلاّ أنه بقي يعـــاني المشكلات نفسها من مبالغة في التعليـلات، و الاحتكام لنظرية العامل، و ما انجر عنها من كثرة التقديرات و التأويلات، و إدخال التمارين غير العملية، بالإضافة إلى اختلاف النحويين في المسألة الواحدة، و تداخل المصطلحات و قصور تعريفاتها، ممّا أدى إلى اتساع الفجوة بين المستوى العلميّ المتعمِّق، و بين مبتدئي المتعلِّمين.

و ظلّ الأمر على حاله حتى العصر الحديث، بلْ و زاد سوءاً عندما تضافرت المشكلات القديمة مع أخرى حديثة طفت على السطح، كانت نتيجة حتمية للبيئة الجديدة، و هي—كما حصرها "كمال بشر" في كتابه: "اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم" تتمثل في «النظرة الاجتماعية للعربية، و النزعة إلى التغريب، و سيطرة العاميات، و العربية في دور التعليم، و العربية لغير العرب»[1].

و في هذا العصر هبّت طائفة من الرجال الكبار الذين توقدت فيهم شعلة الفصاحة و البلاغة، لتكون سفينة النجاة من اللّحن، و قافلة التيسير الجديدة للمجتمع العربي الذي أصابه الضعف في اللّسان و الوهن في التعبير.

[1] كمال بشير: اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص217-316.

ضمّت هذه القافلة **رفاعة الطهطاوي** (1801-1873) رائد التيسير النحوي الحديث سنة 1868 بكتابه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية"، أوّل كتاب يعرض النحو العربيّ عرضاً مختلفا على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو، التي تأثر بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فجاء كتابه بسيط العبارة، سهل العرض، ففي الباب الأول من كتابه- على سبيل المثال- و هو باب في الكلام و أقسامه، أورد فيه تعريفا للنحو على النحو التالي: النحو: فن تصحيح الكلام العربي كتابة و قراءة».[1]

و مثال آخر يعكس بساطة العبارة و وضوحها عنده قوله في البناء: « و ضد الاعراب البناء، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة كلزوم حيثُ الضم، و أينَ الفتح، و هؤلاءِ الكسر، و كمْ السّكون»[2].

و لتسهيل العرض طبّق الطهطاوي في دراسته هذه «فكرة الجداول و قد استفادها بلا شك من الدراسات الغربية، و كانت أربعين جدولا توضيحيا»[3].

كما بدا منهجه التجديدي حتى خاتمة كتابه التي دعا فيها إلى الاهتمام بالخط و الإملاء و القراءة «حيث عدّ معرفة الخط مدخلا للنطق الصحيح، و عدّ معرفة قواعد الوقف و الابتداء، و مواضع الوصل، و كيفية التخلص من التقاء الساكنين، و غير ذلك أمراً ضروريا في صحة الكلام قراءة و كتابة، و هما ثمرة النحو عنده »[4].

و ضمّت قافلة التيسير **حفني ناصف**(ت1919م) و رفاقه «الذين ألفوا كتاب الدروس النحوية لمدارس الابتدائية و آخر لمدارس الثانوية، الأول سنة 1887 و الثاني سنة 1891».[5]

---

[1] البدراوي زهران: رفاعة الطهطاوي و وقفه مع الدراسات اللغوية الحديثة، مع تحقيق كتابه (التحفة المكتبية)، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص24.

[2] المرجع نفسه ، ص27.

[3] المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[4] محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة، قضايا و مشكلات، ص230.

[5] عبد الوارث سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص69.

و ما صنعه حفني و رفاقه في هاتين السلسلتين كان «تلخيصاً مكثفاً لقواعد النحو و الصرف كما صورتها شروح الألفية و الآجرمية، في عبارة محكمة و في أمثلة قليلة، و قد ألحق به بعد عدة طبعات قسم خاص بالبلاغة يحكي القسم الخاص بالنحو و الصرف في وجازته و قلة أمثلته».[1]

ثم **علي الجارم**(ت1949) و **مصطفى أمين**، صاحبا سلسلة الكتب النحوية للمرحلتين الأساسية و الثانوية «و من سماتها أنها تقوم على الاستنباط، إذْ يبدأ الكتاب بعرض الامثلة، و تتدرج بالطالب إلى أنْ يصل إلى القاعدة، و قد حفلت هذه السلسلة بالتمارين التطبيقية التي انعكس فيها ذوق المؤلفين الرفيع بعيدا عن الشواهد و الأمثلة المحفوظة ».[2]

كذلك ضمت قافلة التيسير **إبراهيم مصطفى**، و مؤلَّفه "إحياء النحو"سنة 1937، الذي « يرفض فيه نظرية العامل و التوسع في الإعراب التقديري، و يرى أن علامات الإعراب يجب أنْ تدرس على أنها علامات للمعاني، و هو يقرر أنّ الضمة علم الإسناد و دليل على أنّ الكلمة مرفوعة، يراد أنْ يسند إليها و يتحدث عنها، و الكسرة علم الإضافة و إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو غير أداة، و لا يخرج كل منهما عن هذه إلا أنْ يكون في بناء أو اتباع، و للإعراب الضمة و الكسرة فقط، و ليستا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الكلام، فالفتحة عنده لا تدل على معنى كالضمة و الكسرة، فليست بعلم إعراب، و لكنها الحركة الخفيفة عند العرب، التي يحبون أنْ يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل و درج الكلام فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية ».[3]

و لم تقتصر محاولات التّيسير على الجهود الفرديّة، بل تعدته إلى جهود جماعيّة، قامت بها جهات رسميّة و هيئات علميّة، و ساهمت بشكل فعّال في حلّ هذه المشكلة.

---

[1] محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة، ص231.

[2] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ط1، 2008، ص221.

[3] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص50، نقلا عن:جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص30.

و سنقصر حديثنا عن التيسير الحديث على محاولتيْ وزارة المعارف سنة1938م و مجمع اللّغة بالقاهرة سنة1945م، باعتبارهما جذوراً أخرى – غير ثورة ابن مضاء– لمحاولة تيسير النّحو عند شوقي ضيف.

- **الجهود الجماعيّة في تيسير النّحو :**

لم تكن الجهود الفرديّة الّتي بذلها النّحويون من أجل تيسير النّحو كافيّة، فكان لابدّ أنْ تنبري لهذه الغاية النّبيلة مؤسّسات رسميّة، تعمل على تقريب هذا العلم الجليل من كافّة شرائح المجتمع، و كانت المجامع اللّغويّة خير من قام رسميًّا بهذه المهمّة، فقد أخذت على عاتقها مسؤوليّات كبيرة كلّها تصبّ في خدمة العربية.

و من المجامع الّتي مثّلت هذا التّيّار الإصلاحيّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي أبرم سنة 1945، و كان بمثابة الصّدى لتقرير لجنة وزارة المعارف المصريّة المنعقدة في عام 1938، إمّا مُزكّيا لقراراتها أو معارضاً لها.

و سنحاول الوقوف عند هاتين المحاولتين باعتبارهما جذوراً لمحاولة ضيف، و مؤثّراً مهمّاً في مسيرته التجـديديّة، و ستكون هذه الوقفة مختصرة تجنّباً للتّكرار والإطالة، ذلك لأنّ آراء المحاولتين تتقاطع كثيراً مع آراء ضيف، التي ستكون لها حصة الأسد في الفصلين الثاني و الثالث من هذا البحث.

أ – تقرير لجنة وزارة المعارف المصريّة سنة 1938 :

في سنة 1938 تألّفت لجنة وزارة المعارف المصريّة من أجل تيسير قواعد النّحو و الصّرف و البلاغة على النّاشئين، و قد ضمّت هذه اللّجنة: « الدّكتور طه حسين، و الأستاذ أحمد أمين، و الأستاذ علي الجارم،و الأستاذ محمّد أبي بكر إبراهيم، و الأستاذ إبراهيم مصطفى، و الأستاذ عبد المجيد الشّافعي»[1].

و قد رصدت اللّجنة ثلاثة أشياء تُعسّر النّحو على المعلّمين و المتعلّمين و هي [2]:

الأوّل: فلسفة حملت القدماء على أنْ يفترضوا و يعلّلوا و يُسرفوا في الافتراض.

الثاني: إسراف في القواعد، نشأ عنه إسراف في الاصطلاح.

---

[1] مجلة مجمع فؤاد الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1951، مج6، ص181. نقلا عن: إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث (دراسة تحليلية تقويمية)، المكتب الوطني للبحث و التطوير، طرابلس ، ليبيا، ط 1 ، 2004 ، ص 81.

[2] محمد حسن عبد العزيز : العربية الفصحى المعاصرة، ص 233 .

الثّالث: إمعان في التّعمّق العلميّ باعدَ بين النّحو و الأدب.

و تجنّبًا لهذه العيوب الثّلاثة، و بحثاً عن التّيسير اقترحت اللّجنة عدّة اقتراحات، سنكتفي ببعض ما اتّصل منها بالنّحو و الصّرف، لأنّهما ما يعنينا في هذا البحث:

1- باب الإعراب:

ترى اللّجنة أنْ يُستغنى عن الإعرابين التّقديري و المحلّي في المفردات و الجمل « فلا داعي أنْ يقال في مثل:(**الفَتَى أو القَاضِي أو كِتَابِي**) معرب بحركات مقدّرة و أنْ يَذكر المانع من تقديرها، و لا داعي أيضاً أنْ يقال في مثل قولنا: (**يَا هَذَا**)، هذا: منادى مبني على ضم مقدّر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب »[1].

2- العلامات الفرعيّة و الأصليّة :

درجت كتب النّحو على أنّ بعض علامات الإعراب أصليّة كالضّمّة و الكسرة و الفتحة و السّكون، و بعضها فرعيّة، قد تنوب حركة عن حركة في بابي جمع المؤنّث و الممنوع من الصّرف، و ينوب الحرف عن الحركة في باب المثنّى و جمع المذكّر و الأسماء الخمسة، « و قد رأت اللّجنة ضرورة الاستغناء عن القول بنيابة حركة عن حركة، و كذلك الاستغناء عن نيابة حرف عن حركة، و جعلت كلاًّ أصلاً في موضعه »[2] .

3- ألقاب الإعراب و البناء :

جعل النّحاة لحركات الإعراب ألقاباً هي الرّفع و النّصب و الجرّ و الجزم، و للبناء ألقاباً و هي الضّم و الفتح و الكسر و السّكون، « و رأت اللّجنة تخفيفاً على النّاشئة الاستغناء عن ألقاب الإعراب و الاكتفاء بألقاب البناء و تعميمها في تلقيب المعربات، فيقال: مفعول به مفتوح و مضاف إليه مكسور »[3].

---

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 32.

[2] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 114.

[3] ياسين أبو الهيجاء : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984 ، ص 225 .

4- مُتعلّق الظّرف و حروف الإضافة :

قرّرت اللّــجنة إلغاء المتعلّق العام للمجــرورات و الظّروف « و أنّ الخبر في مثل:(**زَيْدٌ فِي الدَّارِ**) هـو الجار و المجرور، و يقاس عليه الصّلات و الصّفات و الأحوال »[1].

5- الضّمير :

ترى اللّجنة: « إلغاء الضّمير المستتر جوازا في مثل: " **زَيْدٌ قَامَ**"، و وجوباً في مثل:" **أَقُومُ، نَقُومُ**"، و كذلك الضّمير المتّصل البارز الدّال على العدد في مثل: " **قَامَا، قَامُوا**"، و عدّت الضّمير المتّصل البارز في نحو:" **قُمْتُ، قُمْتَ** " إشارة لا ضمير »[2].

6- في الصّرف :

أشــارت اللّجنة إلى أنّ أكثر مسائله لا يحتاج إلــيها البادئ في العربيّة، بل قد لا يصل إلى فهمها كالإعــلال و الإبدال و القلب و تنقّل الكلمة في موازين مختلفة حتّى تنتهي إلى هيئتها في النّطق، و دعت إلى ضرورة الاقتصار على الأبواب الخاصّة بتصريف و صوغ مشتقّاته و تثنيّة الاسم و جمعه، كما وضعت جداول لإحصاء ما يدرس في الصّرف و النّحو جميعا [3].

كانت هذه أهمّ مقترحات لجنة وزارة المعارف المصريّة، و قد اخترنا منها –كما سبقت الإشارة إليه– ما يتقاطع مع آراء ضيف التّجديديّة.

ب – قرارات مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة سنة 1945 :

بعد أنْ انتهى تقرير لجنة وزارة المعارف المصريّة سنة 1938، تمّ عرضه على مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة سنة 1945، و قد ناقشه و أضاف إليه بعض التّعديلات، فكانت مقترحات المجمع -تبعاً لذلك – على الشّكل الآتي:

---

[1] شوقي ضيف : تيسير النحو التعليمي، ص 35 .

[2] عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، ص 116 .

[3] محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة ، ص 236 .

1- اتّفق المجمع مع لجنة الوزارة على وجوب الاستغناء عن الإعرابين التّقديري و المحلّي في الأسماء المقصورة و المنقوصة و المضافة إلى ياء المتكلّم، و كذلك في الأسماء المبنيّة، غير أنّه أبقى على لفظ المحل لها جميعاً، فيقال في إعراب:" **مَنْ**": في مثل: " **جَاءَ مَنْ سَافَرَ**"، " **مَنْ** ": اسم موصول مبني مسند إليه محلّه الرّفع، و يقال في إعراب: "**جَاءَ الفَتَى وَ القَاضِي**"، اسمان مسند إليهما محلّهما الرّفع [1].

2- وافق المجمع على قرار اللّجنة القائل بإلغاء ما يسمّى بالعلامات الأصليّة و العلامات الفرعيّة، فليس هناك حركة تنوب عن حركة، و لا حرف ينوب عن حركة، كما أضاف المجمع إلى ذلك الأسماء الخمسة فرأى أنّها تعرب بالواو و الألف و الياء في مثل:" **أَبُوكَ – أَبَاكَ – أَبِيكَ** " و أصبحت بذلك علامات الإعراب متساويّة في الأصالة[2].

3- تبنّى المجمع فكرة اللّجنة حول ألقاب الإعراب و البناء، غير أنّه قام بعكس ما رأته إذ أبقى على ألقاب الإعراب و ألغى ألقاب البناء [3].

4- أوشك المجمع أنْ يعتدّ برأي اللّجنة في أنّ متعلّق الظّرف و الجار و المجرور لا يقدّر، فقال: « يجب إرشاد المبتدئين إلى أنّ هذا المتعلّق محذوف، و إنْ كانوا لا يكلَّفون كلّ مرّة تقديرهُ، و كان ينبغي أنْ يعمّم عدم تقديره لهم في مثل:" **زَيْدٌ فِي الدَّارِ** " و" **زَيْدٌ عِنْدَكَ**" بحيث يقال:" **فِي الدَّارِ**" مسند لزيد و أيضاً" **عِنْدَكَ** "، و لا يذكر لهم بحال أنّ وراء الجار و المجرور و الظّرف متعلّقاً عامًّا محذوفاً »[4].

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 39.
[2] محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة، ص 238.
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4] المرجع نفسه، ص 41.

5- وافق المجمع على ما رأته اللّجنة من إلغاء ضمائر الرّفع المتّصلة و المستترة جوازاً و وجوباً، و من أنّ ضمائر الرّفع المتّصلة البارزة في مثل:" **قُمْتَ**" حروف إشارة لا ضمائر، و بأنّ الضّمائر المتّصلة البارزة في مثل: " **قَامَا** " حروف عدد[1] .

6- وافق المجمع اللّجنة على ما ذكرته في الصّرف من حذف الإعلال و الإبدال و القلب و تنقّل الكلمة في موازين مختلفة حتّى تصل إلى هيئتها في النّطق، و أنْ يُكتفى بتدريس تقسيم الكلمة إلى اسم و فعل و حرف ، و تقسيمات الاسم إلى مذكّر و مؤنّث ، و مفرد و مثنّى و جمع، و منكر و معرّف، و التّصغير و النّسب و أحكامه الأكثر دَوراناً و تصريف الأفعال و المشتقّات [2].

كانت هذه أهمّ القرارات الّتي توصّل إليها مجمع اللّغة بالقاهرة، بعد أنْ اطّلع على تقرير اللّجنة، « و قد طلب إليها أنْ تؤلّف كتب نحو للنّاشئة على أساس قراراته في التّيسير، و بعد مدّة زمنيّة تمّ ذلك، و أخذت النّاشئة تتعلّم هذا النّحو الميسّر، و سرعان ما عمّت الشّكوى منه جميع المدارس، حيث استغربت المصطلحات و التّفسيرات الّتي جاء بها المجمع و لم تستطع أنْ تتبيّنها بوضوح »[3].

و عاد النّحو يدرس من جديد في صوره القديمة، و لم يكن هذا بالأمر الغريب، « فالمجمع بهذه القرارات هَدّم جُلَّ الصّلات بالنّحو القديم و جعله غريباً غامضاً، و قد نقض أوّل بند ذكره في قراره، عندما أعلن أنّ كلّ رأي يؤدّي إلى تغيير في جوهر اللّغة و أوضاعها العامّة لا تنظر إليه اللّجنة»[4].

و بالرّغم ممّا أُخذ على قرارات مجمع اللّغة من أخطاء و تجاوزات إلاّ أنّ ذلك لم ينتقص من عمله الجماعي الرّائد في تتبّع الظّواهر اللّغويّة و محاولة تبسيطها، و التأسيس لجهود أخرى، تساهم في دعم اللّغة العربيّة و تيسيرها.

---

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 41.

[2] محمد حسن عبد العزيز : العربية الفصحى المعاصرة ، ص 239 .

[3] شوقي ضيف : تيسير النحو التعليمي، ص 45.

[4] ياسين أبو الهيجاء : مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ص 232 .

و أخيراً تجدر الإشارة إلى أنّ شوقي ضيف كان من أكثر المتحمّسين لبعض قرارات اللّجنة و المجمع، مثل: قرار إلغاء الإعرابين التّقديري و المحلّي، و إلغاء علامات الإعراب الفرعيّة، و متعلّق الجار و المجرور و الظّرف، و بعد مدّة من البحث نجده يقدّم للمجمع في دورته الثّالثة و الأربعين من عام 1977 بحثاً بعنوان" تيسير النّحو".

و سيكون هذا البحث محطّتنا القادمة في بحثنا هذا، و بعبارة أدقّ سيكون مشروع شوقي ضيف ككلّ موضوعنا التّالي الّذي سنتناول بالتّفصيل مبادئه و أسسه عرضاً و تحليلاً و نقداً.

الفصل الثاني:
مبادئ و أسس التيسير عند شوقي ضيف

المبحث الأول: شوقي ضيف، حياته و آثاره النحوية:

شوقي ضيف، المصريُّ المولد و النشأة، العربيُّ اللغّة و الانتماء، الأديب جمعًا و دراسةً، و اللّغويُّ الميسِّرُ فكرًا و دعوةً، هو محطّة هامة من محطّات الإصلاح النّحويّ في العصر الحديث، و رائد بارز من روّاده، كغيره من أصحاب قافلة النجاة، هاله حال العربيّة، و أقلقه موقف أبنائها منها و مستواهم فيها، فسخّر كلّ ما لديه قلمه، وقته، ثقافته،عزيمته، غيرته على لغته، و حبه لأبنائها، من أجل تشخيص الدّاء و إيجاد الدّواء، انكبّ على دراسة النّحو في أصوله، و اطّلع على محاولات تيسيره القديمة و الحديثة، فكانت الحافز القويّ الذي دفعه لخوض تجربة التيسير ، و المرجع الهامّ الذي استند إليه عند وضع آرائه الخاصة به في هذا المجال.

أوّلا: حياة شوقي ضيف:[1]

في مساء الخميس الحادي عشر من مارس 2005 أُسدل الستار على الفصل الأخير من حياة الأديب و الناقد شوقي ضيف عن عمر ناهز التسعين(90)عاماً، قضاها عاكفاً في محراب العلم و الفكر، مخلفاً وراءه زهاء الخمسين(50)كتابا في صنوف الأدب، باتت مرجعاً بلْ و مصدراً أصيلاً لكلّ قارئ و متخصص و باحث عن الحقيقة في تاريخ الأدب العربيّ على مرّ عصوره.

وُلد أحمد شوقي عبد السلام ضيف يوم 13 يناير عام 1910 بقرية بمحافظة دمياط شمال مصر، و في السادسة من عمره التحق بالمدرسة الأولية، و أصيب بالرمد فأجرى له أحد أطباء القرية عملية فاشلة كاد أنْ يفقد معها عينه اليسرى، و في التاسعة من عمره تركت أسرته القرية و انتقلت إلى مدينة دمياط، ثم دخل الكتاب الملحق بجامع البحر، و في أقل من عام حفظ القرآن الكريم كلّه و أجاد تلاوته و تجويده حيثُ شهد له شيخه بالعبقرية و تنبّأ بتفوقه، ثم التحق بالمعهد الديني بدمياط و أبهرته كتابات العقاد و محمد حسين هيكل و طه حسين.

[1] حمزة بن فايع الفتحي: لوعة على شوقي، القاهرة، ط1، 2005، ص29-52.

و في معهد الزقازيق الديني أكمل شوقي تعليمه الأزهري وسط غربة لم يعتدها من قبل، و ما لبث أنْ واجه غربة أشد وطأة حين اتجه للقاهرة "حي الحنفي بعابدين" لينتظم مع طلاب "التجهيزية"،ثم عرف نظام التعليم الحرّ بالأزهر، و الذي يتبع لمن يريد التعلم دون ارتباط على أنْ يجتاز امتحان العالمية و هو امتحان شفهي صعب يختار موضوعه الأزهري في الفقه أو التفسير أو الشريعة أو غيرها من العلوم فامتحن و اجتازه بتفوق.

و قبل نهاية العام الدراسي علم أنّ كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول– القاهرة الآن– ستفتح أبواب قسم اللغة العربية لقبول بعض خريجي التجهيزية، و حملة الثانوية الأزهرية لاستكمال دراستهم بها فسعى شوقي للالتحاق بالقسم العربي، و بعد أنْ استقر في الجامعة و تشبع بأفكار أساتذته قرر أنْ يسير على خطاهم في قراءة دراسات النقد الغربي، حتّى تتسع خبرته الأدبية و يلم بجميع التيارات النقدية العالمية، حتى جاء يوم تخرجه في مايو 1935 ليقف أمام طه حسين عميد الكلية في حينها في امتحان عسير نجح فيه بامتياز، و لم تقف أحلام الشاب عند هذا الحد بل نال درجتي الماجستير و الدكتوراه بتفوق، حتّى تمّ تعيينه كمدرس بقسم اللغة العربية و ظلّت تربطه بتلاميذه و أساتذته علاقات وطيدة.

و في مارس 1964 وُجِهَّت للعقاد انتقادات عنيفة إثر وفاته فقرر شوقي تكريس جهده للدفاع عنه، فقام بتأليف "العقاد" مثلما دافع من قبل عن محمود سامي البارودي و أحمد شوقي،و خاض من أجلهما معارك فكرية ساخنة كانت صفحات الجرائد و الكتب شاهداً حيًّا عليها ،حتى سافر معاراً إلى جامعة الأردن و توفي والده في مصر وقتها فعاد مجدداً إلى القاهرة، و وصلته دعوة من الأكاديمية السويدية باسم ستة من أعضاء "جائزة نوبل" يطلبون منه ترشيح اسم مبدع عربي لنيلها لعام 1969 فأرسل تقريراً للجائزة حول من يرشحه للفوز بها، و لكنها لم تستجب لترشيحه ثم طلبت منه لسنوات طوال نفس الطلب و لكن دون جدوى!، و الغريب أنّ نفس الحدث تكرّر، و لكن بصورة مختلفة حين طلبت الأكاديمية السويدية من أعضاء مجمع اللّغة أنّ يرشحوا اسمًا لنيل جائزة نوبل، ممّا أثار جدلاً كبيرًا بين مؤيد و مُعارض لترشيح ضيف، إلى أنْ قرّروا– بالأغلبية– ترشيحه و لكن دون جدوى.

و يعدّ ضيف من أبرز تلاميذ طه حسين، غير أنه لم يتجه نفس توجهه في قضايا و معاركه الأدبية المعروفة، و في نفس العام التحق بمجمع الخالدين، الذي أصبح أمينه العام في سنة 1988 و نائباً لرئيسه عام 1992 ثم رئيساً له منذ عام 1996 و حتى رحيله.

رحل شيخ المجمعِيِّين بعد أنْ أثرى المكتبة العربية بعشرات الكتب الهامة ما بين فكر دينيّ و فلسفة و أدب و نقد و من بينها:

- الفنّ و مذاهبه في الشعر العربيّ.
- التّطور و التّجديد في الشعر الأمويّ الحديث.
- الأدب العربيّ المعاصر في مصر.
- محمد خاتم المرسلين.
- الرّحلات.
- الفكاهة في مصر.
- الحضارة الإسلاميّة من القرآن و السّنة.
- تاريخ الأدب العربيّ في "سبعة (7) أجزاء".

و قد نال شوقي ضيف تكريم العديد من المؤسسات العلمية، و دعته جامعات عربية عديدة ليكون أستاذاً زائراً يؤكد مكانته العلمية، فذهب إلى جامعة بيروت العربية سنة 1963، و جامعة بغداد سنة 1968، و جامعة الرياض سنة 1973، و شارك في تأسيس قسم الدراسات العربية بالجامعة الأردنية سنة 1966 و كذلك جامعة الكويت سنة 1970، و ترك في كلّ مكان ذهب إليه بصماته المنهجية، و تلامذة يسيرون في الطريق الذي سار فيه.

عاش شوقي ضيف نائيًا بنفسه عن المعارك الأدبية والفكرية، التي خاضها أستاذه طه حسين و كثير من رواد الفكر كالعقاد و الرافعي و سيد قطب، و يعود ذلك إلى طبيعته المسالمة، كما كان متواضعا عازفا عن المناصب العامة حريصا على لقاء تلاميذه و التواصل معهم، و رغم ذلك فإن مؤلفاته و سيرته رشحاه لعضوية هيئات علميّة كثيرة داخل مصر و خارجها، من أهمها عضوية مجمع اللغة العربية بالقاهرة و رئاسته، و المجالس القومية المتخصصة بالقاهرة، و المجمع العلمي المصري، كذلك نال عددا من الجوائز العلمية، أبرزها جائزة مجمع اللغة العربية في عام 1947، و جائزة الدولة التشجيعية في الآداب 1955، و جائزة الدولة التقديرية في الآداب 1979، و جائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربي 1983م، و جائزة مبارك للآداب 2003م.

ثانيا:مؤلفاته النّحويّة:

لقد تنوّعت معارف شوقي ضيف، و ضرب فيها بسهمٍ في كلِّ فنّ، فقد ألّف في تاريخ الأدب و الإسلاميّات و النّحو، و غيرها من الفنون، و تشهد له بذلك مؤلّفات كُثر.

و جدير بالذّكر أنّ بداية ضيف كانت أدبيّة بحتة، فقد اختصّ في الأدب، و ألّف فيه الدّرر، و قد سبق أنْ ذكرناَ بعض هذه المؤلّفات في معرض التّرجمة له، غير أنّه – و في منتصف مسيرته العلميّة – غيّر مـــن هذا المـسار، و وجّه اهتمامه صوب الدّراسات النّحويّة، الّتي نتج عنها عدّة دراساتٍ مُهمّة، كلّها ذات فكر راقٍ، و إبداعٍ سامٍ، جمع فيها بين الدّراسة التّاريخيّة و الدّراسة النّحويّة منها:

- تحقيق كتاب "الرّدّ على النُّحاة" لابن مضاء القرطبيّ سنة 1947.
- المدارس النّحوية سنة 1968.
- تجديد النّحو سنة 1982.
- تيسير النّحو التّعليميّ قديماً و حديثاً مع نهج تجديده سنة 1986.
- تيسيرات لغويّة سنة 1990 .

و بالنّظر إلى هذه الكتب، يمكن أنْ نُصنّفها إلى صنفين، هما: كتب تاريخيّة و يُجسّدها كتاب "المدارس النّحويّة "، أمّا الكتب المتبقيّة فتمثّل منهجاً خاصًّا به في تجديد النّحو و تيسيره، و تعكس اجتهاداته الشّخصيّة في هذا الجانب بالذّات.

1- مؤلفاته النّحويّة التّاريخيّة :

- **المدارس النّحويّة:**

يعرض هذا الكتاب المدارس النّحويّة من بصريّة، و كوفيّة، و بغداديّة، و أندلسيّة، و مصريّة مُتعقِّباً- في تفصيل- نشأتها و نموّها و تطوّرها، و مصوّرا – في دقّة – أصـولها و مناهجها و مذاهـبها، و راسماً- في إحاطـة – أئمّتها و دقائق آرائهم، فبحثه « يرسم في إجمال الجهود الخصبة لكلّ مدرسةٍ و كلّ شخصيّة نابهة فيها »[1].

و الكتاب يُصحّحُ – في كلّ مدرسةٍ – كثيراً من الأفكار الشّائعة، ففي رأي صاحبه من الخطأ « مَا يُنسبُ إلى أبي الأسود الدّؤلي و تلاميذه من وضع بعض مبادئ النّحو، و هي إنّما بدأت توضع مع الجيل التّالي عند ابن أبي إسحاق الحضرميّ »[2] .

كما يرى المؤلّف بأنّ الخليل– لا سيبويه–« هو المؤسّس الحقيقيّ لمدرسة البصرة النّحويّة و لعلم النّحو العربي بمعناه الدّقيق، فهو مَن أقام صرح النّحو بكلّ ما يتّصل به من نظريّة العوامل و المعمولات، و بكلّ ما يسنده من سماعٍ و تعليلٍ قياسي سديدٍ »[3].

و يرى، أيضاً، بأنّ الكوفة– لا البصرة – هي مَن بدأَتِ الحملة على بعض القُرّاءِ و القراءات، إذْ « أنّ الفَرّاء إمام المدرسة الكوفيّة بعد الكسائي هو أوّل مَن تعرّض للقراءات الشّاذة بالإنكار العنيف»[4] .

كما اعتبر ضيف أبا عليّ الفارسيّ و ابن جنّي بغداديّان لا بصريّان، يقول في ذلك: « وَ مَضَيْتُ أبحثُ في المدرسة البغداديّة، و كانت قد ترامت عليها ظلالُ خدعٍ كثيرةٍ، و خاصّة أنّ علميها الفَذّيْن: أبا عليّ الفارسيّ و ابن جنّي كثيراً ما يَكْنِيَانِ عن البصريين في مُصنّفاتهما باسم" أصحابنا "، ممّا جعل كثرة المعاصرين تظنّ أنّهما بصريّان حقًّا،

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 05.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .
[3] المرجع نفسه، ص 5 – 6 .
[4] المرجع نفسه، ص6.

و هما إنّما يُصوّران بذلك نزوعهما الشّديد تلقاء البصريّين، أَمّا بعد ذلك فإنّهما ينهجان النّهج القويم للمدرسة البغداديّة القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصريّة و الكوفيّة، مع فتح الأبواب للاجتهاد و الخلوص إلى الآراء المبتكرة »[1] .

و قد توصّل الكاتب إلى أنّ المدرستين الأندلسيّة و المصريّة لم تكتفيا بالتّقليد فقط، و اعتماد آراء أئمّة النّحو السّابقين من بصريّين و كوفيّين و بغداديّين، و إنّما جَمَعَتَا مع ذلك« الاجتهاد الواسع في الفروع و وفرة الاستنباطات، و كثرة التعليلات و الاحتجاجات، بحيث لا نكادُ ننتقلُ من جيلٍ إلى جيلٍ، حتّى تلْقَانَا مجموعة من الأئمة، و كلّ إمام منهم يُثيرُ من الخواطر و الآراء ما لم يسْبقه إليه من النّحاة المجلّين»[2].

هذا أهمّ ما وقف عنده ضيف في كتابه النحويّ التاريخيّ" المدارس النحويّة "، الّذي بلغ حـــدود أربع و سبعين و ثلاثة مائة (374) صفحة من الحجم المتوسط.

2- المؤلَّفات النّحويّة التّيسيريّة:

أ- تحقيق كتاب " الرّد على النّحاة " لابن مضاء القرطبي:

صدّر ضيف كتاب" الرّد على النّحاة "– الذي سبق أنْ وفّيناه حقّه من الدّراسة في الفصل الأوّل– بمدخل طويلٍ يُعدُّ تلخيصاً وافيًا للكتاب، و ما يحمل من أسس تيسير النّحو العربيّ، مع تأييد كاملٍ، و إضافاتٍ منهُ لآراء ابن مضاء.

و قد بدأ ضيف المدخل بالحديث عن عصر الكتاب، و هو عصر الموحّدين أزهى عصور الأندلس و المغرب سياسيًّا و علميًّا، هذا العصر الّذي اعتنق المذهب الظاهريّ، فأثّر في كلّ رجاله، و منهم ابن مضّاء قاضي القضاة في دولة الموحدين، و قد برز ذلك من خلال كتابه" الرّد على النّحاة "، الّذي « أراد أنْ يردّ به نحو المشرق على المشرق،

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية ، ص 6 – 7.
[2] المرجع نفسه ، ص 07 .

أو بعبارةٍ أدقّ أراد أنْ يردّ بعض أصول هذا النّحو، و أنْ يُخلّصه من كثرة الفروع فيه و كثرة التّأويل، مُستنًّا في ذلك بسنّة أميره يعقوب*»[1].

ثمّ توقّف ضيف عند المؤلِّف" ابن مضاء " فترجم لهُ، و أعطى نبذة عن حياته و ذكر أهمّ مؤلّفاته، الّتي لم يصل إلينا منها إلاّ مؤلّفه هذا" الرّد على النّحاة "، كما وصف نسخة الكتاب شكلاً و مَضموناً، و حقّق نسبتها إلى المؤلّف، مُدعّماً ذلك بقرائن كثيرة.

ثمّ عرضَ مُجمل آراء المؤلّف، الّتي كانت حملة مُوجّهة إلى النّحاة و خاصّة نحاة البصرة، و قد ركّز على أهمّ الأسس الّتي أقام عليها ابن مضاء بناءه النّحوي الجديد، و التي سبق ذكرها، وهي:

- إلغاء نظريّة العامل.
- إلغاء العلل الثّواني و الثّوالث.
- إلغاء القيّاس.
- إلغاء التّمارين غير العمليّة
- إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً.

و في هذا المدخل بالتّحديد، أبدى ضيف تأييدهُ الكامل لكلّ ما دعا إليه ابن مضّاء، بلْ و أثنى عليه عازماً سلوك مسلكه، و الاستجابة لندائه من أجل تخليص النّاس من صعوبات النّحو الّتي باتت ترهقهم من أمرهم عُسْراً، و قرّر– في الصّفحات نفسها– أنْ يصنّف النّحو تصنيفاً جديداً، مُعْتمداً في وضع الإطار المنهجيّ لمنهجه الجديد على مبدأين أساسيين هما:

[1] شوقي ضيف: مدخل كتاب الرّد على النّحاة ، ص 17 .

* يعقوب: أعظم خلفاء دولة الموحدين، حمل النّاس على الظاهر من القرآن و الحديث، و حرق كتب المذاهب الأربعة، (ينظر الفصل الأول).

– الانصراف عن نظريّة العامل.

– منع التّأويلات و التّقديرات في الصّيغ و العبارات.

يقول ضيف في هذا الشّأن: « و ليس الانصراف عن نظريّة العامل هو كلّ ما دعا إليه ابن مضّاء، فقد دعا أيضاً إلى إلغاء كلّ تأويل و تقـــدير في الصّيّغ و العـبارات، و إنّه لينبغي أنْ نُعمّم ذلك أيضاً في فصول النّحو الأخـــرى و أبوابه، حتّى نريح النّاس من عناءٍ و لغو قلّما فهموه، و إذا فهموه لم يحسنوا فَهْمه، و نحن نقف لِنُفسِّرَ مدى تطبيق هذين الأصلين على أبواب النّحو و قواعده حتّى يحيط القارئ علماً بمَا يَنْبغِي من تصنيف النّحو تصنيفاً جديداً»[1].

و انطلاقاً من هذين المبدأين، أقام ضيف تصنيفه هذا على« ثلاثة أسس هي: **أوّلاً**: تنسيق أبواب النّحو بحيث يُسْتَغْنَى عن طائفة منها بردّها إلى أبواب أخرى، و **ثانيًا**: إلغاء الإعراب التّقديري و المحلّي في الجمل و كذلك في المفردات مقصورةً و مَنْقوصة و مبنيّة، و **ثالثاً**: أنْ لا نُعْربَ كلمةً لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح الكلام و النّطق به نُطْقاً سَديداً »[2].

ب– كتاب تجديد النّحو:

كتاب" تجديد النّحو " هو كتاب نقديّ علميّ لمنهج النّحاة القدامى و المتأخّرين، و تزكيّة و استمرار لمنهج ابن مضّاء الجديد، و توجيه إلى ما ينبغي أنْ يكون عليه النّحو من جديد، « نحو أخفّ مؤونةً و أقربُ ثمرةً، خالٍ من الإسراف في الأبواب، و المصطلحات، و القواعد الفرعيّة و الشّروط، و من إعراب ما لا يفيد إعرابه في صحّة النّطق و سداده، و أيْضاً من فضول توجيهات النّحاة الكثيرة لبعض الصّيغ و استحداث هيئات لصيغٍ لم ينطق بها العرب، نفوذاً إلى أعاريب معقّدة تُفسدُ التّصور السّليم لصيغ العربيّة، نحو مُبسّط مع المحافظة التّامّة على أصوله دون أيّ

[1] شوقي ضيف: مدخل الرد على النحاة، ص 48 .

[2] المرجع نفسه، ص 04 .

ترخّص، مُحافظة أدّت إلى إضافات ضروريّة، النّاشئة بحاجـــة ماسّة إليها، حتّى تُحيط بخصائص العربيّة إحاطة تامّـة، و تتمثّل صياغاتها تمثّلاً قويماً»[1].

يعدّ كتاب" تجديد النّحو " لشوقي ضيف أوّل عمل علميّ مُتكامل له لنقد النّحو العربيّ، بعدما كان قدْ أرهص له بتحقيق كتاب "الرّد على النّحاة" لابن مضاء عام 1947، و الّذي ألهمته آراؤه بفكرة تجديد النّحو، بَلْ و بدأ بتنفيذها فعليًّا عندما توصّل إلى ثلاثة من أسّسها، و لم يكتف ضيف بهذه الأسس الثّلاثة، بل راح يُطوّر فكرته إلى أنْ اكتملت– عبر مراحل– ناضجةً واضحةَ المعالِم في ستّة أسسٍ هي مَشروعه لتيسير النّحو، و هي:[2]

1- إعادة تنسيق أبواب النّحو تنسيقاً يُؤدّي إلى الاستغناء عن طائفةٍ منها بردِّها إلى أبواب أخرى.

2- إلغاء الإعرابَيْن التّقديري و المحليّ في الجمل و المفردات المقصورة و المنقوصة و المبنيّة.

3- الإعراب لصحة النّطق.

4- وضع تعريفات و ضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو.

5- حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو، تعرض فيه دون حاجةٍ إليها.

6- زيادة إضافات لبعض الأبواب لتمثّل الصيّاغة العربيّة تمثّلاً دقيقاً.

استطاع ضيف بفضل هذه الأسس أنْ يُعيد تبويب النّحو، و يُصنّفه تصنيفاً جديداً، و يقدّمـه للدّارسـين و قرّاء العربيّة سنة 1982 في كتاب سمّاه" تجديد النّحو "، وزّعـه على مدخل و ستّة أقسام: قسمـين للصّرف و أربعة أقسامٍ للنّحو.

[1] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليمي قديماً و حديثاً، ص 74، 75.

[2] شوقي ضيف: تجديد النّحو، دار المعارف، مصر، ط4، 1995، ص 4 – 5.

فصّل- في مدخل الكتاب- القول عن الأسس الستّة الّتي اعتمدها في تصنيفه الجديد للنّحو، و ما ترتّب عن هذه الأسس من إلغاء لأبواب و أحكام و شروط، رأى أنّه لا حاجة للدّارس إليها، كما زوّد الكتاب بمجموعة إضافات، وَجَدَ أنّها مهمّة جدّاً لاستكمال منهجه.

هذا و قد حاول ضيف جاهداً تطبيق المنهج الّذي دعا إليه في فصول الكتاب، وِفقاً للأسس الّتي استند إليها في إعادة التّصنيف.

أمّا عن مسائل و موضوعات كتاب "تجديد النّحو "، فسيؤجَّل الحديث عنها و الخوض في تفاصيلها إلى المبحث الثّاني، الّذي سَنخصّصه لعرض أسس التّجديد عند شوقي ضيف، و الّتي تمَّ بثّها مجتمعةً في هذا الكتاب بالتّحديد.

ج – تيسير النّحو التّعليميّ قديماً و حَديثاً مع نهج تجديده:

بعد أربع سنوات من إصداره لكتاب" تجديد النّحو "، و بالتّحديد سنة 1986، أصدر ضيف عملاً آخر له دَعَمَ به كتابه السّابق عنونه بـ:" تيسير النّحو التّعليمي قديماً و حديثاً مع نهج تجديده"، و الّذي كان بمثابة شرحٍ وافٍ للأسس الّتي اعتمد عليها في تصنيفه الجديد للنّحو، الّتي ذكر بعضها في مدخل كتاب " الرّد على النّحاة "، و استوفاها في كتاب"تجديد النّحو ".

و قد صدّر ضيف حديثَهُ عن هذه الأسس بذكر أبرز محاولات التّجديد و التّيسير في النّحو العربي قديماً و حديثاً، و في المرحلتين استوقفتهُ مُطوّلاً محاولتان هُما: محاولة ابن مضاء في كتابه" الرّد على النّحاة " قديماً، و محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النّحو "حديثاً، فكان نصيراً للأولى مُقتبِساً منها مُعظم آرائه، و مُعارضاً للثّانيّة يرى فيها قُصوراً عن بلوغ الغاية و نقصاً.

أمّا عن الأولى فقد سبق و ذكرنا بالدّليل تأثّر ضيف بها وانتهاج نهجها، و أمّا الثّانيّة، فكلّ فكرة عرض لها إبراهيم مصطفى إلاّ و سَفَّهَ ضيف من شأنها، بِدْءًا باعتبار عمل إبراهيم مصطفى ما هو إلاّ اقتباس من ثورة ابن مضّاء و تكرار لها، يقول: « و هو يلتقي فيه بثورة ابن مضّاء على نظرية العامل في النّحو و الدّعوة بقوة إلى إلغائها، و يلتقي أيضاً في كتابه بابن مضّاء في تكرار القول بأنّ النّحاة بالتزامهم نظريّة العامل أضاعوا العناية بمعاني الكلام و دلالته»[1]. و ما العيب هنا؟ إنْ كان إبراهيم مصطفى قد تأثّر بابن مضاء، فعلى حدّ علمنا لم يكن الوحيد، فكلّ محدَثٍ نادى إلى التيسير- و من بينهم ضيف- إلاّ و كان منطلقا في دعوته من دعوة ابن مضاء، مستلهما آراءه منها، كما أنّ التأثّر بالآخر و الاقتباس منه أمر طبيعيّ، لا ينتقص من صاحبه شيئا.

ثمَّ تعرّض لبناء إبراهيم مصطفى الجديد للنّحو، و وقَف منهُ موقِفَ المعارض لكلّ ماجاء فيه، فعلى سبيل المثال، إخراجه الفتحة من علامات الإعراب و إبقاؤه فقط على الضمّة و الكسرة، يراه ضيف إهمالاً لأنواع المنصوبات الّتي أُلغيت جميعا « فلم يعد هناك مفعول به، و لا مفعول مطلق، و لا مفعول فيه، و لا مفعول لأجله، و لا مفعول معه، و لا استثناء، و لا حال، و لا تمييز، و واضحٌ أنّ هذا الإلغاء يُضيع على النّاشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصيّاغة العربيّة، بما قد يُحْدِثُ بلبلة في تصوّرها لأساليبها»[2].

و يستمرّ شوقي ضيف في نقده للكتاب و معارضته لآرائه ليصل- في الأخير- إلى أنّ « مباحث الكتاب لا تُضيف تيسيرات إلى النّحو، و إنّما تُضيف تعليلات و افتراضات جديدة، تَخْرُجُ عن الوظيفة الأساسيّة للنّحو، و هي دراسة الظّواهر النّحويّة الطبيعيّة للصّيغ العربيّة و استخلاص الأحكام و القواعد منها، دون الخوض في عللٍ لا تنفع في تصحيح نطقٍ و لا تفيدُ في تقويم لسانٍ »[3] . و لعلّ ضيف هنا قد كان قاسيا في حكمه هذا ، فيكفي إبراهيم مصطفى أنّه فتح أمام ضيف و غيره باب التيسير، و يكفي أنّه قد شاركه الطموح نفسه، و إنّ اختلفت الوسيلة

[1] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليمي قديماً و حديثاً مع نهج تجديده، ص 27.
[2] المرجع نفسه، ص 29.
[3] المرجع نفسه، ص 31 .

فالغاية كانت واحدة و هي تيسير النحو و درء اللحن، كما أنّ قصور محاولة إبراهيم عن تحقيق الغاية، لم يكن مصيرها وحدها، بل كانت هذه حال كلّ المحاولات بما فيها محاولة ضيف.

و في كتاب شوقي ضيف هذا، لم تحظ المحاولات الفرديّة باهتمامه فقط، بل نالت المحاولات الجماعيّة أيضاً قسطاً وافراً منه، إذْ خاض فيها هي الأخرى، و أبدى فيها رأيًا، كحديثه عن مقترحات لجنة وزارة المعارف المصريّة الّتي عُقدت سنة 1938م، لأجل تبسيط قواعد النّحو و الصّرف و البلاغة للنّاشئة، و الّتي عقّب على مقترحاتها بآراءٍ خاصّة – و إنْ كانت مقتضبة – كانت في معظمها مُصادقة على ما جاء فيها [1]. و وقف أيضا عند موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1945م من مقترحات هذه اللّجنة.

كما أسْهب ضيف الحديث عن أسس التّيسير الّتي اعتمدها في تصنيفه الجديد للنّحو، ذاكراً المراحل[2]، الّتي مرّ بها مشروعه إلى أنْ أصبح مثاليًّا في كتاب " تجديد النّحو "، و فصّل القول في هذه الأسس جميعاً، مع بيان ما عني به في الكتاب من ذكر دقائق مهمّة في تصاريف الكلم و في التّراكيب و الأساليب. و لنا وقفة مع هذا كلّه، من مراحل و أسس، عند تحليل هذا الكتاب لاحقاً.

د- تيسيرات لغويّة:

في هذا الكتاب، و في حدود المائتي (200) صفحة، يحاول ضيف أنْ يُميطَ اللِّثام عن بعض استعمالات اللّغة الّتي يظنّ البعض أنّها قدْ انْحرفَت عن جادّة العربيّة و قواعدها السّديدة، يحاول رَفْعَ اللُّبْسِ عنها و تبرئتها ممَّا وُصمت به.

[1] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليمي ، ص 32 و ما بعدها.
[2] المرجع نفسه، ص 5 و ص 49 .

و قد صنَّف الكاتب هذه الصّيغ إلى ثلاثة أقسام« قسمٌ: يتناول بعض القواعد تصحيحاً و تبييناً، و قسمٌ: يتناول بعض التعبيرات يظنّ أنّ بها شوْباً من خطأ و هي بريئة منه، و قسمٌ: يعرضُ بعض ألفاظ دارجة تَمُتُّ إلى الفصاحة بعرقٍ أصيلٍ »[1] .

و من أمثلة ما عُرض في القسم الأوّل: استغناء الفعل الثّلاثي المبني للمعلوم بمادّته عن الفاعل في صيغٍ مُطردةٍ، و من هذه الصّيغ، ذكَرَ أفعال باب الاستثناء، فمثلاً:« يقول القائل: **قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدًا**، و قد تسبقها ما المصدريّة فيقول: **قَامَ القَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا**، و في الصّورتين جميعاً لا تُذكر فواعل لهذه الأفعال، و اختلف النّحاة في تصوّرها» [2]،و يستعرض ضيف آراء النّحاة، ليتوصّل- في نهاية المطاف- إلى أنّ الرّأي السّديد هو رأي الفَرّاء الّذي يقول: « أنَّ حاشا فعلٌ لا فاعل لهُ » [3]، و هو نفسه الرأي الّذي ذهب إليه ابن مضاء إذ أنّ الفعل عنده: «إنْ لم يكن معهُ فاعل– ضمير أو اسم ظاهر– كانَ دالاً على فاعله بمادّته، و لا حاجة لهُ إليه، إذْ هو مُسْتغْنٍ عنهُ بصيغته» [4].

و من أمثلة ما ذكر في القسم الثّاني، جواز ما يتداول في الألسنة و ما يكثر في لغة الصّحف من حذف حرف العطف بين كلمتين مثل" **قطار القاهرة – أسوان** "، و لهذا الاستعمال أمثلة خُرِّجت منهُ في بعض آي القرآن الكريم و أمثلة في نصوص الشّعر و النّثر القديمين ممَّا يشهد بجوازه، من ذلك « ما ذكره ابن جنّي من أنّ المازني حكى عن أبي زيد قول بعض العرب: **أَكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمْرًا**، يريد: **أَكَلْتُ لَحْمًا وَ سَمَكًا وَ تَمْرًا** » [5] .

[1] شوقي ضيف: تيسيرات لغويّة، دار المعارف، القاهرة ، مصر، 1990، ص 05 .
[2] المرجع نفسه، ص 29 .
[3] المرجع نفسه، ص 30 .
[4] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
[5] المرجع نفسه، ص 135 .

و دليل آخر[1] من الشّعر ما حكاهُ الأخفش الأوسط عن بعض العرب و منه قول الحطيئة[2]:

إنْ امرءًا رَهْطُه بالشَّام منْزلُهُ *** برمل يَبْرِينَ جَاراً شدَّ ما اغتربا.

يقول: إنَّ امرءا أهله بالشَّام و منزله برمل يبرين في اليمامة ما أشدّ اغترابه، و قد حذف حرف العطف بين **جملة منزله برمل يبرين وجملة رهطه بالشّام**.

و يأتي ضيف بدليل ثالث، هو إحدى الآيات الكريمة الّتي« ذكر ابن هشام أنّها خرِّجت من هذا الباب، و هي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَ الملَائِكَةُ وَ أُوْلُوا العِلْمِ قَائِمًا بِالقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ (18) إنَّ الدِّينَ عَنْدَ اللهِ الإسْلَامُ وَ مَا اخْتَلَفَ الّذِينَ أُوْتُوا الكِتَابَ إلاّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُم العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَ مَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الحِسَابِ (19) ﴾ (آل عمران/ 18-19)، بفتح **أَنَّ** في قوله جلّ شأنه: ﴿ إنَّ الدِّينَ عندَ اللهِ الإسْلامُ و ما اخْتَلفَ الّذين أوْتُوا الكِتابَ إلاّ من بعْدِ مَا جَاءهُم العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهمْ وَ مَنْ يَكْفُرْ بآياتِ اللهِ فَإنَّ اللهَ سَرِيعُ الحسَابِ﴾ (آل عمران/19)، في قراءة الكسائي، فقد **حذفت** معها **واو العطف** كما يقتضي ظاهر القراءة»[3].

و هذه الصّيغ و غيرها ممّا أجازهُ الكاتب، قد « أقرّها مجمع اللّغة العربيّة في مؤتمرات له مختلفة».[4]

و في القسم الثالث من الكتاب، وهو قسم تسويغ ألفاظ دارجة، أشار ضيف إلى أهمِّ العلماء الّذين جمعوا أكبر عددٍ من الألفاظ العاميّة و نَوَّهُوا بفصاحتها و منهم « محمد علي الدّسوقي في كتابه " تهذيب الألفاظ العاميّة "، و أحمد تيمور في كتابه" معجم تيمور الكبير"، و أحمد عيسى في كتابه "المحكم في أصول اللّغة العاميّة "، و محمود

[1] شوقي ضيف: تيسيرات لغويّة ، ص 135-136.

[2] أبو الحسن العسكري: ديوان الحطيئة، تصحيح: أحمد بن الأمين الشنجيطي، مطبعة التقدم، مصر،(د.ط)، (د.ت)، ص05.

[3] شوقي ضيف: تيسيرات لغوية، ص 136 .

[4] المرجع نفسه،ص 07 .

تيمور في كتابه" العاميّة الفُصحى "، و عبد المنعم سيد عبد العال في" معجم الألفاظ العاميّة ذات الحقيقة والأصول العربيّة "، و الدّكتور محمد داود التنير في كتابه" ألفاظ عاميّة فصيحة "» [1].

و بدوره أكّد ضيف فصاحة بعض الألفاظ العاميّة بأنْ خصّص لها هذا القسم الأخير من كتابه، و الّذي أفرده لِنحوِ ستين لفْظةً عاميّة هي في حقيقتها فصيحة، و من أمثلة ذلك كلمة" **الإمضاء** " «الّتي تدور في اللّغة اليوميّة المتداولة بمعنى توقيع الشّخص باسمه على ورقة، و الكلمة في اللّغة: مصدر من قولهم: أمضى الأمر إمضاءً أيْ نفّذه، و في الحديث النّبوي:" لَيْسَ لَكَ منْ مَالِكَ إلاَّ مَا تَصَدَّقْتَ فأَمْضَيْتَ" أيْ فأنفذت فيه صدقتك و لم تتراجع، و لما كان توقيع الشّخص على ورقة يَعْني أنّه سينفّذ ما تحتويه من أمرٍ أوْ اتّفاقٍ، أُستعيرت لذلك كلمة الإمضاء الّتي تعني المضي في التّنفيذ، و بذلك تكون كلمة الإمضاء، أيْ توقيع الشّخص على ورقة، عربيّة صحيحة »[2].

و من أمثلة شوقي على فصاحة العاميّة كلمة " **نَشَـــلَ** "، و هي كلمة « تتداولُ في اللّغة اليوميّة بمعنى **سَــرَقَ**، و اشتقوا منها كلمة" **النَّشَّال**" بمعنى **اللِّصّ**، و الكلمتان ليْستا في المعاجم القديمة غير أنَّ فيها "نشل الشّيء": إذا أسرع في نزعه، و من ذلك قولهم: " نشل اللّحم من القدر" إذا أسرع في إخراجه منها بيده، و من ذلك قولهم:" نشل الغريق من الماء " إذا أخرجه من الماء مُسرعاً، و من هذا المعنى تداول النّاس كلمة " نشل " للخطف السّريع و بعبارة أخرى للسّرقة، فيُقال: " نشل ما معه من نقود"، و أُشتقت من ذلك كلمة " النّشّال " للّص الّذي يسرق النّاس على غِرَّة، و بذلك تكون الكلمتان المتداولتان: نشل– النّشّال عربيّتين صحيحتين» [3]. و هذه الأمثلة الّتي ضربها ضيف للدّلالة على فصاحة بعض الألفاظ العاميّة، هي الأخرى قد « أقرَّتها مؤتمرات المجمع » [4].

---

[1] شوقي ضيف: تيسيرات لغوية، ص 07 – 08 .

[2] المرجع نفسه ، ص 193 .

[3] المرجع نفسه، ص 161 .

[4] المرجع نفسه، ص 08 .

و بالإضافة إلى هذه المؤلّفات، ذُكر لضيف مؤلّفات لغويّة أخرى، لم تقع عليها أيدينا، و لم نصادف مَنْ تعرّض لها بالوصف أو التّحليل، و هي كتاب " الفُصحى المعـاصرة "، و كتاب " تحـريفات العاميّة للفُصحى في القـواعد و البُنيات و الحروف و الحركات " الّذي أصدره سنة 1994.

و بعد، فلم يكن شوقي ضيف ناقلاً جيّداً للتّراث فحسب، و إنّما أضاف أيْضاً إلى هذا التّراث الكثير بما قدّمه من إبداعاتٍ و آراء، تشهد له بذلك مؤلَّفاته الّتي فاقت العدّ والإحصاء، و الّتي خاضت في كلّ علوم العربيّة بدون استثناء.

ثالثا: المرجعيّة العلميّة لشوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو:

سبق أنْ أشرنا في الفصل الأوّل، إلى طائفة من المحاولات القديمة و الحديثة في مجال التسيير، و الّتي أفاد منها شوقي ضيف في محاولته، بحكم أنَّ الاطّلاع على التّجارب السّابقة و التّأثّر بها و حتّى الاقتباس منها أمر طبيعيّ.

فقد وجدنا ضيف في عمليّة إرساء دعائم مشروعه قد اعتمد مبدأ الانتخاب من آراء مَنْ سبقه في التّجربة، فقد كان يتبنّى كل رأي يوافق تفكيره، و يعلّل لكلّ حكم يصل إليه مُستدلاً بالرأي الّذي يدعم منهجه الجديد.

و في هذا الجزء سنشير إلى أهمّ مصادر شوقي الّتي بَنَى على أساسها مشروعه، وهي :

1- ابن مضاء القرطبيّ:

يُعدّ ابن مضاء أهمّ خلفيّة معرفيّة اتّكأ عليها ضيف في تصنيفه الجديد، بلْ لعلّه كان كذلك بالنّسبة لكلّ دعاة التّيسير، إذْ يتّفق جلّ الباحثين أنَّ معظم آراء هؤلاء المجدّدين مُسْتمدّة من آراء ابن مضاء. و لم يكن ضيف- و باعترافٍ منه- بمعزل عن هذه الدّعوة، فقد تأثّر بها أيّما تأثّر، و أخذ على عاتقه مسؤوليّة دعمها، حتّى أنّه حاول حمل البقيّة على اتّباعها، يقول: « و إنّه لحَريٌّ بنا أنْ نستجيب إلى هذا النّداء، حتّى نخلّص النّاس من صعوبات النّحو الّتي تُرْهِقهم من أمرهم عسراً، و لن يكلّفنا ذلك جُهْداً، فقد مهّد ابن مضاء الطّريق أمامنا »[1]، و هذا تصريح واضح من قِبَلِ ضيف بأنّ محاولته هي إكمال لما بدأه ابن مضاء.

لقد تبنّى ضيف منهج ابن مضاء و استلهم منه المبادئ الأساسيّة الّتي أطّرت منهجه الجديد، و هي إلغاء نظريّة العامل وما يترتّب عليها من تقديراتٍ و تأويلاتٍ و أقْيسةٍ و عللٍ، يقول في ذلك: «و أكبر الظّنّ أنّه قد اتّضح الآن ما نزعمه، من أنّنا حين نُطبّق على أبواب النّحو ما دعا إليه ابن مضاء، من منع التّأويل والتّقدير في الصيّغ و العبارات، كما نطبّق على هذه الأبواب، ما دعا إليه من إلغاء نظريّة العامل، نستطيع أنْ نصنّف النّحو تصنيفاً

[1] شوقي ضيف: مدخل الرّد على النّحاة، ص 47 - 48 .

جديداً، يحقّق ما نبتغيه من تيسيرات قواعده تيسيراً مُحقّقاً» [1]، و فعلا قد انطلق ضيف من هذين المبدأين، و هو يؤسس لمحاولته في تيسير النّحو على نمط جديد.

و نذكر ممّا أفاده ضيف من ابن مضاء ما يلي :

أ- إلغاؤه بابي التّنازع و الاشتغال، إذْ هو في ذلك يتّبع أستاذه ابن مضاء الّذي سبق و أنْ ألغاهما من قبل[2]، فهما يجلبان- بحسب رأيه- « صيّغاً لم ينطق بها عربيّ، مما يحتّم تنحيّتهما عن النّحو و قواعده، حتّى لا تُدخل الضّيم على العربيّة و صيغها المحكمة القويمة » [3]. فأمّا تيسيرهما و تهذيبهما فهو أمر منطقيّ، و لكن أنْ نحذفهما جملة و تفصيلا من النّحو، فهذا ما لا يتقبلُّه عقل، فالبابان و إنْ صعُب فهمها على النّاشئة، فإنّ أصحاب الاختصاص بحاجة ماسة لمعرفة كلّ شاردة و واردة في النّحو.

ب- لا حاجة إلى تقدير متعلَّق المجرور في مثل: (**زَيْدٌ فِي الدَّارِ**) « فيزعم النّحويّون أنَّ قولنا: "**فِي الدَّارِ**"، متعلّق بمحذوف تقديره:(**زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي الدَّارِ**)، و هذا كلّه كلام تامّ لا يفتقر السّامع له إلى زيادة (كائن و لا مستقر)، و إذا بطل العامل و العمل فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذا الإضمار» [4]. فهو هنا يرى بأنْ نُعرِبَ:(**فِي الدَّارِ**) خبرا للمبتدأ **زَيْدٌ**، و لا داعي لتقدير متعلق محذوف تقديره:**مُسْتَقِرٌّ**، و فعلا في هذا الرّأي جانب كبير من التيسير على ناشئتنا.

ج- إلغاء عمل أنْ المصدريّة في المضارع مُضمرة وجوباً في مثل:" **لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَ تَشْرُبَ اللَّبنَ**"، فالنّحاة هنا « يمضون فيقدرون: (**أن المحذوفة**) مع الفعل التّالي للواو بمصدر، و يصنعون نفس الصيّغ بالفعلين الأوّلين في الجملة بحيث تصبح هكذا:" لا يكون منك أكل للسّمك و شرب اللّبن"، و هذا تعسّف في التّأويل، إذْ المتكلّم لا

[1] شوقي ضيف: مدخل الرد على النحاة، ص 67 .
[2] ابن مضاء القرطبي : الرّد على النّحاة ، ص 94 وما بعدها .
[3] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليميّ، ص 22.
[4] المرجع نفسه، ص 87 .

يقصد إليه، إنّما يقصد في الجملة الأولى: لا تجمع بين أكل السّمك و شرب اللّبن هذا في حالة النّصب، و إنّ رفعه كان المتكلّم قد نهى المخاطب عن أكل السّمك و أوجب له شرب اللّبن، و إنْ جزم انصبّ النّهي عن الفعلين معًا، و ابن مضاء بذلك كلّه يريد أنْ يثبت أنَّ نصب المضارع بعد فاء السّببيّة و واو المعيّة لا يرجع إلى أنّه معمول لأنْ مضمرة وجوباً، و إنّما يرجع إلى المعنى الّذي يريده المتكلّم » [1].

و تجدر الإشارة هنا أنّ اقتباس ضيف من ابن مضاء، لم يجعل منه مقلّداً أعمى له، فقد خالفه في مسائل كثيرة، منها مسألة الضّمائر المستترة، إذ دعا ابن مضاء إلى إلغائها [2]، فعدّ الأفعال دالّة على الضّمائر بنفسها كما ألغى الضّمائر البارزة، و هو ما رفضه ضيف إذْ يرى أنَّ إلغاءها «يحدث اضطراباً في باب الفعل و الفاعل، إذْ تكون عندنا أفعال لها فواعل و أفعال لا فواعل لها، ممّا يحدث بلبلةً في أذهان النّاشئة، و من هنا كنت أرى أنْ يظلّ النّحو التّعليمي مُعْتَّداً بفكرة الضّمائر المستترة و المتّصلة البارزة و إعرابها فواعل، أخْذاً بقانون الاطّراد في وضع القواعد، حتّى لا تحدث فيها خلخلةً و بلبلةً » [3]. و نُنوِّه هنا أنّ ضيف كان في بداية دعوته مقتنِعا بفكرة إلغاء الضمائر، إلّا أنّه قد تراجع عن ذلك أثناء تطبيقه لآرائه.

2- الدّرس اللّغوي الحديث (الوصفيّة) :

إذا كان ابن مضاء– و هو صاحب التّأثير الأقوى في ضيف – قد انطلق في ثورته ضد النّحو من عقيدة دينيّة هي الظّاهرية –كما رجّح الأغلبيّة – فإنّنا وجدنا إشارة تلمّح إلى أنَّ تلميذه شوقي ضيف قد اعتمد في بلورة نظريّته الجديدة على مبادئ الدّرس اللغويّ الحديث، و بالتّحديد على المنهج الوصفي، و ما يؤكّد ذلك قوله:« و إنَّ من

[1] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليميّ ، ص 21-22 .
[2] ابن مضاء القرطبي: الردّ على النّحاة ، ص 88 وما بعدها .
[3] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليمي ، ص 35 - 36 .

المعروف أنَّ واجب النحويّ أنْ يسجّل ما وجد في اللّغة فعلاً من صيّغ و عبارات، لا أنْ يفترضَ هو صِيّغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللّغة » [1]. و فعلا هو المنهج نفسه الذي تتبعه الوصفية في دراستها للّغة.

3- النّحو الكوفي:

أبدى ضيف آراءً في مسائل نحويّة عديدة، و لاسيّما المعقّدة منها، و كان في ذلك يعود إلى آراء النّحاة حتّى ينتخب منها ما يراه مُلائِماً لمشروعه و محقّقاً لغرضه، و من المذاهب الّتي كان كثير الاعتماد عليها– بعد ابن مضاء – المذهب الكوفي، و جنوحه لهذا المذهب لا يدعو للدّهشة أبداً، فقد اتّفق معظم النّحاة المحدثين على أنّه خير المناهج، و ذلك لِيُسره و خُلُوّه من المشقّة.

يقول عنه عباس حسن: « اليوم لا نُريد أنْ نُسلِّم زمامَ اللّغة لهؤلاء أو هؤلاء، أو سواهم من غير تبصّر و طول تفكير، فما الّذي يقضي به العقل؟ إنَّ غاية البصريّ و الكوفيّ و غيرهما من طوائف اللّغويين والنّحاة هي: صيانة اللّغة و المحافظة عليها من عوامل الضّعف و الفساد، و لكلّ وسيلـته إلى غايته، و لكن الوسائل تَتَفاوت يُسْراً وَ مَشَـقَّةً و ليناً و إعناتاً، و خيرها ما لا مشقّة فيه و لا إعنات، أو ما كان نصيبه منهما ضئيلاً مُحْتملاً، و هذا ينطبق أحياناً على المذهب الكوفيّ دون غيره» [2].

و قد صرّح مهدي المخزومي– و هو من أبرز الدّعاة لتبنّي هذا المنهج– قائلاً: « كان حريًّا بهذه المحاولات أنْ تنظر إلى النّحو الكوفيّ نظرتها إلى النّحو البصريّ، و أنْ تُفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النّحو و تيسيره » [3].

و لم يكن شوقي ضيف– حاله حال كلّ المحدثين– ببعيد عن هذه النّزعة، فقد عَوَّلَ كثيراً على النّحو الكوفيّ فيما ذهب إليه من تيسير للنّحو، و أخذ بكثير من آرائه، منها:

---

[1] شوقي ضيف: مدخل الرّد على النّحاة، ص 49 .

[2] عباس حسن:اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دار المعارف، مصر، ط2، ص94 و 121. نقلا عن: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الحسين: تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (دراسة و تقويم)، ص400.

[3] مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة النحو و اللغة، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986، ص408. نقلا عن: المرجع نفسه، ص 399.

أ- إلغاؤه باب " **كان وأخواتها** " من الجملة الاسميّة، إذْ عدّ هذه الأفعال تامّة، و ما بعدها من منصوب حالاً، و هو رأيّ كوفيّ أخذ به شوقي و أثنى عليه [1].

ب- إعرابه الاسم المنصوب في باب **الاختصاص**– الذي ألغاه هو الآخر– تمييزاً حتّى و لو جاء معرفة، مُسْتَنِداً في ذلك على رأي الكوفيين، الّذين أجازوا مجيء التمييز معرفة [2].

ت- إلغاؤه عمل"ما" الّتي تعمل عمل ليس، متبنيًّا أفكار الكوفيين، و قد طالب« بالأخذ بإعراب الكوفيين في كتب النّاشئة تيسيراً عليهم في الفهم و تعميماً لحكم **خبر" ما** " في مثل قوله تعالى: ﴿ و مَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (النمل/ 93 ، هود / 123)، فإمّا أنْ يكونَ مجْروراً فِعلاً بباءٍ زائدةٍ، أوْ خبراً منصوباً بنزع الخافض على تقدير الباء محذوفة» [3].

4- النّحو البصريّ و نحاة آخرون:

رغم أنَّ النّحو الكوفيّ شغل حيّزا كبيراً في مشروع ضيف، إلاّ أنّ نظيره البصريّ، قد حَظِيَ– هو الآخر– بومضات لا يُستهان بها في صفحات هذه المحاولة، و قد نال هذه الحُظوة– أيضاً– نحاة آخرون غير نحاة هاتين المدرستين، و هذا إنْ دلّ على شيْء فإنّما يدلّ على عدم تعصّب ضيف لرأي دون الآخر، فقد ألمّ الرّجل بكلّ الآراء النّحويّة، و انتخب منها ما يُلائم محاولته و يدعم هدفه. و نذكر من هؤلاء النّحاة الّذين مَالَ ضيف إلى آرائهم:

أ- **سيبويه:** الّذي أخذ برأيه في موضوع التّوابع الّتي تحتمل إعرابين على أساس اللّفظ و المحل، إذْ قصر إعرابها على اللّفظ فقط، و كذا في باب التّنازع، يأخذ برأي سيبويه« القائل بأنّ الفعل الثّاني هو الّذي يعمل في الاسم رفعاً

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص50./ تجديد النحو ص12 و ما بعدها.

[2] المرجع نفسه ، ص 129 / و أيضا أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح : رجب عثمان محمد و رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998، ج 3، ص1197 .

[3] المرجع بنفسه، ص 97 .

و نصباً و جراً، و أنّه استغنى عن الاسم في الفعل الأوّل لعلم المخاطب به» [1]، و قد طالب ضيف -في الأخير- بإلغاء هذا الباب أخذاً برأي ابن مضاء لأنه«يعرض صوّراً من التّعبير لا تجري في العربيّة و لا نطق بها العرب » [2]، كما أخذ ضيف برأي سيبويه في باب (كاد وأخواتها)، و هو الرأي نفسه للمبرد .

ب- **المبرد**: أخذ برأيه هو و سيبويه « في باب (كاد وأخواتها)، تعمل معنى (قارب أنْ يفعل)، واستنتج من هذا أنّها أفعال لها فواعل وليست أفعالاً ناقصةً » [3] .

ت- **السهيلي الأندلسي**: أخذ برأيه في موضوع " ظنّ "، إذْ رأى أنّهُ لا يُقدّر بعدها الاسمان المنصوبان مبتدأً وخبرًا، فأخرج(ظنّ و أخواتها) – تِبْعاً لرأيه – من الجملة الاسميّة، و اكتفى بأنّ«ظنّ و كلّ هذه الأفعال يليها مفعولان و حسب، و لا حاجة إلى أنْ يقال أنّ أصلهما مبتدأ وخبر» [4].

ث- **ابن كيسان**: تابعه في باب (أفعال المدح و الذّم)، الّذي حذفه شوقي، إذْ أعرب ابن كيسان« المخصوص بالمدح و الذّم بدلاً ممّا قبله، لا مبتدأ مؤخر، و الجملة قبله خبر مقدّم كما يذهب البصريّون » [5].

ج- **الأخفش الأوسط**: تابعه في إنكار عمل(لات)، الّتي ألغاها أيضا، و تجدر الإشارة هنا إلى أنَّه الرّأي نفسه الّذي ذهب إليه أبو حيّان، فشوقي ضيف يعتمد هذا الرّأي وهو: « أنّ لات في مثل قوله تعالى: ﴿ و لاَت حينَ مناصٍ ﴾ (ص/ 03)، لا تعملْ شيْئا، و أنّ ما بعدها منصوب على الظّرفيّة، و أنّها أداة نفي خاصّة بالظّروف» [6].

ح- **أبوحيّان**: تبعه ضيف في رأيه في عمل (لات)– و قد سبق أنْ أشرْنا إليه-كما ألغى ضيف عمل (لا)، اِسْتِناداً على رأي أبي حيّان، الّذي يَجِدُ عملها « في غاية الشّذوذ و القلّة»[7].

---

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 113 ./ شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 18-19 .

[2] المرجع نفسه، ص 114 .

[3] المرجع نفسه، ص100– 101 ./ سيبويه: الكتاب، ج 3، ص157./ المبرد: المقتضب،ج3، ص68 / شوقي ضيف: تجديد النحو، ص16.

[4] المرجع نفسه، ص 109-110 . / شوقي ضيف : تجديد النحو، ص 17 .

[5] المرجع نفسه، ص 130 . / شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 21 .

[6] المرجع نفسه، ص 98 ، 99 .

7 المرجع نفسه ، ص 98. / أبو حيّان: ارتشاف الضرب، 1197/3 .

خ- **الزّجّاج**: تَبَنَّى رأيه في موضوع (لا)، فالزّجّاج كأبي حيّان و الأخفش« لم يسمع النّصب في خبرها ملفوظاً»[1]

5- لجنة وزارة المعارف المصرية سنة 1938 المصادقة من طرف مجمع اللغة العربية سنة 1945:

استمدّ ضيف من محاولتي اللجنة و المجمّع الكثير من المقترحات، و قد أقرّ منها ما يلي:

أ- إلغاء الإعرابين التّقديري في المفردات و المحلّي في الجمل [2].

ب- الاستغناء في موضوع حركة الإعراب الأصليّة و الفرعيّة، عن القول بنيابة حركة عن حركة، كنيابة الفتحة عن الكسرة أو العكس، أو نيابة حرف عن حركة، كنيابة الألف و الواو عن الضمّة، واليّاء عن الكسرة[3] .

على أنّه ينبغي الإشارة هنا إلى أنّ اللّجنة قد تأثّرت برأي إبراهيم مصطفى القائل بأنّ الأسماء الخمسة:« ترفع بضمة ممدودة تولّدت منها الواو، و تنصب بفتحة ممدودة تولّدت منها الألف، و تُجرّ بكسرة ممدودة تولّدت منها الياء» [4].

و قد رفض مجمع اللّغة هذا الاقتراح، و عدّ الحروف في الأسماء علامات أصليّة، و ألغى نيابة حركة عن حرف أو نيابة حركة عن حرف، و أصبحت علامات الإعراب متساويّة في الأصالة، و في هذا وافقه ضيف.

و لأنَّ ضيف لا يتحيّز لأحد، و يحرص على انتقاء ما يوافق مشروعه، فإنّه قد رفض قرارات اللّجنة، و حتّى رأي المجمّع فيما يخصّ موضوع الإعراب و البناء، فاللّجنة قالت بإلغاء ألقاب الإعراب و الاكتفاء بألقاب البناء،

و بعكسها قال المجمع بإبقاء ألقاب الإعراب و إلغاء ألقاب البناء، و الموقفان كلاهما- في رأي ضيف- غير صائبين، إذ يعتقد« أنّهُ لا ضرورة لتوحيد ألقاب الإعراب و البناء، بل لعلّ التّفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضروريّة

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي ، ص 98.
[2] المرجع نفسه، ص 32 .
[3] المرجع نفسه ، ص33 .
[4] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها، /إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص 109- 110 .

للنّاشئة كي يُميّزوا بين ألقاب الإعراب المنوّنة و ألقاب البناء الّتي يمتنع تنوينها في الكلام » [1]، و هذا عين الصواب حتّى نجنّب الناشئة اللُّبسَ.

6- علم التّجويد و القراءات القرآنيّة:

لجأ شوقي ضيف إلى هذا العلم للاقتباس منه عند إضافته مبحثا خاصا بقواعد النّطق في القسم الصّرفيّ في كتاب "تجديد النّحو"، و إدراج مثل هذا المبحث في كتب النّحو، يراه ضيف ضرورة لأنّ«النّاشئة الآن لا تبدأ حياتها العلميّة بحفظ الذّكر الحكيم، كما كان الشّأن في القديم، و بالتّالي لا يُوضَع تحت أبصارها شيْء ممّا يتّصل بالنّطق القويم للعربيّة»[2].

و قد استثمر شوقي من هذا العلم كلّ تلك القواعد الّتي أصابها الانحراف في ألسنة النّاشئة من مخارج الأصوات و صفاتها، و الحركات و التّشديد، و التّنوين و حروف اللّين و المد، و همزتا القطع و الوصل، و الإدغام و الإبدال، و "ال" القمريّة و الشمسيّة [3].

و في رأي شوقي أنّ السّبب الكامن وراء عدم فهم كلام الشّباب اليوم هو« أنّنا أهملنا الانتفاع في تعليم النّشْء و الشّباب بعلم التّجويد و قواعده في نطق الحروف، و بيان دقائقها في المدّ و غيره، و ما ينبغي أنْ يأخذه كلّ حرف من وقت لنطقه نُطقاً سليما» [4].

و عليه يكمن العلاج عنده« بجلب بعض قواعد النّطق السّليم من علم التّجويد، رجاء الانتفاع بتلك القواعد في تقويم ألسنة النّاشئة، حتّى تُحسن أداء الكلم في العربيّة، و حتّى تختفي من ألسنتها ظاهرة مضغ الكلام، و ما يداخله في بعض جوانبه من تحاتٍّ » [1].

---

[1] شوقي ضيف ، تيسير النّحو التّعليمي، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 169 .

[3] شوقي ضيف: تجديد النّحو، ص 49 وما بعدها .

[4] المرجع نفسه، ص 51 .

و عموماً لم ينفرد شوقي ضيف برأي في تشدّد، و لا ابتدعَ موقفاً مُعيّناً من فراغ، إنّما اعتمد مبدأ الانتخاب من آراء النّحاة و من العلوم الأخرى، بحسب ما كان يراه أكثر انسجاماً مع قدرات النّاشئة، و بحسب ما تُحقّق هذه الآراء من اطراد للقاعدة النّحويّة اليسيرة.

[1] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليميّ، ص 170 .

المبحث الثاني: مبادئ وأسس التيسير عند شوقي ضيف

أولاً: مبادئ التّيسير عند شوقي ضيف:

ارتكزت فكرة التّجديد عند شوقي ضيف على مبدأين أساسيين استقاهما من مصدر إلهامه الأول: " ابن مضاء القرطبي "، و فصّل فيهما القول في مدخله لكتاب " الرّد على النّحاة "، و هما:

1- المبدأ الأوّل: الانصراف عن نظريّة العامل:

كان إلغاء نظرية العامل أوّل مبدأ يعتمد عليه ضيف في محاولته، فهذه النّظريّة حسب رأيه– و هو الرأي نفسه لابن مضاء – قد« أحالت كثيراً من جوانب كتب النّحو العربيّ إلى عقد صعبة الحلّ، عسيرة الفهم»[1].

و ضيف لا يرفض النّظريّة و حسب، بل ينفي وجودها فيقول: « و ما العامل؟ إنّ كلّ ما تصوّره النّحاة في عواملهم النّحويّة تصوّر باطل» [2]، و يتّفق مع ابن مضاء« من أنّ الّذي يصنع الظّواهر النّحويّة في الكلمات، من رفع و نصب و جرّ إنّما هو المتكلّم نفسه، لا ما يَزعمه النّحاة من الأفعال و ما شاكلها من الأسماء والحروف» [3]، كما يرى أنّه من واجب النّحـــويّ « أنْ يسجّل ما وجـد في اللّغة فعلاً من صيّغ و عبارات، لا أنْ يفترض هو صـيّغاً و أحوالاً للعبارات لم ترد في اللّغة» [4].

إنَّ سيطرة نظريّة العامل تتناقض مع ما يرمي إليه ضيف من تيسير، فقد تكفّل بوضع خطّة لمشروعه تقوم على تقليص عدد موضوعات النّحو و أقسامه، و ذلك بحصر **المتجانسات**، و التّخلّص من الإضافات، و ما كان له أنْ يصلَ إلى هدفه و نظريّة العامل موجودة، لذلك ألغاها، و استطاع بفضل إجرائه هذا لَمَّ شمل المتجانسات و جمعها في باب واحد بعدما فرّقتها هذه النظريّة.

---

[1] شوقي ضيف: مدخل الرد على النحاة ، ص 07 .

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[4] المرجع نفسه، ص 49.

و من الأبواب الّتي كانت متفرّقة: باب المضارع المعرب، فقد اقترح ضيف أنْ يتمّ جمع أحواله المتشابهة، من ذلك أنْ يتمَّ نصب الفعل المضارع المتّصل بنون التّوكيد بعدما كان مبنيًّا على الفتح حتّى يتجانس مع المضارع المنصوب بالحروف النّاصبة، أو بدل النّصب نعتبره في الحالتين مبنيًّا، حتّى نَضْمَنَ التّنسيق في الباب الواحد [1]، و يقاس على ذلك« المضارع المجزوم و المضارع المتّصل بنون الإناث، فلا داعي أنْ نسمّي سكونه مرّة جزما و مرّة بناءً، و إنّما نسمّيه في الحالتين مضارعاً ساكناً»[2].

و قد أفاد ضيف من إلغائه لنظريّة العامل إلغاء كثير من أبواب النّحو، و إدماجها في أبوابٍ أخرى، و خير مثل يعكس ذلك« باب نواسخ المبتدأ و الخبر، فمثلاً باب " كان" يجب أنْ يصبح في باب العام الّذي يرفع فاعلاً، و يُعرَبُ منصوبه حالاً، و يلحق باب " ظنّ وأخواتها " بباب المفعول به" »[3].

و ليس هذا كلّه ما أفاده ضيف من إلغاء نظريّة العامل، فقد استطاع بفضل ذلك تنسيق كثير من أبواب النّحو، كما فَعَلَ مع « الأسماء الّتي لا تنوّن، فضمّ كلّ أبوابها مع بعضها البعض، من ممنوع من الصّرف، و منادى مفرد علم، و اسم لا النّافيّة للجنس، بلْ و طَالَبَ بإعرابها كلّها و هو رأي الكوفيين، و إلاّ فبناؤها كلّها و هو رأي البصريين» [4].

لقد نادى ضيف بإلغاء نظريّة العامل،و لمْ يتوانَ عن مهاجمتها كلّما سنحت له الفرصة، غير أنّنا –و نحن نتصفّح كتابه التّطبيقي (تجديد النّحو)– وجدناه قد وقع تحت تأثيرها، و خضع لسيطرتها، و هذا ما سنقف عنده– إنْ شاء الله– في آخر هذا المبحث عند تقييم المحاولة و نقدها.

[1] شوقي ضيف:مدخل الرد على النحاة، ص 50 .
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .
[3] المرجع نفسه، ص 51 ، 52 .
[4] المرجع نفسه، ص 53 .

2- المبدأ الثّاني: منع التّأويل و التّقدير في الصّيّغ و العبارات:

اتّكأ ضيف على ركيزة أخرى في تصنيفه الجديد للنّحو، و هي منع التّأويل و التّقدير في الصيّغ و العبارات، و يرى ضيف أنّ تطبيق هذا المبدأ« يُريحنا من ثلاثة أشياء، و هي إضمار المعمولات، و حذف العوامل، و بيان محلّ الجمل و المفردات مبنيّة أو مقصورة أو منقوصة » [1] .

و يقصد ضيف **بإضمار المعمولات**« الفاعل المضمر الّذي يقدّره النّحاة مُستتراً جوازاً أو وجوباً في مثل:(**زَيْدٌ قَامَ**)، فمن التّكلّف اعتبار(**قَامَ**) بها فاعل مستتر يعود على (**زَيْدٌ**) و زيد معناه في الجملة، و لا داعي لتقديره مع وجوده » [2]، و مثله« الفاعل المستتر في فعل التّعجّب نحو قولنا:(**مَا أَجْمَلَ السَّمَاءَ !**)، فنقول:(**أَجْمَلَ**) فعل ماضٍ، و(**السَّمَاءَ**) مفعول به، و لا نتحدّث في الجملة عن الفاعل ما دام لم يأتِ في العبارة»[3]. و يُقاس على ذلك كلّ الأبواب الّتي يقدّر فيها فواعل، و قد ذكرنا أنّ ضيف قد تراجع عن هذا الرأي.

و أمّا عن **حذف العوامل**، فيفسّرها مُتعلّق الجار و المجرور، إذْ « زعم النّحاة في مثل:(**زَيْدٌ فِي الدَّارِ**)، أنّ الجار و المجرور متعلّق بمحذوف تقديره:(**مُسْتَقِرٌّ**) و هو الخبر، و هو زعم لاداعي لهُ، إذْ يكفي أنْ نقولَ: إنَّ الجار و المجرور خبر، و لا داعي لهذا التّمحّل » [4]، و الكلام نفسه يقال عن «نواصب الفعل المضارع الّتي تعمل و هي محذوفة في مثل: (**مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا**)، إذْ يقدّر النّحاة الفعل الثّاني منصوباً بأنْ المضمرة وجوباً، و هو تقدير لا دليل عليه، و لا برهان في العبارة نفسها، و إنّه ليكفي أنْ نقول: إنّ الفعل المضارع منصوبٌ هنا» [5]، و هنا يقصد ضيف أنْ نُعرِبَ (**تُحَدِّثَ**) على النحو الآتي: فعل مضارع منصوب بالفاء، لا كما يُعربه النّحاة فعلا مضارعا منصوبا بأنْ

[1] شوقي ضيف:مدخل الرد على النحاة ، ص 56.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها،
[3] المرجع نفسه، ص 57 .
[4] المرجع نفسه، ص 58 .
[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المضمرَة بعد الفاء،و لعلّه هنا قد أصاب الرأي تيسيرا على الناشئة، على أنْ تُترَكَ تفاصيل هذا الباب لأصحاب الاختصاص.

و ينتقل ضيف إلى جانب ثالث نكسبُه من وراء منع التّأويل و التّقدير في الصيّغ و العبارات، و هو **منع التّأويل في محلّ الجمل**، في مثل:« (**زَيْدٌ يُسَافِرُ أَبُوهُ**)، يقولون: إنّ جملة(**يُسَافِرُ أَبُوهُ**) في محل رفع خبر (**لزيد**)، و هذا كلّه عناء ينبغي أنْ ننفيه من النّحو، لأنّنا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تشوّش على عقولنا، و تدخلنا في ضباب لا آخر لهُ، و أولى من ذلك أنْ نقول إنَّ هذه الجملة خبر»[1].

و فيما يخصّ **منع التّقدير في المفردات**، فينبغي أنْ يكون حين« تقع مُبتدآتٍ أو أخباراً أو فاعلاتٍ أو مفعولاتٍ، إذْ من الواجب أنْ نكتفي هنا أيضاً ببيان وظيفة الاسـم المبني، فنقول: إنّه مبـتدأ أو فاعل أو نحو ذلك، و لا نستمرّ فنقول: إنّه مرفوع مثلا بضمّة مُقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذّر، أو بضمّة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الثّقل، أو أنْ نقول: إنّهُ في محل رفعٍ لأنّهُ مبني، فماذا نُفيد من إعراب مثل:(**هُوَ**) في قول القائل:(**هُوَ مُحَمَّدٌ**)، إذا نزعم أنّ: (**هُوَ**) مبنيّة على الفتح في محلّ رفع مبتدأ؟ ألا يكفي أنْ نقول: إنّها مبتدأ مبني » [2].

كان هذان هما المبدآن اللّذان ارتكز عليهما شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو، منهما انطلق و من خلالهما تجلّت لهُ الصّورة الكاملة الواضحة و النّهائيّة لعمله، عملٌ يُقدّم النّحو في حُلّة جديدة يسيرة ، بعيدة عن الإعـــمال و التّأويل و التّقدير، يقول: « و أكبرُ الظّنّ أنّه قد اتّضح الآن ما نزعمه من أنّنا حين نطبّق على أبواب النّحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التّأويل و التّقدير في الصيّغ و العبارات، كما نُطبّق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظريّة العامل، نستطيع أنْ نُصنّف النّحو تصنيفاً جديداً، يُحقّق ما نبتغيه من تيسيرات قواعده تيسراً مُحقّقا»[3]. و على

[1] شوقي ضيف:مدخل الرد على النحاة، ص 63.
[2] المرجع نفسه ، ص 64 .
[3] المرجع نفسه ، ص 67.

ضوء هذيْن المبدأيْن شرع شوقي ضيف في وضع أُسسَ عمـــله الجديد في النّحو، مُبتعِدًا قدر الإمكان عن التعقـــيد و الغموض، متحرِّيًا ما استطاع الدّقة و الوضوح.

ثانيا: أسس التّجديد عند شوقي ضيف:

لم يتوقّف ضيف عند الإطار النّظري المصحوب ببعض النّماذج لتجديد النّحو كما يصوّره"مدخل الرّد على النّحاة "، بل عمّق دراسته على مدى سنوات متتاليّة، و أضاف أُسُساً أُخرى، و دعّمها بتطبيقاتٍ واسعةٍ لَمَّ شملَها في كتابه التّطبيقي " تجديد النّحو"، المكوَّن من مدخل و ستّة أقْسامٍ: قسمين للصّرف و أربعة للنّحو، و في مدخل الكتاب فصّل الحديث عن الأسس السّتة الّتي اعتمد عليها في تصنيفه الجديد للنّحو.

و سنحاول انطلاقاً من هذا المدخل عرض هذه الأسس مع الاحتفاظ بالعناوين نفسها و التّرتيب نفسه اللّذين اعتمدهما المؤلِّف في مدخل كتابه، كما أنّنا سنكتفي ببعض النّماذج و الأمثلة عن كلّ أساس تجنّباً للإطالة و التّضخم في البحث.

1- الأساس الأوّل: إعادة تنسيق أبواب النّحو:

كان هذا أوّل أساس بَنَى عليه ضيف مشروعه التّجديدي في النّحو، و قد هدف من خلال وضعه إلى إعادة ترتيب أبواب النّحو، بحيث« يُسْتغْنى عن طائفة منها بردّ أمثلتها إلى الأبواب الباقيّة، حتّى لا يتشتّت فكر دارس النّحو في كثرة من الأبواب تُوهِنُ قواه العقليّة »[1].

و هذا التّنظيم الجديد لأبواب النّحو عند ضيف« لا يقوم على فكرة العمل و العامل، و إنّما على المجانسة، بحيث تُجمع في الباب الواحد أبوابه المختلفة، كما تُلغى كثير من أبواب النّحو و فصوله، و لكن دون إخراجها من كتب النّحو، بلْ بدمجها في أبواب أخرى، و تُضمّ أبواب متباعدة تُعالج حالة واحدة إلى بعضها البعض، كما يُنسَّق الباب الواحد نفسه تنسيقا داخليًّا، بحيث تُجمع فيه كلّ صيّغه و صوّره»[2].

[1] شوقي ضيف : تجديد النحو ، ص 04 .

[2] شوقي ضيف : مدخل " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي ، ص 50 وما بعدها .

و بِناءً على هذا الأساس ألغى ضيف ثمانية عشر باباً، و ردّها إلى أبواب أخرى، و هي: باب كان و أخواتها، و باب ما ولا و لات العاملات عمل ليس، و باب كاد وأخواتها، و باب التّنازع، و باب الاشتغال، و باب الصّفة المشبّهة، و باب اسم التّفضيل، و باب التّعجّب، و باب المدح و الذّم، و باب كنايات العدد، و باب الاختصاص، و باب التّحذير، و باب الإغراء، و باب التّرخيم، و باب الاستغاثة، و باب النّدبة، كما نقل بابي الإضافة و باب التّوابع إلى تقسيمات الاسم، و ألغى نهائيًّا باب الميزان الصّرفي و باب الإعلال من قسم المباحث الصّرفيّة.

ففي **باب المرفوعات** ألغى ضيف عمل (**كان وأخواتها**) و ضمّها إلى الأفعال التّامّة اللاّزمة الّتي ترفع فاعلاً، أمّا المنصوب بعدها فيُعرب حالاً في مثل:" **كَانَ مُحَمَّدٌ مُسَافِرًا** "، عملاً برأي الكوفيين، و في تبريره لجنوحه لهذا الرأي يقول: « و ممّا يشهد لصحّة رأي الكوفيين أنّ " كان وأخواتها " تأتي لازمة، فتقول: (**كَانَ الأَمْرُ**)، أيْ: حدث، و(**أَمْسَى زَيْدٌ**)، أيْ دخل في وقت المساء، و كذلك أصبح وظلّ و بات و صار. و معنى أخواتها: ما زال، ما فتئ، ماانفك، ما برح هو: استمرّ، فهي أيضاً أفعال لازمة، أمّا أنّ المرفوع و المنصوب بعد هذه الأفعال في المثال: "**كَانَ زَيْدٌ مُسَافِرًا** "، يمكن أنْ يتحوّلا إلى مبتدأ و خبر، فتقول: " **زَيْدُ مُسَافِرٌ**"، فإنّ ذلك يصدق على كلّ فعل لازم و فاعله حين يليهما حال مثل: " **بَقِيَ مُحَمَّدُ جَالِسًا– بَزَغَتِ الشَّمْسُ مُنِيرَةً** "، إلى ما لا يكاد يحصى من أمثال ذلك، ممّا يدلّ دلالةً قاطعةً على أنّ تخصيص كان و أخواتها اللازمة، حين يليها منصوب، بأنّ المرفوع بعدها اسم لها و المنصوب خبر ضرْبٌ من التّحكّم لا مبرّر له »[1].

و يشرع ضيف بعد ذلك في الرّدّ على مختلف الانتقادات الّتي من المحتمل أنْ توجَّه ضدّ رأيه الّذي تبنّاه، حول أنّ الحال تكون أحياناً ثابتةً، و الأصل فيها غير ذلك مثل قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾(النساء/28). كما يردّ على اعتراض آخر يتوقّعه لرأيه القائل بأنّ الحال معرفة، والأصل فيها عكس ذلك، و يأتي بأمثلة مثل: " **جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ**".

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 12 – 13 .

و تحسّباً لاعتراض ثالثٍ، يُدافع ضيف عن رأيه القائل بأنّ الحال قد تكون جامدة، مع أنّ المتعارف عليه أنّها مشتقّة، فيفسّر المنصوب الجامد بعد كان في مثل قوله:" **كَانَ عُمَرُ أَسَدًا** " كيف يعرب حالاً ؟ غير أنّ نفس هذا الاسم الجامد يأتي حالاً في مثل :"**جَاءَ زَيْدٌ أَسَدًا** "، و تأتي الحال جامدة في أمثلة كثيرة مثل قوله:" **هَذَا خَاتِمِي فِضَّةً** "، و في القرآن الكريم:﴿ أَ أَسْجُدُ لمنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ (الإسراء/ 61).

و بعد مناقشَة ضيف رأيه و دعمه بأمثلة من كلام العرب و القرآن الكريم أَسقطت- بحسبه- جميع الاعتراضات الّتي يمكن أنْ توجّه إلى إعراب جملة كان وأخواتها مكوّنة من فعل وفاعل مرفوع و حال، رأى بأنّ بابها الصّحيح هو باب الحال لذلك ساق أمثلتها فيه. [1]

و قد ترتّب على إلغاء كان و أخواتها، إلغاء باب (**ما و لا و لات**) **العاملات عمل ليس** ، فهذا الباب– حسب رأي شوقي –« طبيعي أنْ يُحذف، لأنّ " ليس " المقِيس عليها هذه الحروف من أخوات كان، و قد أصبحت تُعرب في مثل: " **لَيْسَ زَيْدٌ حَاضِرًا** " فعلاً ماضيًّا لازماً، و زيد فاعلا، و حاضراً حالاً »[2]. و قد رأى بعد مناقشته لعملها– حسب رأي البصريين و الكوفيين– « أنّه ليس الواجب حذفها و فقط، بل ليس في أمثلتها ما يحتاج إلى ردٍّ لأبواب أخرى في النحو»[3].

و كما ألحق ضيف باب (**كان و أخواتها**) بالجمـلة الفعلية، فعلَ الأمرَ نفسه مع باب (**كاد و أخواتها**)، و عدّها أفعالا تامّة متعدّيّة تنصب مفعولاً به، و هذه المرّة اعتمد ضيف في تسويغ رأيه على كلام" سيبويه " في هذه المسألة « الّذي يقول: إنّ كاد و عسى فعلان متعدّيان و المرفوع بعدهما فاعل، و جملة المضارع التّالي لهما مفعول به، فإذا قلت: " **كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ– عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ** " كان معنى الجملة : **قَارَبَ زَيْدٌ القِيَّامَ**، فمعناها جميعاً عنده قارب، و قال: إنّك إذا قلت:" **كَادَ مُحَمَّدٌ أنْ يَقُومَ** "، فإمّا أنْ تجعل كاد و مثلها أخواتها، كرب، أوشك، عسى، حرى،

[1] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص 13 - 14 .
[2] المرجع نفسه ، ص 14 .
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

اخلولق فعلا متعديًّا، و أنّ ما بعدها في تأويل مصدر مفعول به، و إمّا أنْ تجعلها فعلاً لازماً بمعنى قرب و ما بعدها في تأويل مصدر مجرور، كأنّك قلت: **قَرُبَ زَيْدٌ مِنَ القِيَّامِ**، و بالمثل جملة المضارع بعد أفعال الشّروع مفعول به قياساً على كاد وعسى»[1].و لعلّ ما يلفت الانتباه هو مخالفة ضيف لمنهجه الذي تبناه، فهو من جهة يطالب بمنع التأويل و التقدير و القياس، و من جهة أخرى نجده هنا يعتمد على التأويل، فيجعل جملة المضارع بعد كاد و عسى في تأويل مفعول به، و يقيس عليها بقيّة أفعال الشروع، و في هذا اضطراب واضح في منهجه.

و بعد أنْ طرح ضيف رأي سيبويه النّابع من حسّ لغوي دقيق و القائل بإلغاء باب كاد وأخواتها، قرّر بعد اقتناع أنْ يأخذ برأيه في كتابه و يضمّ أمثلة هذا الباب إلى باب المفعول به[2].

و في باب (**ظنّ وأخواتها**) الّذي قام ضيف بحذفه هو الآخر، و إلحاقه بباب المفعول به، اعتمد فيه على رأي السهيلي « الّذي قال– انطلاقاً من كتاب الهمع للسّيوطي–: " إنّ ظنّ و أخواتها بمنزلة أعطيت في أنّها استعملت مع مفعوليها ابتداءً "، و قال: " إنّما حمل النّحاة على القول بأنّ مفعوليها أصلهما مبتدأ و خبر، أنّهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز أنْ تحذف فيتكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، و هذا باطل بدليل أنّك تقول: " **ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا** " و لا يجوز أنْ تقول: " **زَيْدٌ عَمْرٌو** " إلاّ على جهة التّشبيه، و أنت لم ترد على ذلك مع "**ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا** " إذ القصد أنّك " **ظَنَنْتَ زَيْدًا عَمْرًا نَفْسَهُ لاَ شِبْهَ عَمْرٍو** »[3]. و بهذا يُثبت السّهيلي لضيف تداعيّات باب ظنّ و أخواتها، و بأنّ كتب النّحو ليست بحاجة لفتح باب له، و أنّ أمثلته هذا الباب لابدّ أنْ تُضم إلى باب المفعول به [4].

و كان خامس الأبواب المرفوعة المحذوفة **باب(أعلم و أرى)** الّتي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل في مثل قوله: "**أَرَى عَلِيٌّ زَيْدًا عُمَرًا مُسَافِرًا** "، و قد ناقش ضيف رأي النّحاة في هذا الباب ليؤكّد خطأ هذا الرأي، و يَدْحضَ–في

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو ، ص 16 .
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] المرجع نفسه، ص 17 .
[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الأخير- رأيهم قياساً على ما جـاء به في باب (ظنّ وأخواتها)، إذ يقول: «و يقولـون إنّ أصـل المفعـولين الثّاني و الثّالث في باب (أعلم وأرى) مبتدأ و خبر، و قد رأينا انهيار هذا التّصور في باب رأى و ظنّ و أخواتها، ممّا جعله بنفس القيّاس منهاراً في هذا الباب، و حَرِيٌّ أنْ تضمّ أمثلته كباب ظنّ و رأى إلى باب المفعول به»[1]. و قد يكون شوقي ضيف مُصيبا في ما ذهب إليه بشأن هذين البابين، شرط أنْ يُؤخَذ برأيه في المراحل الأولى من التّعليم، على أنْ يُعطى البابان حقّهما وافيا من الشرح في مراحل لاحقة.

و نبقى دائماً في أساس إعادة تنسيق أبواب النّحو، و فيه حذف ضيف بابين لطالما كثُر حولهما الجدل و هما: باب التّنازع و باب الاشتغال.

- **باب التّنازع:** دعا ضيف إلى إلغاء هذا الباب، و قام بردّ أمثلته إلى باب الذكر و الحذف، و هو باب معقّد نتيجة الأمثلة الكثيرة الّتي افترضها نحاة البصرة و الكوفة عند إقامتهم لهذا الباب، و فيه يتنازع « عاملان على معمول واحد ، فعند البصريين العامل الثّاني أولى بالمعمول لقربه منهُ و يُضمرون الفاعل في الأول، فيقولون: " **قَامُوا وَ جَلَسَ التَلامِيذُ**"، و عند الكوفيين العامل الأوّل أولى بالمعمول لتقدّمه و يضمرون الفاعل في الثّاني فيقولون: **"قَامَ وَ جَلَسُوا التَّلَامِيذُ"** »[2].

و قد رفض ضيف تصوّر نحاة المدرستين-كما عرفنا-في هذا الباب جملة و تفصيلاً، فتصوّر الكوفيين و البصريين جميعاً للباب لا تشهد له النّصوص العربيّة على ألسنة الشّعراء. و اختار الأصوب في رأيه و هو رأي سيبويه القائل بأنّ الفعل الثّاني هو الّذي يعمل في الاسم المتنازع فيه دون الأوّل لدلالة السّيّاق عليه، و بهذا يكون شوقي ضيف قد تخلّص من باب التّنازع، و ألحق أمثلته في الباب الخاص بالذّكر و الحذف. و نقول أنّ الاستغناء عن هذا الباب لا يمكن لأنّ له ما يؤيّده من القرآن الكريم، و من كلام العرب الفصيح، و لكن يمكن التدرُّج في تعليمه، و إرجاء تدريسه إلى مرحلة التخصُّصِ.

---

[1] شوقي ضيف:، ص 17، 18.

[2] المرجع نفسه، ص 18 .

- **باب الاشتغال:** هو الآخر بابٌ مضطرب معقّد أثار جدل و شكوى النّحاة المعاصرين، حاله حال باب التّنازع، و عنه يقول ضيف: « فيه يتقدّم اسم على عامل في ضمير منصوب عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضّمير مثل: " **الحَدِيقَةَ رَأَيْتُهَا – الحَدِيقَةَ رَأَيْتُ أَزْهَارَهَا**»[1]، و عنه– أيضاً – يذكر مختلف أوجهَه الّتي وضعها النّحاةُ، ليؤكّد في الأخير بطلانه « و بأنّ النّحو غنيٌّ عن هذا الباب لأنّ أكثر صيغه من صيغ النّحاة، و لأنّ الكلمة إمّا مبتدأ فيُساق مثالها في باب المبتدأ والخبر، وإما مفعول به أُضمر فعله »[2]، و هذا ما جعل ضيف يحذفه، و يضمّ « أمثلته حين تكون مفعولاً به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله في باب الذّكر والحذف »[3]. و الاشتغال حاله حال التنازع، لا يُمكننا الاستغناء عنه، لأنّ له ما يُؤيّده من القـرآن الكريم، مـثل قوله تعالى: ﴿ وَ الأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ (النحل/05)، و من فصيح كلام العرب، و هو الآخر نُرجِئُه لمرحلة التّخصُّص.

أمّا في باب المنصوبات: فقد ظهر تجديد شوقي ضيف له في **باب التمييز**، الّذي وجده مُتفرّعاً مُشتّتاً على عدّة أبواب، كباب اسم التّفضيل، و باب التّعجب، و غيرها من الأبواب. واقترح ضيف تنسيقاً جديداً لهذا الباب، بحيث يتمّ حذف ستة أبواب من الأبواب الّتي يدخل فيها التّمييز، و ذلك بعد إلغائه لكلّ التّقديرات المعروفة، ليحلّ مكانها « أنّ التّمييز يأتي بعد فعل لازم، و بعد صفة مُشبّهة، و بعد اسم تفضيل، و بعد فعل تعجّب »[4].

و يواصل ضيف كلامه عن الأبواب الّتي ألغاها في هذا الباب إلى أنْ يختمه بقوله: « و واضحٌ أنّ التّنسيق الجديد لباب التّمييز ألغى من الكتاب فتح أبواب مستقلّة لإعراب صيّغ الصّفة المشبّهة، و اسم التّفضيل، و فعل التّعجّب، و أفعال المدح و الذّم، و كنايات العدد، و ما كان يسمّى باسم الاختصاص »[5] ، فكلّ هذه الأبواب اندرجت تحت باب واحد و هو التّمييز.

---

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 19.
[2] المرجع نفسه، ص 19 ، 20 .
[3] المرجع نفسه، ص 20 .
[4] المرجع نفسه،، ص 22.
[5] المرجع نفسه ص 21 – 22 .

و عن **بابي الإغراء و التحذير** اقترح شوقي ضيف إلغاءهما هما الآخران مع إبقاء إعرابهما المتعارف عليه، فصيّغ التّحذير مثل: « **الكسلَ، إيّاك الكسلَ**، و الإغراء مثل: **الوفاءَ، الإخلاصَ**، كلّها مفعول به لفعل محذوف، لذلك ضمّت إلى باب الذّكر و الحذف »[1]. **فالكَسَلَ** في أسلوب التحذير، تُعرَب مفعولا به لفعل محذوف تقديره"**اِحْذرْ**"، أمّا **الوَفَاءَ** في أسلوب الإغراء، فتُعرَبُ مفعولا به لفعل تقديره"**اِلزمْ**".و ضمّ ضيف للصيغتين في باب الذكر و الحذف فيه مناقضة لمنهجه الذي يُنادي بمنع التأويل و التقدير، و دليل على اضطراب المنهج لديه.

و في **باب النّداء** تمّ حذف أبواب **التّرخيم والاستغاثة والنّدبة**، فقد اعتبر ضيف« التّرخيم في مثل قولهم:"**يَا عَائِشُ – يَا حَمْزَ – يَا مُصْعَ** " بدل " **يَا عَائِشَةُ – يَا حَمْزَةُ – يَا مُصْعَبُ** " لهجة عربيّة قديمة، الآن مهجورة »[2]، و مثله « الاستغاثة و هي صيغة خاصّة من صيغ النّداء للاستعانة،مثل: **"يَا زَيْدٌ لِعَمْرٍو – يَا لِزَيْدٍ لِعَمْرٍو – يَا زَيْداً لِعَمْرٍو**"، يَعقد النّحاة لها باباً، و لهم في تحليل عباراتها كلام كثير لا داعي له »[3]، و مثلهما النّدبة و هي للتّفجُّع، في قولهم:" **وَا زَيْدٌ– وَا زَيْدًا– وَا زَيْدَاه**"، و قد عدّ ضيف كلّا من الاستغاثة و الندبة من صيغ النّداء التي يجب ذكرها في باب النّداء دون محاولة لإعرابها [4]، أمّا الترخيم فقد ألغاه لأنّه– في نظره– لهجة مهجورة. و ضمُّ ضيف هذه الصيغ إلى باب النداء عمل يتّسم بالصواب، إلّا أنّ جانبَهُ حين أغفل إعرابها، لأنّ الإعراب يُعدُّ من أهمّ الوسائل التي تُعيننا على إدراك أغراض هذه الصيّغ التي تُميَّزُها عن بعضها البعض و عن النّداء العادي. أمّا حذف الترخيم بصفة نهائية، فقد جار ضيف على هذا الأسلوب، أوّلا: لأنّه لازال موجودا ليومنا هذا– و هذا ما سنقف عنده لاحقا– و ثانيا: لأنّ الاستغناء عنه يُعدّ محاولة لقطع الصّلة بتراثنا الأصيل.

- **باب الإضافة و باب التّوابع** :نقلهما ضيف من القسم النّحوي إلى القسم الصّرفي، و بالتّحديد إلى تقسيمات الاسم، ففي رأيه لابدّ أنْ« يستقرَّ في ذهن دارس النّحو أنَّ المضاف و المضاف إليه هما في واقع الأمر مفرد

[1] شوقي ضيف: تجديد النّحو ، ص21-22. .
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أو كالمفرد، و أيضاً ليستقرَّ في ذهنه أنَّ التّوابع من نعت و عطف و توكيد و بدل مع متبوعاتها تدخل في باب الأسماء المفردة »[1]. لذلك كان مكانها الصّحيح– عنده – بنية الاسم لا إعرابه.

- **بابا الميزان الصّرفي و الإعلال:** رغم أنّ ضيف استهلّ تنسيقه بباب الصّرف كخطوة مهمّة و أولى في دراسة النّحو، إلاّ أنّه استثنى منه بابي الميزان و الإعلال، و وجد أنّهما غير مهمَّيْن، لأنّهما يُدخلان على المباحث الصّرفيّة تعقيدات و صوراً لكلمات مفترضة لم تَجْرِ على الألسنة، إذْ يقول:« و لم أُعْنَ بفكرة الموازين الصّرفيّة أيّ عناية، لأنّها تُدخل على المباحث الصّرفيّة تعقيداً، و هي في غنىً عنه، و بالمثل حذفت باب الإعلال لأنّه يفرض للحروف المعتلّة في الكلمات صوراً لا تجري في النّطق »[2].إنّ حذف هذيْن البابين فيه من عدم الدّقة ما فيه، فأوّلا: لأنّه لا غنى لنا عن الميزان الصرفي، فهو يساعدنا في دراسة بنية الكلمة و ما يعتريها من تغيرات، كما أنّه لا صعوبة تُذكر فيه، و ثانيا: لأنّ الإعلال باب مهمّ في مبحث الصرف، و إنْ كان لا يخلو من التّعقيد، و لكن الحلّ ليس بإلغائه، و إنّما بالتّدرّج في تدريسه.

و عليه يمكن أنْ نُجمل ما نسّقه ضيف من أبواب في الأساس الأوّل في الجدول الآتي :

الباب المنسّق	مصيره والسبب
الميزان الصرفي	يُحذف ، لا حاجة له .
الإعلال	يُحذف ، لا حاجة له .
الإضافة	لا تُعرب، بل تُدرس في الصرف (تقسيمات الاسم).
التّوابع	لا تُعرب، بل تُدرس في الصرف (تقسيمات الاسم).

[1] شوقي ضيف: تجديد النّحو، ص 23 .

[2] المرجع نفسه ، ص 11 .

كان وأخواتها	تنقل إلى باب الحال .
(ما و لا و لات) العاملات عمل ليس	تُحذف ، لا حاجة لها .
كاد وأخواتها	تُنقل إلى باب المفعول به .
ظنّ وأخواتها	تُنقل إلى باب المفعول به .
أعلم وأخواتها	تُنقل إلى باب المفعول به .
الاشتغال	يُضمّ في باب الذّكر و الحذف .
التّنازع	يعمل الثّاني فقط ،و يُلحق التنازع بباب الذّكر والحذف
الصّفة المشبّهة	تُدرس في باب التّمييز .
اسم التّفضيل	يُدرس في باب التّمييز .
التّعجّب	يُدرس في باب التّمييز .
كنايات العدد	تُدرس في باب التّمييز .
الاختصاص	يُدرس في باب التّمييز .
المدح و الذّم	يعرب المخصوص بدلاً ، و يُدرس في باب التّمييز .
الإغراء	يضمّ لباب الذّكر و الحذف .
التّحذير	يضمّ لباب الذّكر و الحذف .

التّرخيم	يُحذف ، لا حاجة له (لهجة مهجورة) .
الاستغاثة	تضمّ إلى باب النّداء دون إعرابها .
النّدبـة	تضمّ إلى باب النّداء دون إعرابها .

–شكل رقم 3، يوضِّح أبواب النّحو المنسَّقَة عند شوقي ضيف –

من خلال هذا الجدول، و ما سبق ذكره، تتّضح خطّة ضيف في أساس إعادة تنسيق أبواب النّحو، فقد قام بنقل ثمانية عشر باباً من أبواب النّحو من مكانها المتعارف عليه، و أدرجها ضمن أبواب أخرى هي الأصوب – حسب رأيه –كما قام بإلغاء الأوجه الإعرابيّة المتعدّدة في باب التّنازع و باب المدح والذّم، إذ اكتفى في الباب الأوّل بإعمال الثّاني دائماً، عملاً برأي سيبويه، بينما اقترح في الباب الثّاني إعراب المخصوص بالمدح و الذّم بدلاً دائماً، و قام بالاستغناء نهائيًّا عن أربعة أبواب: بابان في الصّرف هما باب الميزان الصّرفي و باب الإعلال، و بابان في النّحو هما باب (ما و لا و لات) العاملات عمل ليس و باب التّرخيم .

2 – الأساس الثّاني: إلغاء الإعرابين المحلّيّ و التّقديريّ :

يُعنى هذا الأساس بإلغاء كلّ تقدير في الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلمات و بإلغاء كلّ إعراب محلّي في الجمل و الأسماء المبنيّة.

فأمّا **إلغاء الإعراب التّقديري**، فكان في **الأسماء المنقوصة و المقصورة و الممدودة**، إذْ يرى ضيف ضرورة الاستغناء عن تقدير حركة في آخـــر هذه الأسمـــاء، و بالتّالي التّخـــلّص من تعليل عدم ظهور الحركة فيها بالثّقـــل

و التّعذّر، يقول: « فلا داعي لأن يقال في مثل: "**جَاءَ الفَتَى**"، **الفَتَى**: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها التّعذر، بل يُكتفَى في مثل: **الفَتَى**، بأنّها فاعل فحسب»[1].

و الإجراء ذاته يتّخذه ضيف في **الأسماء المبنيّة** فلا يرى داعٍ من إعرابها محلاًّ، إذْ يقول: « و أيْضاً لا داعي لأنْ يقال في مثل: " **هَذَا زَيْدٌ** "، **هَذَا**: مبتدأ مبني على السّكون في محل رفع، بل يكتفي في مثله بأنْ يقال: **هَذَا**: مبتدأ فحسب »[2].

و الرؤية نفسها طبّقها ضيف على **الجمل الّتي لها محل من الإعراب**، فقد اقترح في إعرابها عدم الإشارة إلى محلها من الإعراب من رفع و نصب و جرّ، و إنّما يُكتفَى فقط بتعيين وظيفتها في الكلام، يقول في هذا الصّدد: «و بالمثل لا داعي لأنْ يقال في مثل: " **زَيْدٌ يَكْتُبُ الدَّرْسَ**"، إنّ جملة(**يَكْتُبُ الدَّرْسَ**): في محل رفع خبر لزيد، بلْ يكتَفى بأنْ يقال: إنّها خبر لزيد »[3].و هو اقتراح مناسب للصفوف الأولى من التّعليم، أمّا في الجامعة و للمتخصصين فلابدّ من توضيح هذا النوع من الإعراب، لأنّ الجمل تقع موقع الألفاظ المفردة، فهي تعمل عملها و تنوب عنها، فنحن حين نقول:"**زَيْدٌ يَلْعَبُ**"، فمحلّ(**يَلْعَبُ**) الرّفع، لأنّها في محلّ خبر للمبتدأ(**زَيْدُ**)، و تقدير هذا الخبر الجملة بالخبر المفرد هو (**لاعِبٌ**).

و عن متعلّق الجار و المجرور و الظّرف، اقترح ضيف إلغاءهما، فأمثلة مثل: " **هَذَا زَيْدٌ أَمَامَ الدَّارِ**– **هَذَا زَيْدٌ عَلَى البَابِ** "، يعلّق عليها ضيف قائلاً: « فكلمتا (**أَمَامَ الدَّارِ**) و (**عَلَى البَابِ**) في موقع الحال من زيد، و النّحاة يقدّرون أنّهما متعلّقان بمحذوف تقديره: (**مُسْتَقِرًّا وَ يَسْتَقِرُّ**)، و هو **الحال**، و هو تكلّف، بلْ بُعْدٌ في التّكلّف، و حقّ لابن مضّاء أنْ يهاجم النّحاة فيه، و أنْ يقول إنّ الظّرف والجار و المجرور، هما أنفسهما اللّذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً

[1] شوقي ضيف : تجديد النّحو ، ص 23 .
[2] المرجع نفسه ، ص 23 .
[3] المرجع نفسه ، ص 23 ، 24 .

»[1]. و هو الرأي نفسه الّذي ذهب إليه ضيف.و في هذا الرأي تيسير كبير على المبتدئين، فإعراب شبه الجملة مباشرة خبرا أو صفة أو حالا أيسر من تقدير متعلقها، خاصة إذا كان ذلك لا يُؤثر في المعنى، و دائما لا تُهمل تفاصيل الباب، و إنّما تؤخَّر لمرحلة التخصص.

و فيما يخص **أنْ المضمرة في المضارع**، فقد رفض ضيف القول بعملها مستترة بعد لام التعليل، و لام الجحود، و كي، و حتّى، و أو، و فاء السّببيّة، و واو المعيّة، في مثل: " **مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا** "، حيث يقول النّحاة إنّ "**تُحَدَّثَنَا**" نُصبَت بأنْ المضمرة وُجوباً، و عدّ ضيف المضارع منصوباً بعد كلّ هذه الحروف مُباشرة، و في ذلك يقول: « و تصوّر أنّ المضارع في هذه المواضع جميعاً منصوبٌ بأنْ المضمرة جوازاً أو وجوباً فيه تكلّف واضح، و ليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التّصوّر»[2]. و هو رأي الكوفيين، و قد وُفِّق ضيف عند تبنّيه لهذا الرأي، لأنّه يصبّ في التيسير.

كذلك كان لضيف رأي حول **العلامات الأصليّة و الفرعيّة في الإعراب**، فقد نفى وجود علامات فرعيّة تنوب عن الأصليّة، كالفتحة الّتي تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصّرف، أو الكسرة الّتي تنوب عن الفتحة في جمع المؤنّث السّالم، و لا الواو في الأسماء الخمسة و في الجمع المذكّر السّالم تنوب عن الضّمّة، و لا الألف في المثنّى تنوب عنها أيضاً، و لا الألف في الأسماء الخمسة تنوب عن الفتحة، و لا الياء في المثنّى و الجمع المذكّر السّالم تنوب عن الفتحة و الكسرة، و لا الياء تنوب عن الكسرة في الأسماء الخمسة.

و عملاً بقرار لجنة 1938 و مجمع1945، اعتبر ضيف كلّ علامة أصليّة في موضعها «فجمع المؤنّث السّالم منصوب بالكسرة فحسب، و كذلك الممنوع من الصّرف مجرور بالفتحة، و المثنّى مرفوع بالألف، و تُرفع الأسماء الخمسة بضمة ممدودة و تنصب بفتحة ممدودة و تجر بكسرة ممدودة »[3]. و هذا في رأي ضيف تيسير واضح على

[1] شوقي ضيف: تجديد النّحو، ص 24، 25.
[2] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 82 .
[3] شوقي ضيف: تيسير النّحو التّعليميّ، ص 84 .

الناشئة ينبغي الأخذ به. و هو رأي فيه جانب من الصواب، على أنْ يقتصر العمل به في المراحل الأولى من التّعليم فقط، أمّا أهل الاختصاص فلابدّ لهم من التّعمُّق في هذا الباب و غيره من أبواب النّحو.

و يمكن تلخيص ما ترتّب عن هذا الأساس في الجدول الآتي :

الباب الملغى	مصيره و السّبب
الأسماء المنقوصة و المقصورة .	يُكتفى بإعرابها: فاعل ، مبتدأ .....
الأسماء المبنيّة .	تعرب مباشرة : فاعل ، خبر ، مفعول به ...
الجمل التي لها محل من الإعراب .	يُشار مباشرة إلى وظيفتها الإعرابيّة : خبر ، صفة...
متعلّق الجار و المجرور و الظّرف .	يُستغنى عن المتعلّق كليّة ، ففيه تكلّف لا حاجة له، و يعرب الظّرف و الجار و المجرور أنفسهما خبر أو نعت أو حال ....
أنْ المضمرة النّاصبة للفعل المضارع .	يُستغنى عن عملها تماماً في الدّراسة، فلا حاجة لها، و يُنصب المضارع بالحرف مباشرة .
علامات الإعراب الفرعيّة و الأصليّة .	كلّها أصليّة .

-شكل رقم 4، يوضح الباب الملغَى في أساس إلغاء الإعرابين التقديري و المحلّيّ-

3- الأساس الثّالث : الإعراب لصحة النّطق :

يرى ضيف في النّحو المقدّم للنّاشئة: ضرورة « أنْ لا تعربَ كلمة في كتبهم النّحويّة مادام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النّطق وسلامته »[1].

وعليه فقد تمّ إلغاء إعراب عدّة كلمات، رأى ضيف عدم جدوى إعرابها ما دامت لا تضيف شيئاً لصحة النّطق ، و هي :

أ- **إلغاء إعراب " أنْ " و " كأنْ " المخفّفتين:** فضيف لا يرى في" أنْ " المخفّفة إلاّ أداة ربط لا تأثير لها في غيرها، و يضرب مثلاً على ذلك، قوله تعالى: ﴿ أَ فَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلاً وَ لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَ لاَ نَفْعًا ﴾(طه / 89)، و يعلّق على هذه الآية فيقول: « وفي رأيي أنَّ " **أنْ** " في الآية أداة ربط لا أكثر و لا أقلّ ، و ليست ناصبة ولا رافعة »[2]. و يضيف ضيف إلى " أنْ" المخفّفة" " كأنْ" المخفّفة، و يرى ضرورة التّخلّص منها هي الأخرى لكون إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النّطق، فهما – بحسبه – حرفان زائدان.

ب- **إلغاء إعراب صيغة " لا سيّما "**: هي الأخرى يراها شوقي لا تفيد شيئاً في صحة النّطق، كما أنّ النّحاة قد تكلّفوا في إعرابها و تضاربت آراؤهم حولها، فالاسم بعدها يكون مرفوعا و منصوباً و مجروراً، يقول في ذلك: « و إذن ففيم كلّ هذا العناء في الإعراب و ما بعدها يجوز فيه الرّفع و النّصب و الجر، و لأجل ذلك طبيعيّ أنْ يُلغى إعراب لا سيما من الكتاب»[3].

ت- **إلغاء إعراب بعض أدوات الاستثناء:** عاب ضيف– أيضاً – على النّحاة إسرافهم في إعراب أدوات الاستثناء ، ما عدا " إلاّ "، فقد اقترح في إعراب " ما خلا " أنْ يقال: «"**مَاخَلاَ** " أداة استثناء و ما بعدها مستثنى

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي ، ص 58 .
[2] المرجع نفسه، ص 27 .
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

منصوب، و كذلك الشّأن مع أختها" ما عدا"، و" ما حاشا"»[1]. و بالمثل فعل مع " غير " و " سوى "، فبعد أنْ عرض لهما أكثر من وجه للإعراب، قرّر إخراجهما من باب الاستثناء، آخذاً « برأي لجنة المعارف في أنّ الاستثناء المفرّغ ينبغي أنْ تخرج صيغته من باب الاستثناء، لأنّها قصر و تخصيص، و ليست استثناء »[2].

ث- **إلغاء إعراب" كم" الاستفهاميّة و"كم" الخبريّة:** لكونهما لا تفيدان شيئاً في صحة النّطق -حسب رأي ضيف – فقد قرّر الاستغناء عن إعرابهما إذ يقول: « و إذن ينبغي أنْ يحذف إعراب كم الاستفهاميّة و الخبريّة من كتب النّحو، و أنْ يُكتفى ببيان أنّها استفهاميّة أو خبريّة، و التّمييز بعد الأولى يكون منصوباً عادة و بعد الثّانيّة يكون مجروراً »[3].

ج- **إلغاء إعراب أسماء الشّرط** : ختم ضيف كلامه في هذا الأساس بالحديث عن ضرورة الاستغناء عن إعراب أسماء الشّرط (من – ما – مهما – أين – أنّى – حيثما- متى – إذا –كيفما)، فقد كثر جدل النّحاة حول إعراب هذه الأسماء، و قد ضرب مثلا على ذلك في إعراب" **إذَا** " إذْ يقول: « و كلّنا نذكر كيف كنّا نتعلّم إعراب **إذا** في مثل: " **إِذَا ذَهَبْتَ ذَهَبْتُ مَعَكَ**" إذْ كنّا نحفظ أنّ" **إذَا** " ظرف لما يستقبل من الزّمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، أيْ أنّ عامل النّصب فيها هو الجواب أو الفعل الثّاني، و هي مضافة للفعل الأوّل فعل الشّرط، و قليل مَنْ كانوا يفهمون هذا الإعراب المعقّد دون أي حاجة له تفيد شيئاً في صحّة النّطق بإذا »[4]. و من هنا يقترح ضيف إلغاء إعراب هذه الأسماء مثلما فعل مع سابقاتها من الأدوات.

[1] شوقي ضيف تجديد النحو، ص 28 .
[2] المرجع نفسه، ص 28 ، 29 .
[3] المرجع نفسه، ص 29 .
[4] المرجع نفسه، ص 30 .

و يمكن تلخيص ما ترتّب عن هذا الأساس في الجدول التّالي :

المستغنَى عنه	مصيره و السّبب
" أنْ " و " كأنْ " المخفّفتان.	إلغاؤهما، فهما حرفان زائدان للرّبط لا تأثير لهما في غيرهما .
لا سيما .	إلغاؤها ، فيها تكلّف لا حاجة إليها .
أدوات الاستثناء-ما عدا (إلاّ)- (ماخلا،ماعدا، و ماحاشا). (سوى و غير) .	تعرب أداة استثناء و ما بعدها مستثنى منصوب . إلغاؤهما من باب الاستثناء ، فهما قصر أو تخصيص .
كم الاستفهاميّة و كم الخبريّة .	إلغاؤهما، والاكتفاء بالتّمييز بينهما، فالاستفهاميّة بعدها تمييز منصوب، و الخبريّة بعدها اسم مجرور.
أسماء الشّرط .	الاستغناء عنها، فيها تكلّف و لا طائل من إعرابها .

-شكل رقم 5، يوضح الباب الملغَى في أساس الإعراب لتصحيح النطق-

4- الأساس الرابع : وضع ضوابط وتعريفات دقيقة :

وجد ضيف في بعض أبواب النّحو غموضاً و ضبابيّة في تعريفاتها و حدودها، و من هنا اقترح وضع تعريفات و ضوابط دقيقة لها، تجعلها يسيرة على المتعلّمين، و قد شمل الأساس ثلاثة أبواب نحويّة هي:

أ- **المفعول المطلق**: هو أحد الأبواب الّتي لاحظ ضيف غموضاً في تعريفها و وجد أنّها بحاجة إلى ضبط، و قد ضرب لذلك مثلاً تعريف ابن هشام لهذا الباب، إذْ يقول: «فقد عرّفه ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) بقوله: " اسمٌ يؤكّد عامله أو يُبيّنُ نوعه أو عدده و ليس خبراً و لا حالاً »[1].

و يعلّق ضيف على هذا التّعريف، فيقول: «و جمع الخبر والحال معه في هذا التّعريف يؤكّد أنّ دلالته كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النّحاة، لأنّ كلّا من الخبر والحال دلالةً تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهريّة»[2].

ثمّ يعرض ضيف لمختلف أنواع المفعول المطلق، و ما ينوب عنه، ليصل في الأخير إلى أنّ تعريف ابن هشام تعريف قاصر، لأنّه لم يذكر كلّ الصّيّغ و الأشكال الّتي يأتي عليها المفعول المطلق، و انطلاقاً من ذلك يقترح تعريفاً جديداً له شاملاً، إذْ يقول: « و أدقّ و أوضح من تعريفه أنْ يقال: "المفعول المطلق اسم منصوب يؤكّد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضرباً من التّبيين، و يدخل في كلمة " يبيّنه ضرباً من التّبيين" جميع الصيّغ الّتي تنوب عن المفعول المطلق، إذ يبيّنه مرادفه، و ما يُشير إليه و عدده و آلته، و أيضاً كلّ و بعض المعبّرتان عن جميعه أو شطر منه»[3]. و لعلّ الغموض هو ما جاء به ضيف بدْءًا بعبارة"يبيِّنه ضربا من التّبيين" غير الواضحة، إلى اللُّبس الذي يمكن أنْ يقع فيه المتعلِّم، لأنّ تعريف ضيف يمكن أنْ يندرج ضمنه الحال، فهو الآخر:اسم منصوب يؤكد عامله، و يبيّن الهيئة"،كما أنّ ضيف قد خالف هنا منهجه الرافض لنظرية العامل، عندما قال: يؤكد عامله، أي أنّ العامل هو الذي نصب المفعول المطلق، و هو فعله الذي سبقه.

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو ، ص 30 .
[2] المرجع نفسه، ص 30 ، 31 .
[3] المرجع نفسه، ص 31 ، 32 .

ب- **المفعول معه** : اعترض ضيف على تعريف النّحاة للمفعول معه مُستدلاً دائماً بتعريف: «ابن هشام له بقوله: " اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه و حروفه " »[1]، و يعرض شوقي لمختلف الحالات الّتي جعلها ابن هشام و النّحاة للاسم الواقع بعد الواو، لينقد كلّ ذلك بقوله: « و إنّما دفع النّحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة السّابقة للمفعول معه أنّهم قالوا إنّه اسم يتلو واواً بمعنى مع، فجاءوا بجميع الأحوال الّتي يمكن أنْ تكون فيها الواو بمعنى مع لمجرّد الوهم و الافتراض و لو عرّفوا المفعول معه تعريفاً دقيقاً ما اضطربوا هذا الاضطراب »[2].

ثمّ يأتي ضيف بتعريف للمفعول معه يصفه بالاختصار و الدّقة، فيقول: « و أخصرُ من تعريفهم و أدقّ أنْ يُقال في تعريفه أو ضابطه: " المفعول معه: اسم منصوب تالٍ لواوٍ غير عاطفة بمعنى مع. و بذلك يتعيّن الباب و تصبح صورته في غاية الوضوح »[3]. و قد اقترب ضيف من التيسير في هذا الباب، فقط لو أنّه استوفى كلّ الشروط، من أنّ المفعول معه يكون فضلة، و ليس عمدة في الكلام، و يكون بعد جملة تامة، و أنّ واوه بالإضافة أنّها للمعيّة في مثل:" **اِنْطَلَقَتِ السَّفِينَةُ وَ غُرُوبَ الشَّمْسِ**"، قد يجوز فيها العطف و المعيّة معا، في مثل:"**سَارَ القَائِدُ وَ الجَيْش**"، برفع (ا **لجَيْشُ**) في حالة العطف، و نصب(**الجَيْشَ**) في حالة المعية.

ت- **الحال** : الحال هو ثالث الأبواب الّتي حاول شوقي ضبطها في هذا الأساس، و على الشّاكلة نفسها، انتقد تعريف النّحاة للحال، و وصفه هو الآخر بالغموض، مُستدلاً دائماً بتعريف ابن هشام له « بقوله: " الحال: وصف فَضْلة مذكور لبيان الهيئة"»[4]، و بعد شرح ابن هشام لتعريفه هذا، يستنتج ضيف أنّ الحال عند ابن هشام:« اسم ليس مفعولاً مُطلقاً و لا خبراً و لا تمييزاً و لا نعتاً، و هو بذلك تعريف مبهم، و لا يوضح ماهيّة الحال و لا حقيقته »[5].

---

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 32 .

[2] المرجع نفسه، ص 33 .

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 33.

و بالمقابل يقترح ضيف تعريفاً جديداً، فهو عنده: « صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة منصوبة »[1]، و يبيّن أنّ تعريفه هذا مبني على ملاحظة كلّ من سيبويه و المبرّد، فقد « لاحظا أنّ الحال يحمل معنى الظّرفيّة، فإذا قلت: " **جَاءَ مُحَمَّدٌ مُبْتَسِمًا** "، كان الابتسام صفة لمحمّد في وقتٍ مُعيّن هو وقت المجيء أو وقت الفعل، فهو صفة مقيّدة بزمان معيّن »[2]؛ و من أجل ذلك كان تعريف ضيف للحال- في نظره – هو الأحسن و الأدقّ.و لنا وقفة مع هذه المسألة لاحقا.

و نختم هذا الأساس بجدول نجمل فيه أهمّ ما ورد فيه:

الباب الغامض	ضبط تعريفه
المفعول المطلق	هو اسم منصوب يؤكّد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضربًا من التّبيين (مرادفه، عدده ، الإشارة إليه ، آلته ، كلّ ، بعض) .
المفعول معهُ	اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع .
الحال	صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة منصوبة .

-شكل رقم 06، يوضح ضبط بعض الأبواب النحويّة الغامضة-

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، الضفحة نفسها.

5- الأساس الخامس : حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو :

يقترح ضيف– في هذا الأساس– حذف كثير من الشّروط و القواعد المتعلّقة ببعض الأبواب الصّرفيّة، كشرط اشتقاق اسم التّفضيل و التّعجّب، و قواعد صياغة اسم الآلة و التّصغير و النّسب.

كما اقترح أيضاً حذف العديد من الأمور الّتي يراها زائدةً في الأبواب النّحويّة، و من ذلك شروط التّقديم و التّأخير في المبتدأ و الخبر و ضوابط حذفهما، و اقترح حذف إعمال " ليت " مع " ما " الكافة، و حذف ما يسمىّ بالعطف على" أنّ " و اسمها و غيرها من المسائل الّتي وجدها زائدة لا حاجة للنّحو إليها .

أ- **ففي باب الصّرف**: قام شوقي ضيف بحذف **شروط اشتقاق اسم التّفضيل و شروط فعل التعجّب**، و قد ألحقهما بباب التّمييز، و هو يرى « أنّ أمثلة البابين تكفي في تمثُّل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشّروط الّتي يذكرها النّحاة »[1].

و الإجراء ذاته طبّقه مع قواعد "**اسم الآلة**"، حيث حذف هذه القواعد و اكتفى في تمثيل صوّره بأمثلته، و تطرّق "**لباب التّصغير**" فلمس عُسْراً في شروطه، و هجراً في أمثلته مثل تصغير **سَنَة** على **سُنَيّة** أو **سُنَيْهَه**، و **مُعَاوِيَّة** على **مُعَيَّة** أو **مُعَيْوِيَة**، و **مُطَمْئِن** على **طُمَيْئِن**، و تصغير فعل التّعجّب فيقولون مثلاً: **مَا أُحَيْلَى القَصِيدَةَ !**، و اسم الإشارة فيقولون في مثل :**ذَلِكَ ذَيَّالِكَ** و **هَؤُلاءِ هَاؤُلِيَّائِكَ**، و قرّر في الأخير« ضرب الصّفح عن قواعد التّصغير لأنّه لا يجري على الألسنة مُكتفيًّا بأمثلة كثيرة من العربيّة توضّحه توضيحا تامّاً»[2].

و عن "**النّسب**" فقد اكتفى ضيف بذكر صيغته، و هي: إلحاق ياء مشدّدة في آخر الاسم، و بطائفة من أمثلته الّتي توضّحه توضيحاً تامّاً، أمّا فيما يخصّ قواعده في مثل: نسب **نَامِي**: **نَامَوِيٌّ** و **نَامِيٌّ**، و **اِثْنَين**: **اِثْنَيٌّ** و **ثَنْوِيٌّ**، و

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 34 .

[2] المرجع نفسه، ص 35 .

دَمٌ : **دَمَوِيٌّ** و **دَمِيٌّ** و غيرها. قرر ضيف الاستغناء عنها لأنّه وجدها كثيرة مُعقّدة « تُحشى بها كتب النّحو دون حاجة أو فائدة في صحة تعبير مُستخدم أو نطق مُستعمل»[1].

ب- **و في باب النّحو** : تعرّض ضيف لعدّة أبواب منها :

1-المبتدأ والخبر :

اقترح حذف أكثر الأحوال المتعلّقة بتقديم المبتدأ على الخبر و تقديم الخبر على المبتدأ، و كذا أكثر أحوال حذف المبتدأ و الخبر، مع الإبقاء على أمثلتها في بابي التّقديم و التّأخير و الذّكر والحذف.

و في تعديله لباب التّقديم و التّأخير، اكتفى ضيف بذكر أربع حالات من مجموع الحالات الأخرى الّتي يتقدّم فيها المبتدأ على الخبر. فقد أهمل حالة دخول لام الابتداء على المبتدأ نحو: "**لَلتِّلْمِيذُ نَاجِحٌ**"، و كذا عندما يكون الخبر مفصولاً عن خبره بضمير فصل نحو:" **اللهُ هُوَ الرَّزَّاقُ**"، و إذا كان خبر المبتدأ جملة فعليّة فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، مثل:" **الحَقُّ يَعْلُو**".

و قد سوّغ ضيف استغناءه عن الصّور الأخرى، بكون أنّ أغلب تلك الحالات لا تتناسب مع النّظام النّحوي للّغة العربيّة، و إنّما هي من اللّغة الشعريّة الّتي اصطنعها الشّعراء، إذْ يقول في ذلك: « إنّ اللّغة العربيّة كانت في الأصل لغة شعريّة، و كان لذلك أثرٌ واسعٌ في أنّ عناصر الجملة فيها لا تلتزم بترتيب مُعيّن، إذْ الأساس ترتيبها حسب أنغام البيت لا حسب نظامها النّحويّ و ترتيبه، إذْ هي نغمة البيت أو وحدة في أنغامه، و من أجل ذلك كانت عناصر الجملة العربيّة تتقدّم و تتأخّر في الشّعر القديم دون نظام »[2] .

و قد اقترح ضيف بالإضافة إلى هذه التّعديلات نقل أمثلة التّقديم و التّأخير في المبتدأ و الخبر إلى باب القسم السّادس من تصنيفه الجديد، بحيث فصله عن باب المبتدأ و الخبر، و جعل قواعد التّقديم و التّأخير فيهما تأتي لاحقة

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 246 .

في باب آخر، و هو باب التّقديم و التّأخير في كلّ الأبواب النّحويّة . إلاّ أنّه يمكِنُ لضيف- باقتراحه هذا- أنْ يُوقِعَ المتعلِّمَ في اضطراب و يُشتِّتَ ذهنَهُ، لأنّه فصلَ المباحث المتكاملة بعضها عن بعض.

1- **حذف إعمال " ليت " مع " ما " الكافّة** : ذهب شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو إلى الاستغناء عن إعمال " ليت " مع " ما " الكافّة ، و ذلك لكون الإعمال فيها ليس كافيًا، إذْ لم يرد فيه إلاّ شاهد واحد، و حتّى هذا الشّاهد الوحيد تضاربت فيه الآراء بين إعمال و إهمال، و لذلك يقول شوقي: « و حريّ بنا أنْ نأخذ بالرّواية الثّانيّة حتّى تطرد قاعدة كفّ"ما" ل"إنّ" و أخواتها عن العمل دون استثناء، بسبب شاذ واحد روي تارة بإعمالها، و تارة بإهمالها و كفّها عن العمل فيه»[1].

2- **إلغاء العطف على" إنّ " و اسمها بالرّفع**: اقترح شوقي ضيف إلغاء العطف بالرّفع على " إنّ " و اسمها، و الاكتفاء بحالة النّصب، و قد استدلّ في ذلك بقراءة مَنْ رفع " **مَلائِكَتُهُ** " في قوله تعالى: ﴿ إنّ اللهَ و مَلائِكَتَهُ يُصلُّونَ على النَّبيِّ ﴾ (الأحزاب / 56)، إذْ يرى أنّ خبر(**إنَّ**) في هذه الآية محذوف و التّقدير: (**إنَّ اللهَ يُصَلِّي وَ مَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ**)، و يرى أنّ الاكتفاء بحالة النّصب جريانا مع ظاهر اللّفظ هو الرّأي الأصوب، و في السّياق نفسه، يقترح ضيف الاستغناء عن الرّفع في النّعت و التّوكيد و البدل إن جاءت هذه التّوابع تابعة لاسم (**إنَّ**)، إذْ يقول: « و بالمثل يقول النّحاة في نعت اسم إنّ و توكيده و البدل منه أنّه يجوز في ذلك كلّه الرّفع و النّصب، و الاكتفاء بالنّصب للتّيسير و جرياناً مع ظاهر الأسلوب»[2]. و عليه فقد أقصى ضيف كلّ الأقوال الّتي تخالف قاعدة نصب متبوع إنّ، لأنّها تحدث فيها تشويشا ليس إلاّ.

و ما قيل عن تابع اسم (إنّ) هو نفسه ما أُعتمد في **تابع اسم " لا " النّافيّة للجنس**، إذْ هناك من النّحاة من رأى جواز الرّفع و النّصب في تابع اسمها، نحو قولنا: " **لا طَالِبَ مُجْتَهِدًا فِي الفَصْلِ**"، أو " **لا طَالِبَ مَجْتَهِدٌ فِي الفَصْلِ** "، و هو الأمر الّذي لم يتقبله ضيف، و طالب بإلغائه و الاكتفاء فقط بحالة النّصب، إذ يقول:« و في رأيي

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 36.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الاكتفاء في النّعت بحالة النّصب، و كذلك مع بقيّة التّوابع جرياناً مع ظاهر اللّفظ دون عنت »[1]. و بالمثل نشاطره الرّأيَ تماشيا مع القاعدة المتواترة، و تفاديا للتشويش على المتعلِّم.

3- **تابع المنادى** : يرى شوقي ضيف أنّ تابع المنادى لغز مُعقّد، قائم على أمثلة مفترضة من النّحاة، يقول في ذلك: « و ذلك أنّه إذا كان مفرداً نعتاً أو توكيداً جاز فيه الضّم مُراعاة اللّفظ، و النّصب مراعاة للمحلّ، فنقولُ: " **يَا عَلِيُّ الظَّرِيفُ**"، ضمًّا و نصباً، و كذلك "**يَا عَلِيُّ نَفْسُهُ**"، ضمًّا و نصباً، و إذا كان بدلاً أوْ معطوفاً، لم يجز فيه إلاّ الضّمُّ مثل: "**يَا أَبَا حَسَن عَلِيُّ** " و " **يَا زَيْدُ وَ عَمْرُو** "، و إذا كان التّابع غير مفرد نُصِبَ إلاّ إذا كان اسما مُشتقًّا مثل: "**يَا عَلِيُّ أَخَا عَبْدِ اللهِ** "، أمّا مثل: " **يَا مُحَمَّدُ الكَرِيمُ الخُلُقِ**" فيجوز فيه الرّفع و النّصب، و إذا كان المنادى غير مفرد نُصب تابعه مثل: " **يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الظّرِيفَ**" بالنّصب. و كلّ هذه الأمثلة افتراضات النّحاة»[2]

و من هنا يرى شوقي ضيف ضرورة الاستغناء عن هذا الباب المعقّد، مُستثنيًّا من هذا الحكم قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَ الطّيْرَ ﴾ (سبأ / 10)، إذْ أنّ كلمة(**الطَّيْرَ**) قُرِئَت منصوبةً و مرفوعة عطفا على اللّفظ، و هذا المثال الوحيد المقبول في تابع المنادى عند ضيف، أمّا غيره من الأمثلة الأخرى، فلا داعي للتّطرّق إليها، لأنّها– من وجهة نظره– من أمثلة النّحاة المفترضة. و لعلّ ضيف محقّ في نعت هذا الباب بالتعقيد، لأنّ تعدّد أوجه الإعراب في المسألة الواحدة يثير بلبلة و اضطرابا لدى المتعلِّم، و الأنسب الاقتصار على الوجه الإعرابيّ الأسهل، و هو اللّفظي لا المحلّيّ، و تُرْجَأ الحالة الثانية لمرحلة التخصص.

4- **عمل المصدر**: حذف شوقي ضيف بعض الصيّغ الّتي أوردها النّحاة في عمل المصدر، سواءً أكان منكراً أو مُعرّفاً، و من ذلك قولنا: " **تِلَاوَةُ القُرْآنَ نَافِعَةٌ** "،و" **زَيْدٌ مُجِيدُ التلاوةِ القرآنَ** "، إذْ أنّ « الدّائرَ إضافة المصدر

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص 38 .

للمفعول به في المثال الأوّل، و دخول لام الجر على المفعول به في المثال الثّاني، فيُقال: " **تِلاوَةُ القُرْآنِ نَافِعَةٌ – زَيْدٌ مُجِيدُ التِّلاوَةِ لِلْقُرْآنِ**»[1].

كما قرّر أيضاً إلغاء الصّيغة الّتي يُضاف فيها المصدر إلى مفعوله و يليه فاعله، في مثل قولنا: " **قِرَاءَةُ الكِتَابَ زَيْدٌ حَسَنَةٌ** " لأنّها–كما يقول– صيغة غاية في الشّذوذ. و وصف ضيف لهذه الصيغة بالشذوذ وصف في محلّه، لأنّنا لا نستعملها، و إنّما تُبنَى القواعد على الكثير المطرد، لا على القليل النّادر، إذْ الشاذ يُحفظ و لا يُقاس عليه، و لا ضير في الإشارة إليه عند التخصص إثراءً للرصيد المعرفي.

- **نعت المُضاف للوصف:** يعيبُ شوقي ضيف على النّحاة قولهم بجواز الجرّ و النّصب في نعت المضاف لاسم الفاعل، نحو قولنا: " **زَيْدٌ كَاتِبُ المَقَالَةِ النَّقْدِيَّةَ – النَّقْدِيَّةِ** "، إذْ يعلّق على هذه الجملة قائلاً: «**"كَاتِبُ"** مضافة إلى **المَقَالَةِ** من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و" **النَّقْدِيَّةِ** " نعت **للمَقَالَةِ** مجرور مثلها. و أجاز النّحاة فيها النّصب لأنّها مفعول به معنىً، و هو إعراب لا يتبادر للذّهن و لا ضرورة له لأنّه يخالف ظاهر التّعبير»[2].

و بالمثل اعترض ضيف على قول النّحاة بجواز الجرّ و الرّفع في نعت المضاف إلى اسم المفعول، نحو قولنا: "**زَيْدٌ مَهْمُومُ النَّفْسِ اللَّطِيفَةِ– اللَّطِيفَةُ** "، إذْ يعلّق على هذه الجملة قائلاً: « فقد أجاز النّحاة الجرّ في كلمة **اللَّطِيفَةِ**، و هي ما يجري مع ظاهر التّعبير، و أجازوا الرّفع لأنّ "**النَّفْسِ**" المضافة إلى "**المَهْمُوم**" نائب فاعل مرفوع في المعنى، و هو إعراب لا تدعو إليه ضرورة و لا يجري مع ظاهر التّعبير»[3]. و من هنا رأى وجوب حذفه أيضاً. و اعتراض ضيف على تعدّد أوجه الإعراب في المسألة الواحدة، و الاكتفاء بوجه واحد يتماشى مع ظاهر اللّفظ فيه جانب كبير من التيسير، مع الإشارة– دائما– إلى باقي الحالات عند التخصص.

---

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، 38 – 39.

[2] المرجع نفسه، ص 41 .

[3] المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

و يمكن أن نجمل أهمّ ما جاء في هذا الأساس في الجدول الآتي :

الباب المحذوف	مصيره و السّبـــب
شروط اشتقاق اسم التفضيل	حذف الشروط و الاكتفاء بأمثلة توضيحية و عرضها في باب التمييز.
شروط فعل التّعجّب	حذف الشروط و الاكتفاء بأمثلة توضيحية و عرضها في باب التمييز.
قواعد اسم الآلـة	حذفها و الاكتفاء بأمثلة توضيحية .
شروط التّصغير	حذفها و الاكتفاء بأمثلة توضيحية .
قواعد النّسب	حذفها و الاكتفاء بأمثلة توضيحية .
تقديم و تأخير المبتدأ و الخبر	حذف بعض الحالات و ذكرها في باب خاص بالتّقديم و التّأخير
حذف المبتدأ والخبر	حذف بعض الحالات و ذكرها في باب الحذف و الذكر .
" أنْ " المخفّفة من " أنّ "	حذفها ، فهي أداة ربط لا غير .
" كأنْ " المخفّفة من " كأنّ "	حذفها ، فهي غير عاملة .
إعمال " ليت" مع "ما" الكافة	حذفها، لها شاهد واحد ضعيف يقول بإعمالها مرة و مرة بإهمالها.
جواز العطف على "إنّ" و اسمها بالرّفع .	الاكتفاء بالنّصب جريانا مع ظاهر اللّفظ.
جواز رفع و نصب تابع اسم إنّ.	الاكتفاء بالنّصب جريانا مع ظاهر اللّفظ.
جواز الرّفع و النصب في تابع اسم " لا " النّافية للجنس .	الاكتفاء بالنّصب جريانا مع ظاهر الأسلوب.
إعراب"لا حول و لا قوة إلّا بالله"	حذفه، أو القبول بوجه بناء الاسمين و" لا" الأولى والثّانية نافيتان للجنس.
إعراب " لا سيما "	حذفها ، لا حاجة لها .

المفعول معه	حذف حالاته، ما عدا حالة واحدة و الاكتفاء بأمثلتها المختلفة .
شروط صاحب الحال	حذفها و الاكتفاء بالأمثلة .
تابع المنادى	حذفه ، و الإبقاء على مثال قرآني و احد يجوز فيه الضّم و النّصب .
شروط "إذن" و حتى الناصبتين للمضارع .	حذفها ، و الاكتفاء بالأمثلة .
عمل المصدر منكراً و معرفاً بالألف و اللام .	الإبقاء على الصيغة المستعملة: إضافة المصدر للمفعول به منكرا و دخول لام الجر على المفعول به مع المصدر المعرفة.
المصدر المضاف للمفعول به و يليه فاعله.	إلغاء الصّيغة لأنّها شاذّة.
جواز النصب و الجر في نعت المضاف إلى المصدر إذا كان في المعنى مفعولا به .	حذفه، لأنّه لا يجري مع ظاهر التّعبير .
شروط إعمال اسم الفاعل .	حذفه، لأنّه لا يجري مع ظاهر التّعبير.
صيغة اسم الفاعل بعد النّفي و الاستفهام.	حذفها ، لا تستقيم مع قاعدة المطابقة في المبتدأ و الخبر .
صيغة اسم المفعول بعد النّفي و الاستفهام	حذفها ، لا تستقيم مع قاعدة المطابقة في المبتدأ و الخبر .
جواز الجر و النّصب في نعت المضاف لاسم الفاعل	يحذف ، لا حاجة له فهو يخالف ظاهر التّعبير .
جواز الجر و الرّفع في نعت المضاف لاسم المفعول	يحذف ، لا حاجة له فهو يخالف ظاهر التّعبير .

-شكل رقم 07، يوضح المسائل المحذوفة من أبواب النحو عند شوقي ضيف-

6- الأساس السادس : إضافات متنوّعة :

هذا هو الأساس الّذي ختم به ضيف تصنيفه الجديد للنّحو، و قد حاول فيه إضافة بعض المسائل المختلفة للنّحو الّتي تُيسّر دراسته على المتعلّمين، و سنحاول عرض أهم تلك المسائل، و هي:

أ- **إضافة مبحث في نطق الكلمة:** لقد قام شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو بإضافة مبحث في نطق الكلمة و دقة التّلفظ بأصواتها، و قد اقتبس ضيف هذا المبحث من علم التّجويد والقراءات القرآنيّة، إذْ يقول في هذا الصّدد:« من ذلك ما وضعت في فاتحة القسم الأوّل من الكتاب من بعض قواعد ضروريّة لخدمة النّطق السّليم بكلم العربيّة و حروفها، و هي قواعد استعرتها للكتاب من علم التّجويد، و كان أسلافنا لا يضعونها في كتبهم النّحويّة، إذْ كانت تُدرس للنّاشئة مع حفظهم للقرآن الكريم، و كانوا يتعلّمون النّحو بعد ذلك فاستغنوا عنها، أمّا الآن و النّاشئة لا يحفظون الذّكر و لا يتعلّمونها مع حفظهم له، فقد رأيت أنْ أجلب منها ما يعينهم على النّطق السّليم لكلم العربيّة، بوقوفهم على بعض صفات في حروفها، و تحرّكاتها، و على اللّين فيها، و التّشديد، و التّنوين، و المدّ، و ألف القطع و الوصل، و الإدغام لبعض الحروف و الإبدال»[1]. و دعوة ضيف لإضافة هذا الباب، تُعّد من محاسن مشروعه، و هو رأي لو أنّه عُمِلَ به من قبل لجَنّبنا الكثير من الانحرافات الصوتية التي مسَّتْ بعض حروف لغتنا.

ب- **إضافة جداول في تصريف الفعل** : أضاف ضيف في القسم الأوّل من تصنيفه الجديد للنّحو جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرّفع المتّصلة على النّحو التّالي :

- جدول لتصريف الفعل السّالم .
- جدول لتصريف الفعل المضعّف .
- جدول لتصريف الفعل المثال .
- جدول لتصريف الفعل الأجوف .
- جدول لتصريف الفعل النّاقص .

و أضاف أيضاً جداول أخرى لتصريف المضارع و الأمر مع نون التّوكيد بنوعيها، و قد كان غرضه من كلّ ذلك هو تذليل الصّعوبات الّتي قد تُصادف المتعلّم أثناء عمليّة التّصريف، و ذلك من خلال اتّخاذه هذه الجداول

[1] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص 41 -42 .

أنموذجا يتحذي به في تصريفه لمختلف الأفعال[1]. و إنْ لم يُضِفْ ضيف في هذا الباب جديدا يُذكَر، فإنّه يُحسَبُ له جمع هذه المسائل و تنظيمها في جداول، و دراستها ضمن باب واحد خاص بها، و هنا يكمن وجه التيسير.

ت- **أنواع الحروف**: و نبقى في القسم الأوّل، و فيه أضاف ضيف قسماً لمعاني الحروف و أبنيتها، و في مقدّمة هذه الحروف، حروف الجر الّتي« قد تكون حرفاً هجائيًّا واحداً مثل: " الكاف– اللاّم – الباء – التّاء – الواو "، و الثّلاثة الأخيرة تستخدم في القسم في مثل: " بالله ، تالله ، والله "، و قد تكون حرفين هجائيين مثل:" من – في – عن "، و قد تكون ثلاثة حروف هجائيّة مثل: " إلى – على – رُبّ " »[2] .

و إضافة إلى حروف الجر، ذكر ضيف– أيضاً – حروف العطف، و حروف النّفي، و حرفي الاستفهام، و أحرف الشّرط، و أحرف التّحضيض، و أحرف التّنبيه، و أحرف النّداء، و أحرف الجواب، و أحرف التّفسير، و الأحرف النّاصبة للمضارع، و أحرف الاستقبال، و"قد" للتّوقّع مع المضارع، و"قد" لليقين مع الماضي، و"كَلَّا" الحرف الوحيد للزجر. و قد عدّد ضيف هذه الحروف، كما ذكر معانيها المختلفة مع أمثلة توضيحيّة، و كلّ ذلك من باب التّيسير على المتعلّمين. و هنا قد بلغ ضيف الغاية، فهو بهذه الطريقة قد أتاح للمتعلِّم معرفة أنواع الحروف و معانيها بسهولة، دون أنْ يتكبّدَ عناء البحث عنها متناثرة هنا و هناك في المؤلَّفات النحويّة.

ث- **أنواع الجمل**: تطرّق ضيف إلى مسألة الجملة في اللّغة العربيّة، حيث قسّمها كغيره من النّحاة إلى اسميّة و فعليّة، و تعرّض لمختلف الأشكال الّتي تأتي عليها كلّ واحدة منهما، و كذا لمختلف اللّواحق الّتي تلحق بهما، كما ذكر أهمّ الفروق الّتي تميّز بينهما، و الأهم من ذلك ابتكر مصطلحين جديدين للجمل الّتي ليس لها محل من الإعراب، و الجمل الّتي لها محل من الإعراب، إذ يُطلِق على الأولى **الجمل المستقلّة**، و على الثّانيّة **الجمل الخاضعة أو غير المستقلّة**. يقول في ذلك: « غير أنّنا نريد الآن أنْ نتحدّث عن علاقات الجمل في داخل الفِقَر

[1] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص 42 .
[2] المرجع نفسه، ص 82 .

بعْضها و بعض، و هي لا تعدُو نوعين كبيرين: جملاً مستقلّة قائمة بنفسها لا تحتاج إلى كلمة تسبقها و لا إلى جملة تتقدّمها، و هي قليلة، و جملاً خاضعة غير مستقلّة لأنّها متمّمة لكلمة أو جملة سابقة، و هي كثيرة»[1].

و ينطلق شوقي ضيف في تسميّته الجديدة هذه للجمل من علاقة الجملة بما يربطها من الكلمات و الجمل الأخرى، فإنْ كانت مفتقرة لغيرها اعتبرها **جملة خاضعة** مثل: **جملة الخبر** الّتي تفتقر إلى المبتدأ، أمّا إذا كانت الجملة لا تحتاج إلى غيرها، فيعتبرها جملة **مستقلّة** مثل: **الجملة الاعتراضيّة** الّتي يمكن الاستغناء عنها كليّة دون أنْ يكون لذلك تأثير في الكلام. و لعلّ ضيف قد أضاف هنا مصطلحات جديدة تبدو أكثر صعوبة من السابقة، و أيضا ما الدّاعي إلى هذه الإضافة، و كأنّه لا تكفينا مصطلحات البصرة و الكوفة حتّى نُضيف لها أخرى لا طائل منها سوى التّضخيم و الاضطراب.

ويمكن أنْ نلخّص ما جاء في هذا الأساس في الجدول الآتي:

البـاب المُضـاف	**أهـمّ مـا جـاء فيـه .**
نطق الكلمة .	مخارج الحروف و صفاتها، و التّشديد و التّنوين و الحركات، و الإبدال و الإدغام و صورهما، حروف اللين و المد، همزتا القطع و الوصل، "ال" القمريّة و الشّمسيّة .
جداول تصريف الفعل الثّلاثي.	جدول تصريف الفعل السّالم، جدول تصريف الفعل المضعّف، جدول تصريف الفعل المثال، جدول تصريف الفعل الأجوف، جدول تصريف الفعل النّاقص، جدول تصريف الفعل المضارع و الأمر مع نون التّوكيد بنوعيها.
أنواع الحروف .	حروف الجر، حروف القسم، حروف العطف، حروف النّفي، حروف الاستفهام، حروف الجواب، حروف الشرط، حروف التّحضيض، حروف التّفسير، حروف التّنبيه، حروف النّداء، حروف الاستقبال، حروف نصب المضارع، حروف الزّجر، حروف التّوقّع، حروف اليقين .
حروف الزّيّادة .	حروف الزّيّادة (جارّة و غير جارّة) .

[1] شوقي ضيف : تجديد النحو، ص 256 .

أقسام الاسم و تصاريفه .	-علامات التّأنيث في الاسم (تاء التّأنيث اللّفظي) . - نون المثنّى و جمع المذكّر السّالم و نون الأفعال الخمسة. - استخدام جمع المؤنّث السّالم . - اسم الجمع – اسم الجنس الجمعي . - المصدر الصّناعي . - المضاف – غير المضاف . - المتبوع – التّابع .
المبتدأ و الخبر .	- حكم الخبر لما لا يعقل النّعت . - معاملة خبر جمع التّكسير لما يعقل نفس معاملته مع ما لا يعقل .
الممنوع من الصّرف .	- صيغة أُخر. - صيغتا أُحاد – مَوْحَد .
المبنيّات .	نون الوقاية .
المشتقّات .	- اسم الفاعل من المقصور و المنقوص . - اسم المكان .
إعمال المصدر والمشتقّات عمل الفعل	التّوسّع فيهما .
باب الذّكر و الحذف .	عناصر الجملة الفعليّة و الاسميّة .
باب التّقديم و التّأخير .	عناصر الجملة الفعليّة والاسميّة .
الجمل الأساسيّة .	الاسميّة و الفعليّة و الفروق بينهما .
أنواع الجمل .	جمل مستقلّة و جمل خاضعة غير مستقلّة.

-شكل رقم 08، يوضح أهمّ ما أضافه شوقي ضيف إلى أبواب النحو-

كان هذا ملخّص اقتراحات شوقي ضيف الّتي عرضها في كتابه « تجديد النّحو»، و شرح أسسها في كتابه « تيسير النّحو التّعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ».

الفصل الثالث:
التّجربة التّجديديّة عند شوقي ضيف في ميزان النّقد

بعد أن تعرّضنا إلى تجربة التّيسير عند ضيف، و كذا آرائه التّجديديّة، كان لابدّ أنْ نقوم بتقييم هذه الآراء من كلّ جوانبها، و نُبيّن أهم الانتقادات الّتي تعرّضت لها، دون أنْ نتغاضى– في السّيّاق – عن إيجابيّات محاولته الّتي نقشت اسمه في قائمة الميسرين، الّذين أسّسوا مدرسة التّيسير النّحوي في العصر الحديث .

لم يسلم ضيف– كغيره من الميسّرين– من انتقادات و معارضات عديدة، كانت تسعى إلى التّوضيح و التّعديل و الإضافة لا غير. و لكي يكون النّقد واضحاً أردنا أنْ نعطي كلّ مبدأ من مبادئ ضيف الّتي اعتمدها، و كلّ أساس من الأسس الّتي وضعها، جانباً من المناقشة و التّقييم لنقف على ما كان له و ما كان عليه.

المبحث الأول: تقييم مبادئ و أسس التيسير عند شوقي ضيف

أوّلا: نقد مبادئ التّيسير عند ضيف

عرفنا أنّ ضيف قد اعتمد في إرساء أسس محاولته على مبدأين أساسيّين هما: إلغاء نظريّة العامل، و منع التّأويلات و التّقديرات، كونه وجد صعوبة النّحو تنبع من هذين المبدأين، و تيسيره يقتضي التّخلّص منهما، و بموجب هذا الرأي، وُجِّهَتْ لضيف انتقادات كثيرة، كان معظمها رافضا لما جاء به، و قليل منها موافق على بعض ما قال به .

1- المبدأ الأوّل : إلغاء نظريّة العامل :

كان ضيف من أشدّ المتحمّسين لإلغاء نظريّة العامل، مُتأثّراً بدعوة ابن مضاء، معتقداً أنّ صعوبة النّحو تنبع من هذا المبدأ، و رأى أنّه من الصّواب إبداله بمبدأ المجانسة الّذي يجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة، فإمّا أنْ يُجعل– على سبيل المثال– المضارع المبني المتّصل بنون التّوكيد مُعرباً منصوباً، حتّى يتجانس مع المضارع المنصوب بأدوات النّصب، أو أنْ يكون مبنياً في الحالتين[1] .

[1] شوقي ضيف: مدخل الرّد على النّحاة، ص50.

و عرفنا أنّ ضيف بإلغائه لهذه النّظريّة، قد أجاز لنفسه– بهدف التّيسير – إلغاء الكثير من أبواب النّحو، كباب " كان و أخواتها " الّذي عدّه أفعاله تامّةً، و ألحقه بباب الحال، مُتّبعا في ذلك مذهب الكوفيين، و كباب " ظنّ وأخواتها " الّذي ألحقه بباب المفعول به [1].

كما قام بتنسيق كثير من أبواب النّحو، بعد أنْ وجدها مفرّقة– بفعل هذه النّظريّة – في أكثر من باب، كالأسماء الّتي لا تنوّن، فهي تدرس في باب الممنوع من الصّرف، و باب "لا" النّافيّة للجنس و باب المنادى، لذلك كان الأصوب– حسب رأيه – أنْ تُضمّ هذه الأبواب بعضها لبعض بهدف التّجانس في التّبويب، و التّوحيد في الحكم، فتكون كلّها معربة أو كلّها مبنيّة [2] .

و قد تعرّض هذا المبدأ الّذي اعتمده ضيف في تصنيفه الجديد لكثير من النّقد، بدْءًا بإلغائه لنظريّة مهمّة كنظريّة العامل، و انتهاءً بما انجرّ عن هذا الإلغاء، فهاهي **"خديجة الحديثي"** تؤكّد على أهميّة العامل، و هي تناقش حذف الميسرين لهذه النّظريّة و على رأسهم شوقي ضيف، إذْ تقول عنها: « إنّ مسائل النّحو و أبوابه لابدّ من أنْ تنتظم في سلك يربط بين العبارات و ما هذا السّلك الرّابط بينها المعطي لكلّ كلمة وظيفتها و حكمها الّذي يتبعه إلاّ العامل، فهو أساس كلّ تركيب لغويّ يدلّ على معنى يؤديه المتكلّم بالإسناد الكامل، فإنْ كان العامل فعلاً لا يتمّ المعنى فيه إلاّ بالفاعل(أو نائبه) المسند إليه، و بهما ترتبط المكملات الأخرى، أو ما نسميه المعمولات من المفعولات بأنواعها، و من حروف الجر و غيرها لتكوّن معاني متكاملة يُعبّر المتكلّم منها بما يريد بعد تأسيس المعنى على الفعل المسند و الفاعل (أو نائبه) المسند إليه، و كذا الأمر في الإسناد الاسمي إذْ يكون المسند إليه (المبتدأ) و المسند (الخبر) متلازمين لابدّ منهما معاً ليتمّ المعنى الأساسي، يَبْنِي عليه المتكلّم ما أراد من معمولات للمبتدأ، مكمّلات للمعنى، أو للعوامل الدّاخلة في الجمل الإسناديّة الدّاخلة في المعنى الأساسي»[3].

---

[1] شوقي ضيف: مدخل الرّد على النّحاة، ص51، 52 .

[2] المرجع نفسه، ص53 .

[3] خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، ص15.

و على هذا الأساس فأهميّة نظريّة العامل تأتي « من كونها أساساً لفهم معاني النّحو، تفسّر كثيراً من ظواهره، و تقود إلى معرفة أسرار التّراكيب اللّغويّة و ما تتضمّنه من علاقات ترتبط بالمعنى، فالإعراب ضرب من ضروب التّحليل للمركبات اللّغويّة من خلال العلاقات اللّفظيّة »[1].

و بهذا تكون قد رُدَّت مقولة ابن مضاء و أنصاره و على رأسهم ضيف، الّتي تتهم النّحاة بإهمالهم للمعنى و قصر اهتمامهم بالعلامات فقط، و بأنّهم افترضوا أنّ العامل هو الموجِد للمعاني و ليس المتكلّم، فالحقيقة غير ذلك كلّه، إذْ أنّ « المتأمّل في آراء النّحاة يجد أنّ تقدير العامل عندهم لم يكن الغرض منه الصّناعة اللّفظيّة فحسب، بل مراعاة المعنى الّذي يتّضح من خلال تقديرهم للعوامل النّحويّة كما فعلوا في توجيه النّاصب لكلمة "**طيبا** ": في قول عبيد الله بن قيس الرّقيّات*:

لَنْ تَرَاهَا وَ لَوْ تَأَمَّلَتَ إلاَّ *** وَ لَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طيبَا.

قالوا: **الناصب** "**لطيبَا** " فعل محذوف تقديره: تعلم أو تتحقّق أو **تَرَى القلبيّة**، و لا يجوز أنْ يكون المقدّر" ترى" البصريّة كالمذكورة في صدر البيت، إذْ يقتضي ذلك أنْ تكون الموصوفة مكشوفة الرّأس، و إنّما تمدح النّساء بالخفر و التّصوّن لا بالتّبذّل »[2].

و قال **ابن جني**: « الرؤية ليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها– اللّهم– إلاّ أنْ تكون حاسرة الرّأس، غير مقنعة و هذه بذلة و تطرح لا توصف به الخفرات »[3]. و قال **ابن هشام**: « إنْ ترى المقدّرة، النّاصبة **لطيبَا** قلبيّة لا بصريّة،

[1] محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 182.

*هو شاعر قريش في العصر الأمويّ، من بني عامر بن لؤي، سمّي قيس الرقيّات لأنّه كان يتغزّل بثلاث نساء اسم كلّ واحدة منهنّ رقيّة، أقام بالمدينة، ثمّ الكوفة، ثمّ الشّام، و توفي بها، كان أكثر شعره في الغزل، و له مدح و فخر.

[2] عبد الخالق عضيمة، مجلة كليّة اللّغة العربيّة، جامعة ابن سعود الإسلامية، ص 25. نقلا عن: إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 248.

[3] ابن جني: الخصائص، 20 / 249. نقلا عن: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرّأس، و إنّما تمدح النّساء بالخفر و التصون لا بالتّبذّل مع أنّ رأى المذكورة بصريّة»[1].

و يواصل "**إبراهيم عمر سليمان زبيدة**" قائلا:« و هل يفهم من تدقيق النّحاة في مواضع كثيرة مثل هذا الموضع في تقدير العامل النّاصب" **لطيبًا**" أنّهم أفسدوا على المتكلّم تفكيره بوجود هذا العامل، الّذي لم ينسبوا العمل إليه، بل جعلوه آلة، و النّاصب "**لطيبا**" في الحقيقة هو الشّاعر بواسطة هذه الآلة »[2].

و أمّا استشهاد ابن مضاء و أنصاره من أمثال ضيف بمقولة ابن جنّي من « أنّ العمل من الرّفع و النّصب و الجر و الجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره »[3]، فهو رأي باطل، لأنّ ابن جني لم يخالف النّحاة، و إنّما سار على دربهم، بدليل أنّه قد أتمّ مقولته هذه قائلا: « و إنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار المتكلّم بمضامّة اللّفظ للفظ، و باشتمال المعنى على اللّفظ، و هذا واضح»[4].

إنّ **ابن جنّي** لم يُخالف النّحويين حين قالوا بأنّ الألفاظ هي الّتي ترفع و تنصب و تجر و تجزم، بل أكدّ بأنّ آثار عمل المتكلّم إنّما تظهر بها، يقول: « أداة المتكلّم الّتي يعبّر بها عن المعاني، و تتغيّر تبعاً لها العلامات الإعرابيّة (المجاري) إنّما هي الألفاظ الّتي يعمل بزيادتها أو حذفها، أو تغيير موضعها في التّركيب على إفادة معنى جديد و يكون هذا المعنى مصاحبًا للصّورة الجديدة للتّركيب بالألفاظ نفسها، أو بألفاظ داخلة عليه أرادها المتكلِّم، و لمّا أصبحت هذه الأصوات المنطوقة حروفًا و كلمات مكتوبة نُسِب العمل إليها، لأنّها أداة المتكلّم و وسيلته الّتي تُشاهد و تقرأ و تتغيّر من صورة إلى أخرى تبعاً لنطق المتكلّم بها حسبما يريده منها، و هكذا تحوّل العمل الفعليّ من المتكلّم النّاطق

[1] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 2/ 607. نقلاً عن: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو و تيسيره، ص 249 .

[3] ابن جني: الخصائص، 109/1 نقلاً عن: ابن مضاء: الرّد على النّحاة، ص 77.

[4] المصدر نفسه،1 /110 .

باللّغة إلى اللّفظ الّذي أصبح مكتوباً، و أصبح هذا المكتوب هو الّذي يوضّح سبب هذا التّغيّر و الاختلاف في المعاني الّتي تتغيّر تبعًا لتغيّر العلامة الّتي وُضِعت لأصواتها و رموز دالة عليها»[1].

و مهما يكن، فنظريّة العامل هي نظرية مهمّة في ضبط قواعد النّحو العربي و تفسير معاني التّراكيب اللّغويّة، و هي كما قال "**عبد المتعال الصّعيدي**"– عند نقده لشوقي ضيف و فكرته في إلغائه-: « و ما أظنّ أنّه يمكن الاستغناء عن هذا كلّه لأنّه من النّحو الّذي لا يمكن الاستغناء عنه »[2]،بل هي النّحو كلّه، و الاستغناء عنها هو استغناء عن النحو برمّته، و هل يجوز ذلك؟

2- المبدأ الثّاني: منع التّأويلات و التّقديرات:

اعتمد ضيف في تصنيفه الجديد – اقتداءً بابن مضاء – على مبدأ ثانٍ شديد الارتباط بالمبدأ الأوّل و دليل على فساده، و هو مبدأ منع التّأويلات و التّقديرات في الصيّغ و العبارات، الّذي سيُريحنا—من وجهة نظره—من إضمار المعمولات و حذف العوامل و بيان محلّ الجمل و المفردات المبنيّة و المقصورة و المنقوصة [3].

ففي **إضمار المعمولات** رفض ضيف– على سبيل المثال– تقدير الفاعل مستترا جوازاً أو وجوباً، فهو يرى أنّه ليس من الضّروري أنْ يكون لكلّ فعل فاعل، و ما دام مُستتراً فلا داعي للحديث عنه[4].

و قد تعرّض هذا الرّأي لكثير من النّقد، فقد اختلف "**علاء إسماعيل الحمزاوي**" مع ضيف حول رأيه بإلغاء الفاعل المضمر في الفعل، و بأنّ **زيدًا** في جملة (**زَيْدٌ قَامَ**) هو الفاعل، و لا داعي لتقديره ثانية، « فهذا الرّأي غير مقبول لأنّ بنيّة الجملة العربيّة قائمة على عنصرين أساسيين مع إفادتهما معنى تامًّا، هما المسند و المسند إليه، الأوّل

[1] خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، ص10 .

[2] عبد المتعال الصّعيدي: النحو الجديد العربيّ، دار الفكر،القاهرة، مصر، 1948، ص233.نقلا عن: إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 272 ،

[3] شوقي ضيف: مدخل الرّد على النّحاة، ص 56 .

[4] المرجع نفسه، ص 56 ، 57 .

يمثّله الفعل و الخبر، و الثّاني يمثّله الفاعل و المبتدأ، و هذا يعني ضرورة وجود العنصرين لتكوين الجملة حتّى و لو حذف أحدهما أو أضمر، و ما يجوز حذفه و تقديره هو المبتدأ أو الخبر، أمّا الفعل و الفاعل فلا يجوز أنْ يحذف أحدهما دون الآخر، إنّما يحذفان معًا أو يبقيان معاً »[1].

كما أنّه لم يقل أحدٌ بوجود فعل بدون فاعل، و هذا ما وقف عليه النّحويّون، يقول **السّيرافي**: « إنْ قال قائل: لمَ لمْ يجعل للضّمير الواحد علامة و جعل للاثنين و الجماعة ؟ قيل: لأنّه معلوم أنّ الفعل لابدّ له من فاعل لا يخلو منه، و قد يخلو من الاثنين و الجماعة، فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس، و اكتفى بما تقدّم في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل، عن علاقة ظاهرة، و إذا قيل: (**زَيْدٌ قَامَ هُوَ**)، **فالضّمير** الّذي قام في النيّة، و" **هو**" توكيد»[2].

حتّى أنّنا نجد شوقي قد أدرك خطأ رأيه، حين تراجع عنه و مال إلى رأي النّحاة، إذْ يقول معلّقاً على رأي ابن مضاء و اللّجنة العلميّة و المجمع في هذا الشّأن: « و أرى أنّه كان حريًّا بابن مضاء و اللّجنة و المجمع ألاّ يقرّروا هذه القاعدة الّتي تلغي الضّمائر المستترة، و تُحيل ضمائر الرّفع المتّصلة البارزة في مثل:" **قُمْتُ** "حروف إشارة كما تحيل ألف الاثنين و واو الجماعة و نون النّسوة حروف عدد أو علامات عدد، لأنّ ذلك من شأنه أنْ يخلخل قاعدة الفاعل، و لعلّ في ذلك ما يدلّ على أنّ النّحاة كانوا في منتهى الدّقة العلميّة حين عدّوا **التّاء** في مثل: " **قُمْتُ** " ضمير رفع متصل بارز فاعلاً، و كذلك حين ذهبوا إلى أنّ مضارع المتكلّم في مثل: " **أَقُومُ** " يحمل ضمير رفع مستتر وجوباً على أساس أنّها جميعاً ضمائر لا حروف، و لذلك كنت أرى الإبقاء في النّحو التّعليمي على فكرة الضّمائر المستترة جوازاً و وجوباً و الضّمائر البارزة و أن لا تعدّ الأولى لا أصل لها و لا حقيقة، و قد رأينا في وضوح أنّ مثل:

[1] علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي" دراسة في المنهج و التّطبيق"، جامعة المينيا، كليّة الآداب، مصر،ص 25، 26.
[2] سيبويه: الكتاب، ج2، هامش ص 38.

" **أَقُومُ – نَقُومُ – تَقُومُ** " مقتطعة من ضمائر مثل أخواتها الضّمائر البارزة في مثل: "**قُمْتَ**" و غيرها، و ينبغي أنْ تُعْرَبَ الضّمائر فيها جميعاً فواعل كما أعربها النّحاة »[1].

كان هذا عن رفض ضيف للمعمولات، أمّا فيما يخصّ استغناءه عن **تقدير عوامل محذوفة**، فقد تعرّض لعدّة أبواب مثل باب الاشتغال، و نواصب المضارع، و متعلّق الجار و المجرور– فعلى سبيل المثال– رأى ضيف في هذه المسألة الأخيرة، و هي متعلّق الجار و المجرور، أنْ نستغني عن تقدير العوامل المحذوفة فيها، و أنْ نكتفي في قولنا:(**زَيْدٌ فِي الدَّارِ**)، أنّ: (**فِي الدَّارِ**) خبر[2].

و هذا الرّأي ليس بالجديد، فقد ذكر "**علاء إسماعيل الحمزاوي**" أنّ ما جاء به ضيف قد سبقت الإشارة إليه، و أنّ بعض النّحاة قد ذهبوا إليه و في مقدّمتهم **سيبويه**، إذ يقول في معرض حديثه عن الظّرف: «و أمّا قولهم: (**دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخًا**)، فانتصب لأنّ **خَلْفَ** خَبرٌ **للدَّار**، و هو كلام قد عمل بعضُه في بعض و استغنى »[3].

كما تؤكّد "**خديجة الحديثي**" أنّ النّحاة عندما كانوا يقدّرون عوامل محذوفة لم يكن مرادهم إظهارها و إنّما فعلوا ذلك بهدف التّفسير و التّوضيح، و أنّ « هذه كانت طريقة سيبويه و شيوخه في إفهام معاني التّراكيب الّتي عابها عليهم ابن مضاء و متابعوه، فقد نبّه **سيبويه** على الأساليب الموجزة المغيّرة عن أصلها لأغراض بلاغيّة و ذوقيّة و تنبيهيّة، و كان يقول عند ذكر ما يقابلها من العبارات الّتي يفسّرُ بها هذا أو أمثاله: (و هذا تمثيل و إنْ لمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ) مُنبّهاً على أنّ إظهار هذا اللفظ المحذوف لم يرد عن النّاطقين الفصحاء، و لذا يجب اجتنابه»[4].

و قد توصّلت خديجة الحديثي ،بعد طول مناقشة لهذا المبدأ، إلى أنّ ما قال به النّحاة هو التّيسير بحدّ ذاته، « فالقول بالعامل أو بضرورة وجوده في التّراكيب مذكوراً، أو البحث عنه محذوفاً، دلّت عليه علامة معموله، أو تعلّق به

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 42، 43.

[2] شوقي ضيف: مدخل الرد على النحاة، ص58 .

[3] سيبويه: الكتاب، 1 / 417. نقلا عن: علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي، ص33.

[4] خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، ص18 .

معمول لم يذكر متعلقُه، لا يُصعِّب تعليم النّحو و لا يجعله عسيراً، و إنّما الصّحيح عكس ذلك، فالعامل هو الّذي يؤثّر في المعمول على وجه من الأوجه، أو معنى من المعاني، لأنّنا حين نقول مثلاً في:(**إِيَّاكَ وَ الشَّرَّ**) أو (**النَّارَ النَّارَ**)، و أمثالهما بأنّ الأسماء فيهما منصوبة بفعل محذوف وجوباً تقديره: (**أُحَذِّرُ**) أو(**احْذَرْ**)، إنّما نريد بهذا التّقدير إيضاح المراد بهذين التّركيبين النّاقصين ظاهريًّا، و لا يفهم منهما غير العربيّ الأصيل معنى تامًّا، إلاّ بأنْ تقدّر له (الإسناد الأصلي)، الّذي أُوجِزت العبارة بحذفه لتكون أسرع في التّنبيه و أكثر تأثيراً و أصدق استجابة، فهذا العامل المحذوف الّذي قدّرناه بـ: (**أُحَذِّرُ**) أو (**اِحْذَرْ**) أدّى إلى فهم هذا المتعلّم المعنى المراد، و لذلك نقول له: إنّه محذوف وجوباً أو مضمر لم تنطق به العرب، لكيلا يظهرهُ، فيقول: (**أُحَذِّرُ إِيَّاكَ الشَّرَّ**) أو: (**إِيَّاكَ أُحَذِّرُ الشَّرَّ**)، فيعجم المعنى أكثر ممّا كان مُستعجَما عليه »[1].

و في بيان **محلّ الجمل و المفردات المبنيّة و المقصورة و الممدودة**، قرّر ضيف الاستغناء عن إعرابه ، لأنّه لا يفيد شيئاً سوى التّعقيد، و رأى بأنّه يكفي أنْ نقول في إعراب الجملة أنّه خبر أو حال أو نعت، و في إعراب المفردات المبنيّة و المقصورة و المنقوصة أنْ نكتفي بقولنا في مثل:(**هُوَ مُحَمَّدٌ**) أنّ: **هُوَ**: مبتدأ مبني، و لا داعي لأنْ نقول أنّ **هُوَ**: مبنيّة على الفتح في محل رفع مبتدأ [2].

و في هذا الجزء نجد "**علاء إسماعيل الحمزاوي**" قد وقف من رأي ضيف موقفين متضادين، إذْ اتّفق معه حول ما جاء به من إعراب الجمل خبراً أو حالاً أو نعتاً، إلاّ أنّه خالفه الرّأي حول إعراب الاسم المبني **هَذَا** في (**هَذَا مُحَمَّدُ**): مبتدأ مبني و ترك إعراب اسم الشّرط مبتدأ في جملة: (**مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ**)، لأنّ ضيف يرى أنّ إعرابها لا يفيد شيئاً.

[1] خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى ، ص16.

[2] شوقي ضيف: مدخل الرد على النحاة، ص64.

يقول "الحمزاوي" في ذلك: « أمّا الدّعوة إلى الاستغناء عن إعراب أسماء الشّرط و غيرها ممّا ذكره ضيف بحجّة أنّ ذلك لا يفيد شيئاً في تقويم اللّسان و تصْحيح النّطق، فذلك أمرٌ يحتاج إلى نظرٍ، لأنّ هناك فرقاً بين بيان وظيفة الكلمة في الجملة و علامة الإعراب الّتي تستحقّها، فلو كان ضيف يقصد إلى الاستغناء عن وظيفة الكلمة النّحويّة لوجب أنْ يسحب ذلك على كلّ الأسماء المقصورة و المنقوصة و المبنيّة، فكلّها لا تظهر عليها علامات إعراب تساعد على النّطق السّليم، غير أنّه لم يفعل ذلك، و لنسأل: لماذا نقول في (**هَذَا مُحَمَّدُ**): **هَذَا**: مبتدأ مبني، و لا نقول ذلك في (**مَنْ**) من قولنا: (**مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ**)؟ و لا فرق بينهما في تقويم اللّسان و تصحيح النّطق، و من ناحيّة أخرى فإنّ الاستغناء عن إعراب أسماء الشّرط ينبغي أنْ يسحب على أسماء الاستفهام تعميماً للقاعدة، لأنّ كثيراً منهما مشترك، أمّا لو كان قصده الاستغناء عن قولنا في: (**مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ**)، **مَنْ**: اسم شرط مبني على السّكون في محل رفع مبتدأ، و يكتفي ببيان أنّها اسم شرط مبني مبتدأ، لاتّفقنا معه، و حينئذ ندخل أسماء الشّرط في قاعدة الأسماء المبنيّة و المقصورة و المنقوصة»[1].

و الرّأي نفسه يشاطره فيه "**الصّعيدي**"، الّذي قام بنقد فكرة ضيف القائلة– بعد أنْ تعرّض لأدوات الشّرط و الاستفهام – بأنّه لا ينبغي أنْ نعرب من أجل الإعراب نفسه، فهو ليس غاية تقصد لذاتها، و إنّما نعرب لأجل تصحيح لساننا و نطقنا [2]، إذْ يعلّق الصعيدي على ذلك فيقول: « لا شكّ أنّه لا يقصد من الإعراب تقويم لساننا و نطقنا فقط، بل يقصد به أيضاً بيان معاني الكلام، و لا يتمّ هذا إلاّ ببيان مواقع مفرداته في الإعراب، فلا يمكن الاستغناء عن إعراب شيء من مفرداته، لأنّ هذا يتوقّف عليه فهمه على أصله، و إدراك معناه على كماله »[3].

[1] علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي، ص 36.

[2] شوقي ضيف: مدخل الرد على النحاة، ص66.

[3] عبد المتعال الصّعيدي: النحو الجديد، ص235.نقلا عن: إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو و تيسيره، ص 277.

ثانيا– نقد أسس التّيسير عند شوقي ضيف و تقييم بعض مسائلها:

سنحاول في هذا العنوان أن نقف عند كلّ أساس وضعه ضيف في تصنيفه الجديد، و نختار من كلّ أساس مسألة لمناقشتها و تقييمها اعتمادا على ما وضعه النّحاة فيها، و على الانتقادات الّتي وجّهت لرأي ضيف فيها، و سنعتمد في ذلك ترتيب الأسس كما جاءت في كتاب " تجديد النّحو ".

1- الأساس الأوّل : إعادة تنسيق أبواب النّحو :

أوّل ما يلحظ في هذا الباب أنّ ضيف لم يكن دقيقاً في اختيّار عنوان هذا الأساس، أو أنّه لم يلتزم به، ذلك أنّه قصد بتنسيق أبواب النّحو–بحسب تعبيره– أنْ« يستغني عن طائفة منها بردّ أمثلتها إلى الأبواب الباقيّة »[1]، و قد كان عددها ثمانية عشر باباً، و لكن بنظرة تمعّن في ما جاء في هذا الأساس يتّضح لنا أنّ ضيف قد استغنى عن بعضها، و نقل بعضها من مكانها إلى أبواب أخرى.

و كما أُخِذ على ضيف عدم التزامه بالعنوان، فقد أُخِذ عليه أيضاً هذه البلبلة الّتي أحدثها عند نقله لأبواب من مكانها الأصلي إلى أماكن ليس لها و لا تناسبها، و في هذا يقول **"محمد عيد"**: «هذه إذن ضجّة مفتعلة، إذ لم يحدث استغناء عن معظم الأبواب و لا حذف لها، و الّذي حدث هو نقل لها من أماكنها المستقرة من قديم الزّمن إلى مواضع أخرى تبدو فيها مضطربة في موطن غير مناسب لها، أو هو وضعها تحت عناوين جديدة ليست لها »[2].

كما يتّهم "محمد عيد" شوقي– أيضا– بالتشتيت في هذا الأساس حين فصلَ كثيراً من الأبواب عن أبوابها، و ضمّها في نهاية الكتاب في قسم سمّاه "**الإضافات**" في مباحث (الذكر و الحذف، و التّقديم و التّأخير)، فجمع فيهما بعض حالات المبتدأ و الخبر و الفاعل و المفعول به و غيرها، و هذا الأمر مرفوض عند محمد عيد لأنّه « تشتيت لا

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص04.

[2] محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، ص18.

نفع فيه، بل هو ضار لهذه المباحث و للمتعلّمين الّذين ينفعهم أنْ يدرسوا مباحث الباب الواحد في مكان واحد، لا أنْ يدرس الباب موزّعاً هنا و هناك »[1].

و في هذا الأساس– دائمًا – يؤخذ على ضيف الاختصار في بعض الأبواب الّتي حذف شروطها و أبقى على بعض أمثلتها للتّوضيح، كحذفه لشروط اسم التّفضيل و التعجّب و الاختصاص و غيرها، و قد وصف "محمد عيد" هذا الحذف بالاختصار المخلّ « فتركُ شروطها يخلّ بالأساليب العربيّة، و للقارئ أنْ يرى أثر هذه الشّروط في أساليب التّفضيل التّالية »[2].

أسلوب التفضيل	الفعل المصاغ منه
ضوءُ الشّمسِ **أَسْطَعُ** منَ القمرِ .	الصيّاغة من **الثّلاثي** .
ضوءُ الشّمسِ **أَشَدُّ إِشْرَاقًا** منَ القمرِ .	الصيّاغة من **غير الثّلاثي** .
ضوءُ الشّمسِ **أَوْلَى أَنْ يُعَرَّضَ** لَهُ النّباتُ .	الصيّاغة من **غير الثّلاثي المبني للمجهول**.

–شكل رقم 09، يوضح شروط اشتقاق اسم التفضيل من الفعل–

كما عوتب ضيف على حذفه لأبواب ضروريّة في دراسة اللّغة العربيّة، و هي: الميزان الصّرفي و الإعلال و التّرخيم، و قد لفت هذا الحذف انتباه محمد عيد و أثار حفيظته، و رأى بأنّ ضيف قد ارتكب خطأ فادحًا عند حذفه لهذه الأبواب « "**فالميزان الصّرفي**" له صلة أكيدة ببحوث الاشتقاق و الأصلي و الزائد للكلمات، و ما يترتّب على ذلك من معرفة معاني الكلمات في المعاجم، أمّا "**الإعلال** " فهو ضروري أيضا لمعرفة مسلك العربيّة في التّبادل الصّوتي، و ما يترتّب على ذلك من فهم المعاني بناء على هذا التّبادل، و أمّا حذف" **التّرخيم** " لأنّه لهجة

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية ص19.

[2] المرجع نفسه، ص20.

قديمة مهجورة، فالنّحو لا يُدرس لما يحدث الآن فقط، كما أنّ التّرخيم تحوّل الآن في مواقف" التّدليل" إلى نوع من الاختصار للكلمات، إذْ يقال لمن اسمه **شَوْقِي "شَوْق** "، و لمن اسمه **فَارُوق " رُوقَه** "»[1].

و سوف نأخذ مثالاً على ما جاء في هذا الأساس مسألة " كان وأخواتها" .

- **باب كان وأخواتها** :

عدّ ضيف هذه الأفعال أفعالاً لازمة، و المنصوب بعدها حالاً، لذلك نقلها إلى باب الحال، و قد بنى قوله على رأي الكوفيين [2].

و لعلّ هذا المذهب يمكن الاعتراض عليه لعدّة أسباب، أوّلها رأي الكوفيين الّذي أخذ به ضيف للاحتجاج لرأيه، فقد نقد هذا الرّأي "**الأنباري**" في إنصافه بعد أنْ عرض رأي الكوفيين الّذي يقرّ بأنّ كان ليست فعلا واقعاً – أي متعدّيًا – و أنّها فعل لازم نصب حالاً، إذْ يمكن القول:«"**كَانَ زَيْدٌ فِي حَالَةِ كَذَا** "، و بأنّ الحال قد تأتي معرفة »[3].

يقول "الأنباري" مناقشاً هذه الآراء: « و أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: " إنّ الفعل إذا كان واقعاً فإنّ فعل الاثنين يقع منه على الواحد و الجمع، " **ضَرَبَا رَجُلاً**، و **ضَرَبَا رِجَالاً**"، و لا يجوز ذلك في كان، فإنّه لا يقال: "**كَانَا قَائِمًا** و **كَانَا قِيَّامًا** "، فنقول: إنّما لم يجز في" **كانَ** " كما جاز في "**ضربَ**"، لأنّ المفعول في " **كانَ** " هو الفاعل في المعنى، و لا يكون الاثنان واحدا و لا جماعة، و إنّما كان المفعول في" **كانَ** "هو الفاعل في المعنى، لأنّها تدخل على المبتدأ و الخبر فيصير المبتدأ (بمنزلة الفاعل) و الخبر(بمنزلة المفعول)، و كما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو "**زَيْدٌ قَائِمٌ** "، فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل، فلهذا امتنع في " **كانَ**" ما جاز في "**ضربَ** " لا لما ادّعيتم، على أنّا لا نقول إنّ كان بمنزلة ضرب، فإنّ " **ضربَ**" فعل حقيقي يدل على حدث و

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، ص21 ، 22.

[2] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص12، 13.

[3] أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2 / 318.

زمان، و المرفوع به فاعل حقيقي، و المنصوب به مفعول حقيقي، و أمّا "**كانَ** " فليس فعلاً حقيقيًّا بل يدلّ على الزّمان المجرّد عن الحدث، و لهذا يسمّى فعل العبارة، فالمرفوع به مُشبّه بالفاعل و المنصوب به مُشبّه بالمفعول، فلهذا سميّ المرفوع اسماً و المنصوب خبراً، و لهذا المعنى من الفرق لما كان "**ضربَ** " فعلاً حقيقيًّا جاز إذا كُنّيَّ عنه – نحو: " **ضَرَبْتُ زَيْدًا** " – أنْ يُقال: **فَعَلْتُ بِزَيْدٍ**، و لما كانت "**كانَ**" فعلا غير حقيقي، بل في فعليتها خلاف، لم يجز إذا كنّيَّ عنها –نحو: **كُنْتُ أَخَاكَ** "– أنْ يقال : **فَعَلْتُ بِأَخِيكَ** »[1].

و عن قولهم بأنّ المنصوب حال ، يضيف الأنباري قائلاً: « و أمّا قولهم: " إنّه يحسن أنْ يقال: **كانَ زيدٌ فِي حالةِ كذَا**، فدلّ على أنّه نصب على الحال "، قلنا: هذا إنّما يدلّ على الحال مع وجود شروط الحال بأسرِها، و لم يوجد ذلك، لأنّه من شروط الحال أنْ تأتي بعد تمام الكلام، و لم يوجد في ذلك في" **كانَ** " النّاقصة الّتي وقع فيها الخلاف، دون التّامّة بمعنى وقع، و كذلك من شروطها ألاّ تكون إلاّ نكرة، و كثيراً ما يقع خبر **كانَ** معرفة، و لو كان حالا لما جاز أنْ يقع إلاّ نكرة، فلمّا جاز أنْ يقع معرفة دلّ على أنّه ليس بحال»[2]. **فكَانَ**–كما هو معلوم– لا تُشكِّل جملة تامّة باسمها فقط، و إنّما تحتاج إلى خبر يُتِمّ معناها، فلا يُمكِن أنْ نقول: (**كَانَ الولدُ**)، و نسكت، لأنّ السامع لازال يتطلّع إلى تتمّة للجملة، و هو الخبر، أمّا الحال فتأتي بعد جملة تامّة، و يمكِن أنْ نستغني عنها، باعتبارها فضلة، في مثل: (**نَامَ الوَلَدُ خَائِفًا**)، فالحال (**خَائِفًا**) يمكن حذفها، و تبقى الجملة تامّة مفيدة.

و يواصل الأنباري مناقشة مذهب الكوفيين، ليبطل ما قالوه عن أنّ الحال تكون معرفة، إذْ يقول: « قولهم: إنّما جاز ذلك لأنّ المعرفة أقيمت مقام الحال، كما أقيمت الآلة مقام المصدر في قولهم: "**ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوْطًا** "، قلنا الفرق بينهما ظاهر، و ذلك أنّهُ إنّما حَسُنَ أنْ يُنْصَبَ "**سوطًا**" على المصدر، لأنّه نكرة قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، فحسن أنْ ينصب بما نصب به لقيامه مقامه، و أمّا هاهنا فلا يحسن أنْ يقوم المعرفة مقام الحال، لأنّ الحال لا تكون

[1] الأنباري: الإنصاف، 2 / 321 – 322 .

[2] المصدر نفسه، 2 / 322.

إلاّ نكرة، و هو معرفة، فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر، فلا يجوز أنْ يقوم مقامه، فلا يجوز أنْ ينصبَ بما نُصب به» [1].

و حتّى يدحض الأنباري كلّ فكرة استعان بها الكوفيّون لإثبات صحة رأيهم، وقف عند الشّواهد الّتي ضربوها للحال المعرفة، و أبطلها هي الأخرى قائلا: « و أمّا قولهم: إنّ الحال قد جاءت معرفة في قولهم:" **أَرْسَلَهَا العِرَاكَ**، و **طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ**، و **رَجع عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ** "، قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها و قلّتها ليست أحوالاً، و إنّما هي مصادر دلّت على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت:"**أَرْسَلَهَا العِرَاكَ**"، فالتّقدير فيه: **أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ العِرَاكَ**، على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا "**العِرَاكَ** " مقام " **الإِعْتَرَاكَ**"، كما قال تعالى: ﴿ و اللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ (نوح /17)، ثم حذفوا "**تَعْتَرِكُ** " و هو جملة في موضع الحال، و أقاموا المصدر دليلاً عليه، كما تقول: " **إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا** " أي: **تَسِيرُ سَيْرًا**، و إنّما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع، لأنّ في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أنّ هذه الألفاظ شاذة لا يُقاسُ عليها، فكذلك كلّ ما جاء من المصادر و الأسماء بالألف و اللام في موضع الحال، فإنّه شاذ نادر لا يُقاس عليه »[2].

و تؤكد هذه المناقشة الطّويلة المخالفة لمذهب الكوفيين أنّ الأنباري قد انتصر لرأي البصريين لأنّه الرّأي السّديد، و لأنّ حجّتهم أكثر إقناعًا، فقد عدّ هؤلاء المرفوع بعد كان اسمًا لها، و المنصوب خبراً لها، إذْ يذكرهم الأنباري في الصفحة نفسها من كتابه الإنصاف فيقول: « و أمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: " إنّما قلنا إنّ نَصْبَهما نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنّهما يقعان ضميراً في نحو قولهم: " **كُنَّاهُمْ ، و إذا لَمْ نَكُنْهُمْ فمَنْ ذَا يَكُونُهُمْ** ؟ " ، قال أبو الأسود الدؤلي[3]:

---

[1] الأنباري: الإنصاف، 322/2 .

[2] المصدر نفسه، 2 / 322 - 323 .

[3] أبو سعيد الحسن السُكَّريّ: ديوان أبي الأسود الدّؤليّ، تح: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار و مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص162.

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبُهَا الغُوَاةُ، فَإِنَّنِي *** رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًّا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ *** أَخُوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

أراد بقوله " أخاها " الزّبيبَ، و جعله أخا الخمر، لأنّهما من شجرة واحدة.

و قال الشّاعر الجاهلي خليفة بن براز* :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْ *** تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

وَ المَرْءُ قَدْ يَرْجُو الحَيا *** ةَ مُؤْمَلاً، و الموْتُ دُونَهُ

و من هنا نطرح سؤالا: هل يجوز أنْ نعرب خبر كان في الأمثلة السابقة حالا، فنقول في إعراب جملة(**تَكُنْهُ**)، **تكن**: فعل مضارع تامّ، و الفاعل ضمير مستتر تقديره: **أنت**، و **الهاء**: ضمير متّصل في محلّ نصب حال؟، نقول: إنّ مثل هذا الإعراب لن يزيد النّحو إلاّ غموضا نحن في غنى عنه.

إنَّ إبطال القدامى لمذهب الكوفيين يعني إبطال رأي ضيف في باب كان و أخواتها، و بالمثل رفض المحدثون هذا القول من أمثال "**محمد عيد**" الّذي أبدى رأيه واضحاً صريحاً فقال: « لقد بنى ذلك على قول ضعيف منسوب للكوفيين، و لم يجرِ عليه العرف بين المشتغلين بالنّحو من قديم و لا يترتّب عليه أيّ فائدة، و إنّما هي رغبة الدّمج و التّكلّف و التّعنّت، و الأيسر ما رآهُ جمهور النّحاة، بإفراد باب " كان وأخواتها" و استقلاله، و هو منسجم مع استعمال اللّغة و عرف المتعلّمين »[1].

كما نجد "**الصّعيدي**" قد وقف عند هذه المسألة مطوّلاً، و أبطل رأي ضيف من وجهين: «الأوّل: أنّ الخبر في مثل: " **كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا** " ركن من أركان الجملة، لأنّها لا تتمّ مع الاقتصار على كان و اسمها، فالخبر يكون حينئذ

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص18- 19.

*قيل: أنّ البيتين ليسا له، يُنظر الدّينوري في كتابه(المجالسة و جواهر العلم).

مُسْنداً في الجملة لا حالاً، لأنّ الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها، و الثّاني: أنّ من خبر كان و أخواتها ما لا يصحُّ إعرابه حالاً لأنّه يكون معرفة، في مثل: " **كَانَ زَيْدُ المُنْطَلِقُ** "، و لا شك أنّ المراد هنا الإخبار عن زيد بأنّه هو المنطلق، و ليس المراد إثبات شيء إليه في حال انطلاقه، و كذلك المراد في مثل: "**كَانَ زَيْدُ مُنْطَلِقًا** " فهو على معنى الإخبار عن زيد بأنّه كان منطلقاً، لا على معنى إثبات شيء له في حال انطلاقه»[1].

و يستوقفنا هنا تعريف ضيف للحال في تصنيفه الجديد، إذْ يعرّفها كما يلي: « الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة منصوبة »[2]، ثمّ يقرّر بعد ذلك أنّ الحال غالباً ما تكون مشتقة[3]، و هو التّعريف الّذي يخالف كلّ ما جاء به من حجج في باب" كان و أخواتها "، من أنّ الحال تأتي معرفة و ثابتة و جامدة [4]، و هذا الموقف يدعو إلى الاستغراب فإمّا أنّ ضيف قد تراجع عن رأيه الأوّل، و إمّا أنّه وقع في اضطراب الآراء، و هذا الاضطراب أكبر دليل على أنّ ما جاء به من أمثلة عن الحال هي أمثلة شاذة غير مطردة، لا يمكن الاعتماد عليها في وضع القاعدة النّحويّة .

و كخلاصة نؤكّد أنّ باب " كان وأخواتها " من أكثر الأبواب رسوخاً في ذهن المتعلّمين للنّحو العربي، فالجميع يحفظ قاعدته المشهورة عن ظهر قلب، و هي: تدخل كان و أخواتها على الجملة الاسمية ، فترفع الأوّل و يسمّى اسمَها، و تنصب الثّاني و يسمّى خبرَها، و عليه فإنّ إعادة النّظر في هذا الباب لن يزيد ذهن المتعلّم إلاّ بلبلة و اضطرابا و تشتتا و تعسيراً بدل التّيسير، لذلك فالخير كلّ الخير في الإبقاء على حاله المعهودة الّتي ورثناها عن النّحاة الأوائل.

[1] عبد المتعال الصّعيدي: النحو الجديد، ص 233 – 234.نقلا عن: إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو وتيسيره، هامش ص272-273.
[2] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 182.
[3] المرجع نفسه، ص 186.
[4] المرجع نفسه، ص 14،13 .

2- الأساس الثّاني : إلغاء الإعرابين التّقديري و المحلّي :

في هذا الأساس– و بتأثُّر بابن مضاء، و مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية المنعقدة في 1938 و قرارات مجمع اللّغة بالقاهرة المبرم في 1945 – قرّر ضيف إلغاء الإعراب التّقديري في المفردات مقصورة و منقوصة و مضافة إلى ياء المتكلّم و مبنيّة، و أنْ يقال فيها جميعا محل الكلمة الرّفع أو النّصب أو الجر.

و رأى– أيضاً – إلغاء الإعراب المحلّي في الجمل، و أنْ يقال أنّ الجملة خبر أو نعت أو حال أو صلة أو جواب شرط، و قد أضاف إلى ذلك إلغاء تقدير متعلّق الظّرف و الجار و المجرور، و إلغاء عمل أنْ المقدّرة في المضارع، كما طالب بإلغاء العلامات الفرعيّة و اعتبارها كلها أصليّة[1].

و كغيره من الاقتراحات، واجه هذا الأساس جملة من الانتقادات، بِدْءًا بتلك الّتي ترى أنّ هناك عبارات يخالطها شيء من الغموض، و انتهاءً بمَنْ يرى بأنّ هناك آراءً لا يظهر لها وجه تيسير، أو أنّها بدائل لأصول النّحو لا شاهد لها و لا دليل .

فها هي "**خديجة الحديثي**" أوّل المعارضين، تصف ضيف باضطراب العبارة عندما عدّ المبنيّات من الإعراب التّقديري « لأنّ إعراب المبنيّات كما نعلم من الإعراب المحلّي، لأنّها ليست معربة كي تقدّر عليها العلامات، و إنّما هي قوالب ثابتة حلّت في محلّ أسماء معربة، فهي كالتّراكيب إعرابها محلّي لا تقديريّ »[2].

و تستغرب خديجة الحديثي من القول بإلغاء الإعرابين التّقديري و المحلّي فلا استغناء عنهما لأنّهما مُهمّان جدًّا في الإفهام و التّقريب،تقول: « و ما الّذي يثقل على الطّالب، أو يكلّفه ما لا يطيق، أو يشقّ عليه تعلّم العربيّة و نحوها في إيضاحنا له أنّ هذه الكلمة يمكن أنْ تنطق بالعلامة الإعرابيّة، إلاّ أنّ النّطق بها ممّا يثقل على اللّسان، و أنّ هذه يتعذّر أنْ ينطق عليها بالعلامات الإعرابية جميعا، و أنّ هذه مبنيّة على علامة معيّنة لا تتغيّر أينما حلّت، و

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 23، 24.

[2] خديجة الحديثي: تيسير النحو وبحوث أخرى، هامش ص37.

لذلك نبيّن وظيفتها اللّغويّة في العبارة من خلال ذكر محلّها الإعرابي، و مثلها التّراكيب الّتي تحلّ محلّ المفردات و تأخذ وظائفها النّحويّة من خبر أو حال أو نعت أو نحوها »[1].

و تضيف خديجة الحديثي سبباً وجيهاً يجعلها ترفض هذا الإلغاء، فبالإضافة إلى أنّ إلغاء الإعرابين يلبس على المتعلّم فهو يعدّ – أيضاً – إجحافا بحقّ اللّغة العربيّة و سلبها ذوقها و تفرّدها، تقول: « و لهذا فإنّني أرى أنّ في إلغاء القول بالإعراب التّقديري و المحلّي، و في ترك تعليل هذين الإعرابين في الكلمة أو التّركيب إجحافاً بحقّ النّحو العربي و المتعلّم معًا، و إلباساً على المتعلّم و إيهامَ ما يسمع عليه، و لن يعسّر ذلك عليه تعلّم اللّغة أو يكلّفه مشقّة في ذلك، لأنّ اللّغة العربيّة لغة مُتميّزة عن لغات الأرض بهذا الإعراب، و هذا التّنوّع فيه بتنوّع الدلالات و المعاني على اختلاف الألفاظ و التّراكيب، و النّطق بها و تركيب عباراتها للإفصاح عن المعاني المرادة فن و ذوق، و إنّ الإخلال بإيضاح مزايا هذه التّراكيب و الألفاظ المتنوّعة الأحكام طمس لمعانيها، و ابتعاد بها عن الذّوق و الإفهام »[2].

و هذا الرّأي ليس رأيها لوحدها بل رأي الجميع، حتّى المستشرقين ينصفون اللّغة العربيّة و يشهدون لها بالثّراء و التّميّز و التّفرّد، يقول المستشرق الهولندي المتخصّص في الفلسفة الإسلامية "**ت.ج.دي بور**"(ت1942) عن اللّغة العربيّة: « إنّ للعرب شغفاً خاصًّا بلغتهم، و كانت هذه اللّغة بما حوت من كثرة في المفردات، و وفرة في صور التّعبير، و بما في طبيعتها من قبول للاشتقاق خليقة أنْ تتبوّأ مكانها بين لغات العالم، و لو قارناها باللّغة اللاتينيّة في ثقلها و قلّة مرونتها، أو باللغة الفارسيّة في فرط إسهابها لوجدناها تمتاز عليها بما فيها من صور لفظيّة قصيرة، تدلّ على المعاني المجرّدة، و هذه خاصة عظيمة النّفع في ممارسة العلوم، فنحن نستطيع أنْ نعبّر بهذه اللغة العربيّة عن أدقّ الفروق في المعاني»[3].

---

[1] اخديجة الحديثي: تيسير النحو وبحوث أخرى، ص 41 ، 42.

[2] المرجع نفسه، ص44 .

[3] ت.ج.دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة النهضة المصريّة، ط 5، (د.ت)، ص59 .نقلا عن: إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو في العصر الحديث، ص296.

و يقف "**إبراهيم سليمان زبيدة**" مطوّلاً عند رأي أحد محاضري مؤتمر مفتّشي اللّغة العربيّة بالمرحلة الإعداديّة في 1957 بالقاهرة، و الّذي جاء صدىً لأفكار مشروع وزارة المعارف، و هي نفسها الأفكار الّتي أثّرت في شوقي ضيف، و هذا الرّأي مفاده أنّ « الأسماء المبنيّة و الأسماء المقصورة أو المنقوصة، و المضافة إلى ياء المتكلّم و الأفعال المعتلة الآخر، يكتفى ببيان وظيفة الكلمة في الجملة من أنّها مسند إليه، أو تكملة لبيان السّبب أو الحال أو ما إلى ذلك من الأسباب أو أنّها مضافة إليه، و نكتفي بما عليها من إعراب ظاهر، فلا نتعرّض مطلقاً لإعرابها، لأنها لا تظهر عليها ألقاب الإعراب، بل تلتزم حالة واحدة في كلّ التّراكيب إلاّ المنقوص في حالة النّصب، و كذلك المعتل الآخر بالواو أو الياء في حالة النّصب »[1].

و هذا الطّرح يرفضه سليمان زبيدة جملة و تفصيلاً، و يرى فيه تعسيراً لا تيسيراً، إذْ يقول: « و إنْ كان ما ذهب إليه المحاضر من عدم ظهور ألقاب الإعراب عليها كان سبباً في عدم التّعرّض لإعرابها، فماذا يكون الحال مع توابعها الّتي تظهر عليها ألقاب الإعراب؟ فإذا قلنا: **هَذَا الفَتَى المُخْلِصُ**، ألم يكن لفظ (**المخلصُ**) تابعا، و قد ظهرت عليه علامة الرّفع؟ فلو سأل التلميذ أستاذه، لماذا رفع؟ ألا يجيبه بأنّه تابع للفظ(**الفتى**)؟ و إذا أجابه لابدّ أنْ يقول له إنّ المتبوع مرفوع بضمة مقدّرة بدليل ظهورها في التّابع »[2].

و هذه أمثلةٌ ساقَهَا "سليمان زبيدة" تبيّن إعراب الأسماء و الأفعال و الجمل على ضوء إعراب الاتّجاه الجديد الّذي ألغى الإعرابين التّقديري و المحلّي، و الّتي تبدو أكثر صعوبة و تعقيدا ممّا عهدناه من إعراب في هذه الحالة [3]:

[1] محمد شفيق عطا: محاضرة مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، القاهرة ، 1957، جمع: محمد أحمد برانق: الاتجاهات الحديثة في النحو، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص134. نقلا عن: المرجع نفسه، ص117-118.

[2] إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو في العصر الحديث، ص 118 .

[3] محمد أحمد برانق : الاتجاهات الحديثة في النحو، ص 138 و ما بعدها. نقلا عن المرجع نفسه، ص119-120.

الجمـلة	إعرابهـا
أنا مخلص .	أنا : ضمير المتكلم مسند إليه . مخلص : مسند مرفوع .
هذا مخلص .	هذا : اسم إشارة للمفرد مسند إليه . مخلص : مسند مرفوع .
الّذي اجتهد ناجح .	الّذي : اسم موصول مسند إليه . اجتهد : فعل ماض صلة موصول . ناجح : مسند مرفوع .
الفتى المجد ناجح .	الفتى : مسند إليه . المجد : صفة للمسند إليه مرفوعة . ناجح : مسند مرفوع .
من يجتهد ينجح .	مَنْ : أداة شرط . يجتهد : مسند و المسند إليه الغائب . ينجح : مسند و المسند إليه الغائب .

–شكل رقم 10، يوضح نماذج لإعراب الجمل عند بعض المحدثين المُيسِّرين –

و من النّاقدين أيضاً نجد "**محـمد عيد**"، فقـد رأى أنّ ضيف لم يزد هذا الموضوع إلاّ بلبلة و خلطا، فيـقول: « و نظرة إلى هذه الموضوعات يتّضح أنّه لا تحديد فيها، بل خلط واضح في جعل ما يجري على الأسماء المعتلّة مثل:(**الفَتَى،الهَادِي**) هو نفسه ما يجري على الأسماء المبنيّة مثل: (**مَنْ –كَيْفَ**) بأنْ يقال في كلّ من النّوعين : "في محل رفع أو نصب أو جرّ "، و النّحاة على صواب في فصل كلّ من النوعين، فأعربوا الأسماء المعتلّة و جعلوا قسماً كبيراً للأسماء المبنيّة، إذ راعوا ما يلي :

- الأسماء المعتلّة تُثنّى وتُجمع، و تعود حروفها المعتلّة إلى أصولها في صورها المشتقّة،: فيقال: (**فَتىً – فَتَيَانِ – فِتْيَة**)، و يقال (**القَاضِي – القَاضِيَان – القَضِيَّة**)، و لا كذلك الأسماء المبنيّة.

- للأسماء المعتلّة جذور يكشف عنها في معاجم اللّغة لمعرفة معناها، و لا كذلك للأسماء المبنيّة.
- تظهر علامات الإعراب على بعض الأسماء المعتلّة كالمنقوص في حالة النّصب مثل قوله تعالى: ﴿ **يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ** ﴾(الأحقاف/31)، و رُوعِي ذلك في حالات الإعراب الأخرى الّتي لا تظهر فيها العلامات فقدّرت،و لا كذلك المبنيّات فلم يظهر عليها علامات قط »[1].

و يرى "محمد عيد" – أيضاً – في عمل ضيف « ترك يتّضح في الجمل الّتي لها محل من الإعراب (خبر– حال– صفة)، فالمقترح فيها أنْ يقال في مثل: (**القَمَرُ نُورُهُ هَادِئٌ**) أنّ جملة: (**نُورُهُ هَادِئٌ**) خبر، و يكتفى بذلك، فلا يقال: في محل رفع، لكن فكرة " المحلّ " هذه لها عند النّحاة معنى، و معناها أنّ الجملة في "موقع" لو كان فيه مفرد معرب لَرُفع أو نصب أو جُرَّ، فالجملة السّابقة لوْ نُطِقَتْ هكذا: (**القَمَرُ هَادِئُ النُّورِ**) لَرُفِع المفرد و هو كلمة (**هَادِئُ**)، و هكذا شأن بقيّة الجمل ذات المحل الإعرابي »[2].

و بالرغم من هذه المناقشة الحادّة إلاّ أنّ محمد عيد يُجيز لضيف ما فعله شرط أنْ يُؤجِّل لا يُلْغِي، يقول:« الصّحيح فيما اقترحه " تجديد النّحو " أنْ يُقال عنه: أنّه اختصار من أجل المبتدئين لكنّه ليس " تجديداً " و لا ما يشبه التّجديد، فتعليم ما قاله النّحاة في الجملة السّابقة (خبر في محل رفع) له وَجاهَته حين يتقبّله عقل المتعلِّم في أيّ مرحلة من مراحل تعليمه، و القول به محسوب للنّحاة لا مأخوذ عليهم، و الرّأيّ الموضوعيّ أنْ يقال: ينبغي إرجاء ذلك لا إلغاؤه »[3].

و كخلاصة فإنّ ما ذهب إليه ضيف في هذا الأساس، يعدّ هضما لجهود النّحاة القدماء الّذين فرّقوا بين الأسماء المبنيّة و الأسماء المعربة المعتلّة الآخر، إذْ لم يجعلوها شيئاً واحداً، لكون الأسماء المعتلّة تظهر عليها الحركة في بعض الأحيان، مثل الأسماء المنقوصة في حالة النّصب،مثل: (**سَجَنَتِ العَدَالَةُ المحَامِيَ المزَوِّرَ**)، كما أنّها تُثنَى و

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 23، 24.
[2] المرجع نفسه، ص 24.
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تُجمَع،مثل: (**فَتَى، فَتَيَان، فِتْيَان، فِتْيَة، فَتَيَات**)، و تعود حروفها إلى أصولها عند الاشتقاق،**كالألف** في (**فتى**) عادت إلى أصلها (**الياء**)، و هو الأمر الّذي لا نجده في الأسماء المبنيّة الّتي تلتزم حركة إعراب واحدة في كلّ الحالات، و لا تثنى و لا تجمع.

و ضيف برأيه هذا يُلغي كلّ هذه الفروقات، و يجعل هذه الأسماء شيئاً واحداً، و هو ما سيؤدّي – بلا شكٍّ – إلى خلط كبير في الدّراسة النّحويّة، إذْ لم يعد هناك إعراب و بناء، و أصبحت الكلمات كلّها في المرتبة نفسها، و إذا كان هناك مرحلة تعليميّة يمكن أنْ نطبّق فيها رأي ضيف فهي السّنوات الأولى فقط من التّعليم، لكون المتعلّم فيها لم يدرك بعد الفرق بين المعرب و المبني.

و للتّوضيح أكثر سنأخذ مثالا على ما جاء في هذا الأساس مسألة " إلغاء العلامات الفرعية".

- **إلغاء العلامات الفرعيّة :**

رفض ضيف الرّأي القائل بوجود علامات أصليّة و أخرى فرعيّة، و رأى بأنّ كلّ العلامات أصليّة[1]، و كان ضيف قد اقترح هذا الرّأي على اللّجنة، و المجمع الّذي تبنّى فكرته و رأى ضرورة « توحيد أسماء علامات الإعراب الأصليّة و الفرعيّة بتسميّتها علامات إعراب، أيْ إلغاء العلامات الفرعيّة في الإعراب، و بذلك أصبح كلّ أصلا في موضعه، فالممنوع من الصّرف– مثلاً – يُجر بالفتحة و لا يقال: نائبة عن الكسرة »[2].

و يناقش "**سليمان زبيدة**" هذا الرّأي، فيبيّن حجم اللّبس الّذي يمكن أنْ يقع فيه التّلميذ عند إلغاء العلامات الفرعيّة، و يضرب لذلك مثالاً توضيحيًّا عن الممنوع من الصّرف، ليثبت رأيه القائل بمتابعة النّحاة القدامى، و بأنّ هذا التّجديد الّذي أتى به كلّ من ضيف و اللّجنة و المجمع لم يزد المسألة إلاّ خلطاً و تشتيتاً لفكر التّلاميذ لا غير، فيقول: « و هذا مثال يبيّن الفرق بين الإعرابين و أيّهما أيسر فهمًا للتّلميذ :

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص25، 26 .

[2] إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو في العصر الحديث، ص180 .

أ- صليْتُ في **مساجدَ** عتيقةٍ.

ب- صليْتُ في **المساجدِ** العتيقةِ.

الإعراب على الرّأي الأوّل و هو رأي النّحاة: فلو طلبنا من التّلميذ إعراب ما فوق الخط، لأعرب دون عناء:

ج- أ- **مساجدَ**: اسم مجرور بحرف الجر، و علامة جرّه الفتحة النّائبة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصّرف.

ج- ب- **المساجدِ**: اسم مجرور بحرف الجر، و علامة جرّه الكسرة.

و لو سُئلَ التّلميذ لماذا جُرَّ الأوّل بالفتحة، و الثّاني بالكسرة؟ لتبادرت إلى ذهنهِ القاعدة الّتي اكتسبها بالتّمرينات و التّطبيقات، و لأجاب: الأوّل جُرَّ بالفتحة لتجرّده من((ال و الإضافة))، والثّاني جُرّ بالكسرة لدخول ((ال)) عليه.

الإعراب على الرّأي الثّاني و هو رأي شوقي ضيف و اللّجنة و المجمع و كلّ من أخذ به: فلو طلبنا من التّلميذ إعراب ما فوق الخطّ لأعرب:

ج- أ- **مساجدَ**: اسم مجرور بحرف الجر، و علامة جرّه الفتحة و هي أصل في جر الممنوع من الصّرف.

ج- ب- **المساجدِ**: اسم مجرور بحرف الجر، و علامة جرّه ...؟؟

و هنا يقع الخلط للتّلميذ، فقد لُقّن قاعدة الممنوع من الصّرف الأصل فيه الجر بالفتحة، و بما أنّ الاقتراح يرفض النّيّابة فلا يمكن أنْ يقول للتّلميذ ((**المساجدِ**)) علامة جرّه الكسرة النّائبة عن الفتحة الّتي هي أصل، إلاّ إذا اعتبرنا ((**المساجد**)) في هذه الحالة مجرورة بالكسرة، لأنّها غير ممنوعة من الصّرف ما دامت لم تُجر بالفتحة ، و هذا لا يجوز لأنّها لا تنوّن، و لأنّ هذا مخالف للاستقراء في لغة العرب »[1].

[1] إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص182.

و تشاطره الرّأي "**خديجة الحديثي**" الّتي رأت– بعد عرضها و مناقشتها لرأي ضيف– بأنّه لابدّ أنْ نلقّن المتعلّمين ما جاء عن النّحاة الأوائل « لأنّنا حين نُفهمهم مبدئيًّا قاعدة عامّة ساريّة مطردة بأنّ الضّمة علامة الرّفع أو المرفوع، و الفتحة علامة النّصب أو المنصوب، و الكسرة علامة الجرّ أو المجرور، و السّكون علامة الجزم أو المجزوم ، فإنّ أيّ تغيير يطرأ على هذه العلامات في هذه المواضع المحدَّدة لابدّ من أنْ تُنبِّه عليه، و كأنّ النّحويين أحسّوا بأنّ المتعلّم سيُفاجأ بعلامات يعرفها في عامّة الكلمات و تؤدّي وظيفة معيّنة جاءت في غير موضعها و في غير وظيفتها، إذن لابدّ منْ أنْ يقول له النحويّ (المعلِّم) هنا جاءت الكسرة نائبة عن الفتحة أي حلّت محلّها و أدّت الوظيفة اللّغويّة و المعنى الّذي تؤدّيه الفتحة عادة، أو يرى أسماء مسبوقة بحرف جر، أو باسم مضاف إليها، و لا يجد العلامة الّتي عرفها و ألفها في آخر الاسم المجرور و إنّما يجد في مكانها الفتحة، مع أنّ الكلمة الّتي وُضعت لها الفتحة مؤدّيّة وظيفة المجرور اللّغوي، فلابدّ إذن من أنْ يقول له: إنّ هذه الحالة – و هي مجيء الفتحة من علامات المجرور– إنّما تكون في نوع معيّن منها، و هي الأسماء الّتي نسميها (الممنوع من الصّرف)، و يبقى المعلّم بعد هذا يُعلّل و يوضّح و يفسّر كلّ ما يرى أنّ المتعلّم سيحتاج إلى معرفته أو فهمه أو تفسيره »[1].

و رغم ما قيل عن ضيف في هذا المسألة ، فإنّنا نرى أنّه لم يجانب الصّواب– خاصّة– حين شدّد على ضرورة « أنْ يُشار بوضوح في المثنّى و جمع المذكّر السّالم إلى أنّ النّون في آخرهما بدل من التّنوين في المفرد، حتّى لا يقع في ظنّ النّاشئة أنّها آخر الكلمة، و أيضاً يحسن أنْ ينبّه إلى أنّ النّون فيهما تختلف عن النون في الأفعال الخمسة المثنّاة و المجموعة، فإنّ النّون في تلك الأفعال المضارعة علامة الرفع، بخلاف نون المثنّى و جمع المذكّر السّالم، فإنّها بدل من التّنوين في المفرد، و لذلك تحذف حين يضافان " **كِتَابَا مُحَمَّدٍ– دَارِسُو النَّحْوِ**"»[2]. فنحن لو أعربنا – مثلا –كلمة " **كِتَابَا** " في الجملة السّابقة: مبتدأ مرفوع و علامة رفعه الألف دون الإشارة إلى أنّ الألف نائبة عن الضّمّة، فإنّ

[1] خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، ص22 ، 23.

[2] شوقي ضيف: تيسير النحو التّعليمي، ص 84، 85.

ذلك لا يغيّر من الأمر شيئاً، و بالتّالي لا ضير في أنْ نقتصر في تعليم المبتدئين أنّ جميع العلامات أصليّة، و نترك تقسيمها إلى أصليّة و فرعيّة إلى مرحلة لاحقة من التّعليم.

3-الأساس الثّالث: الإعراب لصحّة النّطق:

قرّر ضيف– في هذا الأساس– ألاّ يعرب كلّ ما لا يفيد النّاشئة في سلامة النّطق، و يقصد بذلك أنْ يستغنى عن إعراب بعض الأدوات مثل أدوات الاستثناء، و أدوات الشّرط، و كأنْ و أنْ المخفّفتين، و كم الاستفهاميّة و الخبريّة ، و لاسيما.

و قد تعرّض هذا الاقتراح –كسابقيه – إلى نقد و مناقشة من طرف النّقاد، فها هو "**محمد عيد**"، و هو أشدّ المتحاملين على ضيف، يخطّئ رأيه، و ينطلق في ذلك بدءًا من عنوان الأساس الّذي وجده غير دقيق، لأنّ ضيف قد عكس القضيّة، عندما عدّ النّطق الصّحيح للكلام لا يمكن أنْ يكون إلاّ إذا كان مسبوقاً بإعراب، و الصّواب أنّ النّطق هو الّذي يسبق الإعرابَ.

يقول في ذلك: «في عنوان هذا الأساس تجاوز، و العنوان الدّقيق هو(الإعراب ينبني على صحة النّطق)، إذ الإعراب مهارة لسانيّة تنبني على التّطبيق الصّحيح لقواعد النّحو على الكلام، فيكون النّطق الصّحيح، و يجيء بعد ذلك الإعراب الّذي يتحدّث فيه عن التّطبيق الصّحيح للقواعد على الكلام الصّحيح، و قد يؤدّي النّحو مهمّته في النّطق دون حاجة للإعراب التّقليدي المتعارف عليه »[1]. و لعلّ ما يؤكّد لنا هذا الطّرح، هو أنّ العرب– قبل معرفتها بالنّحو و الإعراب–كانت تتكلّم على سجيّتها، و تنطق بكلامها نطقاً صحيحاً سليماً.

كما أنّ ضيف قد نفى– بعنوانه هذا – المهمّة الرئيسيّة للإعراب، و الّتي تتمثّل في فهم معنى الكلام، و في هذا الصّدد يقول "**ياسين أبو الهيجاء**": « إنّما الجري وراء مقولة شوقي ألاّ نعرب الكلمة مادام إعرابها لا يفيد شيئاً في

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 25.

صحة نطقها، فَنَقُولُ: المسألةُ هاهنا أبعد من ذلك، فالدّارس مَعْنِيٌّ بتحليل التّركيب الّذي يتعامل معه، حتّى يُمكنه فهمه و القيّاس عليه، و التّحليل هَاهُنَا يُضاهي الإعرابَ، فليست المسألة استظهار التّراكيب، و معاملتها معاملة المسكوكاتِ، و إلاّ غدت أبواب النّحو ضرباً من التّوقيعات لا يفهم عنها أحد »[1].

و يضيف أبو الهيجاء بأنّ إقصاء إعراب هذه الكلمات يعدّ سَلْبًا للعربيّة لأهمّ سمة فيها و هي الإعراب، فيقول: « و ما ذهب إليه شوقي ضيف و ما انبنى عليه من قرار المجمع جانب جادّة الصّواب، و تنكّب طرقَ العربيّة الّتي يدرسها النّاشئة، فلم يمرّ بهم قبل ذلك اسم بلا إعراب، وَ تَرْكُ الأمر هكذا سيفضي إلى بلبلةٍ و اضطرابٍ »[2].

و نجد أنّ كلمة (إلغاء) الّتي درج ضيف على استعمالها – غالباً – هي أكثر ما اِسْتفزَّ **"محمد عيد"**، عندما أدرك أنّ ضيف يستعملها بشكل عشوائي بدون ضابط، يقول في ذلك: « إنّ كلمة (إلغاء) الّتي أُغْرِمَ بها (تجديد النّحو) تطلق هنا و هناك دون ضابط أو رابط، فَتُلْبِسُ على دارسي النّحو أمورهم، و منها هذه الأدوات الّتي تصوَّر المؤلِّف صعوبة إعرابها، فرأى إلغاءها و إطراحها، دون مراعاة لضرورتها للنّطق الصّحيح و درسها لمستوى خاص من المتعلّمين »[3].

و عليه يمكن أنْ نوجز كلّ ما قيل بأنّه كان الأجدر بشوقي ضيف ألاّ يستغني تماما عن إعراب هذه الحروف و الأسماء و الأدوات، و إنّما يقترح إعراباً سهلاً لها يُغْنِي المتعلّمين عن ذلك الكمّ الهائل من التّأويلات و التّخريجات الّتي قال بها بعض النّحاة عند إعرابهم لها.

و كمثال سنقف عند واحدة من المسائل الّتي طالب ضيف بإلغائها و هي مسألة " أدوات الشّرط".

[1] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ص 281 – 282.
[2] المرجع نفسه، ص 279 .
[3] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 26.

- **مسألة " أدوات الشّرط ":**

جاء في " تجديد النحو ": « و النّحاة يُعربون **مَنْ** في مثل: " **مَنْ يَزُرْنِي أُكْرِمْهُ** " مبتدأ، و يختلفون في الخبر، هل هو فعل الشّرط أو هو جواب الشّرط أو هما معا، و الرّأي الرّاجح أنّه فعل الشّرط، و يختلف إعراب" **ما** الشّرطيّة " باختلاف مواقعها فهي مفعول به في مثل: ﴿ وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾ (البقرة / 197)، و مصدريّة زمانيّة في مثل: ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ (التوبة / 07)، أيْ استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم، و"**مَهْمَا**" في مثل : " **مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ** " إمّا أنْ تعرب مفعولاً به أو تعرب مفعولاً مطلقاً بمعنى: أَيَّ فِعْلٍ تَفْعَلْ، و" **أَيَّ** " تعرب بحسب ما تضاف إليه فهي مفعول به في مثل: " **أَيَّ كِتَابٍ تَدْرُسْ أَدْرُسْ** " و مفعول مطلق في مثل: " **أَيَّ عَمَلٍ تَعْمَلْ أَعْمَلْ** "، و ظرف زمان في مثل: " **أَيَّ يَوْمٍ تَذْهَبْ أَذْهَبْ** "، و " **حَيْثُمَا** و **أَنَّى** و **مَتَى** و **أَيْنَ** " جميعها منصوبة على الظّرفيّة، و" **كَيْفَمَا** " مثلها و قيل بل على الحاليّة، و كلّنا نذكر كيف كنا نتعلّم إعراب "**إِذَا**" في مثل:" **إِذَا ذَهَبْتَ ذَهَبْتُ مَعَكَ** "، إذ كنا نحفظ أنّ عامل النّصب فيها هو الجواب أو الفعل الثّاني، و هي مضافة للفعل الأوّل فعل الشّرط »[1].

لقد عرض ضيف كلّ هذه الحالات، فقط ليؤكّد نظرته القائلة بأنّه لا ضرورة لإعراب هذه الأدوات، يقول: « و كلّ ما قدّمتُ من هذه الأعاريب لأسماء الشّرط لا يفيد النّاشئة في نطقها أيّ شيء، و جميعها أسماء مبنيّة، و المبنيّات جميعا- كما هو معروف – تلزم حالة واحدة في النّطق لا تتغيّر، و لذلك ينبغي إهمال كلّ هذه الأعاريب، لأنّه لا يترتّب عليها في النّطق السّليم بها أي فائدة، و يُكتفى في الجازم بذكر أنّها أدوات شرطيّة يجزم بعدها الفعل المضارع »[2]، و أنْ نكتفي بالوقوف على بيان نوع الأداة، و نوعي الجملة فعل الشّرط و جوابه.

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص29،30.

[2] شوقي ضيف: تيسير النحو التّعليمي، ص 139.

و قد خالف "**أبو الهيجاء**" ضيف الرّأي، و رأى أنّ ما ذهب إليه لم يزد هذا الباب إلاّ اضطراباً، يقول: « و الّذي ذهب إليه شوقي ضيف، و قرارُ المجمع من بعدُ، لا شكَّ أنّه يُحدِثُ خللاً في هذا الباب، فإعراب أسماء الشّرط ليس من الفضول، و لا من التّرفِ العقليّ، فالدّارسُ من جهةٍ يعلم أنّ جُلَّ هذه الأدوات أسماء، و هذا سيُفضي بالضّرورة إلى الكلام عن إعرابها، إذْ ليس ثمّة اسم في تركيب خلوا من الإعراب، و من جهةٍ أخرى فالجمل الشّرطيّة قائمة على هذه الأسماء، و هي تحتلّ المركزيّة في الدّلالة و الإعراب، ففي قولنا: "**حَيْثُمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ**" تقوم الدّلالة المركزيّة في هذه الجملة الشّرطيّة على المكان، فإذا أخذنا برأي المجمع، و لم نكلّف الطّلاّب إعراب أسماء الشّرط، فما الّذي شحن هذا التّركيب بالدّلالة المكانيّة؟، و ما قيل في هذه الجملة الشّرطيّة يُقال في الجمل الشّرطيّة الأخرى، الّتي تتحدّد مركزيّة الشّرط و التّعليق فيها بحسب الأداة »[1].

و جدير بالذّكر أنّ ضيف لم يستقر رأيه على هذا، إذْ عاد، فذكر تحت باب عقده في كتابه "تيسيرات لغويّة " باسم (الصّدارة لأسماء الاستفهام و الشّرط) أنّ « أدوات الشّرط كأدوات الاستفهام، لا يعمل فيها عامل قبلها إلاّ إذا وقعت بعد حرف جرّ أو اسم مضاف، فإنّها تجرّ مثل: "**بِمَنْ تَسْتَعِنْ أَسْتَعِنْ– إِلَى مَنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ – صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ تَعْمَلْ أَعْمَلْ**" و اسم الشّرط المجرور و جارّه متعلّقان بالجواب، و بالمثل الظّرف: " **صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ** " معمول للجواب، و بالمثل جميع أسماء الشّرط الزّمانيّة و المكانيّة العامل فيها دائماً الجواب »[2].

و يضيف– في السّيّاق نفسه– « أمّا " **مَنْ** " فبِحسب مواقعها من الكلام، فقد تكون مبتدأ في مثل:" **مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ** "، و قد تكون مفعولاً به في مثل: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾ (الأعراف / 186)، و " **أَيَّ** " إنْ أضيفت إلى ظرف زمان في مثل: " **أَيَّ يَوْمٍ تُسَافِرْ أُسَافِرْ**" أو إلى ظرف مكان في مثل:" **أَيَّ مَسْجِدٍ تُصَلِّ فِيهِ أُصَلِّ**" فهي منصوبة على الظّرفيّة و متعلّقة بالجواب »[3] .

---

[1] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية، ص 277– 278.

[2] شوقي ضيف: تيسيرات لغويّة، ص 109.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و قد لاحظ "**علاء إسماعيل الحمزاوي**" عدم ثبات ضيف على رأيه، و علّق على ذلك قائلا : « و على كلّ فقدْ عدل عن رأيه في (أفعال الاستثناء و كم و أسماء الشّرط) في موضع آخر، و لا أدري أهو فَعَلَ ذلك قَصْداً أم بغير قصد؟ و عدوله عن رأيه يحدث خللاً في المنهج الّذي رسمه لإعادة تصنيف النّحو، غير أنّي أحمد له ذلك في بعض الآراء، ففي عُدوله خير للنّحو »[1].

و مهما يكن، فيمكن أنْ نستفيد من رأي ضيف إذا ما طبّقناه في الأطوار التعليميّة الأولى، إذْ لا يجب أنْ نثقل على المتعلّم في هذه المراحل بمثل ما قام به النّحاة، أمّا المتخصّصون فيجب عليهم البحث و التّعمّق، و هذا ما اقترحه **أبو الهيجاء** في الأخير بعد مناقشته لرأي ضيف، يقول: « على أنّه من الجائز أنْ تُدرس أدوات الشّرط في باب الجوازم في المراحل الأولى، و يكون التّركيز هاهنا على عمل هذه الأدوات من الجزم، غير أنّه في المراحل المتقدّمة، لابدّ من إعراب أسماء الشّرط و تحديد الأحرف من الأسماء في تلك الأدوات، و من ثمّ الكلام عن أركان الجملة الشّرطيّة، و تمييز الأسماء الجازمة من غيرها، ففي ذلك توضيح لطبيعة هذا الباب، و من ثمّ تمكين الدّارسين من القياس عليه»[2].

و في رأي أبي الهيجاء تيسير كبير، فالتدرّج في التعليم هو خير سبيل لتلقين هذا الباب المتشعب.

3- الأساس الرّابع: وضع تعريفات و ضوابط دقيقة:

اختار ضيف في هذا الباب ثلاثة أبواب نحويّة، رأى بأنّها بحاجة إلى تصوّر دقيق و ضبط سديد، و هي: المفعول المطلق، و المفعول معه، و الحال[3]، و هذه الأبواب الثلاثة تُعاني– من وجهة نظره – اضطراباً واضحاً، فهي تتداخل مع أبواب أخرى و تلتبس بها، فالحال تلتبس بالخبر، كما تلتبس واو المعية بالواو العاطفة، و يلتبس المفعول المطلق بالخبر و الحال.

[1] علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص 50.

[2] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية، ص 278 .

[3] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 30.

و أوّل ما يثير التّساؤل: لماذا اختار ضيف ابن هشام بالذّات لينتقد تعريفاته المبثوثة في كتابه "أوضح المسالك"؟! و هل كانت تعريفات ضيف أكثر دقة و وضوحاً من تعريفات ابن هشام ؟! ربّما لن نستطيع الإجابة عن التّساؤل الأوّل، و لكن يمكن الوقوف– من خلال مناقشة النّقاد– على مدى دقّة تعريفات ضيف، و هل كانت فعلا البديل الأفضل لتعريفات ابن هشام و غيره من النّحاة، هذا ما سنعرفه لاحقاً عند تحليل مسألة "الحال".

و غير ذلك فقد لمس النّقاد اضطراباً في المنهج الذي وضعه ضيف في تصنيفه الجديد في النّحو، إذْ لم يلتزم به، و بدا ذلك جليًّا في اعترافه بنظريّة العامل الّتي كان أكثر المتحمّسين لإلغائها، و يظهر ذلك في أكثر من موضع، ففي باب المفعول المطلق– على سبيل المثال– اختار ضيف تعريفا له هو– بحسبه – الأكثر دقّة، يعرّفه فيقول:« المفعول المطلق اسم منصوب يؤكّد عامله أو يصفه أو يُبيّنه ضرباً من التّبيين »[1].

إنّ هذا التعريف يعدّ أكبر دليل على عدم التزامه بمبادئ التيسير الّتي استند عليها في محاولته، و قد أشار إلى ذلك "**علاء إسماعيل الحمزاوي**"، إذْ قال: « إنّ تعريفه للمفعول المطلق يؤكّد على العودة إلى نظريّة العامل، إذ يقول: " اسم يؤكد عامله " أي فعله الّذي عمل فيه النصب »[2].

بالإضافة إلى أنّ المتأمّل في هذا التّعريف سيلاحظ أنّه لا يخلو من الغموض، خاصة عند قوله : « يُبيّنه ضرباً من التّبيين»[3]، و يعلّق على هذا الجزء من التّعريف "**محمد عيد**"، يقول: « و يحار المرء في تفسير عبارة " يُبيّنه ضرباً من التّبيين "، أيّ انضباط في هذه العبارة الفضفاضة الّتي جاءت في كلام صاحب " التجديد " »[4].

و يظهر تراجع ضيف عن منهجه الّذي سطّره لتصنيفه الجديد– أيضاً – عند قوله بالتّأويل و التّقدير في الكلام، و هو الّذي طالما رفضه و نادى بإلغائه، إذْ يؤوّل واو المعيّة دائما بظرف الزّمان و المكان، فهو يرى أنّ تقدير

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو ، ص 31.
[2] علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص 51.
[3] المرجع نفسه، ص 31 .
[4] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 27.

الكلام في قولنا: (**سِرْتُ وَ الجَامِعَةَ**) هو:(**سِرْتُ أَمَامَ الجَامِعَةِ**)، يقول في ذلك: « و أخيراً يصل النّحاة مع الواو و أحوالها إلى حالة الوجوب في أنْ يكون ما بعدها مفعولا معه مثل:"**سِرْتُ وَ الجَامِعَةَ – اِسْتَيْقَظْتُ وَ طُلُوعَ الشَّمْسِ** "، و واضح أنّ ما بعدها في المثالين لا يمكن أنْ يقع عليه الفعل السّابق للواو، فلا الجامعة يمكن أنْ تسير و لا الشّمس يمكن أنْ تستيقظ، و كأنّك قلت في المثال الأوّل:" **سِرْتُ أَمَامَ الجَامِعَةِ** "، و في المثال الثّاني: " **اِسْتَيْقَظْتُ زَمَنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ** "، و هكذا دائماً واو المفعول معه تحلّ محلّ ظرف مكان أو زمان »[1].

و بالعموم يرى "**محمد عيد**" أنّ ضيف في هذا الأساس لم يضف شيئاً جديداً يُذكر، يقول-متهكّما-: « أيّة ضوابط و أيّة تعريفات !! كأنّما النّحو بحاجة إلى مزيد من الضّوابط و من التّعريفات، و هو قائمٌ في مجموعه عليهما، و مع الجهود المبكّرة في النّحو ألّف" الفرّاء" كتابه "الحدود النّحويّة "، و توالت جهود التّعريفات و الحدود، حتّى اشتهر النّحو بأنّه " علم المعايير" لا "الوصف"، بل دخلت هذه التّعريفات و شرحها و تخريجها ضمن المباحث الذهنيّة و المنطقيّة»[2].

و مجمل القول فإنّ ما هدف إليه ضيف– في هذا الأساس– من محاولة ضبط هذه الأبواب و إزالة الغموض عنها لم يتحقّق، بل– على نقيض ذلك– زادها غموضاً و ضبابيّة كانت في غنى عنهما، و سواء تعلّق الأمر بباب المفعول المطلق أو المفعول معه أو الحال، فالأسلم أنْ نأخذ بتعريفات **ابن هشام** « إذا ما نظرنا من باب إفهام النّاشئة و تقريب مفاهيم المصطلحات النّحويّة إليهم، فليس كلّ مختصر مُيسَّرًا، فابن هشام يسعى لوضع حدّ جامع مانع، و إذا أردنا أنْ نعلّم النّاشئة، فإنّه يمكننا إسقاط بعض العبارات الّتي قد تحتاج إلى تفسير و توضيح، يضيع معه الهدف المنشود، و تُثبت في المراحل المتأخّرة عند التّوسّع في دراسة هذه الأبواب و أمثلتها، و هذا أوضح من تعريفات شوقي و أكثر إفهاماً »[3].

---

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 32، 33.

[2] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 26.

[3] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية ، ص 286 – 287 .

و سنتوقّف هنا عند مسألة " الحال " لمناقشتها بالتّفصيل:

- **مسألة باب " الحال ":**

اعترض ضيف على تعريف النّحاة للحال و استدلّ في ذلك بتعريف **ابن هشام** القائل بأنّ: «الحال: وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة »[1]، ثمّ يشرح ضيف هذا التّعريف كما شرحه ابن هشام فيقول : « و قد شرحه ابن هشام بقوله:" خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، و بذكر الفضلة الخبر، و خرج ببقيّة التّعريف التّمييز و النّعت "، و بذلك يصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا: " الحال اسم ليس مفعولاً مطلقاً و لا خبراً و لا تمييزاً و لا نعتاً "، و هو بذلك تعريف مبهم، لا يوضّح مَاهيّة الحال و لا حقيقته »[2].

و هنا لا نرى غموضا في تعريف ابن هشام، فهو حين أشار إلى احتمال دخول الخبر في تعريف الحال،كان دقيقا في إدراج هذه المقارنة، فخبر كان–مثلا– في جملة:"**كَانَ الرَّجُلُ مَسْرُورًا**"، يمكن أنْ يدخل في تعريف الحال، لأنّ الخبر: **مَسْرُورًا**، هو وصف لصاحبه نكرة مؤقتة منصوبة، و لكن عندما أضاف ابن هشام إلى شرح تعريفه "خرج بذكر الفضلة الخبر"، امتنع هنا دخول الخبر في تعريف الحال، لأنّ الخبر عمدة في الكلام و ليس فضلة.

و على النقيض من ذلك فإنّه يمكن للمتعلِّم أنْ يقع في هذا اللُّبس إذا ما أخذ بالتعريف الذي اقترحه ضيف بديلا لتعريف ابن هشام، و الذي يقول فيه: « الحال: صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة منصوبة »[3].

و بنظرة فاحصة لهذا التّعريف الجديد نجد أنّ كلمة " مؤقّتة "، لا تحمل ذلك القدر من الدّقة، إذْ يمكن أنْ تكون الحال ثابتة، و الغريب في الأمر أن ضيف نفسه قدْ سبق و أنْ تحدّث عن الحال تأتي ثابتة عند تنسيقه لباب كان و أخواتها إذْ يقول: « و الأصل في الحال أن تكون غير ثابتة، مثل: **"جَاءَ مُحَمَّدُ ضَاحِكًا** "، و يُجاب على ذلك بأنّ

[1] ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ص293–294..

[2] المصدر نفسه، ص294. نقلا عن: شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 33.

[3] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 33.

الحال قد تأتي ثابتة في مثل: " **هَذَا ثَوْبُكَ صُوفًا**"، و في القرآن الكريم أمثلة لحال ثابتة مثل: ﴿ وَ مَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ و الأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ ﴾ (الأنبياء / 16)، و مثل: ﴿ وَ خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (النساء / 28)، و مثل: ﴿ وَ هُوَ الّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُم الكِتَابَ مُفصَّلاً﴾(الأنعام/ 114)، و بذلك يسقط هذا الاعتراض»[1].

و هذا الاعتراض من طرف ضيف هو الّذي أثبت عليه تهمة التّناقض و عدم الثّبات على رأي واحد و بالتّالي الاضطراب في منهجه الجديد، يقول في ذلك **رافع عبد الله العبيدي**:«على أنّني أرى أنّ تعريف شوقي ضيف للحال لا يتّسم بالدّقّة أيضاً، فهناك من الحال ما يأتي ثابتاً غير مؤقّت في قوله تعالى: ﴿وَ خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (النساء/ 28)، و في قوله تعالى: ﴿ وَ مَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ و الأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ﴾ (الأنبياء / 16)، و قد سبق أنْ أشار ضيف نفسه إلى هذه المسألة في سياق حديثه عن كان وأخواتها، إذْ عدَّ الاسم المنصوب بعدها حالاً، فأشار أثناء ذلك إلى مجيء الحال ثابتةً مُستدلاً على ذلك بالآيتين الآنفتي الذّكر »[2].

و ممّا يلاحظ على تعريف ضيف للحال عدم إشارته إلى وظيفة الحال، و هو الاعتراض الّذي أبداه **علي النّجدي** أثناء مناقشته لقرارات مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، حيث وجد: « أنّ التعريف لم يُبيِّن وظيفة الحال»[3]، و هو ما لم يُغفله ابن هشام في تعريفه للحال عندما ذكر بأنّه لبيان الهيئة.

كما لم يكن ضيف دقيقاً في تخيّر ألفاظ تعريفه عندما استعمل كلمة (صفة) بدل (وصف)، و هو ما يخلق نوعًا من الاضطراب لدى المتعلّم باعتبار أنّ مصطلح (صفة)،و هو مصطلح بصريّ ، قد شاع كمرادف لكلمة (نعت)، الذي هو مصطلح كوفيّ، و استخدامه في تعريف الحال فيه مجانبة واضحة للدّقة العلميّة.

---

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو،ص 13 .

[2] رافع عبد الله العبيدي: جهود الدّكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التّعليمي و تيسيره، مجلّة آداب الرّافدين، العراق، العدد 58، 2010، ص30.

[3] علي النجدي: محاضر جلسات الدورة الخامسة و الأربعين، الهيئة الأميرية العامة لشؤون المطابع، القاهرة 1983، ص 467. نقلا عن: ياسين أبي الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية، ص289.

و هو ما عابه عليه "**محمد عيد**"،إذْ يقول: « و في الحال فات على المؤلّف الفرق بين المصطلحين "الصّفة و الوصف "، فالصّفة من مصطلحات النّحو و هي ترادف " النّعت " أمّا "الوصف" فهو من مصطلحات الصّرف، و يقصد به ما يدل على ذات و صفة لها من الأسماء، و ذلك (اسم الفاعل و اسم المفعول و الصّفة المشبّهة و التّفضيل و المبالغة)، استعمل" تجديد النّحو " الصّفة، و استعمل النّحاة " الوصف "، و الحال غير النّعت »[1].

و عليه فالأجدى الأخذ بتعريف ابن هشام لأنّه هو التّعريف الشامل التامّ الواضح لباب الحال، و لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أنْ يعوّضه تعريف ضيف، فهو لم يقدّم فيه شيئاً جديداً، و لا يسَّر على النّاشئين ما كان مُعسَّراً كما كان يهدف.

4-الأساس الخامس: حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو:

يرى ضيف أنّ كثيرًا من الأبواب النّحويّة يجب الاستغناء عنها لعدم حاجة المتعلّم إليها، و لتعقيدها و تشعّب أحكامها، و من الأبواب الّتي حذفها باب تقديم و تأخير المبتدأ و الخبر وجوباً، و تقسيمات الاسم و أبنيّته، و شروط اشتقاق اسم التّفضيل، و التّعجّب و قواعد اسم الآلة و الاكتفاء بالمسموع، و باب التّصغير، صيغته و شروطه، و صيغة النّسب، و كذا باب أنْ و كأنْ و ألغى عملهما، و اكتفى بعَدِّهما روابط، و حذف إعمال ليت مع ما الكافّة، و جواز العطف على إنّ واسمها بالرّفع[2].

و لم يسلم هذا الأساس- هو الآخر– من النّقد، حيث أُتُّهِم صاحبه بالاضطراب و التّناقض في الرّأي، إذ يدعو إلى حذف بعض المسائل ثمّ تجده يقرّ بها في موضع آخر من كتابه، و قد لاحظ ذلك "**رافع عبد الله العبيدي**" في مسألة **الميزان الصّرفي**، إذْ يقول: « و ممّا يوضّح اضطراب شوقي ضيف في هذه المسألة و تناقضه أنّه على الرّغم

[1] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 27.

[2] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 34، و ما بعدها.

من اختفاء الميزان الصّرفي من كتابه (تجديد النّحو) فقد احتاج إليه عند تحديده لصيغ المبالغة »[1]، و بالفعل لو عدنا إلى المبحث الّذي أفرده ضيف لعمل أسماء المبالغة في كتابه (تجديد النّحو)، لوجدناه يوظّف فيه الميزان الصّرفي الّذي دعا إلى إلغائه في هذا الأساس، إذْ يقول: « و صيغها: فَعَّال **كقَرَّاء**، و مِفْعَال **كمِعْطَاء**، و فَعُول **كشَكُور**، و فَعِيل **كحَمِيد**، و فَعِل **كحَذِر** »[2].

و ينتقد **محمد عيد** الفكرة ككلّ، و يرفضها جملة و تفصيلا، و يرى أنّ حذف هذه المسائل فيه تعسّف كبير، يقول: « فكلّ شيء يجوز حذفه و بتره ، لكنّه يخلّ بصحة اللّغة، و أنت– للأسف – مُغرىً بهذا الحذف تحت ما يسمّى " التّجديد أو التّيسير " أو ما شئت من الأسماء، لا يتصوّر منصف حذف كلّ هذه الأبواب و الشّروط و أحوال الكلام و صوّره و يسمّي هذا " تجديدًا "، ليست هناك صعوبة لها واقع حقيقي في اسم الفاعل، و صور التّفضيل، و التّعجّب، و أسماء الآلات، و الحال و صاحبها، و التّطابق بين المبتدأ و الخبر، و صور التّصغير، و النّسب، و أغلب الظّنّ أنّ هذه الصّعوبة في ذهن مؤلّف " تجديد النّحو" وحده »[3].

و لعلّ "محمد عيد" محقٌّ في بعض ما قاله، إلاّ أنّه قد بالغ في ردّة فعله و في رفض الفكرة ككلّ، فنحن نشاطره الرّأي في رفض اقتراح ضيف الّذي يقول بضرورة نقل أمثلة التّقديم و التّأخير في المبتدأ و الخبر إلى باب خاص بالتّقديم و التّأخير، إذْ أنّ الدّارس للنّحو في تصنيفه الجديد عند شوقي ضيف سيدرس أوّلاً باب المبتدأ و الخبر، دون الإشارة إلى قواعد التّقديم و التّأخير فيهما، و بعد ذلك يدرس في مرحلة لاَحِقَة هذه القواعد المتعلّقة بالتّقديم و التّأخير في باب آخر هو باب التّقديم و التّأخير الّذي جمع فيه ضيف كلّ المسائل المتعلّقة بالتّقديم و التّأخير في كلّ الأبواب النّحويّة، و هو إجراء – و إنْ كان فيه نوع من التّيسير و التّدرّج في تقديم المادّة النّحويّة– إلاّ أنّه يمكن أنْ يُحدِث تشتيتاً في ذهن المتعلّم، لأنّ فيه فصلاً للمباحث المتكاملة بعضها عن بعض.

---

[1] رافع عبد الله العبيدي: جهود الدّكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التّعليمي و تيسيره، ص 47.

[2] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 226.

[3] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 28.

على أنّنا لا يمكن أنْ ننكر أنّ بعض مقترحات ضيف كان فيها تيسير كبير على المتعلّمين، مثل قوله بإلغاء العطف على (إنّ و اسمها بالرّفع) و الاكتفاء بحالة النّصب، و بالمثل يسقط هذه القاعدة على التّوابع الثّلاثة الأخرى(التّوكيد، البدل و الصّفة) لاسم إنّ، فيقول: « و بالمثل يقول النّحاة في نعت اسم إنّ و توكيده و البدل منه أنّه يجوز في ذلك كلّه الرّفع و النّصب، و في رأينا منع الرّفع و الاكتفاء بالنّصب للتّيسير و جرياناً مع ظاهر الأسلوب، و قد حذفنا هذا من الكتاب حتّى لا نحدث تشويشاً في قاعدة نصب اسم إنّ و تابعه »[1].

و قد أصاب ضيف هنا، فكلّنا نعرف أنّ التّوابع (المعطوف، التّوكيد، الصّفة و البدل) تتبع متبوعها في المحل الإعرابي، و لذا ما الجدوى من مخالفة القاعدة المتواترة و اتباع الأقوال الأخرى الّتي ترى عكس ذلك، و من هنا فالخير– كلّ الخير– أنْ نقتصر على النّصب على ظاهر اللفظ في متبوع اسم (إنّ) حتّى لا نحدث اضطراباً في القاعدة.

و كمسألة توضيحيّة أكثر لهذا الأساس، سنقف على باب (عمل المصدر) .

- **عمل المصدر** :

ألغى ضيف بعض الصيّغ الّتي أوردها النّحاة في عمل المصدر سواء أكان منكراً أو معرّفاً، و من ذلك قولنا:" **تِلَاوَةُ القُرْآنَ نَافِعَةٌ** " و " **زَيْدٌ مُجِيدُ التِّلاوَةِ القُرْآنَ**"، إذْ أنّ« الدّائر إضافة المصدر للمفعول به في المثال الأوّل فيقال:" **تِلاوَةُ القُرْآنِ نَافِعَةٌ** "، و دخول لام الجر على المفعول به في المثال الثّاني فيقال:" **زَيْدٌ مُجِيدُ التِّلاوَةِ لِلْقُرْآنِ** "،كما قرّر– أيضاً – إلغاء الصيغة الّتي يُضاف فيها المصدر إلى مفعوله و يليه فاعله نحو قولنا:" **قِرَاءَةُ الكِتَابَ زَيْدٌ حَسَنَةٌ**"، لأنّها صيغة في غاية الشّذوذ »[2].

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 36.

[2] المرجع نفسه، ص 38 وما بعدها.

و قد وقف "**رافع عبد الله العبيدي**" من هذا الرّأي موقفين، وافق ضيف في الجزء الخاص بإلغاء عمل المصدر المعرّف " بال " لأنّه « أمر مختلف فيه بين النّحاة »[1]. و « قد ضرب النّحاة لإعماله في هذه الحال قوله :(*)

ضَعِيفُ النِّكَايةِ أَعْدَاءَهُ *** يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

قوله " **النّكَاية أعداءَه** "حيث نصبت" **أعداءَه**" بالمصدر المحلّى بـ" ال "، و هو" **النكاية** "،كما تنصبه بالفعل، و هذا الّذي ذهب إليه **المصنّف(ابن مالك)** و **الشّارح (ابن عقيل)**، و هو ما رآه إماما النّحويين **سيبويه** و **الخليل بن أحمد**، و ذهب **أبو العبّاس المبرّد** إلى أنّ نصب المفعول به بعد المصدر المحلّى بـ"ال" ليس بالمصدر السّابق، و إنّما هو بمصدر منكر يقدّر في الكلام، فتقدير الكلام عنده: " **ضَعِيفُ النِّكَايَةِ نِكَايَةَ أَعْدَاءَهُ** "، و في هذا التّكلّف ما ليس يخفى عليك، و ذهب **أبو سعيد السيرافي** إلى أنّ " **أَعْدَاءَهُ** "و نحوه منصوب بنزع الخافض، و تقدير الكلام "**ضَعِيفُ النِّكَايَةِ فِي أَعْدَائِهِ**"، و فيه أنّ النّصب بنزع الخافض سماعي، فلا يخرج عليه كلام إلاّ إذا لم يكن للكلام محمل سواه »[2].

أمّا قول ضيف بإلغاء عمل المصدر المنكر، فقد أنكره عليه "**العبيدي**"، و حجّته في إبطال هذه الدعوى كانت القرآن الكريم، إذْ يقول: « و في تقديري أنّ شوقي ضيف لم يوفق في هذا الرّأي كلّ التّوفيق، فعمل المصدر و هو منكر قد ورد في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ﴾ (البلد/ 14 – 15)، " **يَتِيمًا** " منصوب بـ "**إِطْعَامٍ**" و هو نكرة»[3].

---

[1] رافع عبد الله العبيدي: جهود الدّكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التّعليمي و تيسيره، ص 47.

* هذا البيت من شواهد سيبويه (99/1 التي لم يعرفوا لها قائلا)، و هو من شواهد الأشموني أيضا (رقم 678).

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج3،هامش ص47.

[3] المصدر نفسه 44/3 .نقلا عن:رافع عبد الله العبيدي: جهود الدّكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التّعليمي و تيسيره، ص 32.

أمّا الرّأي الثّالث الّذي ذهب إليه ضيف و كان حول إلغاء عمل المصدر في حالة إضافته إلى مفعوله و رفعه للفاعل ، باعتبار هذه الصيغة في غاية الشّذوذ ، فقد وافقه عليه"**إبراهيم السّامرّائي**" إذْ يرى أنّ القول في هذا الصّدد هو « قول ضيف، و لم يجر به اللّسان الفصيح »[1].

و شوقي ضيف محقٌّ في إلغائه لهذه الصيّغ الشّاذة الّتي نادرا ما نقرأها أو نسمعها في اللّغة العربيّة، و قد اِتَّفَق النّحاة منذ القديم على أنّ القواعد تُبْنى على الكثير المطّرد من اللّغة، لا على القليل النّادر، إذْ الشّاذ يُحفظ و لا يُقاس عليه، و لا ضير في الإشارة إلى الشّاذ في الدّراسات المتخصّصة المتعمّقة للّغة، و ذلك لغرض التّعرّف على مدى سعة اللّغة العربيّة، و تعدّد أوجه استعمالها، و عليه قد وفّق شوقي ضيف و بلغ غاية التيسير عند استغنائه عن هذه الاستعمالات الشّاذّة.

4- الأساس السادس: إضافات متنوّعة في بعض الأبواب النّحويّة:

بعدما أنهى ضيف حذف أبواب معقّدة و عسيرة– حسب زعمه – نظر في الكتب المدرسيّة، فوجد نقصاً يجب إكماله، و قد تمثّلت هذه النّقائص في أربعة أبواب أدخلها إلى النّحو التّعليمي و بسط القول فيها و هي باب عمل المصدر و المشتقّات، و باب ثاني هو دراسة مفصّلة للحرف، و باب ثالث هو باب الذّكر و الحذف، و رابع هو باب التّقديم و التّأخير لعناصر الجملة[2].

أمّا في الصّرف، فقد دعا ضيف إلى ضرورة افتتاح كتب النّحو بقواعد النّطق الصّحيح لمخارج الحروف و صفاتها، و في الإطار نفسه دعا إلى وضع جداول لتصريف الفعل الثّلاثي مع رصد كلّ التّغيّرات الّتي تطرأ عليه خلال اتّصاله بالضّمائر [3].

---

[1] إبراهيم السّامرائي: النحو العربي نقد و بناء، دار صادر، بيروت، ص157. نقلا عن: رافع عبد الله العبيدي: جهود الدّكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التّعليمي و تيسيره، ص 32.

[2] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 43.

[3] المرجع نفسه، ص 41 ، 42 .

و قد عاب بعض النّقاد على شوقي ضيف صنيعه في هذا الأساس، و منهم "**علاء الحمزاوي**" فهو يرى أن ضيف قد وقع في التّناقض في المنهج حين عدّ بابي الذّكر و الحذف، و التّقديم و التّأخير من الإضافات، يقول: « كما اعتبر تخصيص باب للذّكر و الحذف، و التّقديم و التّأخير من الإضافات، و أنا أخالفه الرّأي، لأنّ النّحاة ذكروا ذلك كلاّ في موضعه، مثلما فعل هو مع باب التّنازع، حيث ألغاه و ذكر صوّره المستعملة في باب الفاعل و المفعول، فهو يدعو إلى التّخفيف من أبواب النّحو في بداية الكتاب، و يعدّ ذلك تيسيراً ثمّ يزيد هو أبواباً !! فهذا تناقض في المنهج و يمثّل ثقلاً على الدّارسين »[1].

أمّا "**محمد عيد**" فقد رفض فكرة ضيف بأكملها، إذْ يعلّق قائلاً: « لا إضافة و لا زيادة، و إنّما هي مباحث نضجت في النّحو حتّى احترقت، و ما فعله كتاب " التجديد " أنّه بترها من مواضعها المستقرّة فيها في أبواب النّحو، و اختصرها اختصارا مُخلاًّ، و وضعها تحت هذا العنوان الّذي يعرف ضيف قبل غيره أنّه لا ينطبق بتاتاً على هذه المباحث، و كان الأولى أنْ يكون العنوان: (مباحث مختارة من أبواب النّحو و الصّرف) »[2].

و قد يكون في كلام محمد عيد جانب من الصّحة، فشوقي ضيف قد تعرّض في ما أسماه بالإضافات إلى قضايا قد أُشبعت بحثاً في كتب النّحو، و إنّما يمكن أنْ نعتبر وجه التّيسير في هذا الأساس يكمن في اختصار هذه المسائل– الّتي فصّل فيها النّحاة القول– و إدراجها في الكتب الموجّهة إلى النّاشئة بطريقة مبسّطة تسمح لهم بالاطّلاع عليها بكل سهولة .

و سيكون باب " قواعد النّطق الصّحيح " هو محطّتنا الّتي سنقف عليها في هذا الأساس.

[1] علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص 53.

[2] محمد عيد: قضايا معاصرة، ص 29.

- **مسألة إضافة مبحث في نطق الكلمة:**

أوّل نقص لاحظه ضيف في تعليم النّاشئة هو أنّ كتبهم النّحويّة تخلو من قواعد النّطق الصّحيح لمخارج الحروف في العربيّة و صفاتها في الحركات و التّشديد و التّنوين، الأمر الّذي جعل الشّاب يتكلّم كلاماً غير مفهوم لفظاً و لا معنى، فهو يمضغ الكلام و حروفه مضغا، لعدم معرفته بمخارج الحروف و عدم تدرّبه على النّطق الصّحيح أثناء دراسته، و لا علاج لذلك سوى تمرين النّاشئة و تعليمهم بعض قواعد النّطق السّليم المستقاة من علم التّجويد [1].

و **"لعلاء إسماعيل الحمزاوي"** بعض الاعتراضات في هذا الباب، منها أنّ ضيف لم يكن دقيقاً في ضبط العناوين الفرعيّة لهذا المبحث كعنوان (مخارج الحروف)، الّذي يعلّق عليه قائلا: « و في مبحث نطق الكلمة وضع ضيف عنواناً جانبيًّا باسم (مخارج الحروف)، و كان الأولى أنْ يسميه (مخارج الأصوات)، لأنّ الحرف هو الرّمز المكتوب للصّوت المنطوق، لكن ضيف سار على نهج القدماء في المصطلح رغم دعوته إلى مخالفتهم و اعتراضه على منهجهم النّحوي »[2].

كما يرى أنّ ضيف لم يأت بجديدٍ في هذا الباب سوى خلق بلبلة و اضطراب عند المتعلّمين، يقول:« و كونه يدمج الدّراسة الصّوتيّة في الدّرس النّحوي هو منهج القدماء، و الفرق بينه و بينهم أنّهم كانوا يعرضون للجانب الصّوتي بعد الانتهاء من الدّرس النّحوي و الصّرفي، و إنّما هو جعل الدّراسة الصّوتيّة في مقدّمة الدّراسة الصّرفيّة و النّحويّة، و هذا هو منهج المحدثين، و هذا يحدث خللاً في المنهج »[3].

أمّا نحن فنرى عكس ذلك، و أنّ ما ذهب إليه ضيف هو عين الصّواب، بل و يُعدّ صنيعه هذا من محاسن المشروع التّجديدي لديه، فدراسة الأصوات هي الخطوة الأولى الّتي يجب أنْ تسبق أيّ دراسة لغويّة، و العمل بهذا الاقتراح سيكون فيه خير كثير للّغة العربيّة، خاصة و نحن نرى أنّ بعض الأصوات قد انحرفت عن مخارجها مثل: الثّاء

[1] شوقي ضيف: تجديد النحو، ص 49 و ما بعدها.

[2] علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، ص 56.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و الضاد و الدال و غيرها، فقد أصبحنا بالكاد نجد لها نطقاً صحيحاً في استعمالنا اللّغوي المعاصر، و لو أنّه تمّ تعليم الأجيال الماضيّة مخارج الأصوات منذ الصّغر، لما وصلنا إلى هذه الانحرافات في نطق أصوات لغتنا .

و كخلاصة، فقد تعرّضت محاولة ضيف لكثير من النّقد، و انقسم نقادها إلى ثلاثة أقسام، قسم مجدّد مؤيّد، و قسم محافظ رافض، و قسم ثالث اتّسم بالموضوعيّة، جمع بين الاثنين فأيّد بعض آراء ضيف و رفض بعضها الآخر، و لكلّ فريق في ذلك حججه الّتي استند إليها، و مبادئه الّتي انطلق منها، و هذا التّنوّع في الآراء حول محاولة ضيف يعدّ أمرا بديهيًّا، ذلك أنّ كلّ فكرة جديدة تطفو على السّطح، لابدّ أنْ تسلّط عليها الأضواء، و تكون عرضة للنّقاش، خاصة إنْ كانت خارجة عن المألوف كمحاولة ضيف، كما أنّ محاولته لم تكن بالكاملة المثاليّة، فقد أصاب صاحبها في مسائل، و ضلّ الطريق في مسائل أخرى، لذلك كان لزاماً الثّناء على إيجابيّاتها و تقويم سلبيّاتها.

المبحث الثّالث: تقييم عام للمحاولة:

لكلّ محاولة محاسنها و مساوئها، و ضيف كغيره من الباحثين، قد أصاب في بعض ما جاء به و أخطأ في البعض الآخر. و سنحاول في هذا المبحث الأخير أنْ نرصد بعض هذه المحاسن و المساوئ لنعرف ما كان للرّجل و ما كان عليه.

أوّلا: مآخذ على المحاولة:

وقع ضيف في محاولته التّجديديّة في هنّات و زلاّت– و إنْ لم تكن مقصودة – حُسِبت عليه، و كانت أداة استخدمها الرّافضون لنظريّته الجديدة، من أجل دحض قراراته و اقتراحاته، و من هذه السّلبيّات، نذكر :

1- الاضطراب في المنهج، فقد خالف ضيف منهجه الّذي رسمه لنفسه في تصنيفه الجديد للنّحو، و الّذي يقوم على مبدأين اثنين، و هما: إلغاء نظريّة العامل، و منع التّقدير والتّأويل في الكلام، إذْ نجده قد تراجع عن ذلك في كثير من المواطن، من ذلك تعريفه للمفعول المطلق بأنّه: " اسم يؤكّد عامله "، أي فعله الّذي عمل فيه النّصب، و هذا

دليل على أنّه احتكم في تعريفه لنظريّة العامل، أمّا دليل اعتماده على التّقدير و التّأويل فيظهر- هو الآخر- في كثير من المسائل منها: تقديره لفعل و فاعل محذوفين في صيغ الإغراء و التّحذير مثل: " الأمانةَ ، الكذبَ"، فكلاهما مفعول به لفعل محذوف.

2- الخلط بين القسمين الصّرفي و النّحوي، و إدراج مواضيع من القسمين في غير مكانها، كإدماج موضوع المضاف و المضاف إليه، و موضوع التّوابع في القسم الصّرفي، على أساس أنّهما يدخلان في إطار الأسماء المفردة و ليس الجمل، و مَنْ مِنَّا يجهل أنّ هذين الموضوعين مكانهما القسم النّحوي لأنّهما من أنماط التّراكيب العربيّة، فالنّحو هو الّذي يُعْنَى بالدّراسة التّركيبيّة و العلاقة القائمة بين المفردات في إطار السّياق.

3- اختفاء بعض المسائل– الّتي نادى بإصلاحها في (مدخل الرّد على النّحاة) – من كتاب (تجديد النّحو)، الّذي يمثّل الجانب التّطبيقي للمحاولة، مثال ذلك: اقتراحهُ توحيد إعراب المضارع و عدم القول ببنائه، و على الرّغم من قصور هذه الفكرة، إلاّ أنّنا لم نجد لها آثاراً في كتابه .

4- التّراجع عن بعض المسائل الّتي نادى بإلغائها، كموضوع التّعدي و اللّزوم في الأفعال الّذي طالب بإلغائه، في حين عرض له في كتابه (تجديد النّحو)، عندما قسّم الفعل إلى لازم و متعدٍّ، أو كالميزان الصّرفي الّذي نادى بإلغائه– هو الآخر– ثمّ احتاج إليه عند تحديده لأوزان صيغ المبالغة، و هذا التّراجع دليل واضح على عدم التّنسيق بين الجانبين النّظري و التّطبيقي، و دليل على الاضطراب و التّناقض.

5- خلوّ الكتاب من التّمرينات و التّطبيقات، رغم أهميّتها في أيّ محاولة تطبيقيّة، باستثناء ما قدّمه من جداول في تصريف الأفعال.

6- القول بإلغاء بعض الأبواب المهمّة من النّحو زاد الطّين بلّة، و عقّد النّحو بدل أنْ يسّره، من ذلك: إلغاء العلامات الفرعيّة الّذي أفقد هذه العلامات دلالتها الوظيفيّة في الجمل، و إلغاء باب الاختصاص و إدراجه في باب التّمييز، دون مراعاة الفارق بين المسألتين، فللاختصاص دلالات وظيفيّة في التّراكيب لا يؤدّيها التّمييز، كمعنى

الافتخار و التّعظيم و التّوكيد، و إلغاء الميزان الصّرفي، و هو باب مهمّ يساعد كثيرا في معرفة أوزان المصادر و المشتقّات .

7- اهتمامه بالجانب الشّكلي، و إهماله لجانب المعنى في مواضيع كثيرة، مثل: موضوع الذّكر و الحذف، و موضوع التّقديم و التّأخير .

8- طرح مصطلحات جديدة، زاحمت القديمة، النّحو في غنىً عنها، كمصطلح الجمل المستقلّة عوضاً عن الجمل الّتي لها محل من الإعراب، و الجمل الخاضعة بديلاً عن الجمل الّتي لا محل لها من الإعراب، بالإضافة إلى أنّ المصطلحين القديمين قد تُقُبِّلا تقبّلاً حسناً و ترسّخا في أذهان الدّارسين و المتعلّمين مُنْذ القديم ، فالنّحو ليس بحاجة إلى زيادة و لا النّاشئة بحاجة إلى بلبلة و اضطراب .

9- الاتّكاء على أمثلة صناعيّة بسيطة جدا ليس من شأنها أن تربّي الملكة أو تصقل الذّوق اللّغوي، أو تثري الرّصيدين اللّغوي و الفكري .

10- لم ينجم عن المحاولة – و هذا الأهم- كتاب تعليمي يُدرج في المنظومة التّربويّة تعمل به النّاشئة، و يحقّق المقاصد المرجوّة، بل بقيّت آراء ضيف- صائبة كانت أو مخطئة– مجرّد أفكار نظريّة.

ثانيا: مزايا المحاولة:

إنّ رصد المساوئ لا يعني البتّة خلو محاولة ضيف من المحاسن الّتي كانت كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- إنّ تقسيم الدّرس اللّغوي إلى ثلاث مراحل متتاليّة، و هي دراسة الأصوات اللّغويّة و مخارجها، ثمّ الدّراسة الصّرفيّة، ثمّ دراسة التّراكيب، خير دليل على بناء ضيف محاولته على أساس لغوي سليم، و دليل أكبر على ذلك،

تبني هذه الفكرة من طرف النّحاة المجدّدين، من أمثال مهدي المخزومي، الذي اِعْتمدها في كتابه(في النّحو العربي نقد و توجيه) [1].

2- الدّعوة إلى الاعتداد بوجه واحد في إعراب بعض المسائل الّتي تحتمل أكثر من وجه إعرابي، و هو الوجه الّذي يتحقّق معه اطّراد القاعدة و نبلغ به هدف التّيسير على المتعلّم،كمسائل توابع اسم "إنّ" و المنادى و غيرهما، فالأصوب أن نطرح كلّ الأوجه الإعرابيّة و نعتمد– فقط – على إعراب الدّال على ظاهر اللّفظ لا معناه، و هذه ميزة أخرى من مزايا محاولة ضيف.

3- إضافة باب جديد إلى النّحو يهتمّ بمخارج الأصوات يعدّ من أهمّ محاسن مشروع ضيف التّجديدي، ففيه إصلاح كبير لانحراف الألسنة.

4- التّراجع عن بعض ما دعا إليه في (مدخل الرّد على النّحاة) كإلغاء نظريّة العامل و التّأويل و التّقدير، يعدّ – رغم اضطرابه – خيراً للنّحو و محمدة للرّجل .

5- الدّعوة إلى إلغاء العمل بأنْ المضمرة الّتي تنصب الفعل المضارع، و اعتباره منصوبا بالأدوات الّتي تسبقه مثل " كي " و " حتّى "، رأي سديد فيه تيسير كبير على النّاشئة.

6- الدّعوة إلى إلغاء تقدير متعلّق الجار و المجرور، و اعتبار (في الدّارِ) في مثل: " زيدٌ في الدّارِ " هو الخبر، و يقاس على الخبر الصّلة و الصّفة و الحال، هو الآخر اقتراح صائب فيه تيسير على المتعلّمين.

7- إلغاء بعض صور الاشتغال المعقّدة، و وضع قاعدة سهلة يسيرة تفسّر صورة الاشتغال، –مُتّبعاً في ذلك ابن مضاء – و هي حذف حالات الوجوب و الاكتفاء بحالات الجواز، فيجوز للمتكلّم رفع الاسم المشغول عنه في مثل: " محمّدٌ لقِيتُ أخاه "، و في هذه الحالة يعرب مبتدأ و الجملة الّتي تليه خبراً، و له أنْ ينصبه في مثل:" محمّدًا رأيتُه"، و في هذه الحالة يعرب مفعولاً به لفعل محذوف يدلّ عليه الفعل التّالي له [2].

[1] مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد و توجيه، ص 27 – 28 .

[2] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص 117.

8- تخليص النّحو من بعض الزّوائد و التّفريعات، و حذف شروط بعض الأبواب و الاكتفاء بالأمثلة دون الإخلال بالقواعد الأساسيّة الّتي يلزم الدّارس معرفتها، مثل حذف شروط التّصغير و صيغه، خاصّة تلك الّتي لا تجري على الألسنة كتصغير فعل التّعجّب، و حذف إعمال(ليت) مع (ما) الكافة لِعدم استعمالها في الواقع اللّغوي و غيرها من التّفريعات الّتي أثقلت كاهل النّحو و المتعلّمين، يعدّ من محاسن المحاولة أيضا.

9- تنسيق بعض أبواب النّحو كتنسيقه لباب الفاعل-على سبيل المثال- تنسيقا داخليًّا، فقد جمع في هذا الباب كلّ ما له صلة بالفاعل من تأنيث الفعل و إفراده مع جمع غير العاقل، و حذف الفاعل، و مجيء الفاعل جملة و مجيئه مجروراً لفظاً بحروف زائدة مرفوعاً محلاً [1].

10-الدّعوة إلى إلغاء إعراب ما لا يفيد نطقاً من كتب النّحو التّعليمي، كإلغاء إعراب (لاسيما)، و اعتبار (أنْ و كأنْ) المخفّفتين مجرد أداتي ربط، و إعراب أفعال الاستثناء أدوات استثناء و ما بعدها مستثنى منصوب ما عدا (غير و سوى)، هي دعوة فيها الكثير من التّيسير على المتعلّمين .

و مهما يكن فمن العبث أنْ يقال إنّ محاولة ضيف لا شيء، فقط لأنّه لم يوفّق في بعض اقتراحاته، فالنّظريّة لا تخرج كاملة من أوّل مرّة، كما أنّ الخطأ طبيعة في الإنسان، ربّما لم ينجح ضيف كلّ النّجاح، و لكنّه كان يحاول- من وراء عمله هذا – الحفاظ على اللّسان العربي الفصيح من رطانة اللّحن، و بحسبه هذا الشّرف، كما يُحسَب له أجر المجتهد و إنْ أخطأ، فقد رُوي :« مَنْ اِجْتَهَدَ فَأَصابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَ مَنْ اِجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»[2].

[1] شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي ، ص 182 - 183 .

[2] الراوي في ذلك عمرو بن العاص أنّ النّبي صلى الله عليه و سلّم قال: « إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ، فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَ إِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ». مُتّفق عليه، صحيح البخاري 81/ 7352، كتاب الاعتصام بالكتاب و السّنة. نقلا عن: بدر الدين العيني: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، ج 25، الباب 21، ص 101.

خاتمة

لقد حاولتُ من خلال هذا البحث أنْ أتناول بالدرس و التمحيص جهود التيسير و التجديد عند"**شوقي ضيف**"، من خلال أهم مؤلفاته في هذا المجال. و بعد الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

1- نشأ النّحو غضاً طريا، غايته درء اللّحن الذي أصاب الألسنة، إلاّ أنّ احتكاكه بعلوم أخرى من فلسفة، و منطق، و فقه، و علم كلام، حاد به عن مهمّته الّتي وضع لأجلها، و لابسه الغموض، فنفر منه طلبته، و تعالت الأصوات تشكو من صعوبته.

2- إنّ محاولات القدامى و المحدثين في مجال التّيسير دليل على استشعارهم لمشكلة النّحو على متعلّميه، فقد ظهر اتّجاهان- عند القدامى- أحدهما في تأليف الكتب المختصرة، و الآخر في نقد مناهج النّحويين، أمّا المحدثون، فلم تقتصر المحاولات عندهم على المحاولات الفردية، بل تكفّلت بالمهمة-أيضا-جهود جماعية، متمثّلة في جهات رسمية و هيئات علمية.

3- يعدّ شوقي ضيف من أهم الميسرين المحدثين، بلغ به شغفه بلغته إلى أنْ يغيّر من مساره العلمي، الذي اعتاد عليه و عُرف به، و هو مجال دراسة الأدب بفنونه المختلفة، إلى مجال الدراسات اللّغوية النّحوية، الّذي التزم به فيما بقي من حياته.

4- بدأت الدّعوة إلى تجديد النّحو و إعادة تصنيفه بشكل جدّي عند شوقي ضيف مع تحقيقه لكتاب "الرّدّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي سنة 1947م، و قد كان المنطلق الفكري لشوقي ضيف هو تأثّره برؤية ابن مضاء الرّافضة للنّحو العربيّ في صورته المشرقيّة، و كذا تأثّره ببعض قرارات كلّ من وزارة المعارف المصريّة سنة 1938م، و مجمع اللّغة العربية بالقاهرة سنة 1945م.

5- مرّت فكرة التّيسير و التّجديد عند شوقي ضيف حتّى إخراجها في حلّتها النهائية بثلاث مراحل: المرحلة الأولى يمثّلها مدخل "الرّدّ على النّحاة" عام 1947م، و الثّانية: يمثّلها مشروعه الّذي قدّمه للمجمع في الفترة ما بين 1977-1981م، و المرحلة الأخيرة في خلاصة ما سبق من 1947 حتّى 1982م، يمثّلها كتاب "تجديد النحو".

6- أسس التّيسير عند شوقي ضيف هي ستّة لا غنى عنها –من وجهة نظره- في التّصنيف الجديد للنّحو العربيّ و هي:

أ- تنسيق أبواب النّحو تنسيقا جديدا يؤدي إلى الاستغناء عن أبواب أخرى، اعتمادا على مبدأ التّجانس بين أبواب النّحو.

ب- إلغاء الإعراب التّقديري، و الإعراب المحلّي في الجمل و المفردات المقصورة و المنقوصة و المبنية.

ت- إهمال الإعراب ما لم يُفد شيئا في تصحيح الكلام و سلامة النطق.

ث- وضع تعريفات و ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو.

ج- حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو، تُعرض فيه دون حاجة إليها.

ح- زيادة إضافات لبعض الأبواب لتمثّل الصياغة العربيّة تمثّلاً دقيقاً.

7- هَدَفَ ضيف-من خلال محاولته التيسيريّة- إلى إصلاح منهج النّحو، و تنقيته من بعض الشّوائب الفلسفية من عامل، و علل، و تأويلات، و تقديرات، و تأسيسا على هذا الاقتراح شَرَعَ ببناء أبواب النّحو التّعليميّ بناءً جديدا من دون أنْ يمُسّ جوهر النّحو، بلْ عني بتنسيق أبواب النّحو و تشذيبها، ثمّ أضاف إليها عددا من الموضوعات الّتي وجد النّحو يفتقر إليها، كما حذف زوائد لا تُغني الطّالب في شيء، بلْ زادت النّحو تعقيدا، مثل تعدد وجوه الإعراب في المسألة الواحدة، و إعراب ما لا يُفيد نُطقاً، و ما إلى ذلك.

8- لم تسلم محاولة ضيف من هفوات وقع فيها أثناء تطبيقه لمقترحاته النّظريّة، و قدْ كَشَفَت هذه الهفوات اضطراب المنهج لديه، فضلا عنْ عدم وفائه لما دعا إليه أحيانا من حذف نظرية العامل، و منع التّأويل و التّقدير، مع أنّ البعض وجد في تراجعه هذا - و إنْ دلّ على تناقضه - خيرًا كثيرًا للنّحو.

9- لم تخلُ محاولة ضيف من محاسن كثيرة، أهمها أنّها انْبَنَتْ على منهج لغويّ سليم، إذْ قَدَّمَ للناشئة في كتابه"تجديد النّحو" مباحث في علم الأصوات و عَرَضَ لمخارجها و صفاتها، مُستقيا معلوماته من علم التّجويد، و هذا الطّرح يكاد يتفرّد به ضيف من دون أصحاب التّيسير، و قدْ عَرَضَ بعد هذا المبحث لمباحث صرفيّة لا غنى لطالب نحو عنها، ثمّ انتقل إلى دراسة التّراكيب كخطوة أخيرة تعقب السّابقتين، و بهذا أقام ضيف الدّرسَ اللُّغويَّ على الأنظمة الثلاثة الّتي تربطها وشائج لا انفصام لها، و هي: النّظام الصّوتيّ، النّظام الصّرفيّ، و النّظام النّحويّ.

10- إنّ دليل نجاح أيّ محاولة يكمن في عدم اقتصارها على التّنظير، و ضرورة دُخولها حيّزَ التّطبيق، و هذا ما لم تحققه محاولة ضيف، فقد بقيت حبرا على ورق، و بقي النّحو يُدرّسُ وفْقاً لمنهج النّحويين القُدامى، و بخاصة البصريين. و لا نكاد نُبالغ إذا قُلْنا بأنّ كُتُبَ ضيف النّحوية التّيسيرية لا يعرفها إلاّ المتخصصون في الدّراسات اللّغويّة العربيّة، و لعلّ السّبب في ذلك يعود إلى اصطدام هذه الآراء النّظرية بواقع اللّغة الّذي يرفض الكثير منها، فليس من السهل على القائمين على نظام التّعليم استبدال منهج النّحاة القدماء الرّاسخ بمنهج ضيف الجديد.

11- إنّ وجود بعض المآخذ على محاولة ضيف لا تقـدح بأهميتها، و لا تنقص من قيمة الرّجل العلــميّة، و تبقى محاولته خُطوةً جادة على الطّريق، و عملاً يستحق التّقدير و الثّناء على صاحبه، لما بَذَلَ من جهد متميّز، يُفصح عنْ شخصيته النّحويّة، و طول باعه في هذا المجال.كما أنّ كلّ عمل- مهما كان- لا يتّصف بالكمال، فالكمال لله وحده، و يكفي ضيف شرفاً أنّه حاوَلَ الحفاظ على اللّغة العربية صحيحة سليمة، و انتشال طلبتها من وحل اللّحن و الخطأ.

كانت هذه بشكل عام أهم النتائج الّتي توصل إليها هذا البحث المتواضع، و قبل الختام هذه بعض الاقتراحات و الحلول التّي تدعم قضية تيسير النّحو العربيّ، و هي:

1- ضرورة وضع خُطة بيداغوجية، تُساهم في وضعها كافة الهيئات العلميّة المسؤولة، تهتمّ بخلق طرائق تدريس حديثة، تُقرّب النّحو و قواعده.

2- ضــرورة الاستــفادة من التكنولوجــيا، و استــخدام الوسائل العلمية التــعليمية الحديثة، السمعية منها و البصريّة في عمليّة تعليم النّحو، و خصوصاً في القراءة و سلامة النُطق.

3- تكفّل الدولة بتمويل هذه المشاريع التّعليمية، و تكليف سلطة معينة بتنفيذ كلّ ما يُتَّخَذُ من قرارات في هذا الشأن.

4- الإخراج الفنيّ للكتاب التّعليميّ يُعَدُّ خطوة مهمّة جدًّا لإنجاح العمليّة التعليميّة، و لذلك لابدّ من صياغة الموضوعات النحويّة تحت إشراف المربيّين و الاختصاصيّين، و اختيار ما يُناسب كلّ مرحلة على أساس المستوى التّعليميّ، و بمراعاة الجانبين النّفسيّ و الاجتماعيّ للطالب.

5- توعية و تحسيس الأمة – بمختلف مؤسساتها و أجزتها السياسية، و الاقتصادية، و العلمية، و التّعليمية – بأهمية هذه القضية، و بأنّها مسؤولية الجميع.

6- الممارسة المستمرّة للّغة العربية هي السّبيل الصّحيح لدرء اللّحن، و ذلك بتوظيفها يوميا، و تعميم استعمالها داخل المؤسسات التّعليمية و خارجها، فتستخدم في تعليم جميع المواد دون استثناء، و في لغة التخاطب اليوميّ، كما تُكتب بها اللافتات و عناوين المحلات وغيرها.

7- تكوين و إعداد المتخصّصين، من معلّمين، و مفتشين، و كلّ مَنْ له صلة بالعمليّة التّعليميّة التّربويّة، إعداداً صحيحا في علم اللّغة قديمه و حديثه.

8- تعديل المناهج الدراسيّة و إصلاحها بما يُوافق المستجدات و التطورات العلميّة العالميّة، و ما يُناسب مستوى التّلاميذ و قُدُراتهم الفكرية.

9- استثمار النصوص اللّغوية الفصيحة من قرآن كريم و شعر عربيّ، خُطوة ضروريّة لتعليم النّحو، و لإثراء الرصيدَيْن اللّغويّ و المعرفيّ لدى الطّالب.

10- وجوب الاقتناع بفكرة تيسير النّحو، على أنْ يتمّ ذلك دون المساس بأصول النّحو المعروفة، فالتبسيط لابدّ أنْ يكون في تعليم اللّغة، لا في اللّغة نفسها، لأنّ اللّغة العربيّة محفوظة لنْ يمسها تغيير.

و كملاحظة أخيرة، أُشير إلى أنّ أهم ما يتوق إليه هذا البحث هو أنْ يؤتى التيسير النّحوي ثماره، و أنْ يتحول إلى واقع عمليّ، و ما من شكّ أنّ هذا الأمل ليس بالبعيد و لا بالمستحيل، و سيتحقق بإذن الله تعالى عندما يصدق عزم الأمة على إيجاد علماء مؤهلين تأهيلا علميا، تتوافر فيهم الكفاءة العلمية و سعة الأفق و معايشة الواقع.

هذا و ما كان من توفيق فمن الله وحده، و ما كان من تقصير فمن آدميتي و من الشيطان، و الله عزّ و جلّ أسأل أنْ يكون لي في هذا البحث القبول، إنّه وليّ ذلك و القادر عليه، و الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أوّلا: القرآن الكريم (بروايةِ ورشٍ عنْ نافِع).

ثانيا:المصادر و المراجع:

1- إبراهيم السامرائي: المدارس النّحويّة "أسطورة و واقع"، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987.

2- إبراهيم عمر سليمان زبيدة: حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث(دراسة تحليلية تقويمية)، المكتب الوطني للبحث و التطوير، طرابلس، ليبيا، ط 1، 2004.

3- إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، القاهرة، مصر، ط 2، 1992.

4- ابن آجروم: شرح الأجرومية، تح: محمد بن صالح العثيمين، دار الغد الجديد، المنصورة،القاهرة،مصر،ط1،2007.

5- أحمد درويش: دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1998.

6- أحمد شامية: الصرف العربي و واقع تعليمه في المرحلة الثانوية في المدرسة الجزائرية" دراسة نظرية ميدانية"، دار كنوز الحكمة، الجزائر، (د.ط)،(د.ت).

7- أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير"دراسة و نقد منهجي"، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د.ط)، 1984.

8- أحمد عبد العظيم عبد الغني: المصطلح النحوي-دراسة نقدية تحليلية—دار الثقافة، القاهرة، مصر، (د.ط)،1990.

9- أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب،"مع دراسة لقضية التأثير و التأثر"، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.

10- أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني" بلاغته و نقده"، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1973.

11- أحمد مومن: اللّسانيات "النّشأة و التّطور"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2007.

12- أنيس فريحة: نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ،لبنان، ط 2، 1981.

13- بدر الدين العيني: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت،لبنان، ط 1، 2001.

14- البدراوي زهران: رفاعة الطهطاوي و وقفه مع الدراسات اللغوية الحديثة، مع تحقيق كتابه(التحفة المكتبية)، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

15- أبو البركات بن الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا (د.ط)، (د.ت).

16- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009.
17- أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن،ط3 ، 1985.
18- بكري عبد الكريم: ابن مضاء و موقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د.ط)، (د.ت).
19- البكيلي:كشف المشكل في النحو، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004.
20- بلمليان بن عمر: تراث ابن جني اللغوي و الدرس اللساني الحديث" دي سوسير نموذجا"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د.ط)، 2006.
21- تمّام حسّان: الأصول-دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب(النّحو، فقه اللّغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
22- تمام حسان: اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001.
23- أبو جعفر النحاس: التفاحة في النحو، تح: ماهر عبد الغني كريم، مطبعة الأمانة، مصر، ط 1،1991.
24- جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
25- ابن جني : الخصائص، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1952.
26- ابن جني: اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مُغْلي، دار مجدلاوي، عمّان، الأردن، (د.ط)، 1988.
27- أبو حسن العسكري: ديوان الحطيئة، تح: أحمد بن الأمين الشنجيطي، مطبعة التقدم، مصر، (د.ط)، (د.ت).
28- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب و الأندلس" عصر المرابطين و الموحدين"، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1680.
29- حمزة بن فايع الفتحي: لوعة على شوقي، القاهرة، مصر، ط1، 2005.
30- أبو حيان التوحيدي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد و رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998.
31- أبو حيان التوحيدي: الإمتاع و المؤانسة، تح: أحمد أمين و أحمد الزين، مطبعة ماهرة، بيروت،(د.ط)، 1942.
32- خالد سعد محمد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر(د.ط)، (د.ت).
33- خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ،ط1،1965.
34- خديجة الحديثي: تيسير النحو و بحوث أخرى، منشورات المجمع العلمي، بغداد، العراق، (د.ط)، 2007.
35- خديجة الحديثي: الشّاهد و أصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،(د.ط)، 1974.
36- خديجة الحديثي: المدارس النحويّة، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001.

37- ابن خلدون : المقدمة، دار الجيل، بيروت، لبنان.(د.ط)، (د.ت).
38- الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تح: محمد إبراهيم عبادة، منشأة معارف، الاسكندرية، مصر، (د.ط)، 1988.
39- الخليل بن أحمد الفراهيدي: المنظومة النّحويّة، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، ط 1، 1995.
40- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، القاهرة ،مصر، (د.ط)، (د.ت).
41- الزجاجي: الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة و دار الأمل، ط 1، 1984.
42- ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996.
43- سعد الدين مصطفى، أصول التوجيهين النحوي و الصرفي في كتب الأمالي حتى القرن السابع الهجري، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2010.
44- سعد عبد السلام: معالم التّفكير الفلسفيّ عند الإمام ابن حزم الظّاهريّ، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر،(د.ط)، 2013.
45- سعيد الأفغانيّ: في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1994.
46- سعيد الأفغانيّ: في تاريخ النّحو العربيّ، دار الفكر، بيروت، (د-ط)، (د-ت).
47- سعيد الأفغانيّ: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1969.
48- سيبويه : الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988.
49- السيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.(د.ط)،(د.ت).
50- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر،(د.ط)، 2006.
51- السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحويين، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1979.
52- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998.
53- شعبان عوض محمد العبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999.
54- شعبان عوض محمد العبيدي: النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1989.
55- شوقي ضيف: تجديد النّحو، دار المعارف، مصر، ط4، 1995.

56- شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي قديماً و حديثاً "مع نهج تجديده"، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 1993.
57- شوقي ضيف: تيسيرات لغويّة، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1990.
58- شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، 1992.
59- صابر بكر أبو السعود: في نقد النحو العربي، دار الثقافة، (د،ط)، 1988.
60- صبري إبراهيم السيد: مناهج التبويب النحوي عند العرب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011.
61- صلاح الدين الزعبلاوي: دراسات في النحو-مقالات-،اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، (د.ط)، (د.ت).
62- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، (د.ت).
63- عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993.
64- عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغويّ عند العرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
65- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخافجي، القاهرة، ط 5، 2004.
66- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز تح: محمد رضوان الداية و فايز الداية، دار الفكر، دمشق،سوريا، ط 1، 2007.
67- عبد القاهر الجرجاني: العوامل المئة، تح: أنور بن أبي بكر الشيخيّ الدّاغستانيّ، دار المنهاج، جدّة، السعودية، ط1، 2009.
68- عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث،منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، الأردن،ط 1، 1986.
69- عبد الكريم محمد الأسعد: الوسيط في تاريخ النحو العربيّ، دار الشّوّاق، الرياض،السعودية، ط1، 1992.
70- عبد الهادي الفضليّ: مراكز الدراسات النّحوية، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1986.
71- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ – دراسة نقديّة- دار القلم للنشر، الكويت، ط1، 1985.
72- عبده الراجحي : دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1975.
73- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004.
74- علي أبو المكارم : تعليم النحو العربي "عرض و تحليل"، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
75- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
76- علي النجدي ناصف: تاريخ النّحو، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، 1978.
77- علي النّجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، دار عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979.
78- علي مزهر الياسري: الفكر النّحويّ عند العرب"أصوله و مناهجه"، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

79- عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي "نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعوديّة، ط1، 1981.
80- فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة و النحو، دار الكتب، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
81- فؤاد علي مخيمر: قطوف من القرآن الكريم و أساليب العرب"دراسة نحويّة تطبيقيّة"، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة ،ط1 ،1989.
82- فاضل السامرائي: الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، (د.ط)، 1971.
83- فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، العراق، (د.ط)، 1969.
84- القفطي: انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986.
85- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم الحجار، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1998.
86- كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، 2005.
87- كمال بشر: اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1999.
88- ابن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، الجزائر، (د.ط)، 2012.
89- مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدّرس النّحويّ، دار كنوز، الجزائر، ط1، 2011.
90- المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط3، 1994.
91- محمد أحمد برانق: النّحو المنهجيّ، مطبعة لجنة البيان العربي، (د.ط)، (د.ت).
92- محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، (د.ط)، 1353 هـ.
93- محمد الشاطر أحمد محمد: الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)، 1983.
94- محمد الصالح الصديق: العربية لغة العلم و الحضارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 2009.
95- محمد الطنطاوي: نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د.ت).
96- محمد حباس: محاضرات في فقه اللغة، دار غبريني للطباعة، الجزائر، ط1، 2006.
97- محمد حسن عبد العزيز: العربية الفصحى المعاصرة" قضايا و مشكلات"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011.
98- محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة، دار الفكر العربي، مصر، ط 1، 1995.
99- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرّباط، المغرب، ط 2، 1983.
100- محمد سالم صالح: أصول النحو "دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، ط 2، 2009.
101- محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث: عصر المرابطين و الموحدين في المغرب و الأندلس، القسم الأول: عصر المرابطين و بداية الدولة الموحدية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1990.
102- محمد عبد المطلب: البلاغة و الأسلوبية، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط 1، 1994.

103- محمد عبد المنعم خفاجي: الأسلوبية ... و البيان العربي، الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة، ط 1، 1992.
104- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989.
105- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1989.
106- محمد محمد حسين : حصوننا مهددة من داخلها ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط 10، 1986.
107- محمد مختار ولد أبّاه: تاريخ النّحو العربي في المشرق و المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008.
108- محمود عكاشة: علم اللغة"مدخل نظري في اللغة العربية "، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
109- المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
110- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الأصالة، الجزائر، (د.ط)، 2010.
111- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 3، (د.ت).
112- ممدوح عبد الرحمن : المنظومة النحوية، دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 2000.
113- منى إلياس: القيّاس في النحو، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1985.
114- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1986.
115- نبيل دادوة: مسائل في النّحو العربي بين مدرستي الكوفة و البصرة، دار نوميديا، الجزائر، (د،ط) ،2010.
116- ابن النديم: الفهرست،تح: رضا تجدّد، طهران، (د.ط)، 1971.
117- نعمان بوقرة: النّظرية اللّسانيّة عند ابن حزم الأندلسيّ (قراءة نقديّة في مرجعيّات الخطاب اللّسانيّ و أبعاده المعرفيّة)، منشورات إتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، سوريا. (د.ط)، (د.ت)،2004.
118- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
119- ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محمد تامر و أحمد عبد ربّ النّبي و شريف أحمد عبد رب النّبي، شركة الشّريفين، القاهرة ، مصر، (د.ط)، 2006.
120- وضحة عبد الكريم جمعة الميعان: التأليف النحوي بين التعليم و التفسير، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2007.
121- ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ط1، 2008.
122- يحياوي حفيظة: إسهامات نحاة المغرب و الأندلس في تأصيل الدرس اللغوي العربي خلال القرنين السادس و السابع الهجريين، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، (د.ط)، 2011.
123- ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

ثالثا: الدواوين:

1- أبو سعيد الحسن السُكَّريّ: ديوان أبي الأسود الدّؤليّ، تح: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار و مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998.

2- علي عافور: ديوان الفرزدق، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

3- مطاع الطرابيشي: شعر عمرو بن معدي كرب، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق، سوريا، ط2، 1985.

رابعا: المعاجم:

1- الرازي: مختار الصّحاح، تح: دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1986.

2- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، تأليف و إشراف: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيّات، حامد عبد القادر، و محمد علي النّجار، دار الدعوة، القاهرة، مصر، (د.ط) ،(د.ت).

3- ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله العلايلي، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

خامسا: المجلات و الدوريات:

1- أحمد درويش: التأليف النّحوي و فكر التيسير، مجلة الباحث، مخبر الدراسات النحوية و اللغوية بين التراث و الحداثة، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد الثاني، 2011.

2- أحمد عبد الستار الجواري: رأي في تيسير النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ج 53، 1984.

3- أحمد مكي الأنصاري: سيبويه في الميزان، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج 34، 1974.

4- حدوارة عمر: علاقة المصطلح النحوي و اللغوي بعلم الكلام و المنطق، مجلة الباحث، تيارت، العدد الثالث، 2012.

5- خالد بن عبد الكريم بسندي: محاولات التجديد و التيسير في النّحو العربي(المصطلح و المنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، الريّاض، السّعودية ، العدد 3، 2008.

6- ر بيح عمار: ابن مضاء ثورة في الفقه... ثورة في النّحو، مجلة كليّة الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد5 ،جوان2009.

7- رافع عبد الله العبيدي: جهود الدّكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التّعليمي و تيسيره، مجلّة آداب الرّافدين، العراق، العدد 58، 2010.

8- زهير غازي زاهد: قضية تيسير النحو، مجلة الذخائر، طرابلس، ليبيا، العددان 17 و 18، 2004.

9- سالم حمّيش: حول طبائع النص القطعيّ في الإسلام، مجلة دراسات عربية، العدد02، السنة 24,ديسمبر 1987.
10- صابر الحباشة: النحو و المنطق تنافر أم تظافر، مجلة جذور،ج 26، مج 11، 2008.
11- صادق فوزي دباس: جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده، مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية، العددان (1-2)، المجلد 7، 2008.
12- طه حسين: كتاب الرد على النّحاة لابن مضاء، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر،ج7، 1953 .
13-عبد الرحمن إسماعيل: رفع الحرج من جلل توسع العرب، محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية، (د.ط)، 1984.
14- عبد الملك عبد الوهاب أنعم: التفاعل بين النحو و أصوله و الفقه و أصوله، مجلة الشريعة و القانون، العدد 46، 2011.
15- مبارك عبد القادر: المصطلح النحوي بين الاختلاف و المرونة، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، العدد الثامن، 2010.
16- محمد حسن الطيان: علم الأصوات عند العرب، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد 69 ،1994.
17- محمد شوقي أمين:قول في النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج35، 1975.
18- محمد صاري: تيسير النّحو موضة أم ضرورة ؟!، أعمال ندوة تيسير النّحو المنعقدة في 2001 بالجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر،2001.
19- مصطفى السّقا: نشأة الخلاف في النّحو بين البصريين و الكوفيين، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير، القاهرة، ج10، 1958.
20- مصطفى ناصف: النّقد العربي" نحو نظرية ثانية"، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، العدد 255، 2000.
21- مهدي المخزومي: أعلام في النحو العربي، مجلة الموسوعة الصغيرة، دار الحريّة، بغداد، العدد 60، 1980.

سادسا: الرسائل الجامعية:

1- زياد توفيق محمد أبو كشك: ألفية ابن مالك بين ابن عقيل و الخضر "دراسة مقارنة "، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير، إشراف: د.أحمد حسن حامد، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.

2- عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين: تيسير النّحو عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي (دراسة و تقويم)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: د.رياض الخوام، قسم اللغويات، كليّة اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2012 -2013.

3- علا بنت ياسين البار: تيسير النحو بين الجدوى و الخروج عن واقع اللغة، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب و العلوم الإنسانية للحصول على شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2003.

4- علاء إسماعيل الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي" دراسة في المنهج و التّطبيق"، جامعة المينيا، كليّة الآداب، مصر، (د.ت).

5- فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير، إشراف: د. وائل أبو صالح، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

6- فاطمة الزهرة جدو: السلطة و المتصوفة في الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، تخصص تاريخ و حضارة بلاد الأندلس (479هـ - 635هـ)، إشراف: د.إبراهيم بكير بحاز، قسم التاريخ و الآثار، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.

7- مبارك عبد القادر: نظرية المعنى في الدرس النحوي الحديث، أطروحة دكتوراه في اللغة، إشراف: أ.د محمد عباس، قسم اللغة العربية و آدابها و العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2008-2009.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحـتويات	الرقم
مقدمة	أ-خ
مدخل: نشأة النحو و تطوره	01
الفصل الأول: جذور التيسير... الأسباب و المحاولات	18
المبحث الأول: من صعوبات النحو	18
أوّلا: منهج تقعيد اللغة	21
ثانيا: مدرستا البصرة و الكوفة	26
ثالثا: كتاب سيبويه	31
رابعا: المؤلفات النحوية	34
خامسا:المصطلحات النحوية	40
سادسا: تأثر النحو بالعناصر الأجنبية.	42
المبحث الثاني: محاولات التيسير	54
أوّلا: معنى التيسير	54
ثانيا: التيسير قديما	59
1- المختصرات التعليمية	59
2- المحاولات النقدية	71
ثالثا:التّيسير حديثا	111
الفصل الثاني: مبادئ و أسس التيسير عند شوقي ضيف	120
المبحث الأول: شوقي ضيف حياته و آثاره النحوية	120
أوّلا: حياة شوقي ضيف	120

فهرس الموضوعات

ثانيا: مؤلَّفاته النّحوية	124
ثالثا: المرجعية العلمية لشوقي ضيف	137
المبحث الثاني: مبادئ وأسس التيسير عند شوقي ضيف	146
أوّلا: مبادئ التيسير	146
ثانيا: أسس التيسير	151
الفصل الثالث: التجربة التجديديّة عند شوقي ضيف في ميزان النقد	181
المبحث الأول: تقييم مبادئ و أسس التيسير عند شوقي ضيف	181
أوّلا: نقد مبادئ التيسير	181
ثانيا: نقد أسس التّيسير و تقييم بعض مسائلها	190
المبحث الثاني: تقييم عام للمحاولة	222
أوّلا: مآخذ على المحاولة	222
ثانيا: مزايا المحاولة	224
خاتمة	227
المصادر و المراجع	231
فهرس الموضوعات	240